الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

الجزائر في التاريخ

١

5

المقاومة السياسية

1900 - 1954

الطريق الإصلاحي والطريق الثوري

تأليف : الجيلالي صاري
د. محفوظ قداش
ترجمة : عبد القادر بن حراث

١٤

رقم النشر : 85/1984
©المؤسسة الوطنية للكتاب
الجزائر — 1987

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

إن المقاومة الأولى للشعب الجزائري للسيطرة الاستعمارية الفرنسية كانت مقاومة بالسلاح ولقد استمرت هذه المقاومة المسلحة الى غاية القرن التاسع عشر. أما المقاومة السياسية احتجاجا على أنواع التعسف وعلى مبدأ الاستعمار نفسه، فانها ظهرت غداة فقدان الجزائر العاصمة واكتسبت بعد ذلك اشكالا مختلفة عرائض متواضعة والتماسات واحتجاجات أكثر منها من قبل شخصية أو زعيم أو رئيس قبيلة أو مرابط أو زاوية قبل أن تقدمها مجموعات وأحزاب. وهكذا نابت المقاومة السياسية عن المقاومة المسلحة التي مهما كان مجدها رزخت أمام القوة الاستعمارية وقد استهدفت الدفاع عن مصالح الجزائريين الذين فقدوا حكومتهم وأملاكهم وحقوقهم والذين أصبحوا يشاهدون هجومات تشن من كل جهة على دينهم وثقافتهم وشخصيتهم. لقد وضعت المقاومة السياسية برامج عديدة من مطالب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تزداد جرأة كل يوم وغالبا ما تكون في الإطار القانوني الذي فرضته الادارة الاستعمارية مهما انها اقترحت، مع الأحزاب وإعادة النظر في البنيات السياسية فاستهدفت الحركة الطلائعية للوطنية الجزائرية استرجاع السيادة الجزائرية واستقلال الجزائر. فبقيت السياسة الفرنسية رجعية لا تستجيب للمطالب السياسية الجزائرية وأدت السياسة في إطار القانون الفرنسي الى مأزق. فأصبح لزاما على السياسة الجزائرية أن تسعى لتجعل من المقاومة المسلحة أمرا ممكنا، لقد لعبت المقاومة السياسية إذن دورا جد هام : إنقاذ ما يمكن إنقاذه، والحيلولة دون الشعب من اليأس والسماحُ له بأن يحيا من جديد وان لا يستسلم ويتخلى عن الكفاح وأن يكون واعيا بشخصيته وثقافته ومستقبله. لقد نابت المقاومة السياسية عن المقاومة المسلحة. وكانت أثناء النصف الأول من القرن العشرين ـ خاصة ـ الشكل الرئيسي لمقاومة

الاستعمار الفرنسي ولعل كان من باب المقاومة ان المقاومة السياسية التي نتجت عن نهاية المقاومة المسلحة لم تدرك معناها الحقيقي الا عندما اختفت لتفسح المجال للمقاومة المسلحة.

I ـ بداية المقاومة السياسية

لقد سقطت المدن ـ هي الاولى ـ بيد الفرنسيين وتحتم على الحضريين ان يخضعوا للنظام الاستعماري وأن يدافعوا عن أنفسهم في «الاطار القانوني».

وغداة فقدان الجزائر العاصمة حاول بعض الاعيان من الحضريين الدفاع عن دينهم فامتاز بذلك أبو ضربة وحمدان بن عثمان خوجة واسطنبولي وابراهيم بن مصطفى باشا وحميد بوقندورة والحاج محمد أمين السكة. . . فتوسلوا بكل من وجدوا عنده آذانا صاغية : بالسلطات القائمة بالجزائر العاصمة وبسلطات باريس وبالرأي العام المناهض للاستعمار كما كان يقال آنذاك فاشتكوا من تعسف العسكريين بالجزائر العاصمة وفي المتيجة وذكروهم بشروط معاهدة 5 جويلية 1830 حيث التزمت فرنسا باحترام املاك الجزائريين وشرفهم. وذهب بعض الحضريين ـ عندما لم يستمع اليهم بالجزائر العاصمة ـ إلى باريس آملين ان تصغي اليهم الحكومة الفرنسية. فكانت محاجتهم من المهارة بمكان : انهم اشاروا الى تقاليد الحرية لدى الفرنسيين، واشادوا بثورة 1789 الكبرى وبالمعاونة التي مدتها فرنسا الى الشعوب التي كافحت من أجل استقلالها. وبعد هذا التذكير طالب الجزائريون بالعدل والمساواة بل أقدموا على طلب الحق للشعب الجزائري بأن يحكم نفسه بنفسه. لقد شجع الاعيان المناهضون للاستعمار الذين أدانوا تعسف الضباط والجنود الفرنسيين وجزء من الرأي العام الانكليزي الذي كان يظن أن فرنسا لم تلتزم بوعودها وانها استبدلت كل النعم التي آلت على نفسها بان اتخذتها على الجزائريين بانواع من الاضطهاد. لقد قدّم الاعيان

الجزائريون سنة 1831، عرائض عديدة للسلطات الفرنسية طالبين منها حكومة اسلامية حكومية مستقلة للجزائر العاصمة : «اذا ما عزمتم على بيع الجزائر العاصمة لملك ما، فاختاروا على الاقل واليا منا. . . أمروا سكان الجزائر العاصمة ومقاطعتها بأن يختاروا من بين الاعيان الرئيسيين للبلاد رجلا عاقلا ومتنورا وتسلم له المدينة ومقاطعتها. . .

والسيد حمدان خوجة كان أشهر الأعيان الحضريين الذين كانوا لسان حال سكان الجزائر العاصمة كان حمدان خوجة ينتسب إلى أسرة غنية. لقد شغل أبوه وظائف هامة في الإيالة. وتلقى تربية حسنة وسمحت له الفرصة بأن يزور أوروبا وخاصة فرنسا حيث تعلم واجاد اللغة الفرنسية. لقد ساهم بقسط وافر في الحملة التي قام بها المبعدون من الجزائر العاصمة، بوضربة وتركية حمدان وتركيا آغا وابراهيم بن مصطفى باشا وعمر تنديدا بتعسف النظام العسكري وبعدم احترام شروط الاستسلام من طرف الادارة الفرنسية. لقد اتصل السيد حمدان خوجة بالسلطات الفرنسية مرات عديدة وأكثر من التدخلات : تقديم الطعن لدى مجلس الدولة في شهر مايو 1833 وعريضة للمارشال سولت في 3 جوان حيث عرض شكاوي الجزائريين في ثماني عشرة نقطة. وقد قدم من جديد هذه العريضة للملك يوم 10 جويلية لها كاتبه مرة أخرى في 16 سبتمبر 1833 «سيكون من المحبوب» بملك الفرنسيين ان يحرر الجزائريين وان يعيد الوئام بين الشعبين وللجزائريين أيضا حقوقهم لكي يتمتعوا بالحرية وبجميع المزايا التي تتمتع بها الأمم الأخرى» وعندما لم يحصل على أي رد، توجه حمدان خوجة الى الرأي العام الفرنسي وحرر كتابا عنوانه «المرآة» وقدمه لاعضاء لجنة التحقيق مرفوقا برسالة، وبهذا أقام دعوى حقيقية على الاحتلال الفرنسي وبصيغة جريئة للمطالب الجزائرية.

يندد حمدان خوجة بشدة في المرآة بالادارة الفرنسية التي اطلقت عائق البلاد كانها الرصاص. إن الالفاظ المستخدمة عنيفة وأنواع التعسف وصفت بالأخطاء وبالنكايات والجرائم : «وضع سكان الجزائر العاصمة التعساء تحت نير التحكم والابادة وويلات الحرب جميعها». ويصف المعمرين بدون مداراة : «لقد استولوا على الملكيات الحضرية وخربوا الديار والبساتين وجردوا السكان من أملاكهم. ماذا بقي للجزائريين ؟ النفي، والمصادرة والتخوف من ابادة الشعب الجزائري. والرؤساء الجزائريون قد نفوا ومباني

المدينة هدمت وأسواق دمرت وأملاك خاصة صودرت ومساجد هدمت أو حولت الى كنائس وقبور أجداد ديست. إن الشعب الجزائري لا يمكنه أن يقبل هذا المصير. ونناشد فرنسا وحكمة ملكها والضمير الفرنسي والشرف الوطني لأن فرنسا تجهل الويلات التي ارتكبت باسمها ذلك أن ممثليها بالجزائر العاصمة يحملون خلافا للمبادئ الليبيرالية ومبادئ الحضارة الحقيقية. إن هذه البرهنة ستقوم بها الحركات الاصلاحية الجزائرية في القرن العشرين. ماذا يريد الجزائريون ؟ لا يمكن للفرنسيين أن يعلموه اذا سألوا سلطات الجزائر العاصمة أو المعمرين الذين جاؤوا من أجل الاثراء لا من أجل الدفاع عن الشرف الفرنسي كما أنهم لا يعرفونه اذا اعتمدوا على تقارير رجال القانون من قضاة ومفتيين، الذين عينتهم السلطة الفرنسية فأصبحوا عبيدا لها كذلك لا يمكن أن توضع الثقة في تقارير بعض الجزائريين الذين خارت عزيمتهم أمام أنواع التعسف فعجزوا عن التعبير السديد. وما يمكننا أن نستخلصه من بعض المنشورات لا يعكس بحق المطالب الجزائرية الحقيقية. إن بعض المثقفين الشجعان وهم مبعدون في الغالب، يقدرون وحدهم على التحدث باسم الجزائريين.

وبارتفاع اللهجة تشتد المطالبة. تريد الجزائر أن تكون مستقلة وللجزائريين الحق - مثل الاغريق والبلجيكين - بأن يريدوا الاستقلال. «إن للقومية الجزائرية نفس الحقوق في الوجود مثل القومية البلجيكية والقومية اليونانية». إن الجزائريين المنورين قادرون على اقامة حكومة تمتزج فيها، وبصفة حميدة، تقاليد الاسلام والمبادىء الليبيرالية. يمكن أن نعبر عن خلاصة السيد حمدان بأن «الجزائر العاصمة للجزائريين». ولفرنسا حلان فقط، ابادة الشعب الجزائري بطرده نحو الصحراء أو انتقاء أمير مسلم قادر على سياسة البلاد بمفهوم تحرري ثم التعاقد معه.

وهذا هو الكلام نفسه الذي قيل أمام لجنة افريقيا التي تشكلت سنة 1833 للتحقيق حول الوضع بالجزائر والتساؤل عن القرار الذي قد يتخذه في شأن الوجود الفرنسي في الجزائر. واعتمادا على «مبادىء الحرية والقومية الفرنسية» ومراعاة لمصالح فرنسا طالب الحضريون استقلال بلادهم ليقيموه - مهما أعلنوا عن ذلك في نداءاتهم لفائدة الجزائر : «نطلب ان يكون الحق للأهالي بأن يصرحوا أمام أوروبا عن رأيهم في الشكل الانسب لحكومتهم.

ويحق لهم ان يحددوا هذا الشكل وعلى أوروبا وخاصة فرنسا أن تساندهم بحكمة وشرف. . . ». وستسهر حكومة الجزائر بعد تنصيبها على ايجاد ضمانات للاوروبيين المقيمين في الجزائر العاصمة : «إن الاوروبيين الذين اكتسبوا بحق، مستندات الملكية في الجزائر العاصمة سيتمتعون بأراضيهم وديارهم بكل أمان» : لقد أثير نقاش حول مشاركة الاحرار الفرنسيين بباريس في تحرير «المرأة وهذا لا يمنع من كون حمدان خوجة شارك في التحرير وكانت له الشجاعة لتوقيعه.

فلم يتردد أعيان الجزائر العاصمة من طلب العون من احرار باريس كما أنهم اتصلوا بالجنرال لافاييت المسمى «بمحرر الشعوب» وأخبروا هذا الصديق لواشنطون انه يبدو أن غالبية الجزائريين عاقدون العزم على محاربة السيطرة الفرنسية وان الموقعين يطالبون من الامة الفرنسية : «اعادة القومية الجزائرية من جديد وإقامة حكومة حرة وتحرير دستور يتفق وتقاليدهم وعاداتهم حتى يتحرر الافارقة». وقد تعهدوا لفرنسا بمزايا حقيقية على الصعيدين التجاري والسياسي. وتستطيع الجزائر العاصمة اذا ماعادت حرة ان تتطور وتنمو وان تصبح عاصمة تساعد فيها الحرية والحضارة الحديثة الجزائريين على التمتع بالخيرات الالاهية والسلام والحرية.

ولكن فرنسا كانت بعيدة كل البعد عن الاستماع إلى شكاوي ومطالب بعض أعيان الجزائر العاصمة. وإذا وقعت بعض الترددات في السياسة الفرنسية، فانها لم تدم طويلا. لان فرنسا كانت مصممة على القيام بالاحتلال الكامل للجزائر، ولم يبق للجزائريين الا ان يعارضوا هذا المشروع والسلام بيدهم.

II ـ المقاومة المسلحة

كانت المقاومة المسلحة كرد فعل للشعب الجزائري على الغزو الاستعماري الفرنسي. ان كانت الجزائر وما بقي مستقلا منها حاربت الى غاية القرن التاسع عشر. لقد استجابت الى نداء كل من قاد الكفاح ضد الغازي والسلاح بيده : رؤساء القبائل وعبد القادر والباي احمد بقسنطينة وشرفاء الاربعينيات، بومعزة وبوبغلة وسي محمد الهاشمي وسي محمدْ بن سيف، والشيخ بوزيان من الزعاتشة وشيوخ القبائل سي صديق ولد شيخ أو عرب سي

الحاج عمر . . . لالا فاطمة، حمزة من أولاد سيدي الشيخ 1864، الحداد والمقراني سنة 1871 وبوعمامة عام 1881. وكانت ذكرى الاستقلال متأججة في الجزائر المحتلة. وفي سنة 1871 صرح جزائري خاضع لفرنسا يقطن في العاصمة : «اذا وصلت الثورة أبواب العاصمة وطلب مني دفعة كتف لرمي الفرنسيين في البحر لفعلت ذلك». ويلاحظ ضابط فرنسي : «ان القبائل لا تقدر ولا السلم ولا الازدهار الفرنسيين لانه لا شئ ينسيهم ذكرى الاستقلال الكامل التي تمتعت به مدة قرون. وسنة 1871 سجل ضابط آخر : «وجدنا انفسنا وسنجد انفسنا أثناء وقتا طويلا ازاء شعب لا يتحمل الا بمشقة سيطرتنا وهو يلتمس كل الوسائل ويغتنم كل المناسبات ليتحرر». ان الشعب في الانتظار ولو كان متظاهرا بالخضوع ؛ هناك كلمات تهتز لها البلاد كلها : «وكل ماتذكر له القومية والاسلام والارض المقدسة التي يجب تطهيرها من الكفار الا تجده مستعدا للكفاح».

وعندما لم يقع أي نداء للجهاد، اضطر الشعب الى الكفاح بوسائل اخرى غير الاسلحة : رفضه الكافر وعوائده وقيمه، وتشبثه بقيمه وبالاسلام الذي يحاول ان يحميه من الطعنات الاستعمارية. إن الكلام حل محل العمل واعطيت الاولوية للمقاومة على المقاومة المسلحة المستحيلة.

لشيخ 1864، الحداد
ى الاستقلال متأججة
ضع لفرنسا يقطن في
مني دفعة كتف لرمي
سي : «ان القبائل لا
يهم ذكرى الاستقلال
ضابط آخر : «وجدنا
ل الا بمشقة سيطرتنا
رر». ان الشعب في
تز لها البلاد كلها :
ي يجب تطهيرها من

الى الكفاح بوسائل
شبثه بقيمه وبالاسلام
كلام حل محل العمل
تحيلة.

المطالبـــة الاصلاحيـــة

لقد عبر مثقفون وأعيان عن المطالبة السياسية الاصلاحية كما عبر عنها أيضا في ميدان الممارسة السياسية العلماء رغم كون اصلاحهم ثوريا من حيث وحيه واهدافه السياسية معا. لقد أصبح الشيوعيون هم ايضا من أنصار الاصلاح وإن كانوا في الاول يدافعون عن أطروحة الاستقلال.

I ـ الشباب الجزائريون

لقد عبر عن المطالبة السياسية مثقفون تكونوا بالمدرسة الفرنسية والذين غالبا ما كانوا ينتمون إلى أسر ميسورة أو متوسطة الدخل وفي أوساط المهن الحرة (أطباء، صيادلة، محامون) وبالنسبة لافقرهم الى وسط المعلمين. كان هؤلاء المعبرون عن الرأي العام السياسي الجزائري مؤيدين من طرف جزء من اعيان المدن والملاك الريفيين الذين لم تكن الادارة قد استعبدتهم.

فشرع ممثلون عن هؤلاء المثقفين والاعيان يعرفون الوضع اليائس الذي خص به اخوتهم في الدين. وفي سنة 1892 سمحت الفرصة لبعض الجزائريين (المحامي بوضربة والمترجمي بوكتاوي وابن بريهمات والطبيب مرسلي) بالتحدث مع جول فاري فاحتجوا على تعسف الادارة وأثاروا مشاكل المواطنة والتمثيل البرلماني للمسلمين. وسنة 1912 حرر خليل سعيد العيون بيان الشاب الجزائري وصف فيه قلق الشبيبة المسلمة المثقفة المتعطشة الى المساواة والحريصة على الدفاع عن مصالحها المادية، وفي سنة 1900، أرسلت عرائض الى البرلمان تطلب فيه «الحقوق الضرورية لكل انسان لا للفرنسيين فقط»، وخاصة حق تعيينه نوابا.

لقد أطلق بعض المؤرخين الفرنسيين اسم «الشبان الجزائريين» على هذه الثلة القليلة من المثقفين الجزائريين ذوي التكوين الفرنسي والذين

شرعوا في بداية القرن العشرين في التعبير عن بعض المطالب لصالح اخوتهم في الدين. ان هذه التسمية كانت مسايرة للموضة الراهنة، وكان يتحدث عن **الشبان الاتراك والشبان المصريين والشبان التونسيين**، وطبقوا الأسم على الجزائريين، لم يتعلق الامر بحزب منظم ولكن كان يخص مجموعة مبادرات سواء الفردية منها أو التابعة لمجموعة تكونت حول نادي ثقافي أو جريدة.

وفعلا لقد اجتمع شبان جزائريون حول جمعيات طلابية أو ثقافية أو مساندة لمدرسة أو نوادي ثقافية حيث تتم اللقاءات للتسلية (لتناول اللبن أو الشاي) والتثقف (محاضرات لتبسيط وتعميم المعارف) ومحاربة الآفات الاجتماعية (الادمان على المسكرات خاصة). لقد أنشئت جمعية الراشدية سنة 1902 من قبل معلم «صاروي» بالجزائر العاصمة، لمساعدة تلاميذ المدارس الفرنسية الاهلية القدامى وتنظيم دروس للكهول واقامة مكتبات. وقد امتد عملها خارج مقاطعة الجزائر العاصمة. وقد استهدف نادي صالح باي بقسنطينة تثقيف المسلمين وبعث الصناعة التقليدية وتطوير التعاونيات. وشكلت ضرورة التربية لجعل حد لانحطاط المجتمع الجزائري فلسفة قادة هذه النوادي الاولى. وقد تشكلت جمعيات أخرى فيما بعد كنادي شبان تلمسان والجمعية الاخوية بمعسكر ونادي الترقي بعنابة والتوفيقية بالجزائر العاصمة والجمعية الاسلامية القسنطينية والهلال والصادقية...

أ) الصحافة :

لقد ادرك الشبان الجزائريون أهمية الصحافة لبث أفكارهم وتربية مواطنيهم، ونصحت احدى الجرائد الاولى القريبة من المسلمين «المنتخب» (قسنطينة 1882) قائلة «الصحافة ذلك هو السلاح الذي يجب أن تتدربوا عليه لانها قادرة على دفع العالم الى التمرد والعصيان». وقد نشر عمر بريهمات عرائض عديدة في هذه الجريدة. ولقد حاولت الادارة استخدام الصحافة كوسيلة للدعاية فأصدرت جرائد شبه رسمية مثل «الناصح» (1899-1900) والمغرب (1903). وأول جريدة باللغة العربية حررت من طرف جزائريين فقط «كوكب افريقيا» ولم تكن مستقلة تماما. وبدأت الصحافة التابعة «للشبان الجزائريين» بجريدة «الحق» التي أنشئت بعنابة بجويلية 1893 وتوقفت عن الصدور بشهر مارس 1894 لانه لم يكن لديها مشتركون. لقد عرفت الجرائد الجزائرية الاولى صعوبات عديدة ولم تظهر الا لفترات قصيرة. الامر الذي

أدى بمحمد بن رحال سنة 1901بان يستخلص : ان الصحافة : «الاهلية لم توجد هنا الا للمواطنين الفرنسيين، أما الاهالي فيسمح لهم بصعوبة أن يتحدثوا للجمهور ولو كان جمهورا فرنسيا». كانت الجرائد الاولى تصدر لمدة معدلها سنة أو سنتان : كانت الصعوبات المالية والمضايقات الادارية السبب في ذلك، لقد ظهرت جريدة «المصباح» في وهران بين 1904-1905 والهلال بين 1906-1907 وظهرت جريدة الحق بوهران ربما في سنة 1902 ولكنها صدرت بانتظام بين 1911 و 1912، والاسلام بعنابة 1909-1911 وبالجزائر العاصمة بين 1912-1914. وازداد عدد القراء وظهر على التوالي «المسلم» (قسنطينة 1909) والاسلام (عنابة 1909) والراشدي (جيجل 1911) والهلال (سكيكدة ـ 1911) «والساجي» (الشجاع) (سكيكدة مارس 1912). لقد صدرت من سنة 1907 الى 1913، 15 جريدة وكانت سبب الصحوة السياسية للجزائر المسلمة ولسان حال الشبان الجزائريين.

كانت هذه الجرائد في مجموعها لا تقر بأنها ضد فرنسا والعنوان الثانوي «للمصباح» ليدل على ذلك بوضوح : «من أجل فرنسا بواسطة العرب لأجل العرب بواسطة فرنسا». وكانت جزيدة «الهلال» تريد ايقاظ الاسلام بفرنسا ولفرنسا وكانت جريدة «الراشدي» جريدة الاتحاد الفرنسي العربي، تقوم فرنسا بسياسيتها لفائدة الأهالي، أما «اللواء الجزائري فانه يريد أن يكون لواء الثورة الضرورية للاهالي والمفيدة لفرنسا. أما فيما يخص المطالب العسير عنها، يمكننا أن نميز تيارا أولا للشبيبة الجزائرية كان يصرح عن نزعته الفرنسية ولكنه يعرب أيضا عن ارادته للدفاع عن حقوق ومصالح المسلمين الجزائريين وهذا، هو شأن جريدة «الاسلام» التي كانت تدافع عن جميع مطالب الشبان الجزائريين : الغاء قانون الانديجينا، تنمية التربية، تمثيل المسلمين بالبرلمان. وتيارا ثانيا يعتمد أكثر على الاسلام وكان تمثله جريدة «الحق» التي كانت تدين بشدة التجنيد الذي قبلته جرائد أخرى من زاوية التكتيك أملا في الحصول على تعويضات سياسية. لقد نشرت جريدة الحق عرائض عنيفة ونادت الجزائريين الى مكافحة أرذل نظام استرقاقي.

إن الافكار المعالجة في النوادي وفي الجرائد سمحت للشبان الجزائريين بأن يقدموا بين 1900-1914، مع مر الاحداث عددا من المطالب. في 1908 أعطى مرسوم 17 جويلية الخاص بالتعداد الاسمي للاهالي البالغين

18 سنة وأكثر قصد تجنيدهم الفرصة للشبان الجزائريين من العمل جماعيا للحصول على اصلاحات سياسية. وذهب وفد الى باريس ليسلم عريضة مضافة للخدمة العسكرية. إنه كان يقبل مبدأ الخدمة العسكرية في مقابل التجنيد. كل الحقوق المدنية للمسلمين، ولقد ربطت النخبة المكونة باللغة الفرنسية مطالبها بمدى التعويضات الممنوحة في مقابل ـ وعلاوة على الصحافة والوفود والعرائض، كان الشبان الجزائريون يستخدمون وسائل أخرى. فالاجتماعات العامة سمحت بالاتصال مع الجماهير وهكذا بدأ دخول الشعب المسرح السياسي، وفي ديسمبر 1909، أدان الخطباء صادق دندان وقائد العيون خليل في اجتماع أقيم بعناية، قانون الانديجينا والمحاكم الاستثنائية العربية. وبعد صدور مرسوم 3 فيفري سنة 1912 الخاص بتجنيد المسلمين، قام الشبان الجزائريون بحملة واسعة حول موضوع الخدمة العسكرية في مقابل التعويضات» : ذهب وفد تحت رئاسة ابن التامي الى باريس حيث سلم الى الحكومة مذكرة تحتوي على الاصلاحات المطلوبة وتعويضا للتجنيد.

ب) ـ الاصلاحات الممنوحة تعويضا للخدمة العسكرية

وغداة توقيع المرسوم المنشيء سنة 1912 لتجنيد الاهالي الجزائريين استوحى اعضاء بلديات كثيرة من العرائض التي أعرب عنها في المقاطعات الثلاث بالجزائر وتوجهوا بعريضة إلى السلطات الفرنسية فطلبوا فيها منها التحديد من مدة الخدمة العسكرية الى سنتين، ونداء المجندين البالغين 21 سنة عوض 18 سنة، والغاء المنحة، وهم يرفضون ان يكون المجندون المسلمون مرتزقة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاستجابة الى عدد من المطالب تعويضا لهم على الخدمة العسكرية. وبالنسبة لهم فان ضريبة الدم تتطلب في المقابل الحقوق والمساواة مع الفرنسيين : اصلاح النظام القمعي وتمثيل جدي وكاف في مجالس الجزائر والوطن الام، وتوزيع عادل للضرائب وتخصيص لموارد الميزانية بين مختلف عناصر السكان الجزائريين، وطالب الموقعون علاوة على ذلك :

1 ـ بتوسيع الهيئة الانتخابية لضمان الفعالية وسلامة الانتخاب.

2 ـ بمضاعفة عدد الممثلين الأهالي في المجالس الجزائرية الى خُمْسَيْنِ (2/5) من أعدادها.

3 - بأن تكون الهيئة الانتخابية مركبة بصفة مماثلة لجميع الناخبين في المجالس الجزائرية كلها واذا ماقتضى الامر باجراء انتخاب في الهيئة الانتخابية الثانية لتعيين المستشارين العامين والمندوبين الماليين يخول حق الانتخاب للمستشارين البلديين المنتخبين باستثناء النواب الاهالي.

4 - بأن يكون للمستشارين البلديين الاهالي الحق في مشاركة انتخاب شيوخ البلدية ونوابهم.

5 - بأن يصرح بأنه لا يمكن أن يكون ممثلا في المجالس المنتخبة الموظفون كالقائد ونوابه.

6 - بان يكون الاهالي ممثلين في البرلمان الفرنسي، أو أن ينشأ بباريس مجلس يكون فيه للمسلمين منتخبون من طرفهم.

7 - بان يخول للذين لبوا الدعوة للقيام بالخدمة العسكرية عن طريق النداء أو التطوع الارادي حق الاختيار للجنسية الفرنسية بدون أن يخضع للاجراءات الحالية وبمجرد تصريح.

II - المعلمون الأهالي

وبجانب الشبان الجزائريين طمح المعلمون الاهالي كما كانوا يسمون أنفسهم، في مجلتهم «صوت عامة الناس» أن يكونوا الناطقين باسم مواطنيهم، ولكنهم كانوا في وضع ملتبس : بتكوين فرنسي، وغالبا ما يكونون مكونين تكوينا فرنسيا محضا، وبتشبعهم باللائكية، كانوا ميالين الى اختيار النموذج الفرنسي الدفاع عن سياسة الاندماج الشامل، باستثناء الدين. وذهب بعضهم الى القول بأن : «ساكن افريقيا بربري عربي لاتيني». ان المعلمين قد دافعوا في أغلبيتهم عن عمليات التجنس الذي اعتبروه كالطريق الامثل للحياة، وقد ادين حتى باللامركزية لانها تحد من وصاية فرنسا.

وكان المعلمون يتمنون تكوين شعب فرنسي اسلامي ذي ثقافة فرنسية في الجزائر. ولا يوجد في نظرهم لا الوطنية ولا الجامعة الاسلامية. لقد أصبح الايمان بالمثل الجمهوري الاعلى بثلاثيته : «الحرية والمساواة والاخاء» نابعا تقريبا من العقيدة المذهبية. إن المعلمين الاكثر التزاما في الميدان السياسي كانوا يتعاطفون مع المنظمات اليسارية وخاصة مع

الاشتراكيين. ولهذا لم تتجاوب الجماهير الشعبية مع المعلمين، وبالنسبة لهؤلاء فان المقاومات الشعبية للاندماج كانت تحمل على حساب الجهل والتعصب ولهذا لم يعتبر المعلمون رغم كونهم محترمين لعلمهم ومعتبرين للعون الذي يمدونه للسكان في المدن الصغيرة والقرى، ممثلين غيرهم على الصعيد السياسي، ولانهم لم يدخلوا الميدان السياسي، لأنهم كمعارضين رافضين، الا في بعض الاستثناءات.

III ـ المنتخبون

بعد فشل حركة الامير خالد، تبنى المنتخبون سياسة الشبان الجزائريين. إن كتابات فرحات عباس بين 1926-1930 والتي أودعها في كتابه، الشاب الجزائري، تقترح اطار الاندماج برنامجا منسجما، يطالب عباس المساواة بين المسلمين والفرنسيين في جميع الميادين ويطلب الجنسية الفرنسية دونما أي تجنس. كان يعتقد أن جزائريا مسلما يمكنه ان يكون فرنسيا على مستوى الوطن الفرنسي. إن الهدف متواضع والوسائل المقترحة أيضا، كان عباس يؤكد على سياسة المراحل : مرحلة المدارس، ومرحلة شق وتعبيد الطرق ومرحلة بناء المستشفيات لتحويل حياة الفلاح. لقد شكل المثقفون والاعيان بشهاداتهم أو بأهمية نشاطهم الاقتصادي أو لحالتهم الاجتماعية الراقية في الفترة بين 1930-1936 النخبة السياسية، وهي التي كانت تنتخب عندما لم تفرض الادارة الممثلين التقليديين الذين غالبا ما استعبدتهم، وهم ينحدرون من كبريات الاسر من باشا آغا وآغا وقائد.

لقد شعر المنتخبون، وهم غالبا ما يكونون مستشارين بلديين أو مستشارين لمقاطعات، بضرورة تنسيق عملهم وتجمعهم، خاصة ازاء الجمعيات الاوروبية، والخصوص في وجه جمعية شيوخ بلديات الجزائر القوية. لقد تبنى المؤتمر الاول للمنتخبين سنة 1927، الخطوط العريضة لبرنامج الامير خالد بدون عنف هذا الاخير ودون اشارة الى ماقد يذكر بالاندفاعات الوطنية للامير. وهكذا أعطيت الاولوية لتمثيل الاهالي في البرلمان، وطلب الغاء القوانين الخاصة(قانون الانديجينا) تنظيم ذهاب العمال المسلمين الى فرنسا، وتطبيق التشريع العام للجزائر والمساواة في الخدمة العسكرية والاجور والمنح، المساواة أمام الشغل وتطبيق القوانين الاجتماعية التي كان يتمتع بها الاوروبيون.

لقد تبنى ايضا المنتخبون وسائل الشبان الجزائريين. أرسلت وفود الى فرنسا. ونظمت محاضرات عبر التراب الوطني محله، وقعت محاولات للاتصال بشخصيات فرنسية، وفي سنتي 1927-1928 للاتصال بالاحزاب السياسية. لقد صوت الحزبان الراديكالي الاشتراكي والجمهورية الشابة، مراعاة لمطالب المنتخبين عرائض لصالح التمثيل البرلماني. لقد كثرت الجرائد والمقالات المتعلقة بمشروع القانون الذي قدمه فيوليت سنة 1929 والخاص بتمثيل المسلمين. لم يشر المنتخبون لا الى القضية الوطنية الجزائرية ولا الى الاستقلال للجزائر ولا احد فكر في ذلك. لقد قيل لكل من أراد السماح : ان الجزائر فرنسية وان المسلمين فرنسيون، كما كانوا يصوتون لصالح عرائض الولاء ويغنون بالمناسبة نشيد «لامرسياز» وحتى عند المطالبة فإن اللهجة كانت معتدلة وهذا أقرب الى الشكوى منه الى الاحتجاج والرفض.

إن المنتخبين لم يحصلوا، رغم اعتدالهم، على أي اصلاح هام. وفي سنة 1930، ظنوا ان الوقت مناسب. أثناء أعياد الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر العاصمة، بتذكير فرنسا بوعودها، وكانوا متشبثين بالمنطق الفرنسي : قامت فرنسا في جميع الميادين الاقتصادية والصحية والتربوية والاجتماعية ببناء منجزات هائلة وعليها أن تتمم عملها بترشيد الاهالي وتحريرهم. لقد أدلوا بتصريحات تقريظية حول فرنسا الكبرى والعبقرية الفرنسية والحضارة الفرنسية. واكدوا الطابع الفرنسي النهائي للجزائر وأكثروا من ملتمسات الولاء وارسال الوفود الى باريس لتخلص قائمة مطالب المنتخبين المسلمين :

1 ـ تمثيل الاهالي الشامل في البرلمان.

2 ـ الزيادة في التمثيل الأهلي في المجالس المنتخبة في الجزائر بنسبة الخمسين مع مشاركة المنتخبين المسلمين في انتخاب رئيس المندوبيات المالية.

3 ـ تعيين نواب منتخبين في البلدية ذات الصلاحية الكاملة.

4 ـ توسيع التعليم بالفرنسية والعربية وتوحيد التعليمين الابتدائيين الاوروبي والأهلي.

5 ـ المساواة في الخدمة العسكرية مع خصم المنحة.

6 ـ تولي كل المناصب المدنية والعسكرية مع المساواة في المراتب والمنح المخصصة لموظفي الجزائر.

7 ـ الحرية الكاملة والمطلقة للسفر الى فرنسا والخارج مع مراعاة نفس الشروط المطلوبة من المواطنين.

8 ـ تطبيق القوانين الاجتماعية على جميع السكان الجزائريين بدون تمييز.

9 ـ اصلاح التشريع الغابي.

10 ـ الغاء المحاكم الجنائية والاعتقال الاداري وقانون الانديجينا (Indigénat) الذي مازال يطبقه قضاة الصلح.

11 ـ التحقيق في الملكية الاهلية.

واتحد المنتخبون في اتحاد (فيدرالية) المنتخبين (1931) ليكون لهم كلام موحد مع فرنسا. ولكن فرنسا بقيت صماء لندائهم. ان معارضة المعمرين (الكولون) ولامبالاة الحكومة الفرنسية التي كانت مهتمة أكثر بالجزائر الفرنسية وبصعوباتها الاقتصادية منها بالجزائر المسلمة، جعلتا من المستحيل أن تكون هناك اصلاحات. إن الاقتراح الرامي الى التمثيل البرلماني لم يصل حتى الى ميدان الدراسة. وكانت الجماهير الشعبية بمناسبة الأعياد المئوية لاحتلال الجزائر العاصمة تشعر بالامانة بتذكيرها انهزام أجدادها. وفقد المنتخبون اعتبارهم لانهم رغم مهارتهم السياسية واعتدالهم ووطنيتهم الفرنسية لم يحصلوا على شيء من الحكومة الفرنسية. والخطر كبير على المنتخبين أن يجاوزهم من هم يذهبون الى أبعد منهم أو يعبرون بلهجة اخرى أكثر احتجاجا واقل تأدبا. وشعر الملاحظون بتباين بين الجماهير ونخبتها. وكان ينبغي لهولاء ان يختاروا وان يتوجهوا إما نحو الشعب وإما نحو فرنسا. وحتى قضية التجنس كان يجب أن تدرس من جديد لأن المتجنسين كانوا يتساءلون، هل هم اختاروا الطريق الأصلح وصاروا يسألون المتفقهين في الدين، هل التجنس حلال. وفي سنة 1931 لم يكن المنتخبون مستعدين للاجابة على كل الاسئلة كانوا يناعشون الاندماج ولكنهم لم يتركوه بالمرة. إنهم سيقومون بتجربة أخرى، تجربة المؤتمر الاسلامي.

IV ـ العلماء

لقد استطاع بعض الجزائريين، رغم معارضة الادارة، ان يذهبوا قصد التعليم الى جامعات العالم العربي كالزيتونة والقرويين والازهر وجامعة المدينة المنورة. . . وبعد عودتهم الى الجزائر كانوا السبب في إنشاء المدارس الحرة حيث يدرسون اللغة العربية والقرآن وإنشاء عدد كبير من الجرائد. وشرعت هذه الجرائد تتناول بالدراسة مواضيع نهضة الثقافية العربية، وغالبا ما أدى بها ذلك الى دراسة القضايا السياسية. لقد ظهرت النهضة الجزائرية بشيء من التأخير بالنسبة لنهضة الشرق، فكانت في آن واحد اصلاحا دينيا وبعثا ادبيا ومطلبا سياسيا حيث الدعوة الى الوحدة العربية والدعوة الوطنية ممتزجتان. ولقد تبنت افكار جمال الدين الافغاني الذي دعا الى النهضة الاسلامية على صعيدي الفكر والعمل وألح على ضرورة تحرير البلدان التي يسيطر عليها الاوروبيون. لقد اخذت بعين الاعتبار نظريات شكيب أرسلان بطل الوحدة العربية وتأثرت كثيرا بالشيخ عبده الذي حاول أن يوقف الاسلام والعالم المعاصر بتطهير الدين من كل البدع.

لقد أوضح طلبة جزائريون من الزيتونة بتونس كابن باديس وعبد العزيز الثعالبي ومحمد ثميني وابراهيم فتيش وأبو يقظان وقاسم بن الحاج عيسى ومفدى زكرياء مفهوم النهضة في أواخر القرن التاسع عشر، فمعنى النهضة بالنسبة لهم هي الصحوة الثقافية والادبية وحب الوطن. وكانت الوطنية والنهضة متلازمتين وبرزت غداة الحرب العالمية الاولى بعض الاسماء لرواد النهضة فاشتغل ابن باديس بقسنطينة كمعلم حر وانطلق ابتداء من 1925 في الصحافة، فانشأ 1925 جريدة المنتقد «التي عطلت بعد عددها الثامن عشر فعوضتها (الشهاب). ونادى الطيب العقبي بسيدي عقبة بالاصلاح في جرائد «الحق» (1925)، «وصوت الصحراء» (1926) و«الاصلاح» (1926 - 1929) ولقد التفت حول الشهاب الفرقة الاصلاحية الاكثر نشاطا فكان الابراهيمي ومبارك الميلي ومحمد العيد والعمودي الزاهري والعربي التبسي وتوفيق من أعضائها الرئيسيين.

ولقد أعطى هؤلاء الرجال بين 1925 و 1930 دفعا كبيرا للنهضة ووضعوا بصماتهم كل واحد في المدينة التي استقر بها على هذه الدفعات الثقافية

والدينية، فنادى ابن باديس الى التجديد الاجتماعي والثقافي المشبع بالتقاليد المحمدية. وكان الابراهيمي بسطيف يلح على اكثار المساجد الحرة، وببسكرة ثم بعد ذلك بالجزائر العاصمة صار العقبي يدافع عن نوع من الوهابية وعلى صعيد الالتزام السياسي فإن المواقف بقيت متفاوتة وتختلف من شيخ الى شيخ، فالعقبي بوفائه لتعليم الشيخ عبده كان يحترز من العمل السياسي، ويعطي الصدارة للاصلاح الديني والنهضة الثقافية. أما العمودي فانه كان يرى بانه لا يمكن فصل مصير الاسلام عن مصير البلاد والجزائريين. وأراد ابن باديس أن يحيي الروح الوطنية وصيانة التقاليد فنادى الى احترام الوطن الجزائري وأكد رجال، أمثال مبارك الميلي وتوفيق المدني، دور التاريخ في الصحوة الوطنية، فكان ابن باديس صاحب العبارة التي كان لها فيما بعد كثير من النجاح : «الاسلام ديننا والجزائر وطننا والعربية لغتنا». لقد الزم النظام الاستعماري... ومقتضيات العمل القانوني، اذا ما تعلق الامر بتسيير المدارس ونشر الجرائد، باعثي هذه النهضة الى نوع اللبس. ولكن طبيعة النهضة نفسها وطبيعة الاصلاح كانت لا تنفصل عن الاتجاه السياسي المضاد للاستعمار والمستوحى من الوطنية الاسلامية. ان الوحدة العربية والوطنية كانتا رغم تعارضهما الظاهر في مستوى واحد. كانتا تعارضان أوروبا والسيطرة الاستعمارية. ان باعثي النهضة الجزائرية قد سبقوا حتما منذ بداية نشاطهم الى التدخل في الميدان السياسي والقيام باجتماعات ومساع اذا ما اعترضتهم صعوبات في انشاء مدارس أو نشرة الجرائد الاولى. إن القضية السياسية الجزائرية قد نوقشت خاصة من زواية التجنس. كان الشعب يرفض أن يصبح فرنسيا. لقد حارب الأمير خالد علنيا التجنس واظهر رواد النهضة الجزائرية بدورهم التنافر بين الاسلام والتجنس حيث يصبح المواطن خاضعا للقانون المدني الفرنسي لا للشريعة الاسلامية ويصرح الامين العمودي، سنة 1929 بأن يعارض التجنس الفردي وأدان المتجنسين.

وشعر علماء الدين المسلمون بضرورة التجمع لينسقوا أعمالهم ويضبطوا مفهوم النهضة ويدافعوا عن مدارسهم وجرائدهم. لقد دعت جريدة الشهاب التابعة للشيخ ابن باديس منذ سنة 1925 الى تشكيل «حزب ديني بحت» حيث تتم مكافحة الخرافات والبدع التي شوهت روح الاسلام، وتحصل العودة الى المصادر الحقيقية من القرآن والسنة. ووقع أول اجتماع تأسيسي لجمعية العلماء يوم 5 مايو 1931 بمبادرة من عمر اسماعيل وعيّن لجنة

إدارية مكونة من ابن باديس والابراهيمي والعمودي والطيب العقبي ومبارك الميلي وابراهيم بيوض. ورغبة منها في الفاعلية وتحاشيا لكل اصطدام مع الادارة القوية صرحت الجمعية بانها لاسياسية وانها تريد أن تكون جمعية للارشاد الروحي تختص بالنهوض بالشعب الجزائري المسلم من انحطاطه الروحي والمعنوي الى أعلى درجات المعرفة والاخلاق في اطار دينه الذهبي وسنة رسوله.

وأثناء جولة كبيرة عبر الجزائر، التفت رئيس اللجنة الادارية الشيخ ابن باديس ورفقاؤه الى الشعب الجزائري وحدثوه بصفتهم رجال دين. وكان الحذر يحثهم على مداراة حساسيات الادارة الاستعمارية فوجهت نداءات عديدة لفرنسا حيث أظهر أن جمعية العلماء جمعية دينية تربوية تدعو للوفاق والاخوة والمساواة بين الذين يعيشون في الجزائر. وقد ذكر بشدة أنه اذا كانت الجزائر متصلة بفرنسا، تلك الامة الكبرى ذات المصباح المجيد والحضارة الراقية، فان على الجزائريين ان يشرفوا قوميتهم ولغتهم ودينهم. ان الاجراءات التي اتخذتها الادارة ضد تعليم العربية ومحاربة الشعوذة المرابطية وادانة التجنس كانت سببا في الالتزام السياسي لدى العلماء.

لقد استطاع العلماء بين 1930 و1945 فتح ما يقرب من سبعين مدرسة بمعدل قسمين لكل منها وتسع في مجموعها لثلاثين الف تلميذ. فبدأت الادارة تقلق أمام منافسة هذه المدارس للمدارس الفرنسية ؛ كانت الثقافة العربية تعتبر معادية للثقافة الفرنسية وكان يخشى تأثير هذه اللغة وقصائدها على الشبيبة المسلمة كما كان يخشى من الصحوة الوطنية ولذا نصبت الادارة العراقيل لمختلف المدارس التابعة للعلماء، وكان لزاما على هؤلاء أن يدافعوا عن أنفسهم وأن يدخلوا في نزاع مع ممثلي الادارة، كما أن الوضع الاجتماعي قد حملهم على مكافحة ممارسات خرافية كثيرة وان يحاربوا المرابطين الذين أصبح بعضهم من عملاء الادارة الفرنسية، كما انهم تنافسوا مع عدد كبير من ممثلي الديانة الاسلامية الرسميين من مفتين وأئمة موظفين لدى الادارة، الامر الذي افقدهم كثيرا من مكانتهم. فاتحد «المرابطون» ومستخدمو الديانة الرسميون واستنجدوا بالادارة التي استخدمتهم في مكافحتها للعلماء.

لكن إدانتهم القاطعة للتجنس هي التي جرت بصفة خاصة، عداء الادارة للعلماء، فبالنسبة لتوفيق المدني فان التجنس يعني التخلي عن

الجنسية واللغة ونبذ التاريخ والتقاليد وتبني جنسية العنصر المهين. لقد أدان ابن باديس من كانوا يتركون شريعة الاسلام ونعتهم بالمرتدين، وكان ذلك حدثا سياسيا هاما. كان العلماء يتصدون لتخلي خاصية من الخاصيات الجوهرية للشخصية الجزائرية. ان النشاط الثقافي والبعث الديني اللذين قام بهما العلماء كانا يؤديان العروبة الى الامة العربية الاسلامية وإلى الوطن الجزائري، لقد دفع الجزائريون دفعا الى اكتشاف الحضارة العربية والثقافة المغربية؛ وهكذا اتخذ عمل العلماء شكل العمل السياسي وتجاوز الاطار الثقافي والديني الذي التزمت به الجمعية رسميا، وهذا أدى بهم إلى الدعوة الى اتحاد الشعب الجزائري يضمرون اتحادا سياسيا تحت شعار الاسلام والقومية والعروبة. لقد اضطر العلماء بسبب الصعوبات التي اعترضتهم الى مواجهة المشاكل السياسية الواقعة : مكافحة الادارة بشأن حرية كل من تعليم اللغة العربية والوعظ في المساجد والصحافة العربية ومحاربة «المرابطين» عملاء الادارة الاستعمارية. إن نماذجهم الشرقية، الوحدة العربية والوحدة الاسلامية وادانتهم التجنس أدت بهم الى القضية الوطنية الجزائرية، وبهذا خرج العلماء من اطار جمعيتهم الاساسي اي اطار اللاسياسية وجواب ابن باديس على تصريح فرحات عباس الذي فتش عبثا عن الأمة الجزائرية ليشكل دراسة نظرية حقيقية للقضية الجزائرية :

«ونحن أيضا فتشنا في التاريخ وفي الحاضر ولاحظنا أن الأمة الجزائرية المسلمة قد تكونت ووجدت مثلما تكونت أمم الارض الموجودة حتى الآن. إن لهذه الامة تاريخها المليء بالمآثر، لها وحدتها الدينية واللغوية، لها ثقافتها وتقاليدها وخاصياتها الحسنة والسيئة مثلما هو الشأن لدى كل أمة على سطح الارض وتؤكد ذلك هذه الامة الجزائرية المسلمة ليست بفرنسا ولا يمكنها أن تكون فرنسا ولا تريد أن تكون فرنسا ومن المستحيل أن تكون فرنسا حتى ولو أرادت الاندماج، إن لها ترابا محددا هو الجزائر بحدودها الراهنة».

وسيؤدي ذلك بالعلماء الى النزول ـ بوجه سافر ـ في ميدان السياسة وذلك بمشاركتهم الحديثة في المؤتمر الاسلامي.

V ـ الشيوعيون

ان الشيوعيون الذين حددوا أولا موقفهم بوضوح ـ كما سنراه ابتداء من القسم الثاني من دراستنا ـ أمام القضية الوطنية لم ينجحوا مع ذلك في أن يتغلبوا على تحفظات وترددات الاوروبيين ولا في أن يجلبوا الجماهير المسلمة اليها. وقد أدى بهم هذا الوضع الى التخلي قبيل تشكيل الجبهة الشعبية ـ عن أطروحة استقلال الجزائر، والى دعوة العمال الى التظاهر ضد الحرب والمراسيم القانونية والفاشية ومرسوم ريني وقانون الانديجينا. وسيتحول الحزب الشيوعي الى حزب إصلاحي يدافع مثل المنتخبين عن برنامج سياسي قد حاربه بشدة فيما قبل، هو برنامج الاندماج والتمثيل البرلماني. لماذا تخلى الشيوعيون عن أطروحة الاستقلال وبالتالي عن خاصية حزب ثوري ؟ يمكننا أن نلاحظ أولا الصعوبة التي تلقاها الحزب الشيوعي للتقرب من الجماهير المسلمة التي كانت تنهل من ينابيع فكرية وطنية مشربة بالاسلام أكثر مما كانت مرتبطة بتحرير نابع من الماركسية، كما كانت تهتز أكثر للتلميح بالتضامن العربي منه بالاممية. كانت الجماهير ترى أن الحزب الوطني «حزب النجم» يعكس مطامحها أكثر مما يفعله الحزب الفرنسي.

ومن جهة أخرى فإن هذه الوطنية المحررة بشعارها المتمثل في الاستقلال كانت لاتنال رضى المناضلين الشيوعيين بالقاعدة، وخاصة منهم الاوروبيين القاطنين بالجزائر، ومن هنا نتج فرق بين تصريحات القادة وموقف المناضلين. إن اخفاق عمل الحزب الشيوعي في أوساط الهجرة الجزائرية بفرنسا دفعته، قصد تفوقه «نجم شمال افريقيا» في الجزائر، الى استمالة عطف الاوساط الاصلاحية التي تخوفت هي أيضا من صراع الروح الثورية للنجم.

كانت سياسة الشيوعيين في الجزائر مرهونة بموقف الحزب الشيوعي الفرنسي بفرنسا وبمقتضيات السياسة الفرنسية وفي سنتي 1934-1935 سيغير الحزب الشيوعي الفرنسي ـ بصفة جدية ـ سياسته تجاه الدفاع الوطني وسياسته الاستعمارية. إن لقاء لافال ستالين أدى بالاتحاد السوفياتي الى موافقة السياسة الفرنسية للدفاع الوطني وبالتالي الحق لفرنسا بأن تدافع عن أمنها وذلك حتى في مستعمراتها المهددة من طرف حركات التحرير الوطني بحجة

أن الفاشية (هتلر وميسولوني) يمكنها أن تستولي على المستعمرات الفرنسية. ولذا وصل الحزب الشيوعي الفرنسي الى معارضة استقلال هذه الاخيرة. فنسي المطالب الجوهرية لحركات التحرير في المستعمرات. غير أن المشكل الرئيسي - بالنسبة للجماهير الجزائرية - لم يكن - كما لاحظه بدقة القادة للحزب الشيوعي - يكمن في الفاشية بل في الامبريالية ومناهضة الامبريالية. إن الامة المضطهدة هي أمة الشعب الجزائري المختلفة عن فرنسا، «تلك الامة المضطهدة»، أمة الامبريالية التي ضمت إليها الجزائر بالحديد والنار». ورغم هذا النقد الذاتي من لدن أحد القادة للحزب الشيوعي الفرنسي، فان الشيوعيين ركزوا أنشطتهم على قضية الجبهة المناهضة للفاشية أكثر منه على قضية الجبهة المناهضة للامبريالية، ولقد شاركوا في الجزائر، في تحقيق هذه الجبهة المناهضة للفاشية بواسطة المؤتمر الاسلامي.

VI - المؤتمر الاسلامي

لقد وقعت في سنتي 1934-1935 اضطرابات غالبا ما ترجع الى القلق الشعبي. كان المنتخبون يشعرون بضرورة الوصول الى اصلاحات وكان يمكن لمطالب اقترحها مجموع المنتخبين والاعيان والمنظمات الاسلامية أن تؤخذ بعين الاعتبار من طرف الحكومة الفرنسية. كما كان من الضروري، إنشاء حزب يتمتع بثقة أغلبية الشعب يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى. كان المنتخبون والاعيان متيقنين من ان الجزائريين لم يكونوا من القوة ومن الغنى ومن الثقافة بسكان ليصبحوا مستقلين، ويبقى الاندماج السياسي، أي صيرورة الشخص فرنسيا بالمحافظة على قانون المسلمين الاساسي، الطريق الوحيد الذي يؤدي الى التحرر. وما لبث المنتخبون يذكرون في سنتي 1934-1935 بضرورة الاصلاحات، فاهتموا بمختلف المشاريع المتعلقة بالتمثيل وأكثروا، في جرائدهم من المقالات لفائدة هذا التمثيل، ولكن جهودهم ذهبت سدى أمام عدم تفهم الادارة ومعارضة المعمرين (الكولون) وتواطؤ كثير من المنتخبين المزيفين عملاء الادارة المعممين (بني وي، وي). نعم كانت فكرة انعقاد مؤتمر، موجودة. لقد أطلقها الامير خالد ولكن مشروع الاخاء» لم تكتب له نتيجة، إن جريدة «الدفاع» قد استأنفته 1934 وتحدث عنه فرحات عباس وقدور صاطور سنة 1935. كان عباس يريد إنشاء حزب يكون لسان حال الجزائر المسلمة ويعكس مطامح الجماهير وقد تصغي

له الادارة. وارتأى قدور صاطور نفس الرأي واعتقد أنه يجب على الانتخابات في المستقبل أن تكون خاضعة لا الى الاشخاص بل الى البرامج المقدمة من طرف الاحزاب. فأسس عباس هذا الحزب في أفريل 1935 وتشكلت في شهر نوفمبر من نفس السنة لجنة للدراسة والتنظيم. كان على هذا الحزب أن يساعد على تطور السكان في إطار المجتمع الفرنسي وأن يعمل لتقريب الاجناس ومساواة الحقوق والواجبات وحرية العبادات. لم ينتشر حزب عباس انتشارا كبيرا. كان يجب إقامة منظمة أخرى. وبانعدام حزب كبير يتمتع بثقة الاغلبية من الشعب الجزائري، وحيث أن شخصا واحدا وحتى مجموعة واحدة لا يمكنه (ويمكنها) أن يناقش القانون السياسي للجزائريين ؛ رأى ابن باديس من الضروري اجتماع ممثلي الشعب الجزائري وقادته : سيكون المؤتمر الانجاز الاكثر واقعية والاكثر عملية للاتحاد والتنظيم المنشودين». كان المؤتمر صيغة موفقة لاسيما أنه كانت لفرنسا حكومة جديدة، وهي حكومة الجبهة الشعبية التي كانت تجمع كل الاحزاب وكل منظمات اليسار وكانت جميع الاحزاب وخاصة الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي، قد أظهرت اهتماما لمصير الجزائر وكانت إدانتهم من قبل ومبدئيا الاستعمار أو على الاقل مغالاته. لقد درست الجبهة الشعبية وحكومتها مشكل التمثيل البرلماني للاهالي وحولت اقتراح «فيوليت» القديم الى مشروع حكومي «بلوم فيوليت» وكان على المسلمين أن يبدوا برأيهم في هذا المشكل الهام.

إن الشيوعيين الذين لعبوا في فرنسا دورا هاما في تشكيل التجمع الشعبي، الذي تحول الى جبهة شعبية، تفطنوا أن فكرة الجبهة كانت تؤيدها الأحزاب اليسارية الأوروبية ولا يؤيدها المسلمون الذين لم يكونوا مناهضين لها بل كانوا متيقنين ان مشاكلهم لا يمكنها ان تكون لها محامون مقتدون الا على صعيد الجبهة الاسلامية.

أ) - اجتماع مؤتمر.

لقد روجت الصحافة مقترح ابن باديس وأصبحت كلمتا الاتحاد والتنظيم من شعارات الدعاية الاسلامية وتأسست لجنة في شهر مايو 1936 بقسنطينة تتركب من الشيخ ابن باديس ومدير «جريدة الدفاع» الامين العمودي، وكلف الدكتور ابن جلول من الفيدرالية المنتخبون بالدعاية والاعداد للمؤتمر - كان لهذه المبادرة آثار في الجزائر العاصمة ووهران وفي

العديد من المدن الصغيرة. كان يجب تجمع كل النزعات وضبط الميثاق السياسي لمسلمي الجزائر فتكونت لجان محلية عديدة واجتمع المؤتمر يوم 7 جوان 1936 في قاعة للسينما الكبيرة «الماجستيك» (الاطلس اليوم) فوفد المنتخبون والأعيان، وضم المؤتمر السياسيين البارزين في ميدان السياسة الجزائرية والممثلين للعلماء وفيدرالية المنتخبين وابن باديس والأبراهيمي والعقبي والامين العمودي والدكتور ابن جلول وفرحات عباس والدكتور سعدان وبوكردنة وممثلي الحزبين الاشتراكي والشيوعي ابن الحاج وبوشامة وبوقرط وشخصيات عديدة من المستقلين.

ولم يكن «نجم الشمال الافريقي» ممثلا رسميا، كانت سياسته تعتبر متطرفة من شأنها أن تعرض حوار الجزائريين مع حكومة الجبهة الشعبية للخطر. وعرض كل خطيب برنامج حزبه أو منظمته وتم الاتفاق حول ضرورة ضم الجزائر لفرنسا وجعل حد لأنواع التعسف وفتح باب الاصلاحات التي حارب من أجلها الشباب الجزائريون منذ بداية القرن العشرين.

لقد لخصت مطالب المؤتمر في وثيقة أعطي لها عنوان «الميثاق المطلبي للشعب الجزائري المسلم».

وباعتماده على مستندات من مصادر جدية وبعد دراسته والمصادقة على جميع أجزائه من طرف الشرائح السكان العميقة أصبحت هذه الوثيقة من الان الميثاق المطلبي للشعب الجزائري المسلم.

يصادق المؤتمر على :

1 ـ «إلغاء جميع القوانين الاستثنائية».

2 ـ «الضم المحض والمطلق لفرنسا مع إلغاء المؤسسات الخاصة : مجلس المندوبين الماليين والبلديات الممتزجة والولاية العامة».

3 ـ «إبقاء قانون الأحوال الشخصية : باعادة تنظيم إدارة العدل الاسلامي حسب مفهوم عقلاني يتفق وروح الشريعة الاسلامية (تقنين هذه الشريعة)».

«فصل الكنيسة عن الدولة : تطبيق جميع القوانين القائمة بموجب هذا المبدأ».

«إعادة جميع المؤسسات الدينية بصفة عاجلة لمجموع المسلمين الذين يتمتعون بها ويتصرفون فيها بواسطة الجمعيات الخيرية المشكلة قانونيا».

«ترميم المؤسسات الدينية ودفع أجور القائمين بها من دخل أموال الأوقاف».

«الغاء جميع الاجراءات الاستثنائية المتعلقة باللغة العربية والرامية الى اعتبارها لغة أجنبية».

«حرية التعليم باللغة العربية وحرية التعبير للصحافة العربية».

4 ـ **مطالب اجتماعية** : التعليم الاجباري لجميع الاطفال ذكور واناث والشروع العاجل لتحقيق برنامج واسع من البناءات المدرسية.

«دمج التعليمين : الأروبي والاهالي ـ تطوير خدمات الاسعاف مستشفيات، مصحات، ممرضات زائرات (واعادة تنظيم النظام الراهن) ومطاعم للمساكين.

«إنشاء صناديق البطالة لجميع البطالين».

5 ـ **مطالب اقتصادية** :

1 ـ لعمل مماثل، أجر مماثل.

2 ـ لاستحقاق مماثل، رتبة مماثلة.

3 ـ توزيع المساعدة الناتجة عن الميزانية الجزائرية للزراعة والتجارة والصناعة الحديثة والصناعة التقليدية حسب الحاجات ودونها أي تمييز من حيث الاصل.

4 ـ إنشاء تعاونيات زراعية ومراكز تثقيف الفلاح.

5 ـ إيقاف كل الحجز.

6 ـ توزيع المزارع الكبرى غير المستغلة بين الفلاحين الصغار والعمال الزراعيين.

7 ـ إلغاء القانون الغابي.

8 ـ مطالب سياسية :

العفو عن كل الجنح والجرائم السياسية، هيئة انتخابية مشتركة لجميع الانتخابات، حق الترشيح لجميع الناخبين، التصويت العام، التمثيل في البرلمان».

كان هذا الميثاق يثق في حكومة الجبهة الشعبية، كان البرنامج، الإندماج السياسي دون أن يمس السيادة الفرنسية، مواقف لبرنامج الاحزاب اليسارية الكبرى المكونة للجبهة الشعبية.

لقد الح العلماء وعدد كبير من المنتخبين وحصلوا على بقاء قانون الأحوال الشخصية. كانوا يريدون أن يكونوا مواطنين فرنسيين ولكن مع بقاء روابط تصلهم بالاسلام. إن طلب المواطنة الفرنسية، الذي ينفي فعلا المواطنة الجزائرية ويولي ظهره للقضية القومية الجزائرية، كان يعتبر خاصة من طرف العلماء تكتيكا ووسيلة للحصول على حقوق تخول بمطالبة الاكثر، هذا على الاقل ما ادعوه عندما وجه لهم اللوم بأنهم دافعوا عن الاندماج السياسي.

إن انتصار المؤتمر الذي طالبوا في ميثاقهم التصويت العام أظهروا حسن نيتهم في شهر جانفي 1937 وأعطوا موافقتهم الحماسية، وبدون أدنى تحفظ ـ الى مشروع بلوم فيوليت ـ الذي لم يمنح المواطنة الفرنسية الا لأقلية من الجزائريين.

رغم تواضع برنامجه المؤتمر أثار آمالا كبيرة وقد نظم على غرار حزب بلجنة تنفيذية ومكتب ثم بعث في جويلية 1936 وفدا هاما الى باريس قصد تقديم الميثاق المطلبي. لقد طمأن الوفد السلطات الفرنسية أن الجزائر كانت هادئة وأن الجزائريين يعتبرون أنفسهم فرنسيين ويطلبون فقط حقوق الفرنسيين نفسها لقد أستقبل الوفد من طرف المجموعات البرلمانية المختلفة ومن طرف رئيس الحكومة ولم يحصل مندبو المؤتمر الا على وعود لم تلتزم باريس بشيء منها وبعد عودتهم الى الجزائر عزم المندوبون على التحدث الى الشعب وحاولوا الحصول على موافقة الشعب على برنامجهم. فانعقدت اجتماعات كثيرة في كبريات المدن الجزائرية وجلبوا جماهير كثيرة. وبدأ الرأي العام يفقد أكثر فأكثر صبره. وكان لا بد من أن تبلغ الاصلاحات (الموعودة) غايتها. فوقعت المصادقة على عشرات وعشرات من العرائض التي طلبت من حكومة الجبهة الشعبية بان تفي بما وعدت به.

ان الاضطرابات الاجتماعية وإضرابات صائفة 1936 وحوادث كثيرة واغتيال مفتي الديار الجزائرية كشفت عن جو سياسي متوتر وأظهر المؤتمر بعض الشقوق. فانضم ابن جلول متخوفا من هذا الجو الجديد الى حملات المعمرين المقلقة الذين لوحوا بخطر البلشفية فأقصي من المؤتمر. وفطن أنصار المؤتمر بأن بقاء منظمتهم مرهون بالتصويت على الاصلاحات وخاصة اصلاحات المشروع «بلوم ـ فيوليت». فكانت سنة 1937 سنة تجنيد الرأي العام ؛ اجتماعات ولقاءات واستقبالات ومقالات صحفية ومساع لدى السلطات لفائدة مشروع «بلوم فيوليت». وقد أيدت هذه الحملة جميع منظمات المؤتمر الاسلامي، الاشتراكيون والشيوعيون أعضاء الجبهة الشعبية، والنواب الجزائريون والعلماء. هذا الحماس بعين الاعتبار فرفض الاندماج السياسي للجزائريين هؤلاء الذين ينادون من قبل وصاروا يحكمون فرنسا ولكن هذا لم يثبط من المنتخبين وكانوا يرجون دائما في ان تفي الجبهة الشعبية بوعودها.

ب ـ اجتماع المؤتمر الثاني وشبيبة المؤتمر الاسلامي الجزائري.

عقد المنتخبون مؤتمرا ثانيا في شهر جويلية 1937. ولم يكن لهذا المؤتمر صدى المؤتمر الاول الواسع فترددوا فيما يجب القيام به، أما أن يجعلوا منه تجمعا كبيرا للجماهير الجزائرية ومنتخبيها ونخبتها أو تحويله الى حزب سياسي. وقاموا بحوصلة سلبية للسياسة الاسلامية التي تقوم بها الجبهة الشعبية، وقرروا أن يبقى المؤتمر تجمعا وفيا للجبهة الشعبية بمعزل عن الاحزاب السياسية، وأن تقام دعاية كبرى لصالح مشروع «بلوم فيولت». فأسس الامين العمومي تحت إشراف الشيخ ابن باديس «شبيبة المؤتمر الاسلامي الجزائري» التي تبنت برنامج المؤتمر الاسلامي :

ـ مطالب سياسية

إلغاء القوانين الاستثنائية، منح الحقوق للمواطن الجزائري، فصل الكنيسة عن الدولة (اعادة المؤسسات الدينية وتعهدها من دخل الاوقاف). إلغاء جميع الاجراءات الاستثنائية المتعلقة باللغة العربية. حرية التعبير للصحافة العربية وحرية تعليم اللغة العربية. عفو الجنح والجرائم السياسية والعفو عن المحكوم عليهم إثر استفزازات قسنطينة ـ هيئة مشتركة لجميع

الانتخابات (مجلس بلدي، مجلس مقاطعة، برلمان، مجلس الشيوخ). صلاحية الترشيح لجميع الناخبين. التصويت العام.

ـ مطالب اقتصادية :

حق القبول في جميع المناصب العمومية : تطبيق مبدأ عمل مماثل أجر مماثل واستحقاق مماثل رتبة مماثلة، إلغاء منحة التجنيد، المساواة في الحقوق والمساواة في الواجبات. التوزيع العادل لدخل الميزانية الجزائرية مادامت موجودة في انتظار الصم الى ميزانية فرنسا. مساعدة الفلاحة والتجارة والصناعة الحديثة والصناعة التقليدية الكل حسب حاجاته إنشاء تعاونيات زراعية ومراكز التثقيف للفلاح، وقف نزع الملكيات. توزيع المزارع الكبيرة غير المستغلة. إلغاء القانون الغابي.

ـ مطالب اجتماعية :

التعليم : دمج التعليمين، اجبارية اللغة العربية، المنحة عن طريق المسابقة ولاكثر استحقاق (لا يجب أن يقل عدد الممنوحين المسلمين عن عدد الممنوحين الاوروبيين).

إنشاء مدارس مهنية وزراعية. إنشاء مستشفيات ومصحات (ممرضات زائرات، قابلات مسلمات) تسيير مطاعم للمساكين وصناديق البطالة.

إلغاء الهيئات الخاصة (المندوبيات المالية، والبلديات الممتزجة والولاية العامة) إبقاء قانون الأحوال الشخصية. إعادة تنظيم إدارة العدل وفق روح الفقه الاسلامي. اصلاح القضاء (المحكمة الجنائية).

لم يؤد عمل شبيبة المؤتمر الاسلامي الجزائري شأنه في هذا شأن عمل المؤتمرين الاسلاميين الجبهة الشعبية الى مناقشة مشروع بلوم فيوليت. وبدأ المنتخبون يفقدون صبرهم ويتجرؤون أكثر وحينئذ يطلبون أن يوافق على مشروع بلوم فيوليت. وبدأ المؤتمر يهدد ويطلب من المنتخبين أن يستقيلوا وأن يوقفوا كل نشاط ضمن المجالس وذلك قبل العشرين من سبتمبر 1937 فكما كتبه فرحات عباس كان الامر يتعلق بجلب اهتمام القوى الجزائرية والفرنسية بالوضع المأسوي للجزائر المسلمة. فقد أصبح أمر الاستقالة والـلاتعاون : من طرف ما يقرب من 4000 منتخب وخاصة بالقطاع

القسنطيني. وقد حرص المنتخبون على التعبير عن حزمهم وفي نفس الوقت صرحوا عن رغبتهم في العمل ضمن القانون : «بالشعب ومن الشعب، مع فرنسا ولفرنسا في احترام الاسلام». ولكنهم لم تكن لهم الشجاعة لمتابعة نشاطهم. وفي شهر جانفي 1938، طلب ابن جلول بعد حملة سحب الاستقالات من السلطات الفرنسية أن تعتبر رسائل استقالات المستشارين البلديين ورؤساء وأعضاء «الجماعة» لاغية وباطلة، ويظهر تراجع المنتخبين بأنهم لم يعتبروا الاحداث كما ينبغي. كان المؤتمر يفقد من مكانته وشعبيته وأصبح الشيوعيون من أنصار الاكثر وفاء. كانوا دائما مؤيدين للميثاق المطلبي ولمشروع بلوم فيوليت. وكان يجب على المؤتمر أن يحصل مهما كلف الامر على اصلاحات ليبقى ويواصل عمله وفي بداية 1938 أطلق المنتخبون وأنصار المؤتمر جميعهم حملة كبيرة لصالح مشروع فيوليت. فانعقدت اجتماعات عبر التراب الوطني كله وأرسلت بيانات وعرائض وبرقيات الى السلطات من نواحي الجزائر كلها. واستعملت في آن واحد التصريحات الولائية والتهديدات والكل يفهم السلطات أنه قد يكون للصبر نهاية ليحل محله اليأس.

ج) خيبات الامل

وساد الاعتقاد أن ليس للمؤتمر فاعلية وقامت محاولات لتنظيم تجمعات سياسية جديدة وحاول ابن جلول جمع «القوى الفرنسية الاسلامية» في الجزائر بانشائه اتحادا بين مختلف المنظمات الاسلامية : علماء منتخبين وجمعيات دينية وتربوية ومحاربين قدامى من جهة وبين الحزب الراديكالي الاشتراكي والاتحاد الاشتراكي الجمهوري والحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والنقابات من جهة أخرى... وأنشأ في جويلية 1938 التجمع الفرنسي الجزائري، وشكلت بهذه المناسبة لجنة مؤقتة لادارته. ومن جهته كان عباس فرحات يحلم دائما بحزب سياسي «الاتحاد الشعبي الجزائري» وأعلن تأسيسه في جويلية 1938 وكان «الاتحاد الشعبي الجزائري» يرمي الى اقامة «نظام مساواة تلغى فيه امتيازات الطبقة والمولد والجنس» تعتبر فيه الجزائر تماما كأي مقاطعة فرنسية حقيقية.

وعشية اندلاع الحرب، بقي المنتخبون رغم خيبة آمالهم أوفياء لسياسة الاندماج. أما العلماء فخيبتهم كانت مزدوجة. أولا برفض الاصلاحات (من

طرف الحكومة الفرنسية)، وشأنهم في هذا شأن المنتخبين واستخلص ابن باديس العبرة : كانت الجبهة الشعبية يتزعمها رجال لانفوذ لهم ويقتصرون على الكلام وعلى الجزائريين أن يعتمدوا على أنفسهم فقط لاسيما وأن وزيرا تحدث عن سياسة القوى في الجزائر ثم تراجع المنتخبين قد أظهر للعلماء نقصا في الروح النضالية لدى المنتخبين الذين اتبعوهم وأيدوهم ولا سيما أن وطنيي النجم قد أظهروا أكثر دينامكية ونقدوا انضمامهم للاطروحات التي دافع عنها المؤتمر.

ولهذا شدد العلماء موقفهم فبقوا رسميا أعضاء في المؤتمر وتزعموا الشبيبة «المؤتمر الاسلامي الجزائري» ولكنهم ذكروا بأهدافهم الثقافية والوطنية. وذكر ابن باديس وزيرا فرنسيا «بأن الجزائر تسهر على ذاتيتها والحفاظ على كليتها»، وأن تونس والمغرب والجزائر تكون أمة واحدة. وأثنى على مبادئ الحكم في الاسلام الذي يعطي للشعب حق تولية الحكومة ثقته وحق عزلها ومراقبة حكامه وان لا يخضع الا للقوانين التي قبلها بطيب خاطر والتي يجب أن تكون مماثلة للجميع. وتفطن العلماء لشعبية الحزب الوطني، (حزب الشعب الجزائري) ويصرحون بأنهم يحترمون الجزائريين الذين يطلبون الاستقلال. وفي جانفي 1938 أفتى ابن باديس بصفة واضحة بادانة اكتساب جنسية غير إسلامية والتخلي عن مبدإ ما من القرآن. إن المتجنس منبوذ من جماعة المسلمين. وبدأ العلماء يبتعدون عن المؤتمر وطوروا الصيغة السياسية ولكن بحذر حتى لا تقوى المواجهة مع السلطات ولكن رد فعلهم كان أحيانا شديدا أمام بعض أوجه التعسف الصادرة عن الادارة.

ودعا العلماء الشعب الى محاربة مرسوم 8 مارس 1938 الذي أوجد العراقيل لفتح المدارس والذي اعتبر طعنا للغة العربية وبالتالي مسا للاسلام، وذلك بجميع الوسائل الشرعية : «وهذا أشنع اعتداء ارتكب ضد شعب أعطى أبناءه لانقاذ فرنسا، وهذا حد لحرية الضمير والعبادة وهو جرثومة للتفرقة قد تمس معنويات جنود شمال افريقيا المسلمين وهو إجراء ينبع منه الحقد الجنسي... وهو سب خطير لمسلمي (العالم كله وشتم للدين المحمّدي)».

وعاتب ابن باديس منظمي المؤتمرات القرباني المنعقد بالجزائر العاصمة في شهر مايو 1938 على كونهم بعثوا من جديد ذكرى الحروب وأنهم

احتفلوا بانتصار الصليب على الهلال. وأثناء الجمعية العامة بشهر سبتمبر 1938 دعا الشيخ ابن باديس العلماء أن يكفوا عن تقديم أي طلب لفرنسا لان التصريحات عن النوايا الطيبة والعرائض والبرقيات السابقة لم تؤد بالحكومة الى منح الاصلاحات للمسلمين.

ويؤكد بيان العلماء المؤرخ بـ 27 مارس 1939 عناد الادارة على تحطيم الاسلام واللغة العربية وخيبة آمال المسلمين عندما لاحظوا أن اليسار مثل اليمين سابقا، بقي لا يبالي بالوضع المأسوي الذي يعيشه المسلمون الجزائريون.

إن أغلبية المنتخبين والعلماء قد خابت آمالهم أمام قصور الجبهة الشعبية. ولم يستجب اليسار الفرنسي لآمالهم بل نبذهم من الاسرة السياسية الفرنسية. وقد فطن كثير منهم أنهم انخدعوا. والاندماج السياسي المقترح من المنتخبين والشيوعين الجزائريين والاشتراكيين والذي قبله العلماء والذي كان أمل المؤتمر الاسلامي قد أدين بالمرة. لم تبق الا الطريقة الجزائرية التي نادى بها وطنيو النجم الذي تحول الى حزب الشعب الجزائري. وستكون الحرب العالمية مناسبة لدفن سياسة الادماج نهائيا ولنجاح الاطروحات الوطنية.

VII ـ الامكانات الشعبية

كان رد الفعل للاحتلال وتعسفات الاستعمار دائما يسبق رد الفعل للسياسيين.

ويكفي لنتحقق من ذلك أن نتذكر قائمة الثوارت الطويلة في نهاية القرن التاسع عشر. وعندما كان الشعب يبدو منهزما أثناء القرن العشرين. كان السياسيون يلتمسون الصيغة الموافقة لمطالبهم، كان الشعب يأخذ بزمام الامور ويخوض المعركة إذا ارتأى بأن الظروف مؤاتية. كانت الامكانات الثورية الشعبية أمرا حقيقيا».

أ ـ الانتفاضات أثناء الحرب العالمية الاولى.

ظهر أثناء الحرب العالمية الاولى 1914-1918، الخارجون على القانون أو صعاليك الشرق كما كانوا يسمون فظهروا للسكان كأنهم وطنيون يتحدون ويسخرون من السلطات الاستعمارية ولهذا كان مبدأ الصمت المترجم عن

الاحترام والاعجاب اللذين يوليهما لهؤلاء «الصعاليك الشرقيين» السكان الذين يستقبلون ويمونون كل من كانت الادارة والشرطة الفرنسيتان تطاردهم.

ففي شهري جويلية ونوفمبر 1915، قامت عمليات عسكرية في القبائل الكبرى وفي جبال اللدوغ قرب القالة، وقرب سوق اهراس. وفي 1916 بعثت فرقة عسكرية للظهرة لتلقي القبض على جماعة متمردة ظهرت قرب مدينة تنس وفي الجنوب جرت عمليات عسكرية (مارس 1916) في ناحية جانت التي أخليت بعد أن استولى عليها رئيس الطوارق بناحية غاط وقرب تامنغاست في ديسمبر 1916. (موت الاب دي فوكولت). كما أن سكان القنطرة وخنشلة وتبسة رفضوا دفع الضرائب. ووقعت انتفاضة في دائرة باتنة في منطقة حرم السكان من أراضيهم (ما يقرب من 500 5 هكتار في مركز كورناي فقط). فكان رد فعلهم الهجوم على مزارع الكولون، وسيارات النقل والحطابين لوقف عملية التعمير الاستيطاني. واعتبروا الحرب منذ اندلاعها فرصة سانحة لاسترجاع أراضيهم ولهذا أيدوا بكل ما كان لديهم من وسائل كل العصاة الذين رفضوا الخدمة العسكرية. وقد بدأ ذلك ببريكة حيث أطلق الآباء والأصدقاء سراح 34 مجندا، فازداد عدد الفارين من الجيش الفرنسي أكثر فأكثر وتعرض الاقارب بشدة لتجنيد دفعه 1916 : «اننا لا نعطي أولادنا. نفضل أن يموتوا في الجزائر بدل موتهم بفرنسا» تلكم هي تصريحاتهم الرئيسية وما كان على الفرقة العسكرية التي جاءت لتخويف أولياء المجندين الا ان تعود أدراجها.

ففر مئات المجندين وتشكلت مجموعات مسلحة فاندلعت الثورة في بلديات بريكة وبلزمة والأوراس وخنشلة. وهجموا على مزارع وأحرقوها وقطعوا أسلاك التلغراف، هجموا على برج «ماكماهون» وقتلوا نائب العامل والمتصرف المدني وأحرقوا البرج وحاصروا القرية كما هاجموا القافلة التي جاءت لنجدة الكولون بين باتنة و«ماكماهون». فجمع الفرنسيون 6124 جندي و 106 ضابط لقمع الثورة. وفي 30 نوفمبر أطلق 68 مجندا من بلدية بلزمة الذين كانت تقودهم فرقة «الزواف» من طرف مجموعة من الوطنيين جاؤوا ليحرروا أخواتهم.

وقد حل بالدواوير قمع رهيب. فتجمع الوطنيون بقمم الجبال وكانت المقاومة شديدة بجبال بلزمة وجبل شرشار ولا سيما بشمال باتنة بعين القصر

وعين مليلة وأولاد صباح. وفي 19-21 ديسمبر 1916 أطلق الوطنيون سراح مجندين بعين كرشة وعين فكرون. فأصبحت نجدات فرنسية من جبهة القتال وفي جانفي 1917 كان تحت أمر القيادة الفرنسية 892 13 جندي و 217 ضابط. وفي ديسمبر 1916 الى افريل 1917 جالت الفرق الفرنسية جبال متليلي والفحوى والشرشار والنمامشة وجبل غريون والحضنة والاوراس فوقعت قنابل بجبال الاوراس بطائرات من نوع «فرمان». وقد خربت الفرق العسكرية البلاد واستولت على 579 13 قطعة سلاحية من بندقيات ومسدسات قديمة، وسلبوا 7929 كبش و 511 14 معزة و 266 ثور. وأحرقت الجيوش السينغالية مشاتيء وهتكوا أعراض النساء ولاحظت جريدة «الاقدام» فيما بعد : «وفي سنتي 1916 و 1917 أحرقوا وشووا ومزقوا الاهالي الذين تمردوا ضد التجنيد وإرسال المجندين الى الخنادق. . . ومازالت ويلات بلزمة عالقة بذاكرتنا. ونحن نعرف مدى وحشية هذه الجيوش إذا ماترك الحبل على غاربها. فتتعاطى لغريزتها البهيمية». وقد وصف ضابط ما قام به فيلق واحد : «لقد نظمنا فرق وأحرقنا القرى دونما أي سبب، كنا نحرق المشاتيء بينما كنا نعلم أن أبناء سكانها كانوا في جبهة القتال. ولقد سمعت بنفسي بعض الآباء العرب يقولون لنا وهم يبكون : «إنه لمن المؤسف أن تحرقوا منازلنا بينما يقتل أبناؤنا في فرنسا».

وجاء القمع القضائي والاداري ليتمم الحملة العسكرية. وقد اسر الفرنسيون 3000 شخص مثل منهم 825 أمام لجنة تأديبية خارقة للعادة فحكم على 805 بـ 715 سنة و 3 شهور و 9 أيام سجنا وبغرامة 810 22 فرنك. ان منتوج السلب والنهب والغرامة الجماعية التي وصل مبلغها 696 706 فرنك استخدما لتسديد مصارف العمليات العسكرية وتعويض ما ألحقه «الكولون» من خسائر.

ورغم هذا القمع فان 2289 من مجموع 3655 مجند الذين نودوا في نهاية عام 1917 لم يلتحقوا بالجيش. وقد تذكرت جبال الاوراس بهذا القمع لقد ابتعدت قبائل الشاوية عن النظام الاستعماري بل أصبحوا من المناوئين له وسيبرهنون بهذا في نوفمبر 1954.

ب ـ التظاهرات لصالح اللغة العربية والاسلامية

بعد الفترة الطويلة من الانكماش المرافقة لفترة انتعاش وانتصار النظام الاستعماري ـ لا سيما في الثلاثينيات ـ استيقظ الشعب الجزائري من سباته العميق، لقد مسوا لغته ودينه.

تظاهر السكان سنة 1933 من أجل حرية الوعظ وتعليم اللغة العربية وما كان التهديد على الاسلام أكثر وضوحا مما هو عليه اليوم. نظمت التظاهرة الاولى يوم الجمعة 24 فيفري سنة 1933. إن المصلين عندما أحيطوا علما بأن العلماء منعوا من القيام بالوعظ في المساجد تظاهروا في ساحة الحكومة (ساحة الشهداء حاليا). وأوقفوا حركة المرور وطلب وفد من العامل حرية ممارسة العبادة وحرية الضمير والتعليم وكان ذلك بداية الاضطرابات، فحررت عرائض وحاولت الوفود الاتصال بالسلطات بالجزائر وبباريس ورفضوا بعض المنتخبين المشاركة في الاحتفالات الرسمية كما أن بعض المسلمين انسحبوا من الجمعيات المختلطة (فرنسية إسلامية) وتمت مقاطعة بعض المنتوجات الفرنسية. إن الجماهير رغم توصيات وإرشادات منتخبيهم الداعية الى الاعتدال كانت متشددة واستخلصت العبرة من التظاهرات الفرنسية في شهر فيفري 1934. وهاجم المسلمون في الجزائر العاصمة الدكاكين ورفعوا الراية الخضراء فكان القمع رهيبا وحوصرت القصبة من طرف الشرطة.

وقلد البطالون المسلمون زملاءهم الأوربيين، فوقعت تظاهرات سنة 1934 بارزيو وسعيدة ومستغانم والجزائر العاصمة وعنابة. كان العمال يجتمعون في أغلبية المدن ونظمت اضرابات في كثير من الامكنة ـ ولو تعلم العمال والبطالون اقتداء بما أعطاه الأوروبيون من مثال كيف يتظاهرون وفهموا أن التظاهرة المنظمة يمكنها ان تكون وسيلة عمل وأن تؤدي الى نتائج.

إن القرارات الوزارية الرامية الى تحديد حرية الوعظ (بأن يحرم العلماء من الحديث في المساجد) وحرية الصحافة والتعليم باللغة العربية تسببت في تأثر كبير وفي شهر مايو 1934، كان النزاع بين العامة والشعب حادا وكانت الجماهير الشعبية قد بدأت تتحرك قبل ذلك. وقد نددت الصحافة بالطعنات الى ما كان يشكل المقومات الجماهيرية للشخصية الجزائرية : الاسلام

واللغة العربية وهذا الوضع أدى بالمنتخبين الى أن يؤيدوا بدورهم التظاهرات وإرسال عرائض واحتجاجات الى الحكومة الفرنسية ضد الادارة الجزائرية واخذ المنتخبون مبادرة تنظيم اجتماعات في مختلف المدن الجزائرية ضد مديرية الشؤون الاهلية. وتشكلت بالجزائر العاصمة لجنة للدفاع عن حريات المسلمين. وفي الجزائر كلها ارتفع صراخ باغتيال «ستة ملايين نسمة اغتيالا أدبيا» واضطر العلماء والمنتخبون في تظاهرات مايو 1934 أن يأخذوا بعين الاعتبار التيار الشعبي الاهلي الساخط على هذه الطعنات لحرية العبادة وحرية الصحافة والتعليم باللغة العربية فحاولوا توجيه التظاهرات التي كانوا يتخوفون من نتائجها : استخدام العنف والقطيعة مع الشرعية القانونية، ولكنه رغم حذر المنتخبين فان الجماهير تعلمت كيف تؤثر في الحياة السياسية : إن التظاهرات العمومية أصبحت سلاحا ذا فعالية أكثر من فعالية العريضة أو البرقية اللتين كانتا ترسلان للسلطات. فالشعب أظهر قوته وكشف عن إمكانيات حقيقية فنشأ رؤساء مغمورون وتألف نجم زعماء محليين كما وقع في الجزائر العاصمة بجويلية 1934 حيث ألقت الشرطة القبض على امرأة معلمة شامة وعلى صحفي شاب الضيف يحيى واستجابة لهذه التظاهرات أقامت الحكومة الفرنسية في الجزائر قوة قمعية جديدة، هي قوة كتائب الحراسة المتنقلة.

ج - تظاهرات قسنطينة (أوت 1934)

لقد اتخذت التظاهرات شكلا في القطاع القسنطيني في صيف 1934. وسبب هذه الحوادث بقسنطينة، سباب يهودي كان في حالة سكر وجواب المسلمين. وقد اتخذت هذه الحوادث حجما كبيرا : هجوم اليهود على الدكاكين العربية وهجوم العرب على الاحياء اليهودية، وهذه التظاهرات في مقر العمالة دامت ما يقرب من ثلاثة أيام وجرت الاضطرابات ايضا بالريف في الحامة وشغلوم العيد وعين سمارة وعزابة وعين البيضاء والخروب وعنابة وأسفرت عن أموات وجرحى واستطاع المتظاهرون أن يحتلوا المدينة مدة نصف يوم. وتجاوزت هذه التظاهرات حدود المدينة والاسباب المحلية. كان هناك طبعا توتر في علاقات الطائفتين اليهودية والمسلمة وزادت هذه العلاقات تفاقما الفوارق الاقتصادية (كان اليهود المستفيدون غالبا من مصادرات المسلمين المصابين بالبطالة) وكساد السوق والاختلافات السياسية (كان

لليهود كمواطنين فرنسيين نفس الموقف إزاء مشكل المسلمين ونفس الاحكام المسبقة ونفس السلوك مع المواطنين الفرنسيين الآخرين)، وحوادث عديدة. ولكن الاسباب الحقيقية لهذه التظاهرات كانت تكمن في الوضع الاجتماعي للجماهير الجزائرية التي كانت تعيش في البؤس وكانت تخضع «للسياسة المتعصبة والمهينة» المتبعة من طرف الولاية العامة. وقد نسبت بعض الجرائد وبعض الرجال الفرنسيين بما فيهم بعض اليهود هذه الحوادث إلى الأجور الزهيدة والصعوبات الاقتصادية ولامساواة المسلمين الاجتماعية والسياسية ونددوا بمسؤوليات الادارة الاستعمارية والولاية العامة. وقد أدرك المستعمرون بأن للشبيبة الجزائرية المسلمة في سنة 1934 مطامح أخرى غير التي كانت لدى آبائهم. ولمواجهة المتظاهرين، اضطر النظام الاستعماري الى الاستنجاد بالقوة المسلحة : ما يقرب من 475 جندي فرنسي جاؤوا ليعززوا مصالح الشرطة. وطرد كثير من الجزائريين الذين أصدرت في حقهم المحاكم أحكاما ثقيلة. أما الشخصيات والاحزاب السياسية فكل واحد رأى حوادث قسنطينة حسب منظوره.

أما المعتدلون العلماء والمنتخبون فقد تجاوزتهم الاحداث وبجعلهم مسؤولية الحوادث على اليهود فانهم أبدوا أسفهم على طابعها المأسوي وصرحوا أنهم لم يوفقوا على الفتنة. أما الشيوعيون فانهم نددوا بسياسة العامة واستنكروا أعمال العنف ورفضوا أن «يؤيدوا لاهؤلاء (المسلمين) ولاهؤلاء (اليهود) :» وقاموا مثل المنتخبين بحملة واسعة تضامنا مع المساجين. والحزب الوطني وحزب نجم شمال افريقيا، هو الوحيد الذي وافق وأيد المتظاهرين الذين استجابوا لاستفزازات الامبريالية الفرنسية وندد بالكولون واليهود حلفاء الامبريالية الفرنسية، وكان أموات قسنطينة بالنسبة للنجم شهداء سقطوا من أجل حريات ومصالح واحترام وشرف الشعب الجزائري. إن حوادث قسنطينة قد كشفت عن الامكانات الثورية للجماهير الشعبية. لقد دعا أحد الشيوعيين (فيرات) حزبه لادراك الطابع المناهض للامبريالية للثورة المقبلة والا ينخدع بطابعها الوطني المحترم ولقد أظهرت الجماهير الريفية ـ بمساندتها للجماهير الحضرية بأن لها استعدادات ثورية.

ورغم القمع الذي تبع حوادث قسنطينة فان الاضطرابات تواصلت فقد أثير الى مشادات بين المسلمين من جهة والاوروبيين ـ شرطة وجنود ـ من جهة

أخرى. ففي بسكرة يوم 9 أكتوبر سنة 1934 هجم الصبايحية والمدنيون المسلمون المسلحون بالعصي والالواح المسمرة الرماة السينغاليين، وفي سطيف يوم 1فيفري سنة 1935 هجم المسلمون إثر حادث وقع بين عامل مسلم وعضو من الشرطة على مركز الشرطة فتاف الاوروبيين وتحدثوا عن التمرد العربي. إن تقارير المتصرفين المدنيين تثير الى تزايد في الاضطرابات : «إن آلاف من الاهالي، بعنابة وقالمة وقسنطينة...» يجتمعون ويتظاهرون لاسباب مختلفة واعتبر رئيس اللجنة العمالية هذه التجمعات كمحاولات حقيقية للتجنيد ليوم معلوم.

د ـ اضرابات واضطرابات صيف 1936.

كان للاضرابات المنظمة بفرنسا والجزائر من طرف النقابات آثارها في أوساط العمال لقد شارك العمال المسلمون في جميع الاضرابات بجانب رفقائهم الاوروبيين وأفزعوا الكولون وأرباب المصانع الذين لاحظوا أن نزاعات الشغل قد اتخذت شكلا آخر لانه أضيف اليها نزاعات ذات الطابع السياسي فظهرت المشادات في كثير من النواحي بالجزائر العاصمة وتلمسان ووهران وعين تموشنت ومستغانم حيث مزق علم فرنسي في قسنطينة... إن العمال الزراعيين أعطوا لاضرابهم طابعا ثوريا وفي مقاطعة الجزائر العاصمة، ظن الفلاحون أن الوقت قد حان للاستيلاء على الأراضي، فجابت جماعات عاملة الريف وأوقفوا الشغل وأقيم مراقبون للاضراب، واحتلت المزارع وقد قلق ليس فقط الكولون والادارة الذين اتخذوا كل الاجراءات (تدخل الجيش والطيران، تسليح الكولون، اعتقالات جماعية ومحاكمات) ولكن أيضا المنتخبون وأحزاب الجبهة الشعبية الذين أكثروا من المناشير ينصحون العمال بالعدول عن اللجوء الى العنف ويدعونهم للانضمام الى اللجان المحلية للمؤتمر.

الصيغ الوطنية الأولى

حم الصبايحية والمدنيون
ة الرماة السينغاليين، وفي
حادث وقع بين عامل مسلم
وبيين وتحدثوا عن التمرد
ايد في الاضطرابات : «إن
.» يجتمعون ويتظاهرون
ه التجمعات كمحاولات

طرف النقابات آثارها في
جميع الاضرابات بجانب
صانع الذين لاحظوا أن
اليها نزاعات ذات الطابع
الجزائر العاصمة وتلمسان
سي في قسنطينة. . . إن
قاطعة الجزائر العاصمة،
اضي، فجابت جماعات
، واحتلت المزارع وقد
جراءات (تدخل الجيش
حاكمات) ولكن أيضا
لمناشير ينصحون العمال
م الى اللجان المحلية

I ـ الجامعة الاسلامية والقومية الاسلامية

لقد عانى الاسلام الجزائري من السياسة الاستعمارية الفرنسية : فقدان الأملاك الحبوس، واحتلال وتحويل مساجد كثيرة، وإخضاع الدين بإنشاء «سلك» رسمي لرجل الدين تسميهم الادارة، سياسية مراقبة وتفريق الطرق الدينية، استخدام «المرابطة» كوسيلة للسيطرة، تحديد عدد الحجاج إلى البقاع المقدسة عرقلة تعليم اللغة العربية، لغة القران وصلاحيات محدودة للقضاء الاسلامي، عدم الاعتراف بالاعياد الاسلامية . . . إن الاسلام ـ تلك الخاصية الجوهرية للشخصية الجزائرية ـ أصبح مضايقا ولهذا كان الجزائريون ذوي حساسية لكل ما يمس بالاسلام. وهذا الاهتمام كان له علاوة على طابعه الديني جانب سياسي.

وهكذا وجدت الجزائر نفسها ضمن الحركة القوية لصحوة الشعوب الاسلامية. إن الجامعة الاسلامية التي كانت في البداية تعني سياسة السلطان التركي عبد الحميد والمقاومات الاسلامية لاحتلال مصر وتونس والمحاولة الفرنسية الأولى في المغرب الأقصى وتعاطف المسلمين مع تركيا أثناء الحرب اليونانية التركية قد لفتت بحق اهتمام الجزائريين وأعطتهم فكرة عن جماعة المسلمين. فجاء إلى بلادنا أعضاء من الجمعيات الاسلامية ليبثوا دعاية الجامعة الاسلامية. وكان الجزائريون يتمنون انتصار العثمانيين. وراح «المداحون» (القصاصون) ينشدون خصال التركي الذي سيحرر البلاد كلها. وكان الجزائريون ينظرون إلى تركيا «كجزء من الجماعة الاسلامية الذي بقي مستقلا». لقد كتب بشأن هذه الصحوة الاسلامية بأنها كانت أحد المظاهر التي تترجم بواسطة مطامح الأهالي إلى الانعتاق. ولقد أنعشت ثورة الشبان

الاتراك هذا الشعور وحملت الحرب الايطالية التركية الجزائريين إلى التعبير عن تضامنهم مع طرابلس : لقد جمعوا 410.000 فرنك وسلمت للهلال الأحمر.

قد تتبع الجزائريون عن صحوة الأمة العربية وكان للحركة الوطنية المصرية صدى عميق في الجزائر. ولقد اطلع الجزائريون على الجريدة المصرية «المؤيد» منذ 1899 التي قامت بحملة الادارة الفرنسية بالجزائر ووقف مصطفى كامل مؤسس «حزب الوطن»، في جريدته «اللواء» ضد القرارات المناهضة للاسلام التي اتخذتها المندوبيات المالية واستطاع القراء الجزائريون أن يتعرفوا على الحركة الدينية الاصلاحية بفضل هذه الجرائد. وكان الشيخ محمد عبده مشهورا جدا في وسط المثقفين المسلمين الجزائريين الاقلاء. وكان لسفره لبلادنا سنة 1903 تأثيرا كبيرا. أما أفكاره ـ روح التسامح ومكافحة الخرافات والتحديث والألوية والعمل الاجتماعي والتربوي على النشاط السياسي وبالتالي تطوير المدارس والطريقة البيداغوجية العصرية لتعليم اللغة العربية ـ فإنها تبناها رواد الاصلاح الجزائريين الذين أرادوا أن يوقظوا الاسلام من سباته العميق.

وكانت القومية الاسلامية تعني آنذاك الانتماء إلى العالم الاسلامي وإرادة بعث الاسلام. إن النهضة القومية والنهضة الدينية قد تماثلتا ومن فكرة الجامعة الاسلامية ينحدر إلى مفهوم دولة ـ أمة.

وشرع بعض الكتاب الفرنسيين ذوي النزعة الاستعمارية ينددون بالقومية الاسلامية التي حكموا عليها بأنها خطر المستقبل. وكل جزائري يحتج ضد تعسفات الاستعمار ويطالب بالحقوق وحتى الأبسط منها كان يعتبر من طرف الادارة وطنيا قوميا. وكانت القومية الاسلامية في نظر الجماهير الشعبية الأمل المنشود وذلك ما كان تفهمهم به قصائد أنشدتها أجيال من «المداحين» (القصاصين).

ذلك الشاعر يبكي «بلادا اغتصبت قسرا» والآخر يتنفس الصعداء بعد الخلاص الذي تأخر كثيرا فيندد بالخونة الذين أصبحوا خدمة فرنسا : «الذين أصبحوا جيوشا في خدمة من يرهقنا». إن الجزائريين يحفظون الأمل... «لا تنسوا أن الأسد سيظهر في الوقت المحدد». والكل ينتظر صاحب الساعة، أو المهدي الذي سيحرر البلاد من الفرنسيين ويقيم حكومة مسلمة.

«يا صالحين قوموا وخذوا قضيتنا بأيديكم
وأظهروا لنا صاحب الساعة
«إلهي امنحنا ملكا مسلما».

وهكذا فإن الامل ـ أمل التخلص من حكم الكفار والاجانب الذين احتلوا بلاد الأجداد ـ قد راود دائما الجزائريين وكان هذا يعكس مطامح غامضة ولكنها حقيقية نحو استقلال الوطن.

II ـ بعض الجرائد الوطنية

كان لبعض الصحف الشجاعة في إثارة القضية الوطنية. لقد طالبت جريدة الحق ـ الشاب الجزائري. منذ 1911 ـ بالحق للجزائريين بأن يشاركوا في إدارة بلادهم ونادت المسلمين أن يكونوا «شعبا واحدا وأمة واحدة» ونددت بسياسة الاندماج: «فلنترك هذا الخيال ولنبق عما نحن عليه ولنترك ما لا يمكننا أن نكون» وفي رأي «الحق» على الشعب الجزائري أن يبقى وفيا لشخصيته «و ألا يحذف أي شيء من ماضيه أو طبعه وان يكون شعبا موازيا مدمجا». إن صاحب المنظمات عمر راسم، قام في عددين بجريدة «الجزائر» (سبتمبر وأكتوبر 1908) بتمجيد الوطنية متخذا كمثال على عمل الشبان المصريين والشبان الاتراك، وعنوان الجريدة الأسبوعية التي تلتها «ذو الفقار» (1913-1914) كان يذكر أحد سيوف النبي والذي ورثه علي والذي كان رمزا من رموز عَلَم الايالة الجزائرية. وكتب عمر بن قدور في العدد الاول في جريدة «الفاروق» لم يكن لنا عرض آخر سوى إغناء العقول بمعرفة حقائق القومية الاسلامية وخدمة اللغة العربية وجعل الناس يتعرفون على القومية الاسلامية. ونادت جريدة «الفاروق» الشعب الجزائري بأن يستعيد وطنيته ودينه وأخلاقه (20 فيفري 1914). إن الأمل الوطني كان حقيقيا: «أيها الشعب اجمع شتات وطنيتك وانفخ فيه روحا جديدة» (ديسمبر 1913). وبجانب صحافة الشبيبة الجزائرية الراغبة في الاندماج كانت هناك صحافة يمكن اعتبارها وطنية.

ولم يكن الشبان الجزائريون بجريدة الحق متجهين نحو فرنسا بل نحو الشرق وأظهروا ذلك بتنظيم لجان «الهلال الأحمر» لصالح جرحى الحرب الايطالية التركية المسلمين. وقاموا بحملة شديدة اللهجة ضد مرسوم التجنيد

متهمين فرنسا بأنها تسعى لابادة الشبان المسلمين المستخدمين كدرع لحماية الجنود الفرتسيين أثناء الحرب. فدعت جريدة «الحق» الجزائريين إلى مغادرة الجزائر ليفلتوا من الخدمة العسكرية، وأرسلت عرائض من سعيدة ومعسكر. وفي نادي روما رفض كل المدعوين ـ ما عدا واحدا ـ المثول للفحص من أجل التجنيد وعارضت جريدة «الحق» وفد الدكتور ابن تامي بوفد من القطاع الوهراني «متكون من آباء أسر يرفضون منح أبنائهم ـ وهم أبناء 18 سنة ـ إلى الروميين. وكان الوفد الذي كان يقوده سي محمد بن رحال يطلب إلغاء المرسوم المتعلق بالتجنيد أو على الأقل السماح بمغادرة الجزائر. وأمام صعوبة إلغاء المرسوم، غير الوفد مطلبه وطلب إصلاحات أو حرية الهجرة.

بدأ الشعور بالوطنية ينتشر لدى بعض الشبان الجزائريين الذين اتخذوا موقفا ضد الزوجات الفرنسية الاسلامية ولا سيما ضد التجنس. وكانوا يحترزون من كل مشروع يرمي إلى امتثالهم مع الفرنسيين. وكانت جريدة «الحق» توصي بأن يبقى الجزائريون بمعزل عن المشاريع الفرنسية وحتى التي تسعى لتحرير المسلمين ؛ وكانت تؤكد على انبعاث الوحدة الاسلامية. وكانت جريدة «الحق» توصي بهذا ـ بالقومية الاسلامية ـ وكان أنصار «الحق» يسعون لنيل ثقة كل من المحافظين القدامى والشبان الجزائريين الذين يؤمنون بتفوق الاسلام وقد ضبطوا ميثاقا مطلبيا عاما للشعب الجزائري. وكان برنامج هذا الميثاق يختلف عن برنامج الشبان الجزائريين الرامي للاندماج. كانت جريدة «الحق» تطالب بالغاء قانون الانديجينا والمحاكم الاستثنائية الغاء كاملا. ولم تكن مهتمة مثل الشبان الجزائريين بمشاكل التمثيل السياسي لانها لم ترض بأن يمثل الشعب الجزائري المتجنسين. لقد طلبت جريدة «الحق» إصلاحات عديدة : إنشاء مدارس مهنية وابتدائية، حماية الفلاحة، تحسين مستوى صغار الموظفين المسلمين (معلمين ومساعدين طبيين)، وحرية التوظيف في المناصب الادارية. . . كانت جريدة «الحق» تمثل تيارا فكريا لم يتبعه الشبان الجزائريون أصحاب الاندماج ولكنها كانت تعبر بأحسن منهم عن مطامح أغلبية السكان.

III ـ الهجرة : رفض النظام الاستعماري.

على المسلم أن يغادر المناطق المحتلة للالتحاق بديار الاسلام التي بقيت مستقلة ليواصل المقاومة عوض الخضوع لقانون الكفار سيما إذا كان يعارض الشريعة. ويضاف لهذا السبب الديني للهجرة أسباب كثيرة : فقدان الأملاك والمرتبة الاجتماعية، الاهانات والرغبة في الانتقام... فكان المغرب الاقصى وتونس وسوريا منذ بداية الاحتلال ملاجيء للجزائريين.

وابتداء من 1932 استقر تلمسانيون ومعسكريون بالمغرب الأقصى ثم تبعهم أعضاء قبائل بن هاشم وبني عمر. وفي سنة 1937 بدأ بعض القبائل يتوجهون نحو تونس وسوريا. ثم تضاخمت أعدادهم غداة الانهزامات الكبرى بالقبائل، وكان عدد المغادرين البلاد أهم من أي عدد من قبل بعد ثورة 1871 في 1874 و 1875 و 1893. وانشغلت السلطات الفرنسية بهذه الهجرات وحاولت تحديدها وحتى منعها. وأصبح الحق للهجرة من مطالب المسلمين وأصبحت الهجرة الدينية في آن واحد هجرة سياسية.

إن موجة الاغتراب سنة 1910 ونزوح التلمسانيين قد لفتا الانتباه أكثر، وأمرت الادارة بتحقيق لتحديد أسباب هذه الهجرة القوية نحو سوريا التي شوهدت سنة 1910 بمناطق سطيف وبرج بوعريرج. وقدمت أسباب كثيرة : تعسف القواد واغتصاب أراضي المسلمين (فلاحون نزعت منهم أراضيهم، أو صودرت أو بيعت للمضاربين الكولون الأوروبيين)، والدعاية التركية والدعاية المناهضة للفرنسيين والرغبة في التخلص من قانون الانديجينا وعبء الضرائب وشدة وصرامة النظام الغابي.

وكان لهجرة التلمسانيين أسباب أخرى. تلمسان تلك العاصمة المسلمة قد أحست بشدة الاحتلال الاقتصادي وعانت من تحويل تجارتها بالقوافل إلى وهران ومن منافسة الصناعة الأوروبية التي أفلست صناعتها، لقد سبق لتلمسان أن احتجت مرارا ضد الاجراءات التي اتخذها الفرنسيون في شأن المدارس والعدل الاسلامي وضد تعسفات الادارة الاستعمارية (ضريبة «عربية»، نظام غابي، منع الهجرة). إن سكانها الاباة الغيورون على ماضيهم الثقافي والديني الذي هددهما التواجد الفرنسي قد حافظوا ـ الحضريون منهم

والكلاغلة ـ على العلاقات مع المهاجرين الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس وسوريا. وكان قانون التجنيد قد أقلق التلمسانيين كثيرا، ففي سنة 1908، كانت عمليات التجنيد السبب الاصلي لاضطرابات جدية : 2000 متظاهر أمام نيابة العمالة يوم 19 ديسمبر 1908 و 321 طلب لجوازات السفر. وتفاقم الوضع بعد صدور مرسوم 28 فيفري 1911 فكانت هناك مغادرات سرية. لقد لوحظ في يوم واحد 130 ذهاب وكان ذلك بداية الهجرة. وقد مست الحركة البلديات المجاورة وهاجر 1200 مسلم من 25 000 نسمة.

فتأثرت الادارة والكولون بهذا الوضع لان الهجرة سببت أضرارا حقيقية للاستيطان فمنعت الهجرة ووقعت اعتقالات كثيرة. حاولت مقالات صحفية وتقارير من لجان التحقيق أن تظهر أسباب هذه الهجرة ومدلولها السياسي. فاعتبرت الخدمة العسكرية «كالقطرة» التي جعلت الماء يتدفق من الاناء ثم كل من التعسفات والانديجينا والنظام الاستثنائي والنظام الغابي وفقدان الحرية أصبح لا يطاق. وبسبب الفرار من هذا كله هجرت أسر لا ولد عندها مهدد بالخدمة العسكرية. وقد لخصت لجنة التحقيق التي كان يرأسها المندوب المالي «باريدات» مآخذ الحضريين كما يلي : التجنيد والفقدان النهائي للأوقاف والموانع المقامة لخلف الجمعيات الدينية واستبدال القضاة المسلمين بقضاة الصلح الأوروبيين ومشروع تسجيل الأراضي والاعتقالات التحكمية للمسلمين ونظام الانديجينا ووجوب رخصة السفر المهين وإنشاء المحاكم الاستثنائية وازدياد الضرائب والسنتيمات الاضافية وغياب كل تمثيل سياسي جدي «الهيئة الانتخابية حيث القواد الأغلبية لا ترسل إلا الرجال الطيعيين الذين يرفعون أيديهم للمصادقة أو يصفقون إذا ما أعطى محافظ الحكومة أو العامل الاشارة وذلك برفعه مقطع الكاغط)؛ الأزمة الاقتصادية الناجمة عن كساد السوق والمحطة وحامية المدنية : إفلاس الصناع المحليين أمام المنافسة الأوروبية، توظيف الاسرائليين كشرطيين، التخريب الحقيقي لتعليم الاهالي. وبالنسبة للمسلم القادر على الفرار من هذه المظالم، تصبح الهجرة واجبا. يكون من الواجب الالتحاق بالبلدان الاسلامية التي بقيت مستقلة حتى يتابع المقاومة. فالهجرة إذن تظاهرة رفض للنظام الاستعماري وبالتالي شكل من أشكال المقاومة.

IV - الوطنية والأمير خالد

أظهر الامير خالد حفيد الامير عبد القادر منذ صغره شعورا وطنيا. . «إنني عربي وسأبقى عربيا وسوف لا أتخلى أبدا عن معتقداتي ولا عن مطامحي». ولم يذهب إلى سان سير مدرسة الضباط إلا بعد إلحاح أبيه ولكنه رفض ارتداء البدلة العسكرية أثناء العطلة لانه لم يود الظهور بالبدلة العسكرية الفرنسية أمام إخوته في الدين وحاول أن يفر بأسرته من الجزائر لانه لم يرغب في بقائها تحت السيطرة الفرنسية ونعت معاوني الادارة بالخونة فرأت أنه لا يمكن إسترجاعه وحسبت إنه «صاحب» الساعة، الذي ينتظره الشعب لينقذه من الظلم. رفض التجنس بالجنسية الفرنسية وبقي ضابطا بصفته أهليا. كان يعتبر نفسه مكمل عمل جده، الأمير عبد القادر: «إن أجدادنا قد قاموا بكفاح مرير دام خمسة عشرة عاما». ولم يؤاتهم مصير السلاح. ولكن لهم الحق لمرسوم التشريفية الحربية وإلى الاحترام من طرف المنتصرين». وكان يحب التذكير بأن الشعب الجزائري قد استجاب لأول اشارة من جده. ولا يمكن لخالد أن يسكت أمام فقر الشعب كأن يقول: «إن دمي لا يجبرني على السكوت».

وفي 1919، دخل خالد بالمرة في الميدان السياسي الجزائري وفرض نفسه كلسان حال الشبان الجزائريين. وأعطى لعمل هؤلاء قوة جديدة وسيما توجيها أكثر وطنية، رفض التجنس يعني الدفاع بشدة عن الشخصية الاسلامية وبالتالي رفض الاندماج باسم الاسلام. ولم تخطئ الادارة في تقديرها للوضع فرأت في عمل الامير بوادر الوطنية الجزائرية. رغم النجاحات الانتخابية العديدة ارتأى خالد - كما فعله الوطنيون بعد 1947 - بأن الاقلية المنتخبة لا يمكنها أن تغير شيئا من الوضع السياسي في الجزائر لانها اغرقت في «الاغلبية الساحقة». . . ولأن الادارة لها اليد الطويلة في اتخاذ القرارات في المجالس. . . ولاأرى شخصيا فائدة لوجودنا في هذه المجالس. فاستقال خالد من منصبه كمنتخب رافضا بذلك ان يكفل سياسة السيطرة وتوجه نحو الجماهير ليؤطرها ويقوم بتربيتها.

وخاض خالد - كصحفي - خاصة بين 1920 1923 - كفاحا لاهوادة فيه ضد النظام الاستعماري وادارته وعملائه والكولون والرؤساء الاهالي

والموظفين السامين الذين كانوا يزورون الانتخابات. وأدرك خالد ضرورة تنظيم الشعب وتوحيده ـ فأنشأ جمعية «الاخوة الجزائرية» التي لم تخش ـ علاوة على أهدافها الاخلاقية والمادية ـ ان تظهر برنامجا سياسيا : إلغاء القوانين الاستثنائية، حقوق مشتركة للجميع، تمثيل المسلمين في المجلسين، تعليم اجباري بالفرنسية والعربية، اعطاء صفة المواطنة باحترام قانون الاحوال الشخصية.

ويمكننا أن نلمس في العمل السياسي للأمير جانبين اثنين : الأول إطار القانون الاستعماري وبالتالي نزعة نحو الاتفاقية وهي سياسة الشبان الجزائريين والآخر في إطار أكثر ثورية حيث تبرز نزعات الأمير الوطنية بأكثر وضوحا. . . وقد قام خالد ـ بعد رفض الادارة الفرنسية أن تفتح الحوار مع الشبان الجزائريين ـ بتحديد ايديولوجية وطنية بلمسات متتالية وقد تصور الكفاح الثوري بانه الطريق الممكن الوحيد. وهذه الوطنية تعود دائما إلى الاسلام ومن هنا تأتي ضرورة النهضة، بالتالي رفض الاندماج والتجنس. فمن هذا الرفض المؤكد بأن لا يتخلى عن هذه الخاصية الجوهرية من الشخصية الجزائرية يمكننا أن نجزم أنه ظهرت التعابير القانونية الاولى للوطنية الجزائرية. كان خالد يريد أن يرى انبعاث الأمة الجزائرية وتبوأها مكانتها في مطاف الأمم. وأدت به الجرأة إلى حد الطلب من الرئيس الامريكي ولسون بعد أن سلم له مذكرة ـ أن يعرض القضية الجزائرية أمام عصبة الامم لتستطيع المنظمة الدولية أن تفصل في مصير الجزائر : «نطلب مندوبين تختارونهم بكل حرية ليبتوا في مصيرنا تحت اشراف عصبة الأمم».

لقد ندد الأمير خالد بالنظام الاستعماري بعبارات عنيفة وبلهجة لم يستخدمها إلى حد الآن أي رجل سياسي : «ان الاضطهاد الفرنسي لا يحسده اضطهاد الالمان ولا الانكليزي في شيء، وإذا كانت سياسة الادارة المحلية مبنية على أساس قوامه تحطيم اللغة والدين والافقار فإنها قد نجحت كلية لان السكان جهال والدين ضعيف والفقر كاد يكون عاما شاملا». ويظهر خالد إرادة ثورية ولا يخشى ان يوصف بالفوضوي والبلشوفي والمناهض لفرنسا أو بالوطني. إن ضرورة الكفاح مؤكدة دونما أي خوف من العواقب وقد اعتبر ذهاب الفرنسيين شيء محتمل : «إن الفرنسيين يحضرون بمرارة اليوم الذي يفرض عليهم اقفال حقائبهم للعودة إلى مسقط رأسهم. فالمستقبل بالنسبة

لهم غير مؤكد والافق مبهم والعاصفة قريبة وهم يطلقون النواح تلو النواح بصفة مسبقة. وطبعا إن لهم الحق في ذلك. وفعلا ما أقسى الرحيل وبدون أمل الرجوع اليه، من بلد عاشوا فيه كأسياد وحيث يستغنون دونما أدنى تعب ويخدمهم عبيد طيعون. وأنا أشفق عليهم شخصيا إذا لم يجدوا أمامهم أفقا أسعد من ذلك». ونذر خالد الفرنسيين بأن المسلمين سيقولون لهم يوما : «اخرجوا من هنا». كان كفاح الشعب الجزائري موضوعا في سياق دولي وكان يتطابق وكفاح اللبنانيين والسوريين والتونسيين والمغربيين والالزاسيين والرينائينين الخاضعين لنير الأجنبي.

لقد تسبب العمل الوطني لخالد في نفيه إلى مصر ثم إلى فرنسا حيث أقام بعد انتصار ممثلة أحزاب اليساريين الذي كان يتمنى أن يقوم بتحديد جديد للسياسة الاستعمارية الفرنسية واغتنم فرصة إقامته بفرنسا ليعقد اجتماعات هامة والتحدث عن وضع الجزائريين فبهذه المناسبة مناسبة هذه الاجتماعات هتفت الهجرة الجزائرية بشعار الاستقلال.

كان خالد أحد الاوائل الذين صاغوا علنيا وهو في إطار القانون ـ برنامجا ومطالب وجدت فيها الجماهير وقدرت صياغتها حق تقدير لأنها ترجمت مطامحها الاكثر عمقا. إن رفض الاندماج والتشبث بالاسلام وحق تقرير المصير والوجود بصفتنا جزائريين. فكان الأمير خالد كما قال الوالي العام ستيغ «الرئيس لحزب عربي مناهض لفرنسا» والذي شخص «الاستقلال الاسلامي الجزائري». وبهذا انفرد خالد بوضوح عن أغلبية الاعيان والشبان الجزائريين.

V ـ الشيوعيون والقضية الوطنية الجزائرية

لقد ناقش الشيوعيون كثيرا حول تطبيق أطروحات العالمية الثالثة المشجعة على تحرير المستعمرات على الجزائر. وبعد ترددات كثيرة أدى بهم، سنتي 1924-1925 إلى تحليل سليم للقضية الوطنية الجزائرية. وقد لمسوا المطلب القومي للقضية : «إن حركة الشعوب المستعمرة حركة وطنية» : وقد لاحظت مجلة كراس البولشيفية أن هذه الوطنية لم يكن لها قط طابع الرجعية مثل الوطنية البرجوازية الفرنسية وإن كفاح الشعوب المستعمرة يضعف كثيرا الامبريالية ويساعد الكفاح التحرري للطبقة الكادحة الاوروبية.

وقد أوصت «المجلة» الشيوعيين بأن تحارب علنيا الاصلاحية. وهكذا ابتداء من 1925 عرضت رؤية واضحة وسليمة للقضية الوطنية في المستعمرات وذلك وفقا للتحليل الماركسي اللينيني لهذه القضية وأيد الحزب الشيوعي الريفيين في كفاحهم ضد الامبريالية الاسبانية والفرنسية. وفي سنة 1925 ناقش الشيوعيون بصفة جدية القضية الوطنية و في 1926 ذكرت التوصية المصادقة عليها في الندوة الجهوية المنعقدة بالجزائر. ذكرت الاستقلال «الذي هو الهدف الحقيقي للمستعمرات المضطهدة» واعترفت بوجود شعور وطني لدى الجماهير المسلمة في الجزائر. واعتبر الشيوعيون التمثيل البرلماني الذي طلبه المنتخبون أمرا خطيرا لانه خديعة توجه نحوها الامبريالية الفرنسية «البرجوازية الاهلية العميلة». وانجر عن هذا الموقف من الحزب الشيوعي «قمع شديد» ولكن هذا لم يمنع الحزب الشيوعي من أن ينادي الجزائريين، خاصة العمال الذين عاشوا في فرنسا، إلى مكافحة الرأسمالية والامبريالية وذلك لتحقيق شعار الاستقلال.

لقد ساعد الشيوعيون على انشاء نجم شمال افريقيا وشجعت العالمية على هذا الانشاء معتقدة أنه سيكون تحت رحمتها منظمة وطنية لا يخلو ان تكون ـ نظرا لديناميكية الهجرة الجزائرية بفرنسا ـ الا سندا قويا للحزب الشيوعي الفرنسي. وكثير من الشيوعيين كانوا اعضاء في اللجنة المركزية الاولى للنجم، الامر الذي أدى بالحزب الشيوعي إلى أن يعتبر نجم شمال افريقيا كمنظمة متفرعة منه، ودخل معه في نزاع عندما أكدت أغلبية قادة هذه الجمعية من العمال المهاجرين، إراداتها في أن تكون مستقلة عضويا عن الحزب الشيوعي ودافعت عن وطنية جزائرية مدعومة بالاسلام ومستوحاة من القومية العربية. وابتداء من هذا الوقت أصبح عمل الحزب الشيوعي ينافسه عمل وطنية «نجم شمال افريقيا» الذي تأكد أكثر. وحاول الحزب الشيوعي توجيه الحركة الوطنية نحو جبهة موحدة مناهضة للامبريالية تكون تحت الهيمنة البروليتارية. وقام بسلسلة من الحملات ليظهر انه يدين الاصلاحية والمنتخبين الذين يعتبرهم من «عملاء الامبريالية». وقدم في الانتخابات التشريعية سنة 1928 برنامجا متمحورا على استقلال المستعمرات رغم خطر ضياعة اتباعه الاوروبين الذين مازلوا يناهضون فكرة الاستقلال، فهذا الموقف اغضب العمال الاوروبين دون ان يجذب المسلمين الذين تأثروا أكثر بوطنية النجم.

إن السياسة الشيوعية المتمثلة في مساندة قضية الاستقلال والتي أعلن عنها سنتي 1925-1926 لم تجد نفعا واعترضتها صعوبات كثيرة. إن أطروحات مؤتمر «الكومنتارن» سنة 1928 المتعلقة بالمساندة المطلقة لحركات التحرير الوطني في المستعمرات وبتنظيم حزب شيوعي مستقل لم تتمكن من التطبيق. إن الشيوعيين الاوروبيين في المغرب، وخاصة في الجزائر لم يؤيدوا كلهم الكفاح من أجل استقلال الجزائر. وفي سنة 1929 لم ينجح الحزب في مساعيه الرامية إلى تجميع الجماهير الشعبية الجزائرية رغم شعاراته : «الاستقلال الكلي للجزائر وجلاء الامبريالية الفرنسية».

إن الحزب الشيوعي واصل عمله رغم ذلك، وكان الاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر العاصمة، سنة 1930 فرصة سانحة له للتنديد باحتفال انتصار الامبريالية الفرنسية وإدانة تعسفات الاحتلال وتذكير بالهدف النهائي للكفاح الذي ينادي به : «الاستقلال الكلي». ولكن قلة اعداده لم تسمح له بتعطيل وتعكير تظاهرات الذكرى المئوية. وبدأ الحزب يتلقى صعوبات كبيرة متزايدة في الأوساط الاوروبية : الاوروبيون الذين يبتعدون عنه والمسلمون الذين لم يعرف كيف يجذبهم ويجلبهم إليه. غداة الاحتفال بالذكرى المئوية فإن الشيوعيين - راغبين في إرضاء الجماهير المسلمة - بدأوا يبتعدون عن الاصلاحيين الذين كانوا جبناء في نظرهم والذين كان برنامجهم وعملهم مقصورين على بقاء السيطرة الفرنسية ولم يستطع الشيوعيون إنشاء حزب طلائعي للبروليتاريا الاهلي والاوروبي ببرنامج يتمثل في الاستقلال. وفي سنة 1932، حاول الحزب الشيوعي «تعريب» الحزب، أعني حاول ضم أعضاء جدد من الأوساط المسلمة، وهذه الطريقة قد تمكنه من الدفاع بفعالية عن أطروحة الاستقلال. وحاول الاعتماد على الفلاحين الذين لم تخف عليه إمكانتهم الثورية ولكن المقاومات الاستعمارية الاوروبية ضمن الحزب مازالت قائمة. وقد أدى الامر بموريس طوراز في سنة 1938 إلى ملاحظة تحفظات الاوروبيين من جهة وأهمية مشكل الاستقلال من جهة أخرى. ووجه الحزب الشيوعي الفرنسي في شهر سبتمبر من نفس السنة نداء إلى الشعوب المضطهدة بافريقيا الشمالية يحتوي علاوة على برنامج مطالب عاجلة وتحولات ثورية للمجتمعات يحتوي على نداء إلى الاستقلال الدولي والقومي لبلدان المغرب. الاخفاقات المتتالية لسياستهم، وعجزهم على القضاء على

مقاومات الاوروبيين وفشلهم في جلب الجماهير المسلمة قرر الشيوعيون التخلي عن أطروحة الاستقلال.

VI ـ نجم شمال إفريقيا

أ ـ البداية والظواهر الأولى.

إن العمال الجزائريين المهاجرين في فرنسا لعبوا دورا كبيرا في تنظيم الحزب الوطني، وقد بدأت هذه الجالية المهاجرة تظهر في أوائل القرن العشرين، وعشية الحرب العالمية الاولى. كان عدد المهاجرين 000 4 نسمة، وقد نشطت حركة الهجرة مع اندلاع الحرب العالمية الاولى، لان فرنسا كانت في حاجة إلى عمال في مصانع السلاح وفي مصانع الغاز وفي المناجم، وأدى بها الأمر إلى مصادرة العمال، وفي الجملة 000 19 عامل إشتغلوا في مصانع الدفاع الوطني. وبعد الحرب جلبت إمكانيات التشغيل (إعادة بناء المناطق المخربة وأجور مرتفعة بالنسبة لاجور الجزائر) عددا من الجزائريين : فبلغ عدد المهاجرين سنويا 000 70 فهذا الأمر أتلف الكولون الذين رأوا اليد العاملة الرخيصة الأجر تقل أكثر فأكثر إلى حد الندرة وتخوفوا من عودة عمال متشددين ومدربين سياسيا.

وفعلا لقد تردد العمال الجزائريون على حركات ومنظمات اليسار الفرنسي : اللجنة الأولية لانعتاق الأهالي والجمعية العالمية لمساندة كفاح الشعوب، المكتب الدولي للدفاع عن الأهالي ومؤتمر عمال المستعمرات... فالفوضويون، والاتحاد الدولي، والكوفيدرالية العامة للعمال المتحدين والحزب الشيوعي كانوا من بين المنظمات التي اهتمت أكثر بالعمال الجزائريين. وفي سنة 1923 انشأت الفيدرالية الفوضوية للناحية الباريسية لجنة عمل للدفاع عن الأهالي. وفي سنة 1924 نظم الاتحاد الدولي لصالح المهاجرين سلسلة من المحاضرات كانت أشهرها محاضرات الأمير خالد. وفي سنة 1924 عرض الشيوعيون بعض المطالب لصالح الأهالي متبنين مطالب الشباب الجزائريين ودعوا العمال المهاجرين إلى الالتحاق بصفوف الكوفيدرالية العامة للعمال المتحدين.

وهكذا قام العمال الجزائريون بخطواتهم الأولى ضمت نقابات هذه المركزية العمالية. وقد أظهروا مع ذلك حيوية فائقة وفي سنة 1924 انعقد أول

مؤتمر لعمال شمال إفريقيا وضم ما يقرب من 150 مندوبا صادقوا على مطالب الشبان الجزائريين كلها تلك المطالب التي تبناها قبل الحزب الشيوعي. وقد تكون العمال الجزائريون بالاحتكاك مع هذه المنظمات اليسارية وأفهموا ووعوا قادة البروليتاريا بحقيقة القضية الوطنية. وحتى اذا لم يقنعوهم فانهم أجبروهم على التفكير فيها على الأقل.

وبدأت طليعة العمال المهاجرين الجزائريين تشكل لجان تعاون وجمعيات خيرية وتجمعوا حسب الدوار الاصلي. وبدأت بعض الشخصيات تبرز الحاج علي عبد القادر وبلغول رابح مصالي الحاج عبد العزيز ومنور وجفال سي محمد وبنون أكلي . . . وأنشئ نجم شمال إفريقيا في سنة 1926. وكان ذلك بمبادرة من الحاج علي عبد القادر من غيليزان وكان شيوعيا وكان أعضاء اللجنة المركزية كلهم جزائريون : 11 عاملا منهم 3 محاربين قدامى ونقابي واحد، وتاجران صغيران، وبطال ومعلم ابتدائي وموظف. وكان عدد الشيوعيين 5 من 15 عضوا في اللجنة المركزية. فظهر نجم شمال إفريقيا منذ البداية كجمعية وطنية مسلمة ورغم اسمها ـ جزائرية ـ عمل النجم كجمعية غير معلنة رسميا ومفتوحة للعمال المغاربة من الاقطار الثلاثة.

وتحولت الجمعية شيئا فشيئا إلى حزب وفعلا فقد تحول مكتب مجلس الادارة إلى لجنة ادارية ثم لجنة تنفيذية ولجنة مركزية وكان يحتوي على ثلاثة أو أربعة أشخاص لتسيير الحركة وبرزت أسماء : مصالي الحاج كأمين عام ثم رئيسًا ابتداء من سنة 1926. وهو تلمساني من أصل متواضع ومتأثر بالجانب الديني الدرقاوي وروح المعارضة التي تمتاز بها مدينته، قد تكون في أوساط الهجرة خاصة بباريس حيث مارس كل الحرف وتردد على دور العلم وهكذا حصل مصالي على معرفة تفوق بكثير معرفة المهاجر المتوسط.

وضم لهذا التكوين حبا للوطن وروحا للتنظيم اكتسبه باتصاله مع الأوساط العمالية الفرنسية وارادة للعمل ولا سيما رؤية واضحة للهدف المنشود : استقلال الجزائر وقيم اسلامية وتنظيم هيئة جزائرية مستقلة. وقد تماثل تاريخ النجم وبعد ذلك تاريخ حزب الشعب الجزائري مع شخصية مصالي. وقد شق النجم طريقه بفضل عمل قادته، سي جيلالي محمد السعيد والحاج علي عبد القادر وشبيلة جيلالي وبنون أكلي ومحمد معروف وقدور فار وسعدون ومغرورش وسبتي عبد الرحمن وايت تودارت محمد أفور وصالح

مندوبا صادقوا على مطالب
قبل الحزب الشيوعي. وقد
نظمات اليسارية وأفهموا
حتى اذا لم يقنعوهم فانهم

ئريين تشكل لجان تعاون
وبدأت بعض الشخصيات
الحاج عبد العزيز ومنور
مال إفريقيا في سنة 1926.
غيليزان وكان شيوعيا وكان
لا منهم 3 محاربين قدامى
دائي وموظف. وكان عدد
ظهر نجم شمال إفريقيا منذ
ية ـ عمل النجم كجمعية
طار الثلاثة.

فقد تحول مكتب مجلس
ة وكان يحتوي على ثلاثة
سالي الحاج كأمين عام ثم
متواضع ومتأثر بالجانب
ته، قد تكون في أوساط
د على دور العلم وهكذا
المتوسط.

يم اكتسبه باتصاله مع
ا رؤية واضحة للهدف
ة جزائرية مستقلة. وقد
الجزائري مع شخصية
جيلالي محمد السعيد
حمد معروف وقدور فار
ت محمد أفور وصالح

عالندي ورزقي بوطويل... وبفضل شعبيته في أوساط العمال المهاجرين كذلك.

تبنى نجم شمال إفريقيا في الأول الخطوط العريضة من برنامج الشبان الجزائريين التابعين لخالد، مطالبا بالغاء الانديجينا وبالمساواة في جميع الميادين بين المسلمين والفرنسيين وبالحريات الأساسية وخاصة الحق في السفر بحرية ومطالبا بالاستقلال للبلدان المغربية الثلاثة.

وذكر النجم بالمطالب التي يكافح الشعب الجزائري من أجلها : إلغاء قانون الانديجينا والنظام الاستثنائي ومنح الحريات الأساسية والحقوق السياسية والنقابية والمساواة أمام الوظيف العمومي والتعليم والجيش...

ويضيف حزب نجم شمال إفريقيا فيقول : «إن هذه المطالب لا يكون لها الحق في التحقيق الا إذا أفاق الجزائريون إلى ماهي حقوقهم وماهي قواهم فاتحدوا وتجمعوا ليفرضوها على الحكومة الفرنسية لأن التنظيم القوي والمقرر من طرف الجزائريين سيكون له القدرة ـ وحدها ـ على التغلب على عناد الحكومة الفرنسية في رفضها للسكان الجزائريين الذين تضطهدهم التحسينات العاجلة لوضعهم.

«وحيث أن الشعب الجزائري قادر على أن يقود نفسه بنفسه فإن نجم شمال إفريقيا يسعى لتحقيق الأهداف التالية :

1 ـ استقلال الجزائر.

2 ـ الجلاء الكلي لجيوش الاحتلال الفرنسية.

3 ـ تشكيل جيش وطني جزائري.

4 ـ ارجاع ملكية البنوك والمناجم والاراضي الخ... التي اغتصبها الغزاة إلى الدولة الجزائرية».

وأكد نجم شمال إفريقيا من جديد هذا البرنامج بمناسبة مؤتمر بروكسل الذي نظمته سنة 1927 «الرابطة المناهضة للاضطهاد الاستعماري» والذي ضم ممثلي المنظمات الدولية الاوروبية الكبرى ومنظمات البلدان المستعمرة وأثناء هذا المؤتمر تم الاتفاق على ضرورة مكافحة البلدان الامبريالية والرأسمالية الاوروبية، فإن ممثلي المنظمات الأوروبية سلموا بأهمية الكفاح

من أجل استقلال وانعتاق الشعوب المستعمرة وهكذا كان نجم شمال إفريقيا حاضرا - بعد سنة من تأسيسه - على المسرح الدولي وعرّف بنفسه وجعل المؤتمر يصغي لبرنامجه المتمحور حول الاستقلال الوطني ويتبناه. ولهذا سيتقدم النجم بصفة ملموسة في أوساط الهجرة الجزائرية في الناحية الباريسية أولا، ثم في المناطق الفرنسية التي كانت تجلب اليد العاملة الجزائرية : الشرق والشمال ومنطقة ليون ومارساي. وأكد النجم استقلاله ازاء الحزب الشيوعي، رغبة منه أن «يكون منظمة مستقلة على قاعدة وطنية ومنظمة يقودها ويوجهها مغاربة».

ولكن صواعق الادارة الاستعمارية ستصيب المنظمة الوطنية. ففي سنة 1929 أصدرت محكمة «لا سين» حكما بحلها فاستأنف قادتها هذا الحكم وأعطوا اسما آخر للمنظمة هو «نجم شمال إفريقيا المجيد». فواصل النجم أنشطته، وفي سنة 1930 احتج بعنف ضد أعياد الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر العاصمة وأرسل رسالة إلى عصبة الامم يندد فيها بفضائح الاحتلال الفرنسي وتعسفات الاستعمار. وفي سنة 1930 أصدرت جريدة «الأمة» التي صارت للهجرة جريدة إعلام وتكوين وكفاح. عززت جريدة «الأمة» العلاقات بين العمال المهاجرين ونشرت أيضا في الجزائر حيث ساعدت على تكوين الوطنيين الأوائل، إن لجان أحباب «الأمة» في فرنسا وبصفة صعبة، في الجزائر ضمت كلا من كان أنصار البرنامج الوطني. وفي الجزائر العاصمة كانوا السبب في إنشاء الحزب الوطني الثوري مع مسطول وابن اسماعيل وتشكيل الفروع الأولى للنجم : فرع نقابي لشركة الحافلات الكهربائية الجزائرية مع مزغنة وحيدر ودوار وفروع برج البحري وبوفاريك ورغاية.

ب - تقدم نجم شمال إفريقيا

وطفقت الوطنية الجزائرية تستوحي نماذجها من النماذج المقترحة من طرف زعماء القومية العربية. فنجم شمال إفريقيا نهل من هذا المعين الايديولوجي الجوهري والذي أضيف إلى موارد التأثير البروليتاري.

وكانت الوطنية العربية تشكل الطريق المثلى للجزائريين الذين كانوا يحلمون باسترجاع دولة الأمة الجزائرية. فشكيب أرسلان، ذلك النائب السابق لمدينة بيروت في البرلمان بالقسطنطينية ورئيس وفد المجلس السوري

الفلسطيني الذي يعمل من أجل استقلال سوريا ولبنان وفلسطين منذ سنة 1921 ومدير مجلة «الأمة العربية» والذي كان يعتبر بطل القومية العربية، كان يهتم بالبلدان المغربية الثلاثة ويتتبع مشاكلها. وقد ساهمت مجلة الأمة العربية بدراستها في ضبط أهداف الوطنية التي تستهدف تحرير البلدان المستعمرة وتمييزها من أهداف الوطنية بالبلدان الاوروبية حيث يسود الجشع وحب السيطرة واستعباد الشعوب الاخرى. إن المؤتمرين المنعقدين ببيت القدس في سنتي 1930 و1931 ادانا الاستعمار المتنافر والحق الطبيعي لمبادئ الدين الاسلامي.

لم تتوقف أنشطة النجم بعد حله سنة 1929. لقد غير اسمه الذي أصبح «نجم شمال افريقيا المجيد» ولكن مناضليه وصحيفته استمروا في الحديث عن نجم شمال إفريقيا. فعزز تنظيمه وضبط برنامجه أثناء مؤتمر إنعقد في مايو 1933 وقد منع النجم فعلا إلى أعضاءه من الانظمام إلى حزب سياسي اخر، كان بهذا يريد أن يؤكد رغبته في أن لا تتدخل منظمات سياسية بواسطة جواسيسها وأن يكون هو أيضا حزبا مستقلا. فعززت لجنته المركزية إذ أصبحت تحتوي على 30 عضوا بما فيهم الرئيس مصالي الحاج والأمين العام إماش وأمين المال راجف.

إن الجزء الأول من البرنامج خصص للمطالب العاجلة :

1 ـ الغاء فوري وعاجل لقانون الإنديجينا الفظيع والغاء جميع الاجراءات الاستثنائية.

2 ـ العفو عن جميع من هم في السجون أو تحت المراقبة الخاصة أو في المنفى بسبب ارتكاب مخالفة لقانون الانديجينا أو لجريمة سياسية.

3 ـ حرية مطلقة للسفر إلى فرنسا وإلى الخارج.

4 ـ حرية الصحافة وإقامة الجمعيات والاجتماع والحقوق السياسية والنقابية.

5 ـ استبدال المندوبيات المالية المنتخبة بواسطة التصويت المحدود ببرلمان وطني جزائري منتخب بالتصويت العام.

6 ـ الغاء البلديات الممتزجة والمناطق العسكرية، واستبدال هذه الهيآت بمجالس بلدية منتخبة بالتصويت العام.

7 ـ دخول جميع الجزائريين في جميع الوظائف العمومية دونما أي تمييز وللوظيف المماثل المرتب المماثل.

8 ـ التعليم الاجباري باللغة العربية، الدخول إلى المدارس بجميع مستوياتها إنشاء مدارس عربية جديدة. على الوثائق الرسمية ان تنشر في آن واحد باللغتين العربية والفرنسية.

9 ـ وفيما يخص الخدمة العسكرية، الاحترام الكامل للسورة القرآنية والآية القائلة : «من يقتل مسلما متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما».

10 ـ تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية. حق البطالة للعائلات في الجزائر وحق المنح العائلية، منح عاجل للتأمينات الاجتماعية.

11 ـ توسيع القرض الفلاحي لصغار الفلاحين، وتنظيم أكثر عقلانية للري، تطوير وسائل الاتصال. مساعدات لا ترد من الحكومة إلى ضحايا المجاعات الدورية.

ان هذه الاصلاحات ـ باستثناء قضية التمثيل البرلماني ـ تبنت برنامج الشبان الجزائريين وخالد والمنتخبين ولكنها عرضت بأكثر جرأة وطرحت أكثر جرأة وطرحت أيضا مطلبا سياسيا جديدا وثوريا : انتخاب برلمان بالتصويت العام. إن قضية المصير الوطني قد طرحت وكان طرحها أكثر وضوحا في القسم الثاني :

1 ـ الاستقلال التام للجزائر.

2 ـ الجلاء التام لجيوش الاحتلال.

3 ـ تشكيل جيش وطني.

4 ـ حكومة وطنية ثورية.

أ ـ مجلس تأسيسي ينتخب بالتصويت العام.

ب ـ التصويت العام في جميع المستويات وحق الترشيح لجميع المجالس ولجميع سكان الجزائر.

ج ـ ستعتبر اللغة العربية رسمية.

د ـ ارجاع البنوك والمناجم والسكة الحديدية والموانى والمصالح العمومية التي اغتصبت من طرف الغزاة، إلى الدولة الجزائرية بصفتها صاحبة الملكية المطلقة عليها.

5 ـ مصادرة الملكيات الكبرى المغتصبة من طرف الاقطاعيين حلفاء الغزاة المحتلين، الكولون، والشركات المالية وارجاع الاراضي المصادرة الى الفلاحين، احترام الملكية المتوسطة والملكية الصغيرة وارجاع الاراضي والغابات التي اغتصبتها الدولة الفرنسية الى الدولة الجزائرية.

6 ـ التعليم المجاني والاجباري باللغة العربية في جميع المستويات.

7 ـ الاعتراف من طرف الدولة الجزائرية بالحق النقابي وحق التجمع وحق الاضراب واعداد قوانين اجتماعية من طرفها.

8 ـ إعانة عاجلة للفلاحين وذلك بتخصيص قروض دون فائدة للفلاحة لاشتراء آلات وبذور وأسمدة، ولتنظيم الري وتحسين طرق المواصلات الخ ....

لقد حدد هكذا مفهوم الاستقلال بدقة. فعلى الصعيد السياسي الاستقلال هو جلاء الجيش الاجنبي وتعويضه بجيش وطني وحكومة وطنية، أوجبها دستور جزائري وتصويت عام وعلى الصعيد الثقافي فهو التعريب وعلى الصعيد الاجتماعي فهي دون أن يلفظ بالمصطلح تأميمات الوسائل الكبرى للانتاج وسياسة اجتماعية جريئة لصالح العمال والفلاحين.

وشعورا منه بقوة تنظيمه ووضوح رؤية برنامجه حيث حددت بدقة أهداف الاستقلال ضاعف النجم من نشاطاته بعد انعقاد مؤتمره فتكاثرت الاجتماعات في كبريات المدن الفرنسية والتصويت على مختلف العرائض والمناشير والكل يردد الخطوط العريضة للبرنامج. ولم ينس النجم أن يعتني بمشاكل العمال اليومية، ولكن المطلب الجوهري والأساسي كان دائما الاستقلال والذي كان يستوجب رمزا هو علم الجزائر ولهذا اختيرت الألوان الثلاثة، الأخضر والأبيض والأحمر منذ سنة 1934.

وأمام تقدم وجرأة النجم قلقت الادارة وعزمت من جديد على ضرب القادة الوطنيين. ففي 1934 حكم اعضاء المكتب الثلاثة، مصالي، أماش

وراجف وحل نجم شمال إفريقيا المجيد في فيفري 1935. وحل محله الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا وواصل عمل النجم بنفس القادة ونفس البرنامج فان الحزب مستمر، ويرمز اليه شعار هو الاستقلال وعلم وزعيم وهو مصالي.

وكان على النجم الذي غرس جذوره بقوة في أوساط الهجرة بفرنسا أن يدخل في المدن والارياف الجزائرية. ان الحزب الوطني الثوري الذي جمع في الجزائر العاصمة «أحباب الامة» أرسل الأخ مسطول ليمثله في مؤتمر 1933. وعند عودته أنشئت أول شعبة لنجم شمال افريقيا مع مسطول وحيدر ومزغنة وخليفة بن عمار وبدأ النجم نشاطه السري، وكان فرع الجزائر العاصمة متكونا خاصة من عمال وموظفي الحافلات الكهربائية ومن بعض البطالين ومدة نفوذها على فروع البليدة وبوفاريك والشراقة. وأثناء سنتي 1933 و 1934 أنشئت فروع تلمسان وقسنطينة وسكيكدة ولعبت جريدة الأمة ولجانها المساعدة دورا كبيرا في توسيع سمعة نجم شمال افريقيا في الجزائر.

وأصبح النجم عشية تشكيل الجبهة الشعبية سنة 1936 حزبا سياسيا حقيقيا، وكانت المنظمة الممثلة الوحيدة للجزائريين المهاجرين في فرنسا. وأدى لقاء مصالي بشكيب أرسلان بجيناف (التجأ مصالي بعد محاكمته مرة ثانية سنة 1935 إلى جيناف) بأن يتدخل مصالي في عصبة الأمم وأن يشارك في المؤتمر الإسلامي الأوروبي. وأعجب بأفكار بطل القومية العربية وبهذا تعزز الاستلهام الايديولوجي العربي الاسلامي في صفوف النجم ولكن النجم لم ينس أصوله البروليتارية فجعل ثقته في منظمات اليسار الفرنسي وكان بجانبها في تظاهرات 1934 و1935 ضد الفاشية وكان النجم يرجو أن يتذكر اليسار بهذا.

وفي سنة 1936 تحتم على النجم أن يخوض معركة كبرى أي يحدد موقعه من الجبهة الشعبية ومن المؤتمر الاسلامي وأن ينفذ في الجماهير في الجزائر نفسها مثلما دخل أوساط العمال المهاجرين بفرنسا.

كان نجم شمال إفريقيا أول منظمة إسلامية تثق في المجتمع الفرنسي وفي الجبهة الشعبية وقد ذكرهما في فيفري 1936 ـ في نفس الوقت مع الوطنيين التونسيين والمغاربة ـ برنامج سكان شمال إفريقيا، وكان برنامج المطالب العاجلة لشمال إفريقيا الذي قدمه لحكومة الجبهة الشعبية يحتوي

بالاضافة إلى الحريات الاساسية، على تطوير التعليم ومطالب اقتصادية واجتماعية واستبدال الهيآت المقامة بمجالس تمثيلية منتخبة بواسطة التصويت العام وبلديات منتخبة. وكانت اللهجة معتدلة ولم يرغب في مناهضة الجبهة الشعبية. وسلم وفد عن نجم شمال إفريقيا تحت قيادة مصالي في جوان 1936 إلى نائب كاتب الدولة للداخلية المكلف بالشؤون الجزائرية كرّاسين يحتويان على المطالب المذكرة بالخطوط العريضة للبرنامج الذي عرض في شهر فيفري والمطالب العاجلة التي كان المهاجرون الجزائريون بفرنسا ينتظرونها. وقد أظهر الوطنيون بهذا العدد حكمة كبيرة وذلك بتأكيدهم على الاصلاحات الممكنة دون أن ينسوا طرح القضية الوطنية ورفض سياسة الاندماج «التي أدانها العقل والعدل والتاريخ» وبمشاركتهم في التظاهرات الكبرى للجبهة الشعبية أمام سور الاتحاديين (الفيديري) بباريس يوم 24 مايو 1936 وفي استعراض يوم 14 جويلية 1936.

المدرسة الاكمالية
مهيرزات بكر وسن

وبدأ النجم في الجزائر يجمع الجماهير. ففي أول ماي 1936 سار 20.000 مسلم في الجزائر العاصمة وراء رايات كتب عليها شعارات وطنية ورفع علم جزائري مصحوبا بهتاف «يحيا الأستقلال». وبتلمسان وقع استعراض مماثل. إن بداية النجم في الجزائر أقلقت منظمات المؤتمر الاسلامي ولم يسمح لممثليه أن يحضروا بصفة رسمية في المؤتمر. لقد انتقد النجم الاعداد المستعجل للمؤتمر واستنكر بنود الميثاق المطلبي المتعلقة بضم الجزائر السياسي لفرنسا وبالتمثيل البرلماني وأخذ على العلماء المدافعين عن اللغة العربية والاسلام التحاقهم بالذين ينكرون وجود الأمة الجزائرية ويطمحون إلى فرنسة الجزائر. فاكتسبت المعارك السياسية مظهرين : معارك ضد الكولون والادارة المعارضين لكل إصلاح والمناهضين للمؤتمر الاسلامي ومعارك ضد الاندماج والضم إلى فرنسا. وكان على الشعب أن يختار بين المطالب التي رفعها المؤتمر والمطالب التي قدمها نجم شمال إفريقيا. فكان على هذا الأخير أن يواجه المعركة على جبهتين تجاه المؤتمر وتجاه الكولون وظهر النجم بمظهر الحزب الكبير بالدخول الرائع لمصالي للجزائر العاصمة في أوت 1936. وفي الخطاب الذي ألقاه في الملعب البلدي عرض سياسة النجم : إدانة شديدة لسياسة الضم وانتخاب برلمان وطني جزائري : «إننا نقول بصراحة وبصرامة إننا نستنكر الميثاق المطلبي فيما يخص ضم بلادنا إلى فرنسا والتمثيل البرلماني. ونحن نريد

إلغاء المندوبيات المالية التابعة للولاية العامة ونريد إنشاء برلمان جزائري ينتخب بالتصويت العام دونما أي تمييز جنسي أو ديني وهذا البرلمان الوطني الجزائري سيعمل عند تنصيبه تحت المراقبة المباشرة للشعب ومن الشعب ونعتقد أن هذه الوسيلة الوحيدة للسماح للشعب الجزائري بأن يعبر عن مشاعره بكل حرية وصراحة وبعيدا عن كل اضطهاد أو دسيسة إدارية». ففي هذه الفترة بدأ تنظيم وتعزيز الحزب الوطني الجزائري بالجزائر. لعب مصالي دورا كبيرا في اعادة هذا التنظيم وأخذت لجنة مركزية مع مداومين زمام الأمور بالحزب وتشكلت حول شعبة رئيسية. بالجزائر العاصمة شعب أخرى في المدن الرئيسية وفي أقل من عام (ومن أوت 1936 إلى جانفي 1937) استطاع نجم شمال إفريقيا أن يشكل 30 شعبة و31 أخرى كانت في طريق التشكيل وكان سببا في خلق اضطرابات كبرى في البلاد كلها. إن الجماهير خاصة الحضرية منها كانت متحمسة لهذه الصيغ والشعارات البسيطة والمنشطة التي نادى بها الحزب : حرية واستقلال. فنشأت ثقة مطلقة، هي الثقة بالحزب وبالزعيم مصالي وبالعلم أصبح النشيد الوطني النشيد الذي يجتمع حوله الوطنيون وأصبح رفع أسبابه نحو السماء رمزا للأخوة الاسلامية الوطنية الكبرى. وحلت هذه الصيغ محل الترددات والبرامج المتخذة التي أعدها المنتخبون والمؤتمر الاسلامي.

أوضح مصالي مرارا عديدة أهداف وبرنامج النجم : تشكيل برلمان جزائري ينتخب بالتصويت العام ومطالب اجتماعية واقتصادية لا يمكن تحقيقها إلا في اطار الجزائر المستقلة : الاستقلال يمكن وحده بالسماح بتحقيق المساواة السياسية والعدالة الاجتماعية في آن واحد. إن البرنامج الثوري لنجم شمال إفريقيا وحمله الدعاية والاضطرابات التي قام بها في الجزائر كان السبب الأصلي في خلافات مع انصار المؤتمر وفي القمع الذي انصب على قادته. إن الانتقادات الموجهة ضد الاندماج السياسي وسياسة ضم الجزائر إلى فرنسا ومشروع «بلوم - فيوليت» قد أغلقت أنصار المؤتمر. وكان هؤلاء يلاحظون بقلق أن النجم أظهر تعصبا كبيرا تجاه المعتدلين وأنه يمارس «ديكتاتورية فكرية وايديولوجية» حقيقة على الشعب. ان قلدة النجم لم يداروا لا العلماء ولا المنتخبين. واحتدم النزاع مع الشيوعيين فاعتبرت حكومة الجبهة الشعبية الجو مناسبا فأعلنت يوم 26 جانفي عن حل نجم شمال إفريقيا فصرح نائب كاتب الدولة للداخلية ان القرار كان ينتظر منذ سنة 1934

«وانتظرنا الوقت الموافق للحل عندما يقوى النجم وأصبح مهددا وأقصى من المؤتمر الاسلامي من طرف المعتدلين وإنفصل الحزب الشيوعي عن هذه الجمعية». فكان نجم شمال إفريقيا هي المنظمة الأولى التي نددت بشدة بنزع الجبهة الشعبية وواصل نشاطاته وذلك بأكثار إقامته «للجان أحباب الأمة» وكان على هؤلاء أن يأخذوا بتركة النجم. فتسرب المناضلون في الجمعيات الرياضية والمجموعات الكشفية والمدارس والنوادي الثقافية ولكن هذه المجموعات لم تستطع القيام بدور حزب سياسي حقيقي، ولهذ اتخذا القرار بانشاء حزب جديد «حزب الشعب الجزائري» الذي أعلن إنشاؤه بعمالة الشرطة بباريس 11 مارس 1937. وسيقوم حزب الشعب الجزائري بعمل النجم بنفس القادة.

الوحدة حول القضية الوطنية

لقد أجابت فرنسا الجزائريين، أجابتهم بالقمع الذي لم يمس الوطنيين فقط، بل مس حتى أنصار المؤتمر الاسلامي. أصاب القمع أولا قادة حزب الشعب الجزائري ثم مس الذين أيدوا المؤتمر الاسلامي: العلماء والشيوعيين. إن قادة حزب الشعب الجزائري، مصالي الحاج ومفدي زكريا وخليفة بن عمار ولحول وغرافة الذين ألقي القبض عليهم 27 أكتوبر سنة 1937، قد حكم عليهم أسبوعا بعد ذلك - يوم 4 نوفمبر 1937 - بسنتين سجنا. وفي سنة 1938 ألقي القبض على مسؤولين آخرين وحكم عليهم وأقيمت دعوى على جريدة «الأمة» ولوحقت، ومنعت التظاهرات الوطنية وقام السجناء الوطنيون بسجن الحراش بصراعات كثيرة وباضرابات. لقد استطاعت اللجنة المركزية ان تعقد اجتماعا في السجن نفسه حيث كانت تحرر من جهة أخرى جريدة «البرلمان الجزائري». وواصل المناضلون نشاطاتهم بالاكثار من الاجتماعات والمناشير منددين باعتقال قادتهم. ونظم الحزب في فرنسا تظاهرات كثيرة ومنع رجال سياسيون كثيرون، أمثال دانيال وروبار لوزون ومارسو بيقار وفليسيان شلاي... مساندتهم للمعتقلين.

واتخذ حزب الشعب الجزائري مظهر الحزب الشهيد وظهر مصالي كالرئيس الوطني. وفي سبتمبر 1939 حل حزب الشعب الجزائري ومنعت جريدتاه «الامة» و «البرلمان الجزائري». وألقي القبض على بعض القادة منهم مصالي الذي كان قد أطلق سراحه في أوت 1939، ورفعت دعوى على 41 منهم بتهمة تشكيل رابطة منحلة جديدة والتظاهر ضد السيادة الفرنسية والتعدي على حرمة التراب الوطني. وأرسل قادة ومناضلون آخرون إلى المعتقلات.

وبعد الاجراءات المتخذة ضد الحزب الوطني انقلبت الادارة عشية الحرب، على أنصار المؤتمر فوقع للحزب الشيوعي ما وقع للحزب الشيوعي الفرنسي وفعلا حل الحزب وألقي القبض على قادته الرئيسيين. واضطر العلماء أن يوقفوا عمليا نشاطاتهم السياسية. وبما أن ابن باديس كان مريضا سنة 1940 فان نائبه الشيخ الابراهيمي وضع تحت الاقامة الجبرية بأفلو.

I الكفاح السري لحزب الشعب الجزائري

إن حزب الشعب الجزائري ـ رغم محاكمة قادته ـ لم يوقف نشاطاته وجرت محاولات كثيرة من أجل التجمع وقعت في آخر سنة 1940 بالجزائر العاصمة والبليدة والاربعاء ومفتاح وسيدي موسى والمدية ودلس. وأراد بعض المناضلين ان يستغلوا تمرد (عصيان) عمل فيلق المشاة بالمشرق المعسكر بالحراش (جانفي 1941) للقيام بحركة احتجاجات واسعة واتخذت مبادرات عديدة لانشاء أو إحياء خلايا حزب الشعب الجزائري بسطيف ومشرية والمدية... وفي بعض المراكز الحضرية تكونت خلية حزب الشعب الجزائري ضمن المجموعات الكشفية التابعة للكشافة الاسلامية الجزائرية وضمن الجمعيات الرياضية. تشكلت خلايا في الجيش الفرنسي نفسه وسمحت الاتصالات القائمة بين المساجين والمعتقلين والمناضلين الذين بقوا أحرارا بان تنسق جميع هذه المبادارات وان توجه التعليمات ـ وبدأت حملة التسجيلات في شهر أفريل 1941 وكانت شعاراتها واضحة جدا :

«ان حزب الشعب الجزائري سينصر» «الجزائر للجزائريين» «أطلقوا سراح مصالي» «يحيا حزب الشعب الجزائري».

واعتقد مناضلون كثيرون أنه يجب أن نشرع في العمل. كانت الحرب على وشك الاندلاع، فهذه فرصة سانحة ولا يجب ان نتركها تفوت. وهذه الفكرة كانت جزء كبير من الشعب ولا سيما من شبيبته وهل هناك غرابة في أن يحاول الشعب ان يحسب حسابا لمساعدة اعداء فرنسا الذين سيكونون سعداء اذا مارأوا أن بالجزائرجبهة داخلية يقوم بها جزائريون.

ولهذا قرر بعض المناضلين انشاء لجنة شمال افريقيا الثورية وذهب بعضهم إلى المانيا في ربيع 1939 حيث تدربوا على تقنيات التخريب وحرب العصابات ووعدهم الالمان بإعانتهم وبالأسلحة عند اعلان الحرب. ولكنهم

لم يوفوا بوعدهم ولم يكونوا حاضرين في الموعد المضروب بالجزائر العاصمة. وانكر الحزب عمل قادة لجنة شمال افريقيا الثورية وتبرأ منه مصالي الذي اعتبر هذا المسعى مسعى مغامرا. لم يعط اتفاقه لالتماس اعانة من ميسوليني أو من هتلر لانه لم يكن يؤمن بانتصارهما. وقد طرحت القضية فيها بعد، إذ ان كثيرا من المناضلين ظنوا أنه ينبغي أن نغتنم فرصة الانهزام الفرنسي سنة 1940 لخوض العمل. وفي الجزائر العاصمة - في أوت 1940 - اتصل من جديد اعضاء من لجنة شمال افريقيا الثورية بالألمان وبالايطاليين الذين اكتفوا بقطع الوعود على انفسهم لاغير، كانت سياسة التعاون مع «فيشي» أكثر أهمية في نظرهم من مساندة الوطنيين الجزائريين. فقرر قادة لجنة شمال افريقيا الثورية بأن يكرسوا جهودهم كلها لاقامة منظمة قوية ومتينة كفيلة بالقيام بالكفاح المسلح اذ كان الوقت مؤاتيا وقد لعبت ثلة من المناضلين دورا هاما بعد الانزال الامريكي بشمال افريقيا في شهر نوفمبر 1942.

وفي فرنسا قرر مناضلو حزب الشعب الجزائري الذين أطلق سراحهم بعد احتلال المنطقة الشمالية الفرنسية من طرف الالمان اعادة تنظيم الحزب واتصلوا من جديد بالمناضلين والعمال المهاجرين بواسطة اتحاد عمال شمال افريقيا وكان الهدف هو الاستعداد لكل حادث محتمل.

واستطاع اتحاد عمال شمال افريقيا ان ينظم ويهيكل العمال المهاجرين فاستفاد من التسهيلات التي منحتها السلطات الالمانية ولكنه لم يستجب لدعايته. ان مناضلي حزب الشعب الجزائري يقومون بخدمة الألمان ولم يتبعوا من محمد المهدي الذي أراد أن يقيم حزبا هو حزب اسلام شمال افريقيا التابع للالمان والذي شكل كتيبة من الميلشيين بمن لهم سوابق عدلية.

ومناضلون آخرون ظنوا أن انزال الامريكيين قد يساعد على الشروع في العمل المسلح فدرس المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري امكانية انشاء جيش سري وقدم المشروع للحزب أياما قلائل قبل دخول الالمان إلى باريس، وفي الجزائر العاصمة حث قادة لجنة شمال افريقيا الثورية المجندين الا يلبوا نداء التعبئة.

II ـ البيان يطرح القضية الوطنية

ان المنتخبين والاعيان الذين خيبت آمالهم الرفوض المتتالية من الحكومة الفرنسية لكل اصلاح في الاطار الفرنسي قد استخلصوا أمام الدعاية النشيطة للشبان الوطنيين لحزب الشعب الجزائري إنه أصبح من الضرورة ايجاد حل للمشكل الجزائري في اطار الامة الجزائرية. ان الظروف المقاومة في أوروبا المحتلة وهزيمة فرنسا العسكرية كانت مؤاتية لصيغة برنامج عمل جزائري جديد. والرجل الذي بادر إلى عرض هذا البرنامج هو عباس فرحات. وفي يوم 20 ديسمبر 1942 سلم عباس فرحات رسالة إلى «السلطات المسؤولة» الحلفاء يطلب فيه دعوة ندوة يَضم المنتخبين والممثلين المؤهلين للمنظمات الاسلامية المكلفين بتقديم مشروع اصلاحات كفيلة باعادة الثقة للجزائريين وتؤدي بهم إلى المساهمة في تحرير فرنسا.

واعتبرت الادارة الفرنسية هذه الرسالة انذارا لا يقبل لا سيما وأنه وجه للحلفاء وفي 22 ديسمبر 1942 سلم عباس نصا مماثلا لرسالة 20 ديسمبر إلى السلطات الفرنسية. وبالمناسبة للجنرال جيرو، وهو مسؤول الحكومة آنذاك كان يجب على «اليهود أن يبقوا بدكاكينهم وعلى العرب مع محاريثهم» لم يكن بحاجة إلى جنود ليتابع الحرب. وبتشجيع من حزب الشعب الجزائري واصل عباس اتصالاته وأثناء لقاء مع مسؤولي حزب الشعب الجزائري عسلة حسين لمين دباغنين وممثلي العلماء العربي التبسي والشيخ خير الدين وتوفيق المدني وممثل الطلبة جمام وحضور شخصيات مستقلة تقرر تقديم برنامج. وكلف عباس بتحرير النص وكان ذلك البيان الجزائري.

1 ـ البيـان

كان بيان 12 فيفري 1943 عملا أملته الظروف وتم تحريره بالارتباط بحالة الحرب القائمة وبالامل الناجم عن تصريحات الرئيس روزفلت وهو يسجل قبل كل شيء ارادة النخبة الثقافية والاقتصادية في التقرب من الوطنيين لايجاد حل للمشكل وذلك باتباع طريق جزائري لأن الحكومات الفرنسية لم ترغب أو لم تعرف كيف تحله في اطار فرنسي. وبعد تمهيد طويل للتذكير بتاريخ السياسة الفرنسية واخفاق سياسة الاصلاح أشار البيان إلى الطريق الذي بقي للشعب الجزائري، طريق «الجنسية والمواطنة».

عرض البيان بوضوح مطالب الشعب الجزائري :

أ ـ إدانة والغاء الاستعمار، يعني احتلال واستغلال شعب عن طريق شعب آخر وهذا الاستعمار ماهو الا شكل جماعي للرقي الفردي الذي عرف في العصور الوسطى. وهو ـ علاوة على ذلك ـ احد الاسباب الرئيسية للمنافسات والنزاعات بين الدول الكبرى.

ب ـ تطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها لجميع البلدان الكبيرة منها والصغيرة.

ج ـ منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن :

1 ـ الحرية والمساواة المطلقة لكل سكانها دونما أي تمييز جنسي وديني.

2 ـ الغاء الملكية الاقطاعية بواسطة إصلاح زراعي كبير وحق البروليتاريا الفلاحي في الرفاهية والراحة.

3 ـ الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية مثل اللغة الفرنسية.

4 ـ التعليم المجاني والاجباري للاطفال من الجنسين.

5 ـ حرية العبادة لجميع السكان وتعميم تطبيق مبدأ فصل الكنيسة عن الدولة لجميع الاديان.

6 ـ المشاركة الفورية والفعلية للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم كما قامت بذلك حكومة صاحب الجلالة، ملك بريطانيا والجنرال كاترو في سوريا وحكومة المارشال «بيتان» والالمان في تونس. ان هذه الحكومة وحدها يمكنها ان تحقق في جو من الوحدة الخلقية الكاملة، مشاركة الشعب الجزائري في الكفاح المشترك. ان نص البيان الذي صادقت عليه المنظمات الاسلامية، حزب الشعب الجزائري والعلماء جزء من المنتخبين أقره أيضا الاعيان وخاصة جميع المنتخبين وجرى اقناع هؤلاء واحدا واحدا. وتمت موافقة البيان من طرف الجميع أو كادت، ففزعت الادارة عندما لاحظت ابتعاد «زبائنها». ولمح الوالي العام بيروتون إلى أنه يمكن التحادث عن مستقبل الجزائر ويكون البيان قاعدة النقاش وطلب من محرّري النص مقترحات ملموسة.

2 ـ الاضافي.

صادق المندوبون الماليون المسلمون يوم 26 مايو 1943 نصا «إضافيا» للبيان :

أ ـ المشاركة الفورية والفعلية للممثلين المسلمين في حكومة وادارة الجزائر بواسطة.

1 ـ تحويل الولاية العامة إلى حكومة الجزائر تتكون من وزارات توزع بالتساوي على الفرنسسين والمسلمين.

«ستحول المديريات الحالية إلى مديريات وزارية وسيكون الوالي العام رئيس هذه الحكومة وسيكون لقبه سفيرا ومفوضا ساميا في الجزائر».

2 ـ التمثيل المتساوي بين الفرنسيين والمسلمين في المجالس المنتخبة لهيآت التداول : مجلس الحكومة الاعلى، المندوبيات المالية، مجالس المقاطعات، المجالس البلدية، المجالس العمالية، وجميع المكاتب والمجالس واللجان والنقابات وسيستعان بالتوالي لتكملة تمثيل المسلمين في هذه المجالس إلى المنتخبين والمنتخبين القدامى ابتداء من المندوبين الماليين إلى ممثلي النقابات العمالية والأعيان المسلمين والنخبة المؤهلة.

3 ـ إدارة الدواوير الذاتية في البلديات الممتزجة وفق القانون البلدي لسنة 1884.

ستصبح الجماعة ورئيسها المجلس البلدي رئيس الدوار.

4 ـ دخول المسلمين إلى جميع الوظائف بما فيها وظائف السلطة بشروط التوظيف وشروط التقدم والاجور والتقاعد مثل شروط الفرنسيين نفسها.

الاعتراف بمبدإ التوزيع المتساوي في جميع الوظائف.

5 ـ الغاء القوانين والاجراءات الاستثنائية جميعها وتطبيق القانون العام في إطار التشريع الجزائري.

ب ـ المساواة أمام ضريبة الدم :

1 ـ إلغاء التجنيد الاهلي والخدمة العسكرية «بصفة الاهالي».
النمط الوحيد للتوظيف : مساواة الراتب والتقدم ومنحة التقاعد والمنح والترقية إلى كل المراتب.

2 ـ تسليم علم الجزائر إلى الفيالق المسلمة أثناء الحملة الحربية وهذه الألوان إذا ما اجتمعت بالألوان الفرنسية من شأنها أن ترفع من معنويات جنودنا.

ج ـ إصلاحات اقتصادية واجتماعية :

1 ـ الفلاحون : إنشاء مكتب للفلاحين الاهليين مع تزويده فورا للقيام باحصاء سريع وحقيقي للفلاحين المسلمين.

2 ـ اليد العاملة : إنشاء وزارة للشغل لتطبيق القوانين الاجتماعية لصالح البروليتاريا الزراعي والتجاري والصناعي.

3 ـ التعليم : إلغاء التعليم الخاص للاهالي توفير وسائل فعالة لادخال الآلاف من الاطفال الاهالي غير المسجلين في المدارس لعدم وجود أماكن. وحرية التعليم باللغة العربية.

4 ـ تجهيز الدواوير : الانجاز الفعلي للسكان وجر المياه الصالحة للشرب وشق وسائل المواصلات من طرق وهاتف وآلة الابراق ومستشفيات وكهربة الارياف.

5 ـ الغاء معاهدة الملاحة لـ 2 أفريل 1899 الذي أقام احتكار العلم. وهذا الاحتكار يترجم بضريبة قدرها مليار ونصف يتحمله المستهلكون الجزائريون أي من طرف الاغلبية الساحقة من المسلمين.

6 ـ إلغاء نظام الاقتصاد الموجه مضرا بمصالح المنتخبين والتجار المستهلكين المسلمين.

7 ـ حرية العبادة الاسلامية.

8 ـ حرية الصحافة باللغتين.

9 ـ الغاء القانون حول التنسيق بين السكة الحديدية والطريق.

10 ـ اذن باصدار ثلاث جرائد اسلامية بالجزائر العاصمة ووهران

وقسنطينة لتعلم وتوجه وتترجم عن الرأي العام الاسلامي».

كان النص الاضافي أكثر دقة وأكثر وضوحا من البيان نفسه. ووافقت عليه لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الاسلامية التي أنشأتها الادارة يوم 23 جوان 1943. إن حكومة «فرنسا الحرة» المنبثقة من المقاومة الفرنسية رفضت أن تناقش مشروع الممثلين الجزائريين وتمسكت بصيغة «العمالات الثلاث» وحل الجينرال كاترو الذي سمته حكومة الجينرال دي غول المندوبية المالية الأهلية التي تجرأت بالتظاهر وأمر بالقاء القبض على فرحات عباس فخاف بعض المنتخبين وتقربوا من الادارة. إن الحلفاء ـ وخاصة الامريكان الذين رحبوا بالبيان ليضايقوا دي غول ـ تقربوا من الاطروحة الفرنسية وهي أطروحة وحدة الامبراطورية. أما الشعب الجزائري فإنه عبر عن تضامنه مع زعمائه السجناء فاطلق سراحهم.

3 ـ إصلاحات دي غول.

ظنت حكومة دي غول أنها يمكنها إيقاف الحركة الجزائرية وذلك بمنح بعض الاصلاحات : أمر 7 مارس 1944 يعطي للمسلمين حقوق وواجبات الفرنسيين الاصليين كلها ويسمح لهم بالدخول إلى جميع الوظائف ويوسع تمثيلهم في المجالس المحلية ويلغي المندوبيات المالية ويعوضها بمجلس مالي ومنح حق التصويت إلى جميع المسلمين الذين لا يتمتعون بالمواطنة الفرنسية إلى نخبة (تطبيق متأخر للمشروع القديم بلوم فيوليت). ان الاصلاحات المقترحة من قبل الحكومة تتسم بعدم الجرأة. لم يكن دي غول مستعدا لتغيير قانون الجزائر. إن محاضراته ببرازافيل التي أرادت ان تضع مبادئ جديدة للعلاقات بين فرنسا ومستعمراتها لم تأت بشيء جديد للجزائر. وكانت السياسة الاستعمارية لدى دي غول مؤيدة من طرف أحزاب المقاومة كلها بما فيها الاشتراكيون والشيوعيون واختار الحزب الشيوعي الجنسية الفرنسية ضد الاطروحة الجزائرية التي جاء بها البيان.

ان الاجراءات التي اقترحتها حكومة دي غول لم ترض المسلمين لأن الوقت قد مر وأصبح الجزائريون لا يرغبون في الجنسية الفرنسية إن الجماهير الشعبية كانت موالية للحزب الوطني والعلماء والشخصيات التي تدافع عن

أطروحات البيان. إن هذه الشخصيات التفتت إلى الشعب عندما يئست من اقناع الحكومة الفرنسية.

4 ـ «أحباب البيان والحرية»

وشعورا منه بتيار شعبي يدعمه وبموافقة حزب الشعب الجزائري، أقام عباس بمبادرة إنشاء حركة سياسية «أحباب البيان والحرية» حتى يعرف بالاطروحات التي عرضها البيان ووضحها النص الاضافي ويدافع عنها. وقد استهدف التجمع مهمة مكافحة النظام الاستعماري وجعل من فكرة الأمة الجزائرية شيئا مألوفا والكفاح من أجل تأسيس جمهورية مستقلة ذاتيا ومتحدة مع جمهورية فرنسا مجددة مناهضة للاستعمار وللامبريالية. وجعل حد لامتيازات الطبقات المسيطرة والرجعيين الفرنسيين والاقطاعيين المسلمين وطالب «أحباب البيان والحرية» بالجنسية الجزائرية وصرحوا أنهم يعملون في إطار الوطن الجزائري وكان فضل «أحباب البيان والحرية» يكمن في جمع المنتخبين والعلماء ووطني حزب الشعب الجزائري حول هذا البرنامج الذي هو الحل الوسيط. وكان هذا التجمع حركة قانونية يمكن للجزائريين أن ينخرطوا فيها كلهم فوصل أكثر من 500.000 بطاقة انخراط إلى اللجنة المركزية. وفي مارس 1945 تم تشكيل 163 شعبة. ولعبت جريدة الحركة «المساواة» التي أنشئت في سبتمبر 1944 دورا كبيرا في إعلام هؤلاء المناضلين وتثقيفهم ثقافة سياسية وأعطى العلماء ولاسيما حزب الشعب الجزائري نشاطا قويا لحركة «أحباب البيان والحرية» واستفاد الشعب الجزائري من التغطية القانونية لـ «أحباب البيان والحرية» للقيام، من جهة، بادخال أكثر عدد ممكن من الجزائريين في الحركة القانونية ومن جهة أخرى بشن حملة وطنية شديدة ضد الاستعمار الذي لا يمكن إزالته الا عن طريق الكفاح المسلح، وباستثناء بعض المنتخبين المتخلفين الذين بقوا متمسكين بأطروحة الادماج ومرتبطين بالادارة والشيوعيين المناهضين لاستقلال الجزائر، فإن الشعب كله كان وراء «أحباب البيان والحرية».

وظهر حزب الشعب الجزائري أكثر فأكثر كحزب طلائعي بالنسبة «لاحباب البيان والحرية». وانقسام «أحباب البيان والحرية» إلى معتدلين ومتطرفين كان سببا كبيرا من الخلافات. وكان المعتدلون يتمنون اقناع السلطات الفرنسية بضرورة الحوار مع «أحباب البيان والحرية» لايجاد حل

وسط في إطار الاتحادية المعروضة. أما حزب الشعب الجزائري فإنه لم يكن يؤمن بواقعية إدارة أعمتها أحكامها المسبقة وسيطر عليها الكولون الغلاة ولذلك شدد أكثر موقعه وتحدث بالخصوص عن الاستقلال وقد ظهرت الاختلافات في مؤتمر مارس 1945، وراجع حزب الشعب الجزائري سياسته :

1 - الاعتراف بالجنسية الجزائرية.
2 - وضع دستور جزائري ديمقراطي وجمهوري.
3 - استبدال المجالس الجزائرية ببرلمان منتخب.
4 - استبدال الولاية العامة بحكومة جزائرية.
5 - الاعتراف بعلم جزائري.

وصوت المؤتمر أيضا على الاقتراح لصالح إطلاق سراح مصالي الموصوف «بزعيم الشعب الجزائري الذي لا ينازع». واستطاع حزب الشعب الجزائري أن يشدد من موقف «أحباب البيان والحرية» وأن يفوق المعتدلين. وهل كانت الوحدة المحققة قوية ودائمة ؟

III - ثورة ماي 1945

إن إرادة حزب الشعب الجزائري في التظاهر، بمناسبة انتصار الحلفاء لصالح الاستقلال وإطلاق سراح مصالي، رغم معارضة الادارة الجزائرية والحكومة الفرنسية والمناورات الاستفزازية التي قام بها غزاة الاستعمار. كانت سبب ما سمي باحتشام حوادث مايو 1945 والتي كانت في الحقيقة ثورة جزائرية حقيقية.

بينما كانت الحياة السياسية القانونية تدور حول البيان وبعد ذلك حول حركة «أحباب البيان والحرية» فإن الجماهير كانت تجلبها دعاية حزب الشعب الجزائري المتطرفة وكانت تظهر تلهفها لبداية العمل المسلح. لقد وقعت حوادث خطيرة وهي تعطي فكرة عن التوتر الذي ساد البلاد : هجوم على أحياء المسلمين بسكيكدة من طرف الجنود الفرنسيين، في شهر جويلية 1943 ؛ أرسلت الادارة أربع فصائل من حراس الأمن المتنقلين لايجاد الأمن والقاء القبض مرة أخرى على بعض مناضلي الشعب في شلالة، والذين كانوا قد تحرروا على إثر المظاهرة الشعبية ؛ وتدخلات العسكر ورجال الدرك

والشرطة في عدة مدن ضد المتظاهرين الوطنيين، وهذه التدخلات متبوعة بمشاجرات ومعارك ومعتقلات. وقد وقعت أعمال تخريبية أحيطت الادارة علما بها.

وقد جرت إشاعات حول تمرد يومي 2، 3 جوان 1945. وأكد الجينرال مارتين أن حزب الشعب الجزائري بصدد تنظيم ثورة عامة ولهذا اتخذت إجراءات من طرف الولاية العامة لضرب كل تمرد محتمل.

وقد أعطى حزب الشعب الجزائري يوم الفاتح من مايو 1945 أمره بالتظاهر في مواكب متميزة عن مواكب النقابيين ووراء شعارات وطنية محضة : تحرير مصالي وتحرير المعتقلين السياسيين وبرلمان جزائري واستقلال. وكان حزب الشعب الجزائري يريد أن يبرز تمثيل الحركة الوطنية الجزائرية ويبرهن للحلفاء أنه يوجد بالجزائر متحدثون باسم الشعب الجزائري أكفاء غير السلطات الفرنسية. وجرت تظاهرات 1 مايو في مدن كثيرة وكانت مظاهرة الجزائر العاصمة أكثرها عنفا واعتقل كثير من القادة وقرر الشعب الجزائري إعادة هذه التظاهرات بمناسبة يوم انتصار الحلفاء على الالمان. ووقعت يوم 8 مايو 1945 واكتسبت أهمية كبرى في القطاع القسنطيني وتطورت إلى أن أصبحت ثورة حقيقية.

لقد أراد حزب الشعب الجزائري ان يظهر تعلق الشعب الجزائري بالمثل العليا التي أكدها الحلفاء أثناء الحرب وخاصة تعلقهم بحرية الشعوب في أن تقرر مصيرها بنفسها وكان الشعب الجزائري يطمح شأنه في هذا شأن جميع الشعوب الأخرى إلى الحرية والاستقلال. وبالنسبة لحزب الشعب الجزائري كان الأمر يتعلق بتظاهرة سياسية سليمة أو نوع من التصويت بالاجماع على سياسته : استقلال الجزائر وتحرير مصالي والمعتقلين السياسيين. ولكن كيف تحول الأمر إلى ثورة ؟

إن مظاهر العنف الاولى جاءت من الشرطة لانها أرادت ان تتعرض لنشر الرايات حيث سجلت شعارات : «تحيا الجزائر مستقلة» «يسقط الاستعمار» و«أطلقوا مصالي»، كتبت غالبا باللغات العربية والفرنسية والانكليزية وبذلت الشرطة كل ما في وسعها لكي لا تقع الاستعراضات وراء العلم الجزائري، ووقعت مشادات عنيفة في كل من عنابة وجيجل وقالمة. . . وفي سطيف كانت الحوادث أخطر. كان نائب العامل (رئيس الدائرة) قد هدد في الصباح الاعيان

وحملهم مسؤولية الاخلال بالامن. وذكر محافظ الشرطة المركزي رؤساء الموكب بان «الرايات واللافتات السياسية ممنوعة». وحضر الاستعراض 7 إلى 8 آلاف كان يتقدمهم 2 000 كشاف مسلم ومؤطرين من طرف المناضلين الوطنيين، وقد رفع العلم الجزائري وأرادت الشرطة انتزاع الرايات وأطلق شرطي الرصاص بمدفعه الرشاش ليفتك رؤساءه ؛ من الحصار وأعطت الطلقات النارية المتبادلة بين المتظاهرين وبين الشرطة الاشارة لبداية الفتنة. ووصل عنف هذه التظاهرات إلى الجماهير الريفية وكانت هذه الاخيرة التي استرعت انتباه الحزب الوطني و«أحباب البيان» كانت مستعدة للعمل. لقد دقت ساعة الخلاص. فكان فلاحو ضواحي سطيف وقالمة أول من ثاروا. فهجموا على القرى ومزارع الكولون. والتحق بهم سكان دواوير الجبال المجاورة وهم أكثر عنفا وصلابة. فكانت البنايات الرسمية من بلديات وأبراج ومقرات الدرك وقباضات الضرائب أهدافهم الرئيسية. كان عنف الهجومات يعكس حقداتراكم أثناء سنوات ضد تعسفات الاستعمار. كان الفلاحون يخوضون معركة انتقامية وكفاحا من أجل المبادئ. فكان هذا شبيها بالثورات العالمية في العصور الوسطى مع شيء زائد هو الأمل في الحرية والكرامة. ولم يهجموا على مخازن الحبوب بل هاجموا رموز النظام الاستعماري. وكان هذا شبه اعداد لحرب التحرير. فهجم الفلاحون على الابراج والثكنات واستولوا على الاسلحة، كان الامر ببرج عين الكبيرة وبثكنة الدرك بعين عباسة. كما انهم حاصروا قرى عين عباسة وعين الكبيرة والعروسية وكانزات وفيلار. . . وأحرقوا مزارع الكولون وقطعوا (طرق فوخراطة) وقطعوا السكة الحديدية وأوقفوا الاتصلات التلفونية، واصبحت مدينتان مثل قالمة وقسنطينة مهددتين، لم يكن الامر يتعلق بعصابات منعزلة بل باشتباكات مع اعداد هامة : جميع السكان الذكور في بعض الدواوير، والاف الرجال الذين كانوا يجتمعون ويهجمون، ولم يكن هذا بالتمرد بل كان ثورة حقيقية وانشقاقا خاصة في نواحي سطيف وقالمة.

إن سعة الثورة في القطاع القسنطيني حملت قيادة حزب الشعب الجزائري على أن تطلب من مناضلي المناطق الأخرى، منطقة الجزائر العاصمة ومنطقة القطاع الوهراني بان يكثفوا من أعمالهم ليؤيدوا القطاع القسنطيني. وأعطى حزب الشعب الجزائري الامر بالقيام بالثورة العامة ؛ وعيّن تاريخ الاندلاع هو ليلة 23 إلى 24 مايو. وكان يعتمد كثيرا على القبائل

والجنوب الجزائري ولكن في هذ الاثناء اتخذ القمع أبعاده كبيرة. لقد طورد المسلمون في المدن من طرف الشرطة والدرك والميليشيات. وتجمع الأوروبيون ـ مهما كانت نزعتهم السياسية ـ إزاء الخطر العربي، وعززت ميليشياتهم قوات الشرطة وانهمكت في الأعمال الانتقامية من السكان المسلمين : إعدامات فورية للمشبوه فيهم وانتقامات من الاعيان المستقلة. . . وجاء الجيش الفرنسي لنجدة الشرطة والميليشيات الأوروبية فجيء «بالزواف» والرماة السنغاليين و«بالقومية» المغاربة وجنود اللفيف الاجنبي و «الصبايحية المغاربة». وكانت البحرية والطيران في حالة انتظار لتدخلا في العمليات. كل هذه القوات تدخلت في المدن وخاضت معارك حقيقية ضد الفلاحين المعتصمين بجبال تبادور وانداس وتاكوشت. وكانت عودة إلى وسائل الحرب التي استخدمها بيجو : تخريب واحراق المشاتئ ملاجئ الثوار، وقنبلة القرى ليل نهار، ورمي الاسرى بالرصاص. . . وقام الطيران الفرنسي ـ حسب جنرال فرنسي ـ في ظرف 15 يوما بعشرين غارة وتدخلت البحرية أمام شواطئ بجاية وجيجل ودكت ناحية خراطة كلها دكا.

ففر الفلاحون من المشاتئ والتجأوا إلى الجبال حيث حوصروا من كل جانب وقنبلهم الطيران والبحرية ولم يبق لهم إلا أن يستسلموا وأن يقبلوا إهانات احتفالات «الامان» التي نظمها الجيش الفرنسي ليحتفل بانتصاره على شعب مهزوم. وهذه الاستسلامات اظهرت لقادة حزب الشعب الجزائري «مدى القمع الذي تحول إلى إبادة» وحملهم على أن يلغوا الامر بالثورة العامة.

وكان بعض المناضلين الذين تعمقوا كثيرا في الكفاح فلوحقوا وحوصروا في الجبال من طرف القوات الفرنسية فلم يكن لهم بد من متابعة الكفاح. وفي آخر مايو، أشير إلى عمليات مازالت جارية في القبائل في ناحية كوصب دي ماريشال، أوسون فيلار، وتيقزرت. . . وتعززت. وفي القطاع الغربي احتل مناضلون بلدية سعيدة. وبشرشال التزمت شبكة الرقيب أو عمران التي أقيمت في أوائل شهر جوان 1944 بالاستيلاء على مخزن البارود والنقاط الحساسة في المدينة.

وكان عدد الضحايا كثيرا جدا وقدم الوطنيون عدد 45 000 ميت واعتبرهم التاريخ الجزائري من بين الشهداء الاوائل، شهداء حرب التحرير

الوطني . وألقي القبض على ما يقرب من 6 000 جزائري وحكم على 99 منهم بالاعدام (تم منها 22 تنفيذا) و64 بالاشغال الشاقة الأبدية والآخرون بمئات السنين سجنا .

والتجأ قادة حزب الشعب الجزائري الذين لم يقبض عليهم إلى السرية . نددت المناشير بالقمع وبتواطئ الاشتراكيين والشيوعيين مع القوات القمعية الاستعمارية . وحاول بعض القادة بفرنسا أن يعيدوا حياة قانونية للحزب فوضعوا قوانين أساسية جديدة لم يستجب لطلبهم . وذهب مسؤولون آخرون إلى تونس ليعلموا مناضلي حزب الدستور الجديد ويقوموا بحملة تضامنية . وفي الجزائر كان رد فعل الحزب على الظروف الجديدة التي حتمها القمع : ونقص عدد المناضلين في الخلايا إلى ثلاثة حتى تحترم السرية وتسرب المناضلون في المنظمات والجمعيات الثقافية (مدارس ونوادٍ) وجمعيات الشباب (تجمعات رياضية وكشفية) .

لقد أتت القوات الفرنسية على الثورة، وتجندت الشرطة والجيش والميليشيات في مطاردتهم للعربي . لقد أجمعت الحكومة الفرنسية وأحزاب المقاومة أنصار دي غول، واشتركيون وشيوعيون، على إدانتها الوطنية الجزائرية من حيث مبدؤها ومن حيث عملها، وبالنسبة للشيوعيين فان الوطنيين الذين يطالبون باستقلال بلادهم ما هم الا أعوان الامبريالية سواء كان ذلك بشعور منهم او بلا شعور .

إن قمع مايو 1945 قد أظهر للشعب الجزائري الوجه الحقيقي للاستعمار الذي صمم، بالدم والحديد، ألا يسمح بأي تعبير سياسي من شأنه أن يرمي إلى إعادة السيادة الجزائرية ثانية وإلى استقلال الجزائر ولاسباب مختلفة اتفق كل من الكولون والادارة والحكومة المنبثقة عن أحزاب المقاومة التي حاربت من أجل تحرير فرنسا على مبادئ السيادة الفرنسية وحرمة تراب امبراطوريتها، فأدانوا الوطنية الجزائرية ووافقوا على القمع حتى ولو نادى بعضهم فيما بعد بالافراط فيه . كان على الجزائر أن تبقى فرنسية وكان مصيرها مرتبطا بمصير الشعب الفرنسي فاستخلص بعض القادة وبعض مناضلي حزب الشعب الجزائري العبر التالية : كانت المساواة تضليلا ولا يمكن للعمل السياسي السلمي أن يؤدي وحده إلى الاستقلال وعلى السرية التى التجأ إليها

الحزب فترات عديدة أن تصبح الشكل المطرد للممارسة السياسية. يجب أن يكون اللجوء إلى السلاح والاعداد للثورة المسلحة الهدف النهائي لعمل الحزب.

انتصار الفكرة الوطنية

حزب الشعب الجزائري - حركة الانتصار
للحريات الديمقراطية -
يكون حزب الوطنية الجزائرية

المدرسة الاكمالية
مهراز - فلاوسن

وابتداء من 1946 يمكننا أن نعتبر أن المطلب الوطني الجزائري كان مقبولا من طرف كل الأحزاب. وسيكون لهذا المطلب تعبيران : من جهة نزعة معتدلة من حيث الأهداف الاصلاحية ومن حيث الوسائل ويمثلها الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي اصطف وراءه العلماء والحزب الشيوعي، ومن جهة أخرى نزعة متطرفة وثورية هي نزعة الشعب الجزائري وحركة انتصار للحريات الديمقراطية.

I ـ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي :

إن العناصر المنتمية لنزعة المنتخبين والمعتدلين والذين طالما سموا بالعناصر البرجوازية قد استخلصوا العبرة بعد حوادث مايو 1945 بأن اتحادهم مع مناضلي حزب الشعب الجزائري الذين اعتبروا متطرفين جدا، كانت مغامرة مفجعة. ولقد عقد زعيمهم فرحات عباس ـ الذي كان صاحب مبادرة تحرير البيان ـ العزم على إنشاء حزب سياسي جديد هو الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. والتقى حول عباس أصدقاؤه الرئيسيون أحمد بو منجل وقدور ساطور وسعدان وابن خليل وأحمد فرنسيس ومحداد وحميد بن سالم...

وفي نداء إلى الشبيبة الجزائرية الفرنسية والمسلمة، أوضح عباس مفهوم تحرير الجزائر : «لقد تركنا نهاية الطرق القديمة المعهودة لنسلك الجادة الكبرى» جادة «الوطن الجزائري» أعني المساواة والحرية. لا اندماج

ولا سيد جديد ولا انفصال. شعب فتي يقوم بتثقيفه الديمقراطي والاجتماعي وينجز تجهيزاته الصناعية والعلمية ومواصلا بذلك تجدد الفكر الأدبي بالاشتراك مع دولة كبيرة متحررة، ديمقراطية شابة وحديثة المولد تقودها الديمقراطية الفرنسية الكبيرة، تلكم هما الصورة والتعبير، في أتم وضوحهما ـ لحركتنا من أجل الجديد الجزائري ـ لا الجمهورية الخادعة للطبقات المالكة ولا الاوهام التي تغذى بالشعارات الموروثة عن ماض بائد يمكنها ان توقف عملنا الرزين ولا زحفنا إلى الامام». كان عباس يريد ان يبتعد عن وطني حزب الشعب الجزائري وان يعمل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بصفته حزبا مستقلا يرمي إلى التوفيق بين الجزائريين المسلمين والفرنسيين الاوروبيين بالجزائر في إطار دولة تشترك مع فرنسا بكل حرية.

وسمحت الفرصة للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بأن يوضح هذا البرنامج في باريس سنة 1946. وفعلا فان هذا الحزب الجديد استفاد من امتناع حزب الشعب الجزائري واستطاع ان يبعث 9 نواب للمجلس التأسيسي الوطني الثاني بعد انتصار بارع وأصبح نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لسان حال الوطنية الجزائرية. ولكن نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجدوا رغم الضمانات التي قدمها عباس للرأي العام الفرنسي، جوابا معاديا في المجلس بباريس فأدلوا بتصريحات شجاعة وأقدموا، في مجلس لم يتعود الاستماع إلى مستعمرين وطنيين على رفض اعتبارهم فرنسيين وأنكروا الوجود الفرنسي، وكان عباس يريد اقرار الفيدرالية، والوطن الجزائري، والعلم الجزائري. فاقترح نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جمهورية مستقلة ذاتيا. بحكومتها الخاصة وألوانها الوطنية والجنسية الجزائرية وبرلمانها المنتخب بواسطة التصويت العام، يكون بيدها السلطة التشريعية ورئيس للجمهورية ووزراء مسؤولون عن السلطة التنفيذية وقد اقترحت إجراءات لكي لا تقطع الصلات القائمة بين الجزائر وفرنسا ولم يأخذ المجلس الدستوري مقترحات نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مأخذ الجد ولم يجهد نفسه لمناقشة القانون الاساسي للجزائر فبالنسبة للنواب الفرنسيين إن الجزائر كانت ويجب أن تبقى صفر الأيادي ولم يجد اعتدالهم رجالا سياسيين فرنسيين واقعيين قادرين على تدشين سياسة التغير في الجزائر. وبعد عودتهم إلى الجزائر العاصمة انكب عباس وأصحابه على تنظيم حزبهم. ولم يفقد الاتحاد الديمقراطي للبيان

الجزائري ثقته بل بقي وفيا في مؤتمره المنعقد بشهر أكتوبر 1946، لبرنامج البيان وصرح أنه يعمل من أجل اتحاد الشعب الجزائري كله مع مصالي وحزب الشعب الجزائري.

وبمناسبة الانتخابات التشريعية في شهر نوفمبر 1946. وبعد فشله من اقناع مصالي وحزب الشعب الجزائري وهؤلاء أرادوا أن يجمع الشعب الجزائري على فكرة الأمة الجزائرية وعلى مبدأ الاستقلال. امتنع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عن المشاركة في الانتخابات. ولكنه استطاع في ديسمبر 1946 ان يبعث بأربعة من أعضائه إلى مجلس الجمهورية بعد انتخابات جرت لهذا الشأن، وسمح له هذا بابداء رأيه حول مشاريع القانون الاساسي للجزائر التي نوقشت في المجلس التأسيسي. وأطلع وفد على رأسه عباس الرأي العام بباريس على المشروع الفيدرالي للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. وحاول طمأنة الأوروبيين وفرنسا: «إن الاستعماريين» المختلفين الذين يحلمون بالسيطرة و «نظام السيف» يتهمون مشروعنا بالانفصالي. وما هذا بصحيح وإذا ألغت الجمهورية الجزائرية امتيازات كبار الاستعماريين فإنها لا تمس أبدا المصالح الشرعية للأغلبية الساحقة من الجزائريين الأوروبي الأصل.

لقد حصل هؤلاء على حق المواطنة في بلادنا وهم بدون منازع في الجزائر في ديارهم ودستورنا يبقيهم ويحفظ أمتهم ويخول لهم أحسن الوسائل للدفاع عن مصالحهم. وهو يبقى أخيرا وجود فرنسا ويحترم موقفها كدولة كبرى على البحر الأبيض المتوسط.

وفي نظر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إن إنشاء جمهورية جزائرية في إطار الاتحاد الفرنسي بصفتها دولة مشاركة أمر ضروري. وسيتمتع سكان الجزائر وفرنسا بالجنسية المزدوجة الفرنسية والجزائرية. وسيعطي حق التشريع للبرلمان الذي سينتخب بالتصويت العام على القائمة فقط وسيكون مجلس جزائري وحيد ذو سيادة إلا فيما يخص الجيش والشؤون الخارجية. سيتكون من 60 منتخبا مسلما للهيئة الانتخابية الأولى و60 منتخبا من غير المسلمين للهيئة الانتخابية الثانية. للمحافظة على العلاقات بين البلدين يقوم وزير مفوض عام لدى الحكومة الجزائرية بتمثيل فرنسا. ويقوم وزير مفوض عام لدى الحكومة الفرنسية بتمثيل الجزائر. وستعتبر اللغتان العربية والفرنسية

لغتين رسميتين.

وبعد فشلهم في انتخابات جوان 1946 قام الشيوعيون بنقدهم الذاتي ؛ فتصريح الحزب الشيوعي الجزائري المؤرخ بـ 21 جويلية 1946 سجل أول منعطف حاسم لهم، فاعترف الشيوعيون بأهمية الحركة الوطنية وبطابعها التقدمي ؛ واقترحوا تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية مع الحزب الشيوعي الجزائري وحزب الشعب الجزائري والعلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وشعب فرنسا كحليف لها. كان الحزب الشيوعي الجزائري يقترب من الأطروحة الوطنية ولكن تحليله مازال مليئا بالحذر ومعتدلا بالنسبة لتحليل حزب الشعب الجزائري وحتى بالنسبة لتحليل العلماء أو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. كان الشيوعيون موافقين على الجمهورية الجزائرية في إطار الاتحاد الفرنسي في انتظار تأسيس جمهورية اشتراكية مستقلة.

كما أنهم كانوا مؤيدين لتشكيل حكومة جزائرية على رأسها رئيس ينتخبه المجلس الجزائري، ولكن هذا المجلس يجب أن يتكون من 60 منتخبا للمسلمين و60 منتخبا للاوروبيين. وتفلت الشؤون الخارجية والجيش من يدي الحكومة الجزائرية.

لقد تقرب الشيوعيون خاصة من الاطروحة الفيدرالية المقترحة من قبل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. كان الحزب الشيوعي الجزائري يعرض الاتحاد مع الشعب الفرنسي ينبغي لهذا الغرض انتظار فوز اليسار في فرنسا. وكان الطريق الشيوعي اصلاحيا مثل إصلاح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

II - حزب الشعب الجزائري، من السرية إلى الحياة الشرعية :

ان نهاية الحرب وبالتالي نهاية نظام الاحكام العرفية استحثتا حزب الشعب الجزائري على العمل علانية. وطرحت مشاركته في الحياة السياسية القانونية خاصة في الانتخابات بعد فوز الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في انتخابات المجلس التأسيسي الثاني.

وبعد اطلاق سراحه في أوت 1946 تحقق مصالي عند وصوله إلى

الجزائر العاصمة وبمناسبة جولته الناجحة عبر التراب الوطني الجزائري من شعبيته ومن مدى تأثير حزبه على الشعب الجزائري. كانت الجماهير والشبيبة الجزائرية وراء مصالي وكان حزب الشعب الجزائري أكثر ثورية وأقوى حزب والممثل الوحيد للوطنية الثورية. وحمل مصالي وهو متأثر بنجاح دعاية نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حزبه على المشاركة في الانتخابات وكان متيقنا ـ واستطاع ان يقنع اللجنة المركزية بذلك ـ أن مبدأ الامة الجزائرية وأطروحة الاستقلال من شأنهما أن تنتشرا أكثر اذا ماعرضت علنا بباريس ذلك المنبر الدولي.

كان حزب الشعب الجزائري متيقنا انه يمثل معظم الشعب الجزائري. وان الجماهير الشعبية ستجمع في انتخابها على مترشّحيه. ولهذا قرر حزب الشعب الجزائري المشاركة في الانتخابات التشريعية وان يتقدم وحده دون أن يتحالف مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي «مزق البيان وتوصية مؤتمر مارس 1945» ولا مع الحزب الشيوعي الجزائري الذي لم ينس موقفه في مايو 1945. ولم يجرؤ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مجابهة حزب الشعب الجزائري، فتركه يخوض تجربته ولم يقدم أي مترشح. وكان على الناخبين أن يحكموا وأن يختاروا بين مرشحي الوطنية الجزائرية ومرشحي الحزب الشيوعي ومرشحي الادارة. وفعلا قدم حزب الشعب الجزائري قائمة تحت تسمية «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» وبالنسبة للحزب الوطني كانت الانتخابات على وجه الخصوص فرصة للاجماع، في وجه العام، على بغث الأمة الجزائرية من جديد وعلى مطلب مجلس تأسيسي ذي سيادة. وكان الحزب يؤكد في مناشيره ضرورة التصويت بالاجماع ـ على رؤوس الاشهاد ـ على «إرادة الشعب بأن يتمتع بجنسية وأن يعيش حرا مستقلا». وكان الحزب واعيا من كون النواب البرلمانيين الذين سيرسلون إلى باريس لا يحصلون على مراجعة النظام الاستعماري لانها من باب الخيال وكان يعتبر الامتناع أو المشاركة في الانتخابات «كوسائل تعبيرية للشعب».

وسمحت الحملة الانتخابية لقادة حزب الشعب الجزائري بتعميم الشعارات على مستوى الجماهير الشعبية: «الامة الجزائرية، الاستقلال والتحرير وطنيان». «لقد لخص برنامج حزب الشعب الجزائري في صيغة «مجلس تاسيسي جزائري ذو سيادة» كانت ترمز إلى خصائص السيادة. وسيمارس المجلس المنتخب بالتصويت العام هذه السيادة وسيترجمها في

دستور يقوم بارساء قواعد الدولة الجزائرية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كان الشعب متحمسا لهذه الدعاية وأظهر - خلال المهرجانات المختلفة المنعقدة في الجزائر - مساندته لحزب الوطنية الجزائرية ولمندوبيه ولمرشحيه. وأمام جرأة حزب الشعب الجزائري فزعت الادارة وقدمت في كل المقاطعات مترشحين معممين (أحجام نعم نعم) ورفضت تسجيل بعض الترشحات لحزب الشعب الجزائري. واعطت النتائج خمسة نواب للحزب الوطني، ولولا تدخل الادارة لكان الفوز أكثر وضوحا. جدد نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية تصريحات نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الاوائل بأقل منهم مهارة أكثر عنفا ووضوحا. إن ممثلي حزب الشعب الجزائري أنكروا حق النواب الفرنسيين في أن يقرروا مصير الجزائر معتبرين أنه من حق الشعب الجزائري وحده أن يناقش ويحدد مستقبله. يجب على الشعب الجزائري أن يتمتع حسب نواب حركة انتصار الحرية الديمقراطية، بسيادته كلها وكل نظام لا يعترف له بجزء منها يدان كما أدانت الفيدرالية والاتحاد الفرنسي المقترحات من طرف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري وتدان كل المشاريع التي تترك الدفاع الوطني والشؤون الخارجية لفرنسا لانها لا تحترم السيادة الجزائرية. فبالنسبة لنواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية الجزائر أمة يجب عليها ان تسترجع استقلالها. ويحدد المجلس التأسيسي المنتخب بواسطة التصويت العام نظامها السياسي وصلاحيات السلطات العمومية. وسيتولى المجلس الجزائري الوحيد وصاحب السيادة السلطة التشريعية. وستكون العلاقات مع فرنسا موضوع معاهدة تحالف بين البلدين وستمثل فرنسا شأنها في هذا شأن جميع البلدان الاخرى من طرف سفير. واستطاع نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ان يعلنوا من منبر رسمي - إلى الشعب الفرنسي وإلى العالم كله - بأن الجزائر لا تعترف بالواقع الاستعماري الذي أوقعه احتلال 1830 وأن الجزائر ليست بفرنسا وأنها لم تكن فرنسية وانها لن تكون فرنسية :

«إن الجزائر فقدت - رغم كفاحها البطولي - سيادتها مثل تشكوسلوفاكيا وبولونيا في حرب خانها فيها الحظ ولا نقبل أن يكون هذا حدا لسيادتنا. ستسترجع حريتها وتعود هي كما كانت لاننا متيقنون من ذلك ولم يكن في العالم مثال لبولونيا لم يبعث من جديد».

III ـ قانون الجزائر الأساسي (1947).

وفي مناقشة قانون الجزائر الاساسي أخذ المجلس الـوطني الفرنسي بعين الاعتبار رأي أوساط الكولون الأوروبيين ونوابهم أكثر ممـا اهتم برأي المسلمين وممثليهم. وهـدد المنتخبون الاوروبيـون الرجعيـون بـالجـزائـر بالاستقالة إذا منح قانون أساسي تحرري للجزائر ؛ وفي المجلس الـوطني تعرضوا ليس فقط لمقترحات أنصار الاطروحة الفيدرالية ولكن أيضا للمشروع الحكومي، وصدق على المشروع الحكومي لقانون الجزائر الاساسي دون موافقة ممثلي المسلمين (20 سبتمبر 1947) وهو نتيجة المساومات والتنازلات المختلفة.

حدد القانون الاساسي الجزائري كمجموعة عمالات ذات الشخصية المدنية تتمتع بالاستقلال الذاتي المالي وبتنظيم خاص. للجزائر اذن وجود قانوني خاص ذلك ان القوانين الفرنسية لم تطبق بها بصفة آلية ماعدا الحالات التي ذكرها القانون. ان لها استقلالا ماليا وميزانيتها الخاصة ويكلف مجلس جزائري بادراة المصالح الخاصة للجزائر بالاتفاق مع الوالي العام. ويبدو أن عددا من الاجراءات كان لها محتوى ليبرالي : المساواة بين جميع المواطنين الفرنسيين، ومنح حق التصويت إلى النساء المسلمات، إلغاء النظام الخاص بمقاطعات الجنوب والغاء البلديات الممتزجة، استقلال العبادة الاسلامية، وتنظيم تعليم اللغة العربية.

ولكنه مع الاسف كان القانون الاساسي يحتم حدود كثيرة التميز بين المواطنين الفرنسيين (مواطني الهيئة الانتخابية الأولى) والمسلمين الذين لا يتمتعون بالمواطنة وهم ناخبو الهيئة الثانية أقلية أوروبية ممثلة في المجلس الجزائري بعـدد ممثلي السكان المسلمين نفسـه، الاولويـة للولاية العـامة الممثلة للحكومة الفرنسية والمسؤولة أمامهـا، وسلطة المجلس الجزائـري مقصورة على الميزانيـة وعجزه في الميـدان السياسي. ومن جهـة أخرى، إجراءات عديدة وعد بها القانون الاساسي وبقيت موقوفة على موافقة المجلس القابل.

IV ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية، تغطية

قانونية لحزب الشعب الجزائري :

كانت المشاركة في الانتخابات سببا لانشاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي اصبحت تغطية شرعية لحزب الشعب الجزائري. وناقش بعض المناضلين الذين ارتكبوا بهذا المرور السريع من الحياة السرية إلى الحياة الشرعية مبدأ مناسبة مشاركة حزبهم في الانتخابات وطرحوا في ندوة الاطارات الاولى (ديسمبر 1946) وفي المؤتمر الوطني الاول للحزب (فيفري 1947) تحت رئاسة مصالي. وتم الاتفاق على مواصلة النشاطات السرية وراء حزب الشعب الجزائري وتشكيل قوة العدام هي المنظمة السرية لحزب الشعب الجزائري (.L.O.S). وبامكان الحزب ان يشارك في الانتخابات وفي الحياة السياسية العمومية اذا اقتضى الامر ذلك. وقد اختيرت طرق ثلاثة ـ العمل السياسي السري والحياة السياسية العمومية والاعداد العسكري للعمل المسلم.

ونظمت حركة انتصار الحريات الديمقراطية نفسها كحزب وعقدت مجلسها الوطني الاول في الجزائر العاصمة في شهر سبتمبر 1947. واتبع برنامج الحزب الجديد الخطوط العريضة لبرنامج النجم وبرنامج حزب الشعب الجزائري. كانت الامة الجزائرية حقيقية لا تنكر والهدف يتلخص في نهاية السيطرة الامبريالية واسترجاع السيادة. كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية تنادي إلى الكفاح السياسي بكل وجوهه وأشكاله وتنظيم الجماهير، على رأس لجنة ادارية انتخبها المجلس الوطني (4 سبتمبر) أعضاء اللجنة المركزية ونواب حزب الشعب الجزائري بجانب محبين للحركة الوطنية. وهكذا أصبحت حركة انتصار الحريات الديمقراطية التغطية القانونية لحزب الشعب الجزائري. ويعتبر حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية نفسه كالحرية التي تعبر عن مطامح الشعب الجزائري الوطنية احسن تعبير وبالتالي كالممثل الاصيل للجماهير الشعبية. مهمته هي أن يأخذ بزمام سياسية الاتحاد وأن يكون محركها الاساسي. وحاول مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أن يكون اتحادا اديولوجيا «اتحادا وطنيا لتحرير الشعب الجزائري من النير الامبريالية واسترجاع سيادته». ولكنه لم ينجح في محاولة اقناع قادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لانهم كانوا دائما يتذكرون محاولتهم الاولى ضمن «أحباب البيان والحرية».

ولهذا قرر حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» ان يخوض وحده - لانه كان معارضا لاتحاد يتمحور فقط حول برنامج بلدي - الانتخابات البلدية في شهر أكتوبر 1947 ودعا الناخبين إلى التصويت على برنامج سياسي :

مع أو ضد النظام الاستعماري.

مع أو ضد الامة الجزائرية.

مع أو ضد قانون الجزائر الاساسي.

مع أو ضد انتخاب مجلس تأسيسي جزائري ذي سيادة.

وقدم حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية مرشحين في أغلبية المدن، ووجدت قائمة أمامها قوائم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، غالبا ما تكون مجمعة في قائمة مشتركة «من أجل الاتحاد الوطني والديمقراطي لجميع الجزائريين والدفاع عن المصالح البلدية». قام حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بحملة عنيفة ومتحمسة، وذكر مناضلوه الشعب بارادة الوطنيين في الكفاح من أجل الاستقلال والاقتداء بشهداء مايو 1945. ورغم بعض الناخبين امتنعوا عن التصويت لانهم تأسفوا عن كونه لم يتم تحقيق اتحاد القوى المناهضة للاستعمار، كاد انتصار حزب «حركة الحريات الديمقراطية يكون كاملا ؛ لقد أخذ الحزب الوطني اغلبية المقاعد في كبريات المدن.

وقد رأى الناخبون الريفيون لاول مرة وطنيين يحدثونهم علانية وبكل حرية وحماس وايمان عن استقلال الجزائر. وكان حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» المنتصر الاكبر لهذه الانتخابات وظهر كأول حزب سياسي جزائري والممثل الشعبي الوحيد للوطنية الجزائرية. واضطرت المنظمات الاخرى للاعتراف بأن الناخبين صوتوا على حزب الشهداء وان موقف حزب الشعب الجزائري المناهض للقانون الممنوح من طرف الحكومة الفرنسية تجاوب والمطامح الشعبية وان الشعب بانتخابه قد أكد وجود الوطن الجزائري. وقام «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» يلتمس وعيا منه بانتصاره «وحدة العمل، الوحدة الايدولوجية، الوحدة العضوية للحركة الوطنية ضد الامبريالية» وسعى لحمل «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري» على إدانة الاتحاد الفرنسي وعلى خوض الكفاح «من أجل مجلس تأسيسي

جزائري ذي سيادة قصد اقامة جمهورية حرة ديمقراطية واجتماعية». ولكن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لم يكن مستعدا لقبول أتحاد ايديولوجي مع حزب الشعب الجزائري.

وفي ظرف ثلاث سنوات ـ من 1947 إلى 1950 ـ أصبح حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» حزبا سياسيا قويا، يتمتع بمساندة الجماهير الشعبية وبجهاز سياسي قوي وفعال وله اهداف محددة وواضحة وإمكانات عمل هائلة.

إن البنية التي اتخذها حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» كان عليها أن تضمن له استعدادية للكفاح وكان هذا الحزب يسعى للقيام «بالاعمال في جميع الميادين ولازالة كل امكانية للانحراف والتسرب أو التجنس». وكانت هناك عدة مراحل لاختيار مناضل الغد : من متصل به إلى مناسب إلى معني به حيث يتسلم تكوينا خاصا إلى صديق إلى محب متصدق إلى محب منظم إلى منخرط إلى مناضل. وكانت تضم خلايا اختيار المحبين المنظمين وخلايا الدعاية المنخرطين وخلايا العمل المناضلين. ولا يقبل في المنظمات السرية الا المناضلون الموثوق بهم. أجل يمكن اختصار بعض المراحل نظرا للظروف وللمترشح ولكن المسلك النظري يكشف عن ادارة ثورية : إدارة مناضلين محتكمين وقادرين على التضحية.

ويضبط تنظيم «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» شيئا فشيئا وعلى مستوى الادارة المركزية وقع تخصيص المسؤولين وأنشئت لجان حول المكتب السياسي : لجان مركزية للمنظمات والدعاية والمنتخبين والشؤون النقابية والشؤون الاسلامية. وقسمت الجزائر إلى 11 ولاية (لتعويض الفيدراليات الثلاث لحزب الشعب الجزائري التي اعتبرت واسعة جدا) و 33 دائرة. وشكل المناضلون العمال المهاجرون بفرنسا ـ الذين لعبوا دورا هائلا في انشاء وتطوير نجم شمال افريقيا ـ «فيدرالية فرنسا»، التي نظمت بحكمة من طرف راجف بلقاسم وبولكروة موسى وابن ديمرد جمال وعيساني وابن مهل ويزيد محمد. وأصبحت القسمة المحرك الأساسي في المنظمة وعلى رأسها لجنة كان لكل عضو منها مسؤولية عتيقة (تنظيم ودعاية واعلام). وبقيت الخلية في القاعدة، العنصر الهام من التنظيم. ومن ثلاثة اصبح عدد الخلية عشرة أعضاء. وقد أنشئت كلما اقتضى الامر ذلك هيآت خاصة غالبا ما تكون

مجهولة من طرف جمهور المناضلين : قسم الامن وقسم المراقبة وقسم الدراسات وقسم تحقيق المصادر. . .

وكان اغلبية المسؤولين ـ وهذا موافق لتنظيم حزب ثوري ـ مداومين. وكوّن الحزب الوطني ـ (حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية) ثوريين محترفين. وتداخل تنظيم حزب الشعب الجزائري بحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكانت قيادة حزب الشعب الجزائري التي كان قسم منها مجهولا من طرف الجمهور يراقب نشاطات حزب انتصار الحريات الديمقراطية كلها.

وشكلت اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري سنة 1946 من مناضلين قدامى من نجم شمال افريقيا شبان مسؤولي الفترة السرية (1942-1945) وهي تتركب من :

مصالي الحاج، والدكتور أمين دباغين خيدر محمد ومزغنة أحمد وبودة أحمد الذين كانوا يشكلون القيادة أو اللجنة الادارية، والاعضاء الآخرين : عمراني السعيد وبلوزداد محمد وبوقادوم حواس وفيلالي عبد الله والدكتور مصطفى شوقي وممشاوي محمد والحاج شرشالي محمد.

وكانت القيادة الجديدة التي عينت سنة 1947 تتكون من الحاج مصالي وعبد الحميد سيد علي وايت أحمد وعمراني السعيد وبلوزداد محمد وابن مهل محمد وبودة أحمد وشرشالي الحاج محمد وخيدر محمد ولحول حسين ومزغنة احمد والدكتور مصطفى شوقي.

وتعززت سلطة اللجنة المركزية واللجنة الادارية لحزب الشعب الجزائري بترقية فتيان مثقفين. واحتوت اللجنة الادارية أو المكتب السياسي في فترة 1947-1950 بالاضافة إلى المناضلين ما قبل حرب 1939، أمثال مصالي الحاج ولحول حسين ومزغنة أحمد وخيدر محمد وبودة أحمد، على شبان ظهروا في فترة 1940-1944 : عسلة حسين وعمراني السعيد وبلوزداد محمد وعبد الحميد سيد علي، وعلي مثقفين أو طلبة قدامى أمثال الدكتور لمين دباغين والدكتور مصطفى شوقي وآيت أحمد وبوقادوم مسعود وابن مهل أحمد وبن خدة بن يوسف وفروخي مصطفى وعيوان عبد الرحمن وشنتوف عبد الرزاق.

وكانت اللجنة المركزية تحتوي بالاضافة إلى أعضاء المكتب السياسي على الاعضاء الآتية أسماؤهم : عيسات ايدير وبناي وعلي وابن بلة احمد وبو جريدة عمار وبو لخروف الطيب وبو تليلس حمو وبو لكروة موسى ودخلي محمد ودردور جمال وجرمان وحمود الهاشمي والعجوزي الطاهر ونمشاوي محمد ومعيزة صالح وولد حمودة عمار وراجف بلقاسم والسويح الهواري ويزيد محمد ويوسفي. وكان الجهاز بيد لجنة التنظيم وتوالوا على رأس اللجنة كمسؤولين : بودة أحمد، وبلوزداد محمد، وابن بلة أحمد، وعمراني السعيد، وعبد الحميد سيد علي ولحول. وانتخب حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» مجلسا وطنيا في شهر سبتمبر 1947.

وأصبح مصالي ـ رئيس الحزب ـ رمزا للوطنية. وكان لسلطته وزنها الحاسم في قرارات الحزب كلها. وكان يقدم لا كرئيس حزب فقط بل كرئيس وطني. وكان يظهر كقائد الشعب الجزائري عندما يمثل أمام الجماهير الشعبية وكرئيس دولة عندما يراسل ملوك البلدان العربية أو الجامعة العربية أو جمعية الامم المتحدة. وبتجمعها وراء هيبة مصالي فان القيادة أكدت سلطته أثناء الازمات الاولى التي هزت الحزب : الأزمة البربرية سنة 1949، ومغادرة مسؤولين الحزب امثال الدكتور لمين، وشنتوف وعمراني ومصطفى شوقي.

واستطاع حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية ـ ان ينفذ إلى منظمات اجتماعية تربوية عديدة وأن يوجهها ؛ وفي بعض الحالات كان يوحي بانشاء هذه المنظمات. وكون النقابات الاولى للتجار المسلمين وأنشأ خلايا المؤسسات ضمن الكونفدرالية العامة للعمال. وحاول بدون جدوى أن ينشئ مركزية نقابية، واستولى الطلبة الوطنيون على قيادة جمعية الطلبة، وكانت جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا في باريس موجهة منذ نهاية الحرب من طرف الوطنيين ؛ وفي سنة 1944 أنشأ شبان وطنيون ثانويون جمعية الثانويات والمتوسطات الجزائرية وفي سنة 1946 استولى الطلبة الوطنيون على قيادة جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا. وكان ضمن مجموعات الكشافة الاسلامية الجزائرية العديد من الرؤساء الوطنيين، وعين مؤتمر سيدي فرج سنة 1947 على رأسه قادة مناضلون أو محبون لحزب الشعب الجزائري قرروا دعم خطة حزبهم السياسية. وتسرب حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية ـ في أكثر من

الجمعيات الرياضية والثقافية وفي سنة 1947 أنشأ بعض المناضلين جمعية النساء المسلمات التي ـ علاوة على نشاطاتها الثقافية والاجتماعية قصد الترقية النسوية ـ كانت تقوم بعمل سياسي من دعاية ومساندة للحزب الوطني (لصالح المساجين).

وبينما كان ينظم أموره ويوسع من سمعته الشعبية، قام الحزب يوضح أهدافه ويعمق مذهبه. وبالنسبة لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كان المشكل الجزائري ـ مثلما كان بالنسبة لنجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري ـ جوهريا مشكل سيادة. والكفاح الوطني يسبق كل المطالب الاخرى. وأثرى حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأوضح الجانب النظري للمطلب الوطني وقد تحتم عليه تحديدان تحديد الوطنية وتحديد الديمقراطية. كانت الامة الجزائرية الهدف الاول وعلى الكفاح أن يستهدف «تحرير وازدهار هذا الكل الجغرافي والتاريخي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي هو الجزائر». والوطنية الجزائرية، وطنية تسعى لتحرير شعب استعمر وغلب على أمره واستغل، وهي وطنية تقدمية من حيث جوهرها ولا يمكن بأية حال من الاحوال أن تشبه بوطنية البلدان الاوروبية تلك الوطنية المضطهدة.والعنصرية والامبريالية الجوهر. الوطنية الجزائرية تدين العنصر وهي «الكفاح التحرري الذي يقوم به الجزائري مهما كان عنصر ودين المحتل الذي استعبده». واذا كانت الوطنية الجزائرية تسعى لتحرير الديانة الاسلامية من العراقيل الاستعمارية هذا لا يمنع أنها حركة سياسية لا يجب خلطها بالمنظمات الدينية. لقد تطرق لقضية الاقلية الأوروبية بدون عقدة : إما أن تندرج في الجماعة الجزائرية وعندها يعتبر الاوروبيون مواطنين جزائريين بكامل الحقوق، وإما أن تحتفظ بجنسيتها الاصلية وعندئذ يعتبر الاوروبيون أجانب. أما التحديد الثاني فكان يتعلق بالديمقراطية، يعني بحكومة الشعب من طرف الشعب وطرحت الديمقراطية كمبدإ دائم أثناء الكفاح المناهض للاستعمار وعندما تصير الجزائر مستقلة على حد السواء : «على الشعب برمته أن يشارك في حكومة البلاد، وفي التسيير العام والمحلي لشؤونه وفي المراقبة الدائمة للقيام باحترام الحريات الاساسية». على الديمقراطية الأجتماعية مع الديمقراطية السياسية أن ترمي إلى اقامة نظام اجتماعي عادل وتنمية كل العقول.

V ـ المنظمة السرية (L'OS).

كان على الوطنية الثورية أن تتجاوز مرحلة الاضطراب وتنفذ إلى الثورة المسلحة. وقد راود حلم قديم معظم قادة النجم وحزب الشعب الجزائري : تكوين مجموعة مسلحة، لقد نوقشت مشاريع كثيرة وخاصة عشية إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا وقد دفعت أمثلة المقاومة الارلندية وأمثلة البلدان الاوروبية المختلفة من طرف الالمان أثناء الحرب، الجزائريين إلى التقليد. وأثناء مؤتمر فيفري 1947 قررت قيادة حزب الشعب الجزائري وحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية «برمتها مبدأ إنشاء منظمة خاصة تكون قوة الصدام لحزب الشعب الجزائري. وفرض على المنظمة الخاصة «L'OS» بأن لا تعرض للخطر. بأي حال من الاحوال الجهاز القانوني لحزب» حركة انتصار الحرية الديمقراطية وكان عليها أن تسوي مشاكلها بنفسها حتى المالية منها وأن تحصل على سلاحها الضروري.

ودامت هيكلة المنظمة الخاصة ما يقرب من ستة أشهر. وكان محمد بلوزداد مسؤولها الأول وتشكلت أركانها حول محمد بلوزداد كرئيس الجماعة وبلحاج جيلالي كمدرب ومفتش ومسؤولي المقاطعات رجيمي جيلالي (الجزائر العاصمة والمتيجة) وايت أحمد (القبائل) وبوضياف (القطاع القسنطيني) وابن بلة (القطاع الوهراني). وكان لحول حسين مكلف بالاتصالات بين المنظمة السرية والمكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري. واشتغلت أقسام متخصصة منها قسم المتفجرات وصناعة الاسلحة (قنابل يدوية متفجرة ونارية وهجومية) وقسم المواصلات والاتصالات وقسم التواطؤات كان عليه أن يجد ملاجئ للمختفين والمقاومين. ولقد غيرت قيادة المنظمة الخاصة مراراً عديدة. ففي بداية سنة 1948 عوض بلوزداد بسبب مرضه بآيت أحمد الذي استبدل بأحمد بن بلة بعد الازمة البربرية.

لقد أعلن اهتمام كبير باختيار مناضلي المنظمة السّرية. فاستعين بعناصر الحزب المحنكة وكان يطلب منهم ـ علاوة على خصال المناضل من إيمان وروح تضحية وتفان ـ احتمال جسدي وانضباط صارم ومحافظة السر التي تأمر به المنظمة. كان اختيار مناضلي المنظمة الخاصة يتم من بيت

المناضلين الذين لا يعرفهم الجمهور وتجهلهم الشرطة. وكان يجب عليهم ان يوفقوا ـ عند قبولهم في المنظمة الخاصة ـ كل نشاط سياسي عمومي. وجُمع المناضلون حسب المناطق : خمس مناطق لعمالة الجزائر العاصمة، وثلاث لعمالة قسنطنية ومقاطعة لعمالة وهران. وعلى مستوى القاعدة توجد المجموعات المكونة من ثلاثة مناضلين بما فيهم الرئيس وفروع مكونة من ثلاث مجموعات ؛ وفي المدينة يمكن للقسم أن يتكون من فرع أو أكثر، وكان مبدأ الفصل مبدأ صارما.

واستطاعت المنظمة السّرية أن تضم بين 000 1 و 500 1 مناضل وكان تكوينهم مزدوجا، كان يؤكد، على الصعيد السياسي على روح التضحية والسلوك مع الشرطة وتقنيات تأطير الجماهير الشعبية وعلى الصعيد العسكري كان التكوين النظري (حرب العصابات. التعرف على السلاح، دراسة القوانين العسكرية) يتمم بالتمارين التطبيقية : (استعمال الاسلحة ومناورات في الميدان). وفي أقل من سنة استطاع مناضلوا المنظمة الخاصة ان يكتسبوا تكوينا سياسيا وعسكريا متينا ؛ فكونت ثوريين منضبطين ومقتنعين على استعداد للعمل وقد بقيت السرية تامة إلى غاية سنة 1950. لا الادارة ولا جمهور المناضلين استطاعوا ان يطلعوا على وجود المنظمة الخاصة.

وقد نفذ مناضلو المنظمة الخاصة عددا من المهام. فأنيطت بهم مهمة السهر على سير الانتخابات وتلقوا الامر باحراق الصناديق إذا وقع تزوير من الادارة، وتعرضوا بداشمية لقوات الامن التي أرادت أن تخل بسير العمليات الانتخابية. وللحصول على المال قررت المنظمة الخاصة الهجوم على بريد وهران. قرر ابن بلة وأركان المنظمة الخاصة بالاتفاق مع لحول حسين وسيد علي عبد الحميد من قيادة الحزب وعادت هذه العملية بمبلغ قدره 000 150 3 فرنك. ولم تفق الشرطة إلى طابعه السياسي الا بعد ماتم القبض على فلاح مسكين. وكانت من قبل ظنت أنه من أعمال المجرمين في حق القانون العام. وقد عذب المناضلون المعتقلون مدة 18 يوما ولكنهم لم يبوحوا بشيء يتعلق بالمنظمة الخاصة. وفي أكتوبر 1949 حاولت المنظمة الخاصة تخريب النصب التذكاري الذي دشنه نايجلان بكاشرو إحياء لذكرى الامير عبد القادر لان الوطنيين لم يتحملوا كون نايجلان ـ رمز التزوير الانتخابي ومسؤول القمع ـ يسمح لنفسه بأن يموه السياسة الاستعمارية بتظاهره بتمجيد ذكرى الامير.

كانت الشرطة تتبع آثار المنظمة الخاصة منذ عملية كاشروا ولكنها كانت تجهل كل شيء عنها. ووقع حادث في شهر مارس 1950 : أحد المناضلين اتهم بأنه على اتصال مع الشرطة فألقي عليه القبض كومندوس من المنظمة الخاصة ولكنه استطاع أن يفلت من يده وأن يخبر الشرطة فوقعت اعتقالات واستنطاقات مشددة أدت إلى إلقاء القبض على مناضلين كثيرين واكتشف أسلحة في العديد من مدن الشمال القسنطيني وأعطت قيادة الحزب الامر إلى المناضلين المعتقلين بأن ينكروا كل مشاركة في المنظمة السرية حتى يروج في الرأي العام أطروحة المؤامرة الاستعمارية وتحمل الادارة كل ما وقع وان تقام حملة ضد التعذيب والاعتقالات التعسفية والقمع بصفة عامة.

ورجع المناضلون الذين أقروا تحت العذاب عن اعترافاتهم. لقد وجدت القيادة وسيلة للمحافظة على الحزب الشرعي، كانت اطروحة المؤامرة ماهرة وقد رددتها جرائد عديدة وشخصيات تقدمية منها جريدة «الجزائر العاصمة»، الجمهورية والجنرال توبارت واللجنة الجزائرية لاتحاد النصارى التقدميين وفرحات عباس... وكان القمع شرسا، وألقي القبض على ما يقرب من 400 مناضل من 3 000 مناضل بما فيهم قادة كثيرون، ابن بلة وبلحاج جيلالي ورجيمي. وأصدرت محكمة الجنايات بوهران في شهر جوان 1950 الاحكام الآتية : الاشغال العامة المؤبدة لابن بلة ومحمد خيدر وبو شعيب وبلحاج وايت أحمد وبو جمعة سويداني وعمار حداد ومسكين فلوح وبن ناعون، و10 سنوات أشغال شاقة لابن زرقاء و 8 سنوات لحمو بو تليلس و20 سنة لرابح لورجوي.

واستطاع قادة آخرون أن يفلتوا من يد الشرطة ولكن بعضهم حكم عليهم غيابيا. فالتحق ابن طبال بالجبال ابتداء من 1950 وذهب ايت أحمد إلى القاهرة ولاج ابن بو العيد وبيطاط بالسرية في الاوراس وأرسل بوضياف إلى فرنسا حيث كلف بقيادة فيدرالية لفرنسا. وانصب القمع على حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» ؛ وفتحت مقراتها وألقي القبض على الكثير من مناضليه. ولقد تضررت الحركة الشرعية من الصدمة المعاكسة لهجوم الشرطة على المنظمة السرية، ونظمت الادارة في بعض المناطق ميليشيات لمطاردة الوطنيين فملأ الوطنيون السجون حيث قاموا بصراعات شديدة وقام سجناء الشلف باضراب دام 37 يوما. وكان السجن بالنسبة للمناضلين مدرسة تكوين وبالنسبة للشعب مركزا للشهداء.

إن المنظمة السرية قد قوضت. وماذا كان يجب العمل ؟

وقد يريد قادة كثيرون من المنظمة السرية الذين بقوا أحرارا أن يعيدوا تشكيل المنظمات السرية وتكليفها بمهمة اعداد العمل المسلح في المناطق الجبلية : الاوراس والقبائل والونشريس. الا أن القيادة التي ارتأت أنه من الافضل التوقف قليلا أمرت بحل المنظمة السرية.

ومعظم رؤساء المنظمة السرية أذعنوا لهذا القرار ولو كان بعضهم حافظوا على سر بعض المستودعات للسلاح وبعض رجال الاتصال وبعض المناضلين. واتخذت قيادة الحزب بعض الاجراءات لايجاد ملاجئ للذين نجوا من مطاردة الشرطة وتكليفهم بمهام جديدة. ورغم التأثير بإجهاضاتهم وبحل منظمتهم فان مناضلي المنظمة السرية احتفظوا بأمل استئنافهم نشاطاتهم. إن الايمان الثوري. . . والحماس النضالي والأمل في أن يستأنف العمل يوما ما كل ذلك كان السمة المشتركة لجميع مناضلي المنظمة السرية القدامى. وسواء كانوا بالمنفى أم في السجون أم في مناصبهم الجديدة فان اعضاء المنظمة السرية كانوا يمثلون الطليعة العاملة وأصبحوا ثوريين محنكين رغم خيبتهم ومحاربين عاقدين العزم على استئناف الكفاح.

VI ـ نشاطات «حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

أصدر حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية ـ جرائد كثيرة بعضها مستقلة في الظاهر ولكنها كانت تحت قيادة الحزب، وكانت تدار من طرف شخصيات محبة أو مناضلة مثل «المغرب العربي» الذي صدر في جوان 1947 والمنار في مارس 1951، وجرائد أخرى كانت سرية مثل «الامة الجزائرية» وهي جريدة سرية للتحرير الوطني (جوان 1946) عززت بطبعة باللغة العربية «صوت الاحرار» وظهرت «الجزائر الحرة» منذ صدورها كجريدة كفاح وسلاح ناجع. لهذا طاردتها الادارة وصودر معظم أعدادها. ولم يستطع حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» الا اصدار 29 عددا صودر منها 28 من طرف الشرطة ولم يستطع حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» التعبير عن آرائه في إطار الشرعي الاستعماري. فأكثر حينئذ من

المناشير والكراسات والكتيبات الداخلية. وسمحت الاجتماعات واللقاءات ـ خاصة بمناسبة الانتخابات لمترشحي ولمنتخبي الحزب ـ بأن يتصلوا مباشرة بالجماهير الشعبية. وكانت دعاية الحزب تنتقل وتنشر بواسطة السمع في جميع الامكنة حيث كان يلتقي الجزائريون في مقرات الجمعيات الرياضية وحركات الشباب والجمعيات الثقافية والمقاهي وفي الاعياد العائلية. . . كان الحزب حاضرا على جميع المستويات.

كان الحزب حاضرا أيضا خارج الجزائر، وكان حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية ـ الممثل الوحيد للجزائر على مستوى العلاقات المغربية، سواء كان ذلك أثناء توقيع الاتفاق المبرم بين الحزبين، حزب الدستور التونسي وحزب الاستقلال المغربي سنة 1946 أو كان بالقاهرة في لجنة التحرير العربي التي أسست سنة 1948 من طرف الاحزاب الوطنية المغربية الثلاثة حول البرنامج التالي :

أ) «لقد تكون المغرب بالاسلام وعاش للاسلام وسيتطور مستقبلا في الاسلام».

ب) «المغرب العربي جزء من العالم العربي ومساهمته ضمن الجامعة العربية على قدم المساواة مع البلدان العربية الاخرى أمر طبيعي واجباري».

ج) «إن الاستقلال المرجو هو الاستقلال التام للبلدان الثلاثة : تونس، الجزائر، المغرب الاقصى».

د) «لم يكن هناك هدف يدرك قبل الاستقلال».

هـ) «لا مفاوضات جزئية مع المحتل في إطار النظام الحالي».

و) «لا تكون مفاوضات الا بعد الاعلان عن الاستقلال».

ز) «إن الاحزاب أعضاء لجنة تحرير المغرب العربي بامكانها أن تدخل في محادثات مع ممثلي الحكومتين الفرنسية الاسبانية شريطة أن تكون اللجنة على علم بمجرى المحادثات أولا بأول».

ي) «إن حصول أحد البلدان الثلاثة على الاستقلال لا يعفي اللجنة من واجبها بمتابعة الكفاح من أجل تحرير الباقي».

وأسمع حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية ـ

صوت الجزائر في المؤتمرات الدولية كما كان الشبان في المؤتمر المناهض للامبريالية لبلدان آسيا وإفريقيا (جويلية 1948) حيث قدم عريضة، صودق عليها، لصالح «مجلس جزائري ذي سيادة» والتي أعيدت في أكتوبر 1949 وفي فيفيري 1949. دفع حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» بنفس البرنامج في مؤتمرات السلام والمهرجانات العالمية للشبيبة ببراغ (1947) وبودباست (1951) حيث يمثله الطلبة وأعضاء الكشافة الاسلامية الجزائرية. وقد توجه حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» عدة مرات الى جمعية الأمم المتحدة. وفي أكتوبر 1948، قدمت توصية تطالب بمجلس تأسيسي جزائري «ذي سيادة» للشعب الجزائري، قدمت هذه التوصية بواسطة وفد من «مؤتمر الشعوب» وسلم الحزب برنامجه مباشرة للمنظمة الدولية. وفي نوفمبر 1948 قدمت الاحزاب المغربية الثلاثة الوطنية الدستور والاستقلال وحركة انتصار الحريات الديمقراطية مذكرة للامانة العامة لجمعية الامم المتحدة أكدوا فيها حقيقة الامم الثلاث المغربية والجزائرية والتونسية واقترحوا كعلاج لأزمة المغرب :

1 ـ «إلغاء الانظمة الاستعمارية الكائن بشمال افريقيا والاعتراف باستقلال المغرب الاقصى والجزائر وتونس».

2 ـ «انتخاب مجلس تأسيسي في كل بلد من البلدان الثلاثة لوضع دستور ديمقراطي بها وتحديد المصالح المشروعة للاجانب القائمين بشمال إفريقيا ضمن السيادة الوطنية».

ووجهت في ديسمبر 1948 مذكرة جديدة الى جمعية الامم المتحدة، وفي نداء آخر وجهه مصالي الى جمعية الامم المتحدة في ديسمبر 1948، حيث قام رئيس الحزب الوطني بالحوصلة السلبية لـ 118 سنة من الاستعمار ورفض صيغة الاتحاد الفرنسي وندد بالحروب الاستعمارية بمدغشقر والهند الصينية وأندونيسيا وأدان مخطط «مارشال» الذي كان يعين البلدان الاوروبية في سحقها البلدان المستعمرة. وفي الوقت الذي كان الحزب يرفض ان يتخذ موقفا من الحرب الباردة التي كانت تتعارض فيها البلدان الغربية مع بلدان الكتلة السوفياتية فان حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» انكر الحق لأنه كان يتحدث باسم الشعب الجزائري وندد بادراج الجزائر في الحلف الاطلسي، لان الجزائريين لم يبدوا برأيهم في هذا الموضوع.

VII ـ عدم فعالية العمل الشرعي.

لم يكن لحكومات الجمهورية الرابعة ولا لممثلي الادارة الفرنسية بعد النظر الكافي لفتح مناقشات مع ممثلي الوطنية الجزائرية، بل أسوأ من هذا فانهم قاموا بكل شيء، حتى باستخدام الوسائل المنافية لمبادئهم الخاصة ولشرعيتهم لمنع الوطنيين من التعبير عن أفكارهم ومبادئهم.

إن تزييف الانتخابات من قبل الادارة الفرنسية كان أول مناورة تخريبية للقانون الاساسي. بدل الحوار مع الوطنيين فضل الوالي العام ناجلان ـ بالإضافة إلى ذلك اشتراكي ـ محاربتهم، وكان يحب منع المترشحين الوطنيين منعا تاما ومهما كان الثمن وخاصة مترشحي حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية»، من انتخابهم في المجلس الجزائري لانهم عدوا انفصاليين متطرفين. وأعطى ناجلان تعليمات تؤكد تعليمات وزير الداخلية لجعل «المشاغبين لا يستطيعون الاساءة للغير» ولايقاف مرشحي «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» لابسبب جنحة الرأي بل لأعذار أخرى من الحق العام «عنف أو ضرب وجرح أو قذف أو سكر علني أو اخلال بالواجب»... وأعطى ناجلان تعليمات للاكثار من الترشيحات الرسمية، ترشيحات رجال نعتوا «بالمستقلين» ليمثلوا «المسلمين انصار التطور في الاتحاد مع فرنسا» أي رجال المعممين التقليديين وقد اعترف ناجلان بأنه أعطى أوامر لكي يدفع القواد والاعيان وهو في خدمة النظام الاستعماري في الدورة الثانية، إخوتهم في الدين إلى القيام بالتصوير السليم. فرفع فن التزوير الانتخابي إلى النظام وأصبح اسم ناجلان مشابها لمعنى تزوير الانتخاب. وأضفى الرأي العام الأوروبي طابع الشرعية على الغش الانتخابي لأنه بالنسبة لها لا يمكن ان يكون منتخبو حزب الشعب الجزائري الا قوة عرقلة وعداء لكل ما هو فرنسي، وأصبحت كل الوسائل صالحة لتزييف الانتخابات جو إرهابي أثناء الحملة الانتخابية (غارات شرطية، تفتيشات واعتقالات المناضلين الوطنيين) عدم توزيع البطاقات الانتخابية كلها في المناطق المشهورة بولائها لحزب الشعب الجزائري)، تشكيل مكاتب التصويت بصفة تحكمية، منع مندوبي المترشحين الوطنيين من مراقبة سير الاقتراع، صناديق ملئت مسبقا بورقات التصويت بأسماء المرشحين الاداريين، وتدخل الشرطة والدرك والحرس المتنقل والجيش للضغط على الناخبين. وفي بعض المقاطعات

كدشمية، أسفرت الانتخابات عن أموات وجرحى وأعلنت الادارة انتخاب 9 من حركة انتصار الحريات الديمقراطية (منهم 4 أبقوا في السجن) و8 من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. لقد كان حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» حصل في الحقيقة على 57 مقعدا من 60 مقعدا. وهكذا وجدت الادارة بفضل ناجلان الوسيلة لتشويه تصويت الناخبين المسلمين. وقد استعملت طرق التزوير نفسها في الانتخابات العامة اللاحقة والانتخابات الجزئية لسنة 1950 والانتخابات العامة لسنة 1951. . . . كان يجب إبعاد مرشحي المعارضة المتطرفة منها والمعتدلة. واستطاعت الادارة بالارهاب والتزوير ان تدفع الى انتخاب 15 نائبا ليمثلوا الهيئة الانتخابية الثانية، والموقف الوحيد الذي بقي لمواجهة الانتخابات المنظمة من طرف الادارة هو الامتناع عن التصويت.

إن إخفاق الحياة السياسية الشرعية ظهر بوضوح في جميع المجالس المنتخبة. لقد أصبحت الاقلية الوطنية في المجلس الجزائري مجهولة. ولم تعط لها أية إمكانية لتقوم بعمل إيجابي. ولم يبق للمنتخبين الوطنيين الا القيام بأنواع الشغب وبالتصويت المبدئي والاحتجاجات الحادة ضد النظام الاستعماري والتنديد بتعسفات الادارة. وأصبح المجلس الجزائري غرفة تسجيل ارادة الكولون المؤيدين من طرف المندوبين المسلمين الذين عينتهم الادارة وكان نفس الجو يوجد في المجالس المحلية وخاصة في المجالس البلدية حيث كان الوطنيون يمثلون السكان المسلمين. يريدون القيام بحل المشاكل البلدية بصفة جدية، كان المنتخبون الاوروبيون يعرقلونهم ويمنعونهم لان الاغلبية كانت تفعل ما تريد ولم توجد أي سياسة للوفاق بين ممثلي الجماعتين لانها لم تكن ممكنة. ان الهوة كانت حقيقية.

إن ممثلي الاوروبيين المتعلقين بالجزائر الفرنسية وبالسيادة الفرنسية لم يقبلوا شعورا منهم بأنهم مؤيدون فعلا من طرف الادارة الجزائرية ومن طرف الحكومة الفرنسية التي تتابعت، لم يقبلوا الحوار مع الذين اختاروا السيادة الجزائرية. وقد استخلص هؤلاء انصار السيادة الجزائرية مرة أخرى بأنه يجب على الكفاح أن يجاوز الاطار السياسي ويشمل حتما الكفاح المسلح.

VIII - إخفاق سياسة الاتحاد.

إن القمع واستحالة القيام بالعمل السياسي بسبب تزوير الانتخابات من طرف الادارة حتما ضرورة الاتحاد. ان حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وجد نفسه مرغما سنة 1951 على قبول اتحاد متقلص بالنسبة لبرنامجه. وانعقد اجتماع في قاعة السينما «دنيازاد» يوم 5 أوت 1951 بمشاركة ممثلين عن «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» والعلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي وبعض الشخصيات. وأنشئت «الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية» واحترامها. ان مؤسسي هذه الجبهة نددوا بطرق التزوير الانتخابي والاساليب البوليسية للتعذيب المستخدمة ضد الوطنيين الجزائريين وقرروا القيام بالعمل :

1 - «من أجل إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت يوم 17 جوان 1951 والتي أدت في الحقيقة، إلى القيام من طرف الادارة بتعيين رجال لم يمنحهم الشعب الجزائري اية مهمة والذين ينكر حقهم في التحدث باسمه».

2 - «من أجل احترام حرية التصويت في الهيئة الانتخابية الثانية».

3 - «من أجل احترام الحريات الاساسية : حرية الضمير وحرية الرأي وحرية الصحافة وحرية الاجتماع».

4 - «ضد القمع بجميع أنواعه وأشكاله، من أجل تحرير المساجين السياسيين، ضد الاجراءات الاستثنائية التي ألمت بمصالي الحاج».

5 - «من أجل نهاية تدخل الادارة في شؤون الديانة».

وهذه الجبهة جمعت على قدم المساواة الاحزاب السياسية الثلاثة : حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري وجمعية العلماء. وكانت في البداية محدودة من حيث برنامجها والاهداف المختلفة لكل حزب : الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بقي، وفاء منه لبرنامجه الاتحادي (الفيدرالي) ولتجربته في «أحباب البيان والحرية»، حذرا. وكان العلماء مرتبطين بصفة وثيقة بالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ؛ وكان الحزب الشيوعي يريد،

مهما كان الثمن أن يكون عضوا في الاتحاد الوطني، مع تبنيه مواقف واستراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي، وكان حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» يريد الخروج من عزلته ولكنه لم يتخل عن هدفه، الاستقلال التام. لقد صرح مصالي في هذا الشأن : «إن الهدف المشترك الذي اتفقت حوله الاحزاب المختلفة لا يشكل الا أدنى برنامج عمل. إن الاتحاد المحقق ضمن الجبهة محدود ويجب أن يمتد إلى أهداف أوسع، وليكون مثمرا وينال الموافقة التامة للجماهير وليسمي القدرات الخلاقة يجب على الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها ان توسع برنامجها العلمي حتى الاستقلال والسيادة الوطنية لبلادنا».

فظهرت الجبهة في بعض المناطق ولم يكتب لها النجاح المنشود. ففي أكتوبر 1951 وبمناسبة انتخابات المقاطعات وقع أول انشقاق. قدم الحزب الشيوعي مرشحين، بينما نادى حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء بالامتناع عن التصويت. ووجدت الجبهة نفسها مقصورة على الاهتمام ببعض المشاكل المحدودة : مكافحة القمع، مساعدة المساجين، الدفاع عن حرية الصحافة. . . فهذا بعيد كل البعد عن الاتحاد الذي حلم به حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية حول قضية التحرير الوطني.

لم تعد الجبهة تستجيب لمطامح الشعب، لقد وجدت نفسها في مأزق فمحتوى البرنامج السياسي المحدود جدا، وعدم الانسجام في العمل يفسران إخفاقها. وحاول حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» والحزب الشيوعي الجزائري أن يبعثا فيها الحياة فكثر الحديث عن اجتماعات جديدة وأعمال تقام لدى جمعية الامم المتحدة. . . وفي أفريل 1952، شكل شبيبات حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» (الكشافة الاسلامية والطلبة) مع شبيبة الحزب الشيوعي الجزائري جبهة وطنية للشبيبة الجزائرية، ولا شيء استطاع إن يحيي الجبهة الجزائرية.

وحاول حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية ـ أن يجد صيغة اخرى للاتحاد. ففي فيفري 1953 نشرت جريدة «المنار» جريدته شبه الرسمية نتائج استفتاء واسع حول امكانيات اتحاد الاحزاب الوطنية الجزائرية ومعظم الشخصيات المسؤولة المنتسبين الى حركة انتصار

الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والى العلماء فاقترحوا تشكيل جبهة مناهضة للاستعمار وانعقاد مؤتمر وطني وإنشاء حزب واحد للتحرير الوطني . . . وقد ألحوا على ضرورة اتحاد حزب الشعب الجزائري ، حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري . وفي نهاية سنة 1953 كانت فكرة انعقاد مؤتمر وطني قد قطعت شوطا كبيرا : ففي جريدة (الجزائر الحرة) المؤرخة بـ 8 جانفي 1954 عرض كيوان أهداف المؤتمر الوطني الجزائري الذي اقترحه حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية : «إن المؤتمر ينوي بتفتحه للاحزاب والمنظمات الاجتماعية والثقافية وإلى ذوي الارادات الحسنة إقامة برنامج واضح» . وسيكون حقيقة متينة ودائمة وذات فاعلية» .

لم تتبين الاحزاب الاخرى فكرة المؤتمر الوطني الجزائري . ان الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان قد قبل مبدأ الاتحاد لم يرض بأن يجبر على قبول نقاط لم يكن موافقا عليها وذكر بأنه لا يقبل الحياد إزاء الكتلتين السوفياتية والغربية .

واجاب العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بايحائهم أنه تعقد عوض مؤتمر وطني ، مؤتمرات مختلفة (مؤتمر الشغل ، مؤتمر أدبي ، مؤتمر الحركة النسوية) . لقد كان يتخوف من القاعدة السياسية «تحرير وطني ، استقلال الجزائر» التي بقيت دائما قاعدة حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

وفي أفريل 1954 حقق حزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» بالقاهرة ، مع أحزاب تونس والمغرب وحدة الاحزاب الوطنية المغربية تحت إشراف الجامعة العربية وضمن لجنة تحرير المغرب العربي ، فاعتقد الشيوعيون أن هذا كان اتفاقا في القمة بين قادة وطنيين قطعوا عن الجماهير الشعبية ولم تكن له أية نتيجة .

من أزمة الحزب الوطني
الى اندلاع ثورة أول نـوفمبر
1954

I ـ تاريخ الازمة :

كانت الازمة بين مصالي واللجنة المركزية مستمرة منذ 1950 على الأقل. وفعلا لقد رفضت اللجنة المركزية صيغة الرئاسة لمدى الحياة ورفضت حق الفيتو لمصالي. وفي سبتمبر 1950 بعد سوء تفاهم بشأن مبالغ مالية وضعت تحت تصرف الرئيس مصالي، نشب أول حادث بين مصالي ولحول وأثناء اجتماع اللجنة المركزية انتقد مصالي بشدة لحول الذي قدم استقالته كأمين عام، تلك الاستقالة التي قدمها مرة ثانية في مارس 1951. وبعد شهرين من ذلك خرج من الحرب شوقي مصطفى وشنتوف وعمراني. الأول تشاجر مع مصالي بشأن مشروع لتصريح مشترك حول الاتحاد المقترح من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وفي فيفري 1952 وقع خلاف حول انقطاع جولة مصالي بالشرق. كان مصالي ينوي القيام بالحج. فطلبت منه قيادة الحزب أن يغتنم الفرصة ليقوم بجولة دعائية في بلدان المجموعة العربية الأسيوية وفي دول أمريكا اللاتنية. ذهب مصالي الى مكة ثم عرج على مصر. واتباعا لنصائح بعض الشخصيات من الجامعة العربية قطع رحلته ليلتحق بباريس لمتابعة أشغال جمعية الامم المتحدة. ولم توافق القيادة على هذا التصرف. ورجع مصالي إلى بوزريعة يوم 11 فيفري 1952.

ثم وقع خلاف أخر حول جولة مصالي في الجزائر اراد هذا الاخير ان يتصل بالجماهير الشعبية وكانت اللجنة المركزية تخشى الاستفزازات، ذهب مصالي الى القطاع القسنطيني حيث تلقى استقبالا حماسيا رائعا بالخروب وسوق اهراس ووادي زناتي، الامر الذي أدى بالادارة إلى رده من القطاع القسنطيني. وقع نفس الاستقلال ونفس الحماس من طرف السكان ولا سيما

من طرف الشبان في قطاع الجزائر العاصمة ببوغاري وشلالة والبليدة وملیانة، وفي المدينتين الاخرتين تدخلت الشرطة بالعصا فضربت السكان وجرح العديد منهم ولكن وقعت أخطر الحوادث بالشلف. واصطفت الاف الاشخاص على جانب الطريق على مئات الامتار ينتظرون زعيم حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية. تدخلت الشرطة والجيش ليسدا الطريق فانطلقت ضربات نارية فقتل جزائريان وجرح الكثير وتمت اعتقالات كثيرة. فاشعر مصالي بقرار الوالي العام الذي مدد مساحة منع الاقامة الخاصة به، إلى الجزائر كلها. فسيق مصالي بالطائرة الى مطار بوفاريك من هنا على ظهر طائرة عسكرية الى فرنسا. ونظمت اللجنة المركزية التي لم تكن موافقة على هذه التظاهرات الواسعة، حملة احتجاجات و«يوما كبيرا من الكفاح ضد أبعاد مصالي» وأمرت بالاضراب يوم 23 مايو 1952.

وكانت اللجنة المركزية تريد انعقاد مؤتمر الحزب. وقد أجل مصالي مراراً تواريخ انعقاده المقترحة. وأخيرا انعقد المؤتمر في شهر أفريل 1953، وقام بقراءة تقرير مصالي مندوبه مولاي مرباح. واستمعت المنظمة الخاصة كلمتها بواسطة ابن عبد المالك. وقدم مصالي انتقادات كثيرة : مؤتمر مصطنع ليس له دخل في إعداده، ولجنة مركزية خاضعة للقيادة. . . وتحدث ابن عبد المالك عن مصير المنظمة الخاصة وعن مستقبلها، وانتخب مصالي أثناء هذا المؤتمر رئيسا لحزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» بالاجماع وعضوا في لجنة الخمسة المكلفة بالتعيين بواسطة الاختيار لتسمية أعضاء اللجنة المركزية الجديدة واجتمعت هذه «بنيورث» (فرنسا) وقامت بتعيين أعضاء اللجنة المركزية. وبدأت الصعوبات عندما تعلق الامر بتعيين اعضاء القيادة وتحديد صلاحيات رئيس الحزب. وانتخب ابن خدة يومي 4 و5 جويلية 1953 أمينا عاما وعين وفق قوانين القيادة الجديدة.

وأبعد منها مزغنة ومولاي مرباح. وهما من أقارب مصالي واغتاض مصالي كثيرا لهذا. وسافر ابن خدة الى نيورت وأطلع الرئيس على الوضع وناقش معه التقارير التي كان يجب تقديمها أمام اللجنة المركزية : الاهداف العامة، والاتحاد الوطني وسياسة المنتخبين والقضية النقابية والشؤون الخارجية وقانون المداومين التنظيمي. . . ورغم أسفار عديدة بين الجزائر العاصمة ونيورت لا يزال سوء التفاهم قائما. وأبلغ مصالي اللجنة المركزية

في سبتمبر 1953 مذكرة ينقد فيها : «السياسية الاصلاحية للقيادة». ويعلن عن سحب ثقته من الامين العام ويطلب السلطات المطلقة قصد تقويم الوضع. ورفضت اللجنة المركزية طلب مصالي وأبقت ثقتها للقيادة ولأمينها العام. وبعثت اللجنة المركزية تصالحا منها في أكتوبر 1953 وفدا يتكون من أربعة أعضاء الى نيورت لشرح أسباب رفض الطلب الذي وجه إليها. ولم يحصل الوفد على شيء. وبعث مصالي مرة أخرى رسالة جديدة يوم 1 جانفي 1954 حيث يسحب فيها ثقته من أعضاء القيادة جميعهم ويجدد طلب السلطات المطلقة ويهدد بطرح النزاع على القاعدة. فتشبثت اللجنة المركزية بموقفها الأول ودعت مصالي إذا رأى ذلك ضروريا الى طرح المشكل أمام مؤتمر خارق للعادة. ورفض مصالي استقبال وفد اللجنة المركزية وبذلك تمت القطيعة لانه الى حد الآن جرت الازمة على مستوى القمة ولم تكن القاعدة على علم بذلك.

II ـ الأزمة في وضح النهار (وضوح الأزمة).

أحيط المناضلون علما بالنزاع القائم بين مصالي واللجنة المركزية بمناسبة انعقاد الندوة لفيدرالية فرنسا يومي 6 و 27 ديسمبر 1953. وأرسل مصالي رسالة الى الندوة قرأها فيلالي عبد الله يعرض فيها انتقاداته حيال القيادة. وقام فيلالي عبد الله بجولة كبيرة عبر فرنسا وفي قطاع الجزائر العاصمة وفي القطاع الوهراني ليطلب من المناضلين عدم اعتراف سلطة القيادة. واستقبل مصالي عددا كبيرا من المناضلين وطلب منهم التنديد بالقيادة المركزية وتجميد الاموال والاستيحاء من الرسالة التي أرسلها إلى الندوة الفيدرالية. كلف مصالي «لجنة الانقاذ العام» بتقويم الوضع. وأصبح لزام على اللجنة المركزية بأن تعلم الهيئة الفيدرالية وأن تعرض رأيها. إن حجج مصالي خاصة بشأن تحليل المأزق السياسي وتقويم الحزب إذ كان يضمر اللجوء الى الطريقة الثورية. أقنعت أغلبية المناضلين وفي ظرف شهرين رجعت كافة فيدرالية فرنسا لصالحه.

فقررت القيادة عندئذ عقد اجتماع خارق للعادة للجنة المركزية (27 فيفري 1954. وشك مزعنة ومولاي في صحة هذا الاجتماع ورفضا الحضور. وقررت اللجنة المركزية اعلام المناضلين بصفة رسمية بالنزاع واستدعاء

المناضلين لمؤتمر خارق للعادة.

وأبلغ مصالي المناضلين بمناسبة يوم 11 مارس 1954 ذكرى تأسيس حزب الشعب الجزائري برسالة يطلب فيها منهم بصفته رئيس الحزب والمسؤول الاول للحركة الوطنية الجزائرية أن يتجندوا بجانب «لجنة الانقاذ العام» ضد اللجنة المركزية.

وتأثرت قاعدة الحزب بانتقادات مصالي أكثر مما التفتت الى تحاليل اللجنة المركزية. وقطع عدد كبير من القسمات كل صلة بالقيادة. ووجدت اللجنة المركزية نفسها عاجزة وانتظرت قرار مصالي المتعلق بانعقاد المؤتمر الخارق للعادة. ووجب على الأمين العام أثناء جلسات 27 و 28 مارس 1954، أن يقدم استقالته واستقال معه أعضاء القيادة وأعضاء الامانة الفيدرالية جميعهم. وعينت اللجنة المركزية يوم 15 جويلية 1954 كآخر أجل لانعقاد المؤتمر وفوض لمصالي ضبط اجراءات الدعوة اليه مع شرط واحدا ان يحترم المبدأ القانوني في المشاركة الاجبارية لاعضاء اللجنة المركزية والتمثيل الديمقراطي لمجموع المناضلين. وسلمت اللجنة المركزية للرئيس ابتداء من أول أفريل 1954 مسؤولية القيادة في إطار قرارات المؤتمر الثاني. واحتفظت بكامل مسؤولية التسيير المالي وصرحت انها تبقى الجهاز الأعلى للحزب وأذنت لمن اراد من أعضائها ألا يقوم الا بوظيفته ضمن اللجنة المركزية. وكان يبدو هكذا ان مصالي قد انتصر، وفوض للجنة المؤقتة القيام بمهام القيادة.

ولم يكن النزاع قد انتهى بعد فوقعت مشادات بين المناضلين. واتخذ مصالي قرارات كثيرة مؤثرا بذلك أكثر فأكثر على المناضلين متجاهلا قرارات المؤتمر الثاني وخاصة أطروحة المؤتمر الوطني. فقررت اللجنة المركزية القيام برد الفعل. فاجتمعت يومي 21 و 23 مايو 1954 وعينت لجنة كلفت بشرح آراء اللجنة المركزية و«توضيحها للمناضلين» حتى انعقاد المؤتمر.

ونظمت كل نزعة جمعيتها العامة : اجتماع الندوة الوطنية للمركزيين بالجزائر العاصمة (10 جويلية 1954) ومؤتمر المصاليين بهورنو (HORNU) ببلجيكا (BELGIQUE) وكل نزعة فصلت الأخرى عن الحزب. وادعت انها تمثل المشروعية واستمرارية الحرب. إن هذا الانشقاق قد ثبط من عزيمة المناضلين وساد الذهول. إن هذا النزاع الذي شغل الساحة السياسية طيلة صيف وخريف 1954 واستأثر باهتمام المناضلين، قد جعله قدماء المنظمة

السرية في المرتبة الثانية من انشغالاتهم، والذين سمحت لهم الازمة بان يحتلوا الساحة السياسية الحقيقية وذلك باتخاذ الكثير من المبادرات وبإعداد اندلاع الكفاح الثوري.

III ـ نشاطات «الثقال» (Les lourds)

وبالنسبة للحزب الطلائعي حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية كانت السياسة الظاهرة تقتصر على القمع وعدم فاعلية المنتخبين ازاء معارضة أوساط الاستعمار والنتائج الوخيمة لانشقاق بين المركزيين والمصاليين أما الحقيقة فكانت في الكواليس مع قدماء المنظمة السرية وكان مستقبل الجزائر يتقرر خارج الهيآت الرسمية في أوساط الذين بقوا من المنظمة السرية والذين دعوا في الحزب «بالثقال».

كان نجاة «المنظمة السرية» يحاولون ابقاء الاتصال بينهم. فأخفيت أسلحة بعض المصالح مثل مصلحة اعداد بطاقات التعريف ومصلحة البريد. وبقي بعض المناضلين غير المعروفين وبعض رجال الاتصالات وبعض الاطارات بالاوراس والذين لم يصبهم القمع ولم يلتحقوا بالحزب وبقوا في الاحتياط. وان معظم اطارات المنظمة السرية قد وجدوا أنفسهم مداومين في الحزب كما كان الشأن لبوصوف وابن عبد المالك وديدوش مراد وبوضياف. وقد طرح «نجاة» المنظمة مشاكل خطيرة للحزب : مشاكل الايواء والامن خاصة. وكان كثير من مناضلي المنظمة السرية القدامى متلهفين على إحياء المنظمة من جديد وعلى مبادرة العمل. وتناقش بوضياف وديدوش مراد اقتراحا للامير عبد الكريم الذي كان يسعى ليقوم بعمل على المستوى المغربي. وكان على رسل عبد الكريم أن يعودوا الى الجزائر، ولكن لم يكن للقضية نتيجة. حاول بوضياف وديدوش ان يجمعا عناصر المنظمة السرية واستطاعا ان يتصلا بابن مهيدي ومصطفى بن بولعيد وبيطاط وبوصوف وابن عبد المالك ومشاطي. وتشكلت لجنة تتكون من بوضياف وابن بولعيد وديدوش وبن مهيدي قصد تنظيم العناصر المقتدرة. واستطاع ابن بولعيد أن يحصل على مستودع من القنابل بباتنة ولكنه مع الاسف تفجر. والتحق ببوضياف الذي سمي بقيادة فيدرالية فرنسا لحزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ديدوش وغراس وحباشي وبقي بالجزائر ابن

مهيدي وبيطاط وبوصوف ومشاطي وابن عبد المالك. . . وأسمع هذا الاخير رأي المنظمة السرية في مؤتمر افريل 1053.

واتصل ببوضياف وديدوش اللذين كانا بفيدرالية فرنسا لحزب «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» بفيلالي باسم مصالي. وكان رئيس الحزب يندد بالسياسة الاصلاحية للقيادة. ولم يستطيعا أن يحصلا على إجابات دقيقة بشأن الثورة التي كان مصالي عازما على شنها وتفجيرها. وكان هذا الأخير يطلب منهما خاصة ان يثقا به. ووعد بوضياف وديدوش أن يبقيا بمنصبهما دون أن يتخذا موقفا مع احدى النزعتين شريطة أن يبقى النزاع في القيمة. ولكن مصالي أطلع اطارات الناحية الباريسية وبعد ذلك إطارات جميع النواحي التابعة لفيدرالية فرنسا بالصعوبات التي تلقاها من اللجنة المركزية واستطاع أن يقنع أغلبيتهم.

وفي الجزائر كان بعض المسؤولين القدامى للمنظمة السرية كزيغود وابن طبال وابن عودة ومشاطي ورشيد ملال ميالين الى تأييد رأي مصالي الذي كان يظهر أكثر ثورية وميلا للعمل المسلح. فقرر بوضياف العودة الى الجزائر للاستعلام واستعادة ثقة أصدقائه، واتصل ثانية في الجزائر العاصمة بابن مهيدي وبيطاط ومصطفى بن بولعيد وتحدث مع دخلي محمد الذي كان عضو اللجنة المركزية وقرروا كلهم القيام بكل شيء لايقاف الازمة، ثم انتقل بوضياف الى قسنطينة ليلتقي بمشاطي وملال وحمادة محمد وابن بوعلي السعيد وقرر جميعهم أن يتخذوا إزاء نزاع مصالي للجنة المركزية موقفا محايدا.

IV ـ اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

وعقد اجتماع بالجزائر العاصمة يوم 23 مارس 1954 ضم قدامى المنظمة السرية، بوضياف وابن بولعيد وابن مهيدي وبيطاط من جهة، ومن جهة أخرى بعض المركزيين دخلي محمد، المسؤول العام للتنظيم وعضو اللجنة المركزية وبوشبوبة رمضان مراقب التنظيم وقرروا انشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

وكانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل مكونة من أربعة أعضاء اثنان من

قدامى المنظمة السرية واثنان من المركزيين (دخلي وبوشبوبة. وكان هدفها الأول إبقاء وحدة الحزب ومنحه قيادة ثورية عاقدة العزم على مبادرة العمل. ودعت اللجنة الثورية للوحدة والعمل المناضلين بأن لا يتبنوا نزعات القادة وصدرت نشرة داخلية «الوطني» ليدافع عن هذا الموقف الحيادي وكان لا بد من تجاوز الازمة.

واستاء المصاليون بانشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل واستقبلوه بصفة سيئة الى حد أنهم قاموا بعملية تأديبية ضد بوضياف وبيطاط اللذين ردا أصحابهما بالمثل وهجموا على مقر الحزب. لقد اشترك المركزيون في إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل. ووجد قدماء المنظمة السرية مزايا كثيرة لدعم اللجنة المركزية هذه : إعانات مالية، وسائل ماديه (محلات وآلات السحب) وامكانيات استئناف الاتصال مع مناضلي القاعدة بفضل منظمة الحزب، وخاصة استئناف الاتصال مع مناضلي المنظمة الخاصة القدامى زيغود وابن طبال وابن عودة وسويداني وبو شعيب. . . وكانت اللجنة المركزية استفادت هي الاخرى من هذا التحالف مع العناصر «الثقال» إذا هو يعزز موقفها إزاء مصالي والتي ترجو أن تستميلهم إلى رأيها : إعداد جيد ووقت مناسب لاندلاع الكفاح.

لم يكن المقاومون بالقبائل قد اتصلت بهم اللجنة الثورية للوحدة والعمل. كان للحزب في القبائل ما يقرب من ألف مناضل. وكانت أغلبية المناضلين وخاصة المقاومين قد تبنوا موقف مصالي أثناء الازمة ومصالي الذي كان يمثل في نظرهم استمرارية الحزب والرئيس المصمم على العمل. وحتى غاية مايو 1954 كانت الهيآت المسؤولة في القبائل قد تحزبت لمصالي. وفي آخر هذا الشهر التقى المسؤولان الرئيسيان كريم بلقاسم و أبو عمران ببوضياف في الجزائر العاصمة. كان هذا أول اتصال ولكن المسؤولين المقاومين مازالا متعلقين بمصالي وحذرين بالنسبة للجنة الثورية للوحدة والعمل. وحضر وفد من القبائل المؤتمر الذي نظمه المصاليون بهرنو. وكان على المحادثات بين قدامى المنظمة السرية والمقاومين بالقبائل ان تستأنف.

وفي شهر جوان 1954 قرر بوضياف وابن بولعيد وديدوش استدعاء كل الاطارات القدامى في المنظمة الخاصة قصد دراسة تطور الوضع ونشاطات اللجنة الثورية للوحدة والعمل، واتخاذ الاجراءات الضرورية للشروع في

العمل، لأن محاولة التوحيد بين النزعتين لم تنجح.

V ـ اجتماع الاثنين والعشرين.

إن اجتماع الاثنين والعشرين «التاريخي» قد انعقد بالجزائر العاصمة، بحي مصالي (المدنية حاليا) في منزل أحد المناضلين الياس دريش. وعلاوة على منظمي الاجتماع، بوضياف وابن بولعيد وابن مهيدي وديدوش مراد وبيطاط، وحضر أيضا ممثلو قطاع الجزائر العاصمة أو الذين التجأوا به، بوعجاج الزبير، وبلوزداد عثمان ومرزوقي محمد، ودريش الياس، وسويداني بوجمعة، وبوشعيب بلحاج، وحداد يوسف ؛ ممثلو القطاع الوهراني بصرف عبد الحفيظ وابن عبد المالك رمضان ؛ ومن القطاع القسنطيني مشاطي محمد وحباشي عبد السلام ورشيد ملاح وابن بوعلي السعيد ؛ ومن سوق اهراس باجي مختار ومن الشمال القسنطيني زيغوت يوسف وابن طبال عبد الله وابن عودة. وكان كلهم من مناضلي حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومن مناضلي المنظمة السرية القدامى.

أ ـ الاجتماع.

ترأس الاجتماع ابن بولعيد وقدم التقرير العام بوضياف بالتناوب مع ابن مهيدي وديدوش، وذكر التقرير العام بتاريخ المنظمة السرية وعواقب القمع وحل المنظمة السرية والجهود المبذولة لابقاء الاتصالات بين الاطارات القدامى والعلاقات مع الوفد الخارجي بالقاهرة، والوضع بتونس، وذكر التقرير أيضا بتاريخ اللجنة الثورية للوحدة والعمل وعلاقتها مع المركزيين. أما ابن بولعيد، الذي بقي مرتبطا عاطفيا بمصالي فانه قدم تقريرا عن الزيارة التي قام بها الى رئيس الحزب. ولكنه لم يقنعه ولم يجعله يتبنى فكرة مناضلي المنظمة السرية القدامى.

وطرحت خلاصة تقرير بوضياف المشكل الجوهري : «يترتب علينا نحن قدامى المنظمة السرية اليوم ان نتشاور وأن نقرر المستقبل». كان النقاش حادا بين أنصار الشروع العاجل في العمل والذين يعتقدون أن الظروف غير مؤاتية. ومن الاوائل يجدر بنا ذكر أكثرهم حماسا : كان بوضياف يرى مع ابن بولعيد انه يجب علينا ان نتصدى لحرب طويلة وانه يجب ان نصل الى

النهاية ؛ وذكر ديدوش وسويداني بوجمعة مثال الفيتنام، وألح ابن مهدي بين حرب التحرير أو السجن، وأبرز باجي مختار الحماس الذي سيولد عن العمل. وكان سويداني ربما أكثرهم حماسا. وأمام إطالة النقاش قام فتدخل والدموع في عينيه : «هل نحن ثوريون ؟ إذن ماذا ننتظر للقيام بهذه الثورية اذا كنا مخلصين مع أنفسنا ؟ وبهذا فاز بالقرار. فقد تقررت حرب التحرير.

إن العريضة التي صوت عليها الاثنان والعشرين نددت بأزمة الحزب وبالقادة الذين كانوا مسؤولين عنها. وأكدت أيضا ضرورة «وضع حد لعواقب الازمة» وانقاذ الحزب وبالتالي الحركة الثورية. والكيفية الوحيدة لتجاوز الازمة تكمن في الكفاح المسلح الذي يجب تجنيد كل المناضلين من أجله. ولهذا قرر الاثنان والعشرون اندلاع الثورة المسلحة لتحرير الجزائر. وكلفوا «المسؤول الوطني» الذي سينتخب بأن يقيم قيادة تكون مهمتها تطبيق القرارات المتخذة وجرى التصويت لتعيين المسؤول الوطني بالاقتراح السري ؛ وكان رئيس الاجتماع هو الوحيد الذي اطلع على النتيجة وأعلم بها المنتخب فقط، بوضياف. وعين هذا الاخير لجنة تتركب من خمسة أعضاء بوضياف نفسه وبن بولعيد وديدوش وبن مهيدي وبيطاط.

ب ـ تطبيق قرارات الاثنين والعشرين.

كان على لجنة الخمسة أن تقوم بمهمة كبيرة فكان اجتماعها الاول بالجزائر العاصمة، فصادقوا على القانون الداخلي وحددوا مهام كل منهم وتوزعوا المسؤوليات. كان يجب تجمع كل مناضلي المنظمة السرية القدامى وإدراجهم في الهياكل الجديدة وتدريبهم عسكريا وتخصيص بعضهم ببعض التدريبات التقنية لصناعة القنابل. ومازالت اللجنة الثورية للوحدة والعمل من جهتها تمارس نشاطاتها، وكان المركزيون في جهل تام باجتماع الاثنين والعشرين.

والتقى بوضياف بابن بلة بسويسرا يوم 7 جويلية 1954 وأطلعه على قرارات الاثنين والعشرين. فوافق ابن بلة فورا عليها ووعد بنيل انضمام أعضاء الوفد الخارجي الآخرين ومساندة مصر.

ودائما بسويسرا التقى بوضياف الذي التحق به كل من ابن بوالعيد وديدوش وابن مهيدي مع لحول ويزيد. واتفقوا على النقاط التالية :

حل اللجنة المركزية، مغادرة القادة الجزائر نحو الخارج، وتخصيص مالية الحزب للكفاح المسلح. ولكن هذا من باب سوء التفاهم ؛ كان الامر يتعلق بالنسبة للمركزيين باقتراحات لابقرارت، ولم يكتب لهذا الاتفاق في الجزائر العاصمة طائل وكانت القطيعة مع اللجنة المركزية وانسحب العضوان المركزيان دخلي وبوشبوبة من اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ومن جهة أخرى لم يبق أي معنى لهدف اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وإبقاء وحدة الحزب ليس له أي معنى يذكر حيث كان الانفصال بين الطرفين الذي أصبح واقعا، إن آخر عدد من نشرة «الوطني» صدر يوم 5 جويلية 1954. إن اللجنة الثورية للوحدة والعمل انقطعت عمليا عن الوجود وقد خلفها الاثنان والعشرون ولجنة الخمسة.

لقد تعززت لجنة الخمسة بدخول ممثل القبائل كريم بلقاسم. لم تمثل القبائل في اجتماع الاثنين والعشرين لان مقاومي القبائل كانوا أوفياء لمصالي انذاك ولاقناعهم بسداد قضيتهم بأنهم كانوا من أجل الثورة المسلحة الفورية، طلب من ممثلي المقاومين طرح ثلاث أسئلة عل المصاليين والمركزيين : (هل أنتم من أجل العمل الثوري ؟ إذا كان الجواب ايجابيا ماهي المساندة التي يمكنكم ان تأتوا بها ؟ وفي حالة اندلاع عمل دون ان تكون لكم يد فيه، كيف يكون موقفكم ؟ لم يأخذ المصاليون من طرح عليهم هذه الاسئلة مأخذ الجد، وصرح المركزيون بأنهم من أجل العمل في المستقبل لا من أجل العمل الفوري. وهكذا قرر مقاومو القبائل الالتحاق بالاثنين والعشرين وقدمت إطاراتهم للجنة الخمسة وصار كريم العضو السادس بها.

ووقع بعض القصور من الاثنين والعشرين فانسحب ممثلو قسنطينة. وفي أوت 1954، عقد اجتماع الشرق الجزائري وحضره ابن طبال وديدوش وغراس وشيهاني وابن حملة وأعضاء لجنة قسنطينة منهم حباشي ومشاطي. واعتبر غراس قرار اندلاع الثورة غير مناسب ؛ واعتبر أعضاء لجنة قسنطينة بأنه اتخذ بالجزائر العاصمة، قرار عاطفي وانه يجب عقد اجتماع ثان. وذكر ديدوش وابن طبال بان القرار اتخذ بالاجماع وانه لا يرجع على ذلك وانه لا مجال لاجتماع آخر وبان الثورة ستندلع وأنهى اعضاء لجنة قسنطينة نشاطاتهم.

واهتموا بالسلاح، فاتصل بوضياف وديدوش بمسؤولين مغاربة

وتونسيين ووعد المغاربة بالسلاح أما المصريون الذين أطلعهم ابن بلة فانهم طلبوا براهين ملموسة عن الثورة قبل أن يتخذوا أي قرار. وكلف ابن بلة بقضية السلاح وضرب الموعد بطرابلس. وأرسل ابن بولعيد الى طرابلس ليتسلم الاسلحة التي وعد بها ابن بلة. وذهب بوضياف وابن مهدي الى الريف الاسباني ليتسلموا السلاح الذي وعد به المغاربة ولكن يا للأسف كانت المهمتان فاشلتين. وكان على الثورة ان تعتمد قبل كل شيء على اسلحتها الخاصة.

وانكبت لجنة الستة على إعداد هذه الثورة وبما ان الستة غير معروفين من طرف الجمهور التمس زعيم أو رأس سياسي ولم يجدوها لان كل الشخصيات التي تم الاتصال بها رفضت. ومع هذا تواصلت الاعدادات : تشكيل أول كومندوسات واعداد القاعدة السياسية وتحرير النداء الى الشعب والى المناضلين واختيار الرموز لجبهة التحرير الوطني للحزب السياسي، وجيش التحرير الوطني للمنظمة العسكرية وتقسيم الجزائر الى ولايات، وجمع اسلحة المنظمة السرية التي أخفيت في الأوراس وفي الجزائر العاصمة وتحديد استراتيجية الكفاح المسلح ومراحلها الكبرى. وتمت الاستعدادات ولم يبق الا تحديد تاريخ الاندلاع وسيكون أول نوفمبر بداية صفحة جديدة ومجيدة من تاريخ الجزائر.

التقلبات الاجتماعية
و
الاقتصادية والمقاومة الثقافية

تأليف : د. جيلالي صارى
ترجمة د. عبد القادر بن حراث

تأثرت البنيات الاجتماعية والاقتصادية منذ الصدمات الاولى للعدوا
الاستعماري وأصبحت لا تستطيع مقاومته لان الامر أصبح يتعلق جوهر
بالاستعماري الاستيطاني وكان لا يمكن مواصلة إقامة عناصر أوروبية بأخصب
الاراضي بجزائر البحر الابيض المتوسط دون اغتصاب جماعي وعام لأراضي
الفلاحين وتعبئة احتياطي هام من اليد العاملة الرخيصة الثمن لصالح مجتمع
غريب وأقليات أهلية متواطئة معه.

ولهذه الظروف الهامة خصصنا القسمين الاولين من هذه الدراسة
وسندرس في القسم الثالث المقاومة الثقافية ومظاهرها الرئيسية مؤكدين لا
على تعلق الجماهير الشعبية بالتراث الثقافي العربي الاسلامي فحسب بل
أيضا تحليل المجهودات المختلفة التي بذلت لمساعدة انبعاث ثقافي جديد
ضمن الجو نفسه الذي نشأت وتطورت فيه الفكرة الوطنية.

وهكذا سندرس على التوالي :

- أداة التهديم الاجتماعي - الاقتصادي الا وهي اغتصاب أراضي الفلاحين.
- العواقب على الصعيد الاجتماعي.
- الاشكال الجديدة لمعارضة ومقاومة المجتمع الجزائري.

القسم الاول :

تهديم البنيات الاجتماعية والاقتصادية واغتصاب أراضي الفلاحين

أولا : هدّ البنيات الاجتماعية والاقتصادية .

إن تهديم البنيات الاجتماعية ـ الاقتصادية الذي تسبب فيه دخول الجيش الاستعماري وتوغله داخل البلاد أثناء عقود طويلة والذي أنجرّ عنه ردود فعل عديدة، أعطى على التوالي للأقلية الاوروبية وللسوق الفرنسية موارد مختلفة ويدا عاملة كثيرة رخيصة الثمن ـ إن مثل هذا المسار كان قبل كل شيء نتيجة لاغتصاب أراضي الجماهير الريفية بصفة جماعية .

واغتصاب الاراضي هذا الذي اكتسى أشكالا مختلفة وأخذ أبعادا كبيرة لم يكن دوما سهلا ولا نابعا عن استسلام ـ فلم يكن ممكنا الا بموجب أجراءات تعسفية وبعد أصدار مجموعات من القوانين .

وللاحاطة بهذه الظواهر المختلفة سندرس .

ـ أداة هدم البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الا وهي نزع ملكية الفلاحين بصفة جماعية .

ـ الاستيلاء الاستعماري للموارد الاخرى .

ـ التحويلات الاقتصادية على حساب المجتمع المغلوب على أمره .

ـ أداة هدم البنيات الاجتماعية ـ الاقتصادية : نزع ملكية الفلاحين .

لقد طرحت الاراضي ـ الى غاية نهاية الليل الاستعماري الطويل مشاكل شديدة وخطيرة نشبت بين المجتمع المغلوب على أمره والمجتمع المسيطر لانها (أي الارض) كانت تشكل بالنسبة للمجتمع الاول المورد الرئيسي بل المورد الوحيد للاقتيات وهي تمثل مع ذلك على الصعيد الثقافي مجموعة من القيم السامية ـ فكان انتزاع الاراضي من الفلاحين يعد هو صميم

المأساة الاستعمارية وضياع أكثر من مليونين من الهكتارات من الاراضي الواقع أغلبها في أحسن الاماكن أخذت بالسلطة الاستعمارية والى اللجوء الى وسائل استثنائية في القرن التاسع عشر ـ وهكذا ينبغي التمييز بين أشكال نزع الأراضي بصفة جماعية والاشكال القائمة على مجرد المضاربة العقارية.

1) الاشكال المختلفة للنزع الجماعي للملكية.

لم يعد عهد النزع الجماعي الى مرحلة الاحتلال الاستعماري فقط ولا الانتفاضات الكبرى التي تلتها (1864 و 1871) ـ كما أنه لم يخص الاملاك العمومية فقط ـ وهكذا يمكننا ترتيب مختلف أنواع الأراضي الى ثلاثة أقسام ـ فهناك الاملاك التي صودرت من قبل والتي وقع تحديدها والتي حجزت بعد سنة 1871 ـ ويجب اضافة الاراضي التي صودرت لفائدة المعمرين.

2) المصادرات الاولى

واكبت المصادرات الاولى العمليات العسكرية منذ بداية الاحتلال وتواصلت بدون هوادة مع توغل قوات الاحتلال في البلاد ولم يكن يتعلق الامر بالإراضي التابعة للدولة المخلوعة أي بالبايلك فحسب بل بأراضي عمومية خاصة (الاوقاف) وفي كثير من الاحيان بأملاك خاصة.

أ ـ مصادرة الاوقاف

استولت الادارة الاستعمارية شهرين بعد معاهدة 4 جويلية سنة 1830 [1] بقرار 8 سبتمبر على أملاك الاوقاف وتبعته قرارات أخرى سرعان ما تم نشرها، مثل قرار فاتح مارس سنة 1833 الذي أمر كل الملاكين والحائزين والمجموعات الدينية بأن يسلموا سندات ملكيتهم الى الادارة الاملاك العقارية في أجل محدد.

وهكذا خص الاجراء الاول مباشرة **مصدر التمويل ذا الصبغة الدينية والثقافية والاجتماعية** لانه تكون عبر القرون السابقة ليستجيب والمقتضيات الاساسية الثلاث للحياة الاجتماعية في البلاد الاسلامية ومع هذا فان

(1) ـ تبقى ممارسة الدين المحمدي حرة وتمس حرية السكان من كل الطبقات ـ وحريتهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم أي مساس المعاهدة التي أبرمت بين الجنرال رئيس الجيش الفرنسي وداي الجزائر ـ النشرة الرسمية للجزائر والمستعمرات الجزائر العاصمة 1833.

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

الاحصاءات النادرة التي ذكرتها المصادر الفرنسية قد أعطت فكرة عن دور وإحجام هذه الاملاك. وهكذا يمكننا أن نلاحظ حوالي سنة 1860 بأن البنايات الخاصة بالعبادة كانت تعد كثيرة جدا عند الاحتلال الامر الذي جعل من المستحيل التفكير في المحافظة عليها كلها[2].

فبالنسبة لمدينة الجزائر تم سنة 1830 تعداد 176 عمارة مخصصة للعبادة منها 13 مسجدا جامعا و 109 مسجدا صغيرا بقطع النظر عن عدد لابأس به من الزوايا.

كل هذا يبرز أهمية هذه الاملاك وآثارها على الصعيد الاجتماعي كما سنراه (في القسم الثاني) ـ وهكذا كانت الاجراءات الاولى ترمي الى ضرب الاسس الثقافية للمجتمع بأسره.

ب) ـ مصادرة أملاك البايلك.

وخص أيضا القرار الفرنسي نفسه ـ قرار 8 سبتمبر 1930 ـ أملاك المهاجرين ـ وضمت جميع هذه الاملاك الى الاملاك العمومية وكان التصنيف في الجملة تدريجيا لانه كان مرتبطا بتوسع الاحتلال من جهة وبالاعتراف بالاراضي من جهة أخرى وحيثما حلت قوات الاحتلال وقع تصنيف أملاك البايلك بصفة مطردة وظهرت وتعددت النزعات تبعا لغلو التصنيفات كما اشارت الى ذلك العرائض.

ان بيريمهوف (Peyrimhoff) الذي قام بحوصلة التعمير الرسمي في أواخر القرن التاسع عشر ـ يقدرها ب 166 — 176 هكتار (3) ـ ولكن هذه المساحات لا تخص الا الاراضي التي أنشئت بها مزارع الاوروبيين وهناك جزء آخر خصص لاغراض أخرى (الغابات) ـ ومن جهة أخرى نجد مقاطعة قسنطينة في الطليعة ب 128010 هكتار أي 72 % مقابل 156 34 هكتار و 14000 هكتار فقط لكل من مقاطعتي وهران والجزائر مهما يكن في أمر هذه الاحصاءات فانها تدلنا على أهمية هذه المصادرات وخاصة كل ما يتعلق بالاراضي المدعوة بأراضي «العزل».

---

(2) ـ أرشيف اكس ـ ان ـ بروفانس (Aix-En-Provence) ف 80-1702.

(3) ـ بيريمهوف (58) ص : 58، BEVRIMHOFF. P. 58

ج) - إبعاد الفلاحين عن أراضي «العزل»

هذه الاملاك (4) التي كانت توجد بجزء كبير من المناطق الخصبة بالمقاطعة القسنطينية تمثل - حسب مستندات قانون مجلس الشيوخ لسنة 1863 - 390 317 هكتار (5) - واذا كانت 391، 337 هكتار - إن إبان تطبيق هذا القانون - قد صنفت فان ذوي الحقوق التقليديين سيفقدون نهائيا وبصفة مفاجئة في السنوات الاخيرة والصعبة هذه للامبراطورية الثانية - 993 - 224 هكتار أي 8,70 % من المساحة الكاملة للاراضي «العزل» المتقطعة إذ أصبحت لا تحتفظ في الجملة الا بالقطع الهامشية وعلاوة على ذلك فان هذه العمليات المختلفة قد أسفرت عن ابعاد 232 5 أسرة من بين مجموع يقدر بـ 8.822 أسرة أي ما يقرب من الثلثين (3,59%) ان الترحيلات المكثفة خصت عامة أخصب الاراضي وهي تؤكد بذلك خطورة تلك الاجراءات - ومع هذا تواصلت مثل هذه الانتزاعات بصفة عملية وفي نفس الظروف - كان الامر كذلك بالنسبة لنزع ملكيات قبائل عديدة وبسياسة تحديد اقامة وحصر القبائل خاصة.

د) اغتصاب ملكية القبائل

فهو نتيجة مباشرة لتوسع وتعميم المقاومة الشعبية وفعلا فان الوسيلة الوحيدة بالنسبة للدولة الاستعمارية لوضع حد لمقاومة الجماهير الشعبية هي تخريب[6] واتلاف الغلات وفي النهاية مصادرة الاراضي كما أوضحه بيجو في

---

(4) - تفيد أراضي «العزل» لغة الاقتطاع الترابي - وهي تعطى كل قطاعة أو مرتب أو مكافأة للاعيان الكبار والموظفين العموميين - وهكذا كان ما يقرب في عشر إقطاعات مخصصا رقب المتاونين للباي - يمكن تمييز نوع آخر من الاراضي وهو الذي كان يخضع لاتارات خاصة بقطع النظر عن الحكور (ضريبة تدفع لكل وحدة للحرث او جذبة) والعشر (ضريبة دينية) وكانت هذه الاراضي المقتطعة تمنح للاشخاص الذين قاموا بخدمات للباي.

(5) - لمزيد من التفاصيل انظر جيلالي صاري (92)

(6) - «هل يمكننا الجري في كل جهة في آن واحد ؟ هل يمكننا التصدي لكل الضربات» ؟ هل يمكن وضع 100.000 جندي لملاحقة عبد القادر ؟ من البديهي لا وهل يمكن مطاردة وملاحقة السكان الذين يزودونه بالفرسان والموارد. . . ان الحرب من هذا النوع لا يمكن أن تنتهي بعمل دائب لكل جيوشنا ولنقله - لانه يجب ان تعرفه الامة «لا يختصي الا بافلاس العرب» ماكتبه بيجو لوزير الحرب في 24 نوفمبر 1849 (ذكره الكولونيل شرشيل في «حياة عبد القادر» - الجزائر العاصمة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع سنة 1970.

تصريحه يوم 18 افريل 1841 : «ان الملكيات الخاصة والحرف التي تعتبر ضرورية للتعمير. . . ستصادر بسرعة بموجب الصالح العام».

وهكذا تعممت المصادرات بسرعة ومست العديد من القبائل في المناطق التي احتلت وخاصة في المساحات الحضرية حيث كان استثمارها مكثفا، وهذه الظواهر خصت بالدرجة الاولى المتيجة والساحل حيث راح عدد كبير من الاوروبين الطامعين في الربح يستغلون بسرعة المساحات الحضرية أولا ثم الاراضي الريفية بعد ذلك ـ والكل شارك في هذه الموجة العارمة التي اجتاحت أخصب المزارع في وسط الجزائر ـ وصارت ثلاثة ارباع الاراضي المبتاعة مطلوبة في عدة ملاك، ولجعل حد لهذه الفوضى صدر أمران سنتي 1844 و1846. ومع هذا فان هدفهما الحقيقي هو ليس اقرار الاملاك المغتصبة فقط ولكن أيضا وخصوصا مصادرة أراضي القبائل بصفة مقنعة ـ وهكذا اجتهدت اللجان المكلفة بتطبيق النصوص ان توفر قبل كل شيء المساحات الضرورية للتعمير ـ ولهذا الغرض، أقرت ملكية الاوروبين وطالبت مستندا الملكية من الفلاحين بينما كان من الصعب لهؤلاء الفلاحين الاحتفاظ بهذه المستندات في خضم هذه الحرب. كل هذا أنهى بابعاد أكثر من 2000 أسرة عن المتيجة (7) ونزعت هكذا 30.000 هكتار وسلمت لمصلحة التعمير بينما أجبر الفلاحون على الاقامة في 27.636 هكتار ـ ولوحظت نفس العمليات في مناطق أخرى وكانت مرفوقة دائما بنزع جماعي للملكية.

وكان الامر هكذا بالمصادرات التي وقعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى في الثلث الاول من القرن العشرين في إطار إنشاء أو توسيع مساحات التعمير ـ وتعددت المراسيم لتسمح بمتابعة التطور العام وضبط الاهداف أيضا. وفعلا كانت هذه الاهداف عديدة. لم يتعلق الامر فقط بدعم ايضا وفعلا كانت هذه الاهداف عديدة. لم يتعلق الامر فقط بدعم التعمير عامة ولكن لاحتلال بعض المناطق بل بعض المواقع حيث لم تقع المعاملات بين الخواص، وفي حالات أخرى تعلق الامر باخفاء الفشل حتى تشجع المبادرات الخاصة كما سنراه في ما بعد.

هـ) تحديد الاراضي للقبائل أو الحضر

إن تحديد أراضي القبائل قد أضر كثيرا بالفلاحين لانه حيثما طبق إلا

(7) ـ ازنار (38)

وتسبب في عواقب جد وخيمة وكان الهدف منه مزدوجا : تشكل احتياطات عقارية واسعة ليسهل تطبيق التصاميم المعدة من قبل المنـظرين وأصحاب النظام الاستعماري، ووضع تكاليف ضريبية جديدة وستعطي الامثلة التالية فكرة على ذلك.

ففي وادي الشلف الاوسط (مدينة الاصنام) كان على اولاد قصير ان يتخلوا عن 12000 هكتار (8) واليكم الوضعية التي كانوا فيها بعد بضع سنوات خلت ووضعهم ملاحظ مدقق «لابسي». «ان اجمل قبيلة الاصنام وهم أولاد قصير التي كان تعدادها في زمني 14.000 نسمة وكانت تملك قطعانا عديدة من الخيل ومزارع خصبة قد انتقص تعدادها بالنصف وأصبحت مخربة تخريبا كاملا (9) وفي القطاع الوهراني أجبرت قبيلة الغرابة على الاقامة ابتداء من 1850 بـ 33.288 هكتار بينما كانت ديارهم تمتد على 85.000 هكتار (10) وقد صودرت منهم المساحـات الاكثر خصبـا طول الـطريق الرابـطة بين وهران وسيدي بلعباس وفي القطاع القسنطيني وحول عزابة (جيماب سابقا) اجبـر الفلاحون على التخلي عن 30.000 هكتار من بين 50.781 هكتار التي كانت بأيديهم، والجزء الباقي والصالح للزراعة 7.476 هكتار فقد اعتبرته الادارة بانه غير كاف تماما[11]».

وبالاضافة الى ذلك يجب علينا أن ننتبه الى جوانب أخرى لهذا الاجراء وخاصة حول مستغانم ـ وهكذا قد فرض على المجموعات التي أجبرت على الاقامة المحددة حق للايجار للاراضي وقد ارتفع الى 0,50 فرنك للهكتـار القابل للحرث و 0,25 فرنك لهكتار الرعي ـ ودفع أهل عكرمة الشراقة التي ضمت خطأ أراضيهم ـ وهي أراضي المخزى بـأراضي البايلك فهم أيضـا أجبروا على دفع حق الايجار ـ وبما أنهم قد نزع منهم 11000 هكتار حتى مجموع 17000 هكتار أي 64 % فانهم يعيشون بصعوبة.

«اليوم لا تستطيع 6000 هكتار من أراضي قاحلة ومحصبة ومفتقرة الى الماء ان تغذي الا بمشقة 1.100 ساكن. إن هذه السلسلة من الاجراءات جد ثقيلة على القبيلة» [12].

(8) ـ ولمزيد من التفاصيل انظر ياكونو (77)

(9) ـ لإباسي (45) ص : 456.

(10) ـ الجريدة الرسمية آنذك 1867.

(11) ـ نوشي (56).

(12) ـ الجريدة الرسمية آنذاك 1865 ـ ص : 462.

وحسب نفس المصادر فان هذه المجموعة ـ التي كان عدد سكانها سنة 1841 - 2500 نسمة ـ وقد فقدت في ظرف عشرين سنة أكثر من نصف سكانها ولا يتعلق هذا الأمر بحالة فردية أو نادرة. وهكذا فان قبيلة «الزمالة» التي خدمت مع هذا القوات الاستعمارية مبكرا. قد أجبرت على التخلي عن قطعتين تزيد على 1000 هكتار وعن مزرعة مساحتها 4.200 هكتار لصالح الاقلية الاوروبية ـ أما تعويضها بـ 3200 هكتار فانه يتمثل في أراض غير صالحة كما تشير اليه الملاحظة التالية.

«ولكن الخسارة الحقيقية التي أصابتهم ناجمة عن تحول ثلاثة وديان لفائدة المصالح الاوروبية لتمدهم بموارد مائية للسقي» [13].

اما فيما يخص الحساسنة (سيدي بلعباس) فانهم أجبروا على الاقامة من 1854 الى 1859 على أراض لقبائل الحزرج وأولاد ابراهيم وأولاد سليمان وقعت تحت الحجز وكان عليهم أن يسددوا حق الايجار قدّر بـ 10 فرنكات لكل محراث [14] ـ اما البرجية (سهل وادي الهيرة) فلم تمتد أراضيهم الا على 5400 هكتار مقابل 19.522 هكتار سابقا [15] ـ ووقع التفكير في تعويضهم الا أنها تبقى غير كافية لتحسين الظروف العامة لحياتهم.

وهكذا تسببت هذه الاجراءات المختلفة في عواقب خطيرة وأدت بعدد كبير من المجموعات الى فقر يتزايد كل يوم أكثر وخاصة بعد المواسم الرديئة.

و) الحجـــز

هذا هو ـ بدون شك ـ الاجراء الاكثر تعسفا الذي أضر ـ بشدة بالافراد والفرق وحتى القبائل برمتها أحيانا ـ ضمن 1840 الى 1864 نلاحظ قرارات ومراسيم عديدة في هذا الشأن [16].

وانطلاقا من دراسة مستندات قانون الشيوخ سنة 1863 يمكن أن تتكون

(13) ـ الجريدة الرسمية 1867، ص : 128.
(14) ـ الجريدة الرسمية 1867، ص : 823.
(15) ـ الجريدة الرسمية 1865، ص : 488.
(16) ـ لم يقتصر الحجز على القبائل المحاربة فحسب بل على جميع التي «تساعدنا مباشرة أو بصفة غير مباشرة العدو» أو «تكون على اتصال به وعلاوة على ذلك فان النص يفترض» «التخلي أو الالتحاق بالعدو بالنسبة للذين يتغيبون من دواويرهم أكثر من ثلاثة أشهر بدون رخصة من السلطة الفرنسية». الجريدة الرسمية 1845، ص : 225.

لدينا فكرة شاملة تدعمها أمثلة دقيقة ـ واذا كان الحجز لن يصيب الا 108 هكتار في مقاطعة تلمسان فان تطبيقه في دوائر معسكر وسعيدة قد أسفر عن عواقب لا تحصى كما تؤكده المحفوظات في شأن مدينة الامير عبد القادر :

وعند رجوعها الى أراضيها اضطرت القبائل المهاجرة الى ايجار ملكياتهم باثمان باهضة أحيانا وأن تعيش في ظروف جد شاقة[17].

وفي المقاطعتين الاحزبية للقطاع الوهراني (وهران وسيدي بلعباس) فان الحجز مس قبائل الحزرج واولاد سليمان وخمس مجموعات في الدائرة الملحقة للضاية (سيدي بلعباس) ـ وكانت السلطات العسكرية تجبر عبر أراضي هذه المجموعات جميع الملاك القدامى على دفع الاجور بيد أن هذه القبائل كانت بعد رجوعها من المغرب جد متعبة وبدون وسائل مادية وغالبا ماتكون قد أنهكتها المجاعة وطول الاسفار بقطع النظر عن ضياع غنمهم تلك حالة قبيلة الحزرج «الذين شاهدوا موت عدد كبير من ذويهم[18] وأولاد زاير» الذين تحملوا نكبات كبيرة في هجرتهم الى المغرب[19] واولاد ابراهيم «الذين قل عددهم بصفة كبيرة»[20].

ومهما كانت هذه الظروف الصعبة للبقاء على قيد الحياة (ايجار وتقلص الاراضي وشبه فقدان العتاد الفلاحي وضياع كبير للماشية ونقصان في عدد السكان الكهول. . .) فان الاهالي لم يجدوا من جديد وبصفة عامة أخصب أراضيهم ـ **ان الاراضي القابلة للزراعة في المقاطعات المدنية أصبحت من الآن فصاعدا قليلة**، ومن جهة اخرى فان الحجز قد عمم محليا حتى مس الفلاحين الذين لم يهجروا أبدا من خلال المقطعات المدنية فان القطع الارضية التي تمتاز اما بمواردها المائية أو بموارد تربتها قد سلمت قبل كل شيء للاوروبيين تلك المصادرات التي لم يتعرض لها تطبيق قانون مجلس الشيوخ ولم يثر النقاش حولها ـ وحتى اذا كان هناك تعويض فان المعنيين بالامر لم يحصلوا على قطع ارضية مماثلة لاملاكهم السابقة.

وإثر هذه الاقتطاعات حصل التضييق كما تؤكده شهادات كثيرة ـ وهكذا

---

(17) ـ ارشف 1808-80F

(18) ـ الجريدة الرسمية 1866، ص : 250

(19) ـ الجريدة الرسمية 1867، ص : 852.

(20) ـ الجريدة الرسمية 1867، ص : 395.

نجد أولاد خلفة بعد أن فقدوا جزءا من أملاكهم لصالح المساحة الفلاحية لعين خيال (عين تموشنت) وقطعا أرضية أخرى لم يحتفظوا الا بـ 25.684 هكتار منها 9777 هكتار يطالبها بموجب «الملك» 178 من ذوي الحقوق و 8513 هكتار يطلبها البايلك والباقي اي 7300 هكتار يطالب به جمهور القبيلة[21]. أما أولاد زاير الذين لم يحتفظوا الا بـ 45.397 هكتار فانهم أجبروا على التخلي عن 19.280 هكتار لمصالح الغابات ولم يبق للقبلية الا 22.722 هكتار ويملك من هذه المساحة 334 شخص بموجب «الملك» 19.213 هكتار بينما سلم الباقي أي 3609 هكتار الى 3974 ساكن بالقبيلة أي أقل من هكتار لكل شخص[22].

يؤكد مثل هذا التطور الاضطرابات العميقة على مختلف الاصعدة وذلك ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر وبالخاصة تقهقر ملموس للزراعة عبر أراض خصبة بالقطاع الوهراني وبالتالي توسع الزراعة في الاراضي الهامشية بسفوح الجبال وحتى بالجبال - ويجب تأكيد هذا التطور من جهة أخرى بشأن حجز 1871.

ز) حجز 1871.

فهو بدون شك أقسى عقاب إبان الفترة الاستعمارية الذي أصاب بشدة المجموعات الثائرة بوسط وشرق البلاد. وبقطع النظر عن المساهمة الحربية الضخمة التي بلغت 64.739.075 فرنك ذهبي أي مايقابل 80 فرنك ذهبي لكل شخص أو أيضا 40، 70% من رؤوس الأموال للاشخاص الذين مسهم الحجز[23] ذلك المبلغ الذي سدد في أجل قصير جدا وفي ظروف جد شاقة فانه يجب تأكيد مرامي الحجز الذي مس 33 مجموعة - وبلغت مساحته 406 446 هكتار - وهذا أشهر اغتصاب للملكية الذي اعلن عنه وقرره ممثلو الجمهورية الثالثة[24].

---

(21) - أرشيف F 80-1808

(22) - أرشيف F 80-1808

(23) - ش. ر. أجرون (1) م 2-36 وجريدة لوموند (باريس) 14 افريل 1971، ص : 7.

(24) - الاغاني المأسوية النادرة التي سجلت في آخر القرن التاسع عشر تعبر عن هذا الوضع العام : 1871 كانت سنة افلاسنا قد حطمت قوتنا افهي لاتنتهي من العناء ما سبب النزاع ؟ يحك لنا بهذا الشأن أنه عندما اغلق المكتب كان هذا يرن تحت الديون وذاك اصبح انسانا حقيرا الذي اذا ضربته زوجته بكى وعندما تجاوز الامر الحدود عقدنا اجتماعات كل يوم في القبائل. هلموا الى الجهاد واهجموا - اغانى قبائلية، المجلة الافريقية، 1899 ص : 19 و 149.

نجد أولاد خلفة بعد أن فقدوا جزءا من أملاكهم لصالح المساحة الفلاحية لعين خيال (عين تموشنت) وقطعا أرضية أخرى لم يحتفظوا الا بـ 25.684 هكتار منها 9777 هكتار يطالبها بموجب «الملك» 178 من ذوي الحقوق و 8513 هكتار يطلبها البايلك والباقي اي 7300 هكتار يطالب به جمهور القبيلة[21]. أما أولاد زاير الذين لم يحتفظوا الا بـ 45.397 هكتار فانهم أجبروا على التخلي عن 19.280 هكتار لمصالح الغابات ولم يبق للقبلية الا 22.722 هكتار ويملك من هذه المساحة 334 شخص بموجب «الملك» 19.213 هكتار بينما سلم الباقي أي 3609 هكتار الى 3974 ساكن بالقبيلة أي أقل من هكتار لكل شخص[22].

يؤكد مثل هذا التطور الاضطرابات العميقة على مختلف الاصعدة وذلك ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر وبالخاصة تقهقر ملموس للزراعة عبر أراض خصبة بالقطاع الوهراني وبالتالي توسع الزراعة في الاراضي الهامشية بسفوح الجبال وحتى بالجبال ـ ويجب تأكيد هذا التطور من جهة أخرى بشأن حجز 1871.

ز) حجز 1871.

فهو بدون شك أقسى عقاب إبان الفترة الاستعمارية الذي أصاب بشدة المجموعات الثائرة بوسط وشرق البلاد. وبقطع النظر عن المساهمة الحربية الضخمة التي بلغت 64.739.075 فرنك ذهبي أي مايقابل 80 فرنك ذهبي لكل شخص أو أيضا 40، 70% من رؤوس الاموال للاشخاص الذين مسهم الحجز[23] ذلك المبلغ الذي سدد في أجل قصير جدا وفي ظروف جد شاقة فانه يجب تأكيد مرامي الحجز الذي مس 33 مجموعة ـ وبلغت مساحته 406 446 هكتار ـ وهذا أشهر اغتصاب للملكية الذي اعلن عنه وقرره ممثلو الجمهورية الثالثة[24].

---

(21) ـ أرشيف F 80-1808

(22) ـ أرشيف F 80-1808

(23) ـ ش. ر. أجرون (1) م 2-36 وجريدة لوموند (باريس) 14 افريل 1971، ص : 7.

(24) ـ الاغاني المأسوية النادرة التي سجلت في آخر القرن التاسع عشر تعبر عن هذا الوضع العام : 1871 كانت سنة افلاسنا قد حطمت قوتنا افهي لاتنتهي من العناء ما سبب النزاع ؟ يحك لنا بهذا الشأن أنه عندما اغلق المكتب كان هذا يرن تحت الديون وذاك اصبح انسانا حقيرا الذي اذا ضربته زوجته بكى وعندما تجاوز الامر الحدود عقدنا اجتماعات كل يوم في القبائل. هلموا الى الجهاد واهجموا ـ اغانى قبائلية، المجلة الافريقية، 1899 ص : 19 و 149.

وبقطع النظر عن هذه الاقتطاعات التي لم يسبقها مثيل في التاريخ يجب أن نلاحظ الظروف التي جرى فيها تسديد المبلغ المذكور - وفعلا وبما أن هذا التسديد يجب أن يقع في أقرب الاجال فان الفلاحين غالبا ما يقدمون حتى على تضحية وسيلتهم الوحيدة للتمعش أو بيع ماشيتهم - وهذا ما يفسر اذن مضاعفة تصدير الغنم - وهكذا انتقلت الصادرات من 27،1210 الى 1.458121 رأس من 1872-1873 الى 1873-1874 وهذا الارتفاع المفاجئ لم يدل أبدا على أي تحسين للوضع الاقتصادي العام كما لاحظه احد المؤرخين، وهو شارل.

ر) - اجرون Ageron

«ان جزائر الاهالي قد تعممت فيها الصادرات في سنتي 1872-1873 ولكنها كانت تصدر رأسمالها وبالتالي روحها».

اما المؤرخ الرسمي لثورة 1871، رين، فانه أدرك العواقب العامة للحديث إذ قال :

«وخلاصة القول فان الحجز - سواء كان جماعيا أم فرديا - اجراء اداري يمنح الارض للكولون ولكنه لم يعاقب الاكثر اجراما، ويصيب الابرياء ويجعل هوة من الحقد بين المعمرين والاهالي، ويدفع هؤلاء الى النهب ويسبب في النهاية ثورات وذلك أنه يخلق أفواجا من الثوار» [25].

وهكذا فان إخماد الثورة بجعله حدا نهائيا للمقاومة الشعبية الطويلة أصبح ينبئ بتوسع وتدعيم النظام الاستعماري ومن الآن ستشجع الاغتصابات الجماعية المتعددة الاشكال السابقة السكان الاوروبيين على توسيع قطعهم الارضية التي حصلوا عليها في اطار التعمير الرسمي عامة.

أ) ضخامة الاشكال لاغتصاب الملكية الفردية.

ان ظهور الجمهورية الثالثة لم يوقف أبدا حركة اغتصاب الاراضي لصالح المجتمع المسيطر. لقد أقيم جهاز قانوني لانجاح البرنامج العام قصد الاستيلاء على الاراضي عبر مقاطعات زراعية واسعة. الا ان اصدار قوانين

---

(25) - رين (64)

عديدة يدلنا على صعوبات المحاولة[26] أي بقاء الفلاحين باراضيهم رغم وسائلهم الضعيفة للمقاومة[27].

وبما أننا لا يمكننا تحليل هذا التطور في هذا الاطار فاننا سنقتصر على التعقيب بانجاز على الحصيلة العامة التي تعبر عنها الاحصاءات بالجدول الاول مع التمييز بين فترتين قبل وبعد بداية القرن العشرين.

1 ـ تطور المعاملات العقارية

الفترات	شراء الاوروبيين	شراء الجزائريين	الفارق
قبل 1877	54 994	31 878	23 116
1900-1877	591 161	144 342	446 819
1900	636 155	176 220	459 935
1914-1900	632 777	192 779	439 998
مجموع : 1914	1 268 932	79 608	1 355
1919-1914	80 963	79 608	1 355
1933-1919	352 897	252 325	100 572
مجموع : 1933	1 712 792	692 932	1.013 860

المصدر : قبل 1877، لينو[48] بعد 1877 كالفي[22].

ـ فترة المبيعات الهامة

ان فترة المبيعات الهامة توافق عامة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الى غاية الحرب العالمية الاولى ـ وقبيل إصدار القانون الأول، أعني قانون فارني (1873) كانت المعاملات العقارية تافهة شيئا ما وهكذا في سنة 1877 لم تمس الا 23 116 هكتار ولم يتعد التعمير المساحات

(26) ـ ولتحليل هذه القوانين، انظر خاصة : بويان Pouyanne (59) ولارشي (Larche) (46) وصاري (68).

(27) ـ امثلة جد دقيقة انطلاقا من مناطق نموذجية درست مفصلة في صاري (68).

الرسمية ويجب انتظار بضع سنوات لنشاهد الانطلاقة الحقيقية لحركة المعاملات ومضاعفتها ـ وهكذا في ظرف عقدين من القرن التاسع عشر بلغت اشرية الاوروبيين بل جاوزت قليلا 600 000 هكتار وبعد ذلك ابتيع مقابل نفس المساحة في ظرف 14 عاما من القرن العشرين فقط ـ وكانت هكذا العقود الثلاثة حاسمة ـ وفعلا لم تحصل هذه النتائج الا بفضل تدخلات أخرى وخاصة المصادرات الجماعية الجذب ووضع وتشجيع المبادرات الفردية. ومهما يكن من أمر وبعد تفاعل العوامل هذا جمع التعمير الخاص قبيل الحرب العالمية الاولى أكثر من مليون هكتار (1.268.932 هكتار) أما الاراضي التي اكتسبها الجزائريون والتي بلغت ما يقرب من 400.000 هكتار (368.999 هكتار) فقد كانت من صنيع أقلية جعلت نفسها في خدمة الادارة الاستعمارية ويتعلق الامر بأراض تغافل عنها الكولون لموقعها الجغرافي.

2 ـ فترة الصعوبات

ان الحرب العالمية الاولى جعلت حدا للتوسع الاستعماري وفعلا أثناء هذه الفترة وحتى اذا بلغ مجموع الاشرية ما يقرب من 81000 هكتار (80.963 هكتار) فان هذه النتيجة الايجابية كانت تافهة اي 1.355 هكتار وهذا الوضع كان ناتجا عن تجنيد عدد كبير من الكولون.

وقد استؤنفت المعاملات بعد ذلك ولكنها لم تستعد الوتيرة السابقة وهكذا فقط مقابل 325 252 هكتار لصالح الاقلية الاهلية أي بفارق 572 100 هكتار فقط.

وأخيرا وفي نهاية الفترة الاستعمارية كان الفارق حسب الاحصاءات الزراعية لـ 1950-1951 لصالح المعمرين أقل من المجموع السابق اذ كان 45.530 هكتار وسيدعم اندلاع حرب التحرير نهائيا هذه الحركة وسيكون الفارق سلبيا.

وهكذا تطورت المعاملات العقارية ابان فترة معينة في آخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين **أعني بعد التحطيم الجذري لبنيات المجتمع الجزائري تبعا للمقاومة المسحلة الشعبية الطويلة** من جهة، وتبعا أيضا لانشاء شبكة من المزارع والمراكز للتعمير من جهة أخرى. فتحت تأثير

هذين العاملين انجز اذن الفلاحون الى بيع أملاكهم بصفة مكثفة وبيع قوة عملهم وغالبا ما يكون في أراضهم بالذات.

ج) حصيلة الاغتصاب

ليس من السهل تحديد حصيلة الاغتصاب العام بكل دقة ولا يمكن حصرها فقط في نزع ملكية الفضاء الزراعي النافع وحتى اذا أرجعناها الى هذا البعد الرئيسي يستعرض لامحالة الى النقائص الاحصائية والخرائطية ـ وفعلا فاننا نلاحظ فيما يخص الاحصاءات فوارق من مصدر الى آخر وابتداء من 1933 التزمت الادارة بالصمت ولم ينشر أي إعلام حول المساحات العقارية في نتائجها السنوية وفيما يخص الخرائط يجب تأكيد انعدام أي مسح لمناطق عديدة خارج المزارع «المفرنسة» عامة ـ وكل هذا يجعل من المهمة أمرا صعبا جدا.

الا أننا بعد الابـداء بهذه التحفظات سنحاول الاحاطة بالواقع معتمدين على الاحصاءات الموجودة والتحليل الدقيق نوعا ما لمنطقة معينة وهي منطقة الونشريس. وهكذا سندرس في آن واحد الحصيلة الشاملة وحصيلة المنطقة.

1 ـ الحصيلة الشاملة :

علينا أن نميز فترتين في تاريخ نزع الملكية، قبل وبعد الحرب العالمية الاولى.

أ) ـ نزع الملكية الجماعي والسريع من الفلاحين

ففي هذه الفترة الاولى حصل التوسع الاقصى للمساحات الاستعمارية والحصيلة التي أقيمت سنة 1917 (جدول رقم 2) أي 2.317.446 هكتار والتي لم تتغير سنة 1933 (+ 219 28 هكتار) لم تسجل الا تقدما محدودا سنة 1950 (+360.464 هكتار) ـ ومع هذا فان الفترة التي تكونت فيها هذه المساحة جد قصيـرة، ولا يخص الجزء الاسـاسي عملياً الا ثـلاثين عامـا، بعـد حجـز 1871 . . . والمصادرات السابقة.

2 ـ توزيع أراضي المعمرين سنة 1917

المناطق	الغابات	الاراضي المزروعة	المجموع
الجزائر العاصمة	24.672 هـ	365 832 هـ	390 504 هـ
و وهـران	23.926 هـ	937 786 هـ	961 772 هـ
قسنطينـة	145.561 هـ	819 669 هـ	965 270 هـ
المجمـوع	194.159 هـ	2 123 787 هـ	2 317 446 هـ

وبالفعل فان نصف مجموع 1917 كان قد أخذ في الحسبان سنة 1900 أي 1.144.015 هكتار و 669.315 هكتار بين هذا التاريخ و 1917 ـ ويبدو لنا أن المساحة الأولى أكثر وزنا إذا ماقارناها مع التطور الخاص والعام للجماهير الريفية، وحتى الجماهير الحضرية ـ فهي تشكـل منعرجـا حاسمـا وتشرح 819 446 هـ التابعة، للتعمير الخاص فحسب ولكن، أيضا مساحة لا تكون مساحة 475 955 هكتار التي اكتسبها هذا التعمير في بداية القرن العشرين ـ هكذا ينبغي لنا أن نشرح ونوضح هذا بكل اختصار ممكن.

3 ـ تطور أراضي المعمرين

الفترات	التعمير الرسمي	التعمير الخاص	المجموع
قبل 1870	481 000 هـ	23 116 هـ	514 116 هكتار
1901-1870	697.196	446 819 هـ	1 144 015 هكتار
1901	1 178.196	469 935 هـ	1 648 131 هكتار
1917-1900	193.360	475 955 هـ	669 315 هكتار
1971	1 371 556	945 890 هـ	2 317 446 هكتار
1933-1917	277 121	248 901 هـ	5 528 219 هكتار
1933	1 648 656	690 989 هـ	2 345 666 هكتار
1950-1933			360 464 هكتار
المجموع			2 706 130 هكتار

المصادر : توزيع الملكية العقارية في الجزائر العاصمة 1917.

كالفيلي[22] احصاء زراعي سنة 1950-1951 ولم تعد النتيجة بالضرورة الى العوامل التي حللناها (مصادرات ذات الاشكال المختلفة ومعاملات عقارية) - وبالاضافة الى الكوارث الطبيعية (جفاف دوري وانتشار الجراد) يجدر بنا أن نؤكد على الاقل الظاهرتين التاليتين : الضريبة والربا - وكم هي كثيرة الشهادات المتعلقة بالخطورة المفاجئة التي اكتشفتها الضريبة ابتداء من ظهور الجمهورية الثالثة[28] ومع هذا فان الصحافة الاستعمارية لم تستطع الالتزام بالسكوت بل يحصل انها تتطرق للمشكل[29].

ليس من المبالغة أن نقول انه اذا ما طبق مثل هذا النظام - نظام الاضطهاد في بلد أوروبي ولو كان غنيا - فإنه لا يحتاج الا لبضع سنوات ليفلس وينعدم.

ألم يكن السكان في البلديات الممتزجة خاضعين الى ما يقرب من خمس عشرة ضريبة مختلفة بينما لم يستثمر أي مبلغ منها لصالح الجماهير المسلمة ؟ وأكثر من هذا لابد من التلميح الى مشاهد الاهانة بل الازعاجات وحتى الاستفزازات بمناسبة التعدادات السنوية أو جمع الضريبة مرتين في السنة في فصل الربيع وبعد الحصاد[30].

أما فيما يخص الربا فهذا يحتاج الى توسيع طويل لاظهار الجوانب المختلفة وعواقبها في حياة الفلاحين اليومية. وكان المرابي - اثناء الليل الاستعماري الطويل - يتدخل عملياً في كل حين وحتى في المناسبات الاستثنائية كتسديد اجور العمل ضد الجراد في سنة 1889 مثلا - هكذا سجل لنا ملاحظ محنك[31] هذه الممارسات اثناء هذه السنة - بما ان الاشخاص

(28) - غرجو، بانسا واجرون حللوا طويلا هذه الظاهرة - انظر فيها يخص هذا الاخير دراسة : الضريبة الفرنسية والمكلفون المسلمون في القطاع القسنطيني مجلة التاريخ وحضارة المغرب، الجزائر العاصمة عدد رقم 9 - ص : 79-84.
واثناء الامبراطورية الثانية كانت الشهادات أيضا كثيرة :

«ان الحكومة العسكرية يمكنها ان تؤنب نفسها لانها اثقلت كاهل العرب بالضرائب الباهضة - وإذا ما ارتكب شيء مخطر في حق الجنس العربي منذ الاحتلال فذلك بدون شك يتمثل في ضخامة الضرائب «لها» صرح بذلك الكونت لي هون في البرلمان في القضايا الجزائرية باريس» 1869، ص : 6.

(29) - «جريد فيجي الجيريان» 23 مارس 1882.

(30) - انظر بالخصوص شهادات فيلو في «تقاليد وعادات ومؤسسات الاهالي في الجزائر - قسنطينة 1875، ص : 335.

(31) - وحتى نعطي فكرة عن تصرفاتهم، يكفينا ان نعود الى مثال لاغا الاحرار في منتصف الثاني للقرن التاسع عشر في الجنوب الوهراني - وبفصل التحقيقات التي قام بها نكيب من المكاتب العربية

المكلفين يتقاضون 40، فرنك لليوم على شكل سندات في القباضات البلدية التي تبعد أحيانا عن سكناهم بكيلومترات عديدة فانهم يضطرون الى بيعها بالجملة الى المرابين بمقابل 0,10 فرنك. . . وهؤلاء المرابون يسرعون الى العمل كلما ظهرت الصعوبات ابان رفع الضرائب واثناء النقص المزمن في الغلاف أو عندما يعمد البغاة الطغاة المحليون أو الجهويون استغلال بني ملتهم بدون رحمة[32]. وكل ذلك يؤثر لامحالة في المورد الرئيسي وغالبا ما يكون المورد الوحيد للفلاحين أي الأرض أو بعض الرؤوس من الماشية.

كل ذلك يعبر جيدا في النهاية عن تقديرات هذا الملاحظ في آخر الامبراطورية الثانية، الا وهو الكونت لي هون :

«الكل يشجع على افلاس صاحب الارض العربي».

وفعلا كان هذا بمثابة الحكمة المفرغة التي تتحرك فيها الجماهير الريفية منها والحضرية كما سنراه فيما بعد لانها كلها اضطرت الى اللجوء إبان السنوات الصعبة الى أكل النباتات. . . بيد انه كان بعضهم يموتون جوعا هنا وهناك في آخر القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين أي أثناء الفترة القصوى للمعاملات العقارية.

ب) ـ مواصلة اغتصاب الملكية :

بعد الحرب العالمية الأولى أصبح من الصعب ضبط الحصيلة وفعلا يجب اعتبار اغتصاب الملكية الذي لا يقوم به الاوروبيون فحسب بل تقوم به أيضا الاقلية الاصلية فان أشرية هذه الاخيرة ستتضاعف أكثر فأكثر بالتوازي مع انخفاض الملكية الاوروبية في بعض المناطق في الأراضي الهامشية خاصة.

بتبتارت والتي ضمنها مخطوطا مازال تحتفظ به ارشيف ولاية وهران، يمكننا ان نقف على هذه العلاقات : «ان السرقات واعمال العنف التي يقوم بها الحاج ق. . . واولاده وحفدته ستبقى في طيات التاريخ في البلاد.

كان يأمر فيْ كل سنة بالقيام بتويزات ضخمة فصار الفلاحون الاشقياء مسخرين بدون رحمة فيحصدون ويدرسون ويعززون غلاف السيد الهائلة».

فكان شعاره «الشرقة والاضطهاد ـ وفعلا كان لاغا يشترط في كل مناسبة المال ودائما ولم يتردد اذا تباطأ ضحاياه عن التسديد ان يلقي القبض عليهم ـ (امبوروجي Emperauger) دراسات حول اسباب ونتائج وعواقب ثورة 1881، مخطوط، ارشيف ولاية وهران 1883.

(32) ـ انظر في هذا الموضوع نتائج التحقيق الزراعي الذي قاده الكونت لي هون (85).

واذا أظهرت إحصاء 1950 فارقا وايجابيا قدر بـ 360.000 هكتار لصالح مزارع المعمرين فان الفلاحين فقدوا أيضا مزارع أخرى دائما لصالح الاقليات المذكورة سابقا ـ ومن الآن فصاعدا سينقص تعرض هذه الاخيرة أكثر فأكثر الى منافسة السكان الاجانب. بالاضافة الى ذلك واذا أخذنا بعين الاعتبار تطور المساحة الغابية (انظر مايلي) فان الفلاحين سيفقدون أيضا جزءا من مراعيهم بقطع النظر عن القطع الصغيرة العديدة جدا التي اغتصبها منهم مواطنوهم لاسيما عندها تكون هذه القطع محاطة بالمساحات الكبيرة ـ ويجب أيضا أن نلاحظ بأن المبيعات التي يقوم بها كبار الملاك الجزائريين لم تكن دائما موضوع التسجيل الوثائقي وبهذا ستبقى الاحصاءات دون الحقيقة.

بالاضافة الى ذلك فهناك ظاهرة بامكانها أن تعطينا نظرة عن أهمية هذه المعاملات. وهكذا أصبحت العلاقة بالأرض في نهاية الفترة الاستعمارية تفقد متانتها أكثر فأكثر الأمر الذي دفع الى التخلي عنها واذن الى البيع.

وفي النهاية طردوا الفلاحين بصفة جماعية من أراضيهم وأصبح التضييق عليهم كبيرا جدا وخاصة عبر الأراضي الهامشية والمثال الجهوي الآتي سيوضح لنا ذلك.

2) ـ الحصيلة في منطقة جبلية : الونشريس

إن الونشريس[33] رغم هامشيته وفقر أراضيه قد عرف إقامة استعمارية مكثفة وخاصة في نهاية القرن التاسع عشر، أي إبان الفترة القصوى التي عرفتها البلاد. وهنا أيضا شكلت هذه الفترة منعطفا حاسما في نزع الملكية من الفلاحين بالجبال ـ وهكذا ارتفعت مساحة الأراضي المفقودة من 29.375 هكتار الى 94.472 هـ من سنة 1900 الى 1917 أي زيادة 65.097 هكتار في ظرف 17 سنة (جدول رقم 4)، ممثلة هكذا في ذلك التاريخ 60 % من المساحة الاجمالية التي سيمتلكها الأوروبيون سنة 1962، أي 107.805 هكتار. ومع هذا فان هذا التطور جد مرتبط بدور السلطة وبالتالي بالتعمير الرسمي :

---

(33) ـ لمختلف جوانب هذه السلسلة الجبلية انظر صاري (68).

4 ـ توسيع التعمير بالورنشريس

قطاعات 1870	1900		1917		1962	
	هكتار	زيادة	هكتار	زيادة	هكتار	زيادة
زمورة 972		%336	21.469	%344	26 723	%24
عمي موسى 1050	4 829	%475	36.404	%502	43 695	%20
ثنية الاحد 957	6 038	%795	17.098	%101	166 00	%28
قصر البخاري	8 506	% 81	4.601	% 81	3 500	%24
المجموع 2979 هـ	2 541	% 2 ,8	94.472	%221	107 805	%13
%28	29 975			% 87,6		

المصدر : تحليل معطيات مصلحة العقار بالشلف.

أ) ـ الدور الرئيسي للتعمير الرسمي :

ولولا ضراوة الادارة ما كان ليكتب لاقامة المعمرين والتوسع المكثف للاراضي الاوروبية أن يكونا ممكنين ودائمين في منطقة قاحلة. لقد أعدت الادارة العليا ووسعت مرات كثيرة المزارع الأولى للتعمير قصد جذب وإبقاء الاستيطان الأجنبي وهكذا أحاطت السلسلة الجبلية بمشكلة من المراكز عبر المنخفضات الخصبة نسبيا وكذلك في جبل ثنية الأحد المنفرد لاسباب استراتيجية قبل كل شيء في هذه الحال ـ فهنا شيد أول برج هام سنة 1843 لاضعاف قوات الامير عبد القادر.

وفي بضع سنوات بني ما يقرب من 30 مركزا (27 في الجملة) في المنطقة والتي ظهر معظمها في نهاية القرن التاسع عشر وفي بداية القرن التالي. وأضيف الى المراكز الثلاثة الأولى (ثنية الأحد وعمي موسى وزمورة) مراكز محور غيليزان ـ تيارت والتي أريد منها ربط الشلف بسزاسو ومراكز محوري الاصنام ـ تسمسيلت ـ وتسمسيلت ـ مليانة مرورا بثنية الأحد، وبالاضافة الى ذلك سمحت ست مزارع مرتين وثلاث مزارع ثلاث مرات (ثنية الأحد، قرطوفة) وهل يمكننا أن نتصور أدنى دينامية للتعمير في سياق مثل هذا ؟

إن مضاعفة المراكز وتوسيع معظم المزارع لهما في الحقيقة وسيلتان لتغطية الاخفاقات الذريعة **لقطاع ثنية الأحد المنفر**، خاصة مزارع Cetourneux-Pont du Caïd وخاصة مركز ثنية الأحد كما احدثه بعض الشهادات[34] وأحيانا يلاحظ الصعوبات التي اعترضت الادارة في بحثها عن المستفيدين كما دل على ذلك مثال مركز القمة أثناء إنشاء مركز موليير ببني هندل) وفي حالات أخرى لا يلبث المعمرون بالمكان الا بمشقة بينما صار الاستغلال غير مباشر لبعض القطع - والايرادات الغابية تدر عليهم بمبالغ معتبرة. هذا ما أكدته لجنة التحقيق لسنة 1892 بعد زيارتها مركز طازة الواقع قرب ثنية الاحد :

«بعد مجيئهم هنا استلم المعمرون قطاعات مساحاتها 30 هكتارا كانوا يكرونها بـ 25 الى 30 فرنك للهكتار بحيث انهم يفيدون بدون عمل وبمجرد حضورهم. ربحاً يتراوح بين 550 فرنك و 600 فرنك فرنسي سنويا[35].

ب) - التوسع العظيم للتعمير الخاص

وبعد انشاء المزارع وتوسيعاتها المتتالية استطاع بعض المعمرين الأوروبيين أن يكسبوا مساحات هامة باثمان جد رخيصة [36] وبسرعة ورغم اخفاق مؤقت استطاعت الاقلية الأوروبية أن تؤكد وجودها وأن تضاعف بصفة هائلة قطعاً الأولى.

وهكذا قدرت الاشرية ابتداء من سنة 1917 بـ 35,000 هكتار أي بثلث المساحة الكاملة التي كانت بحوزة الأوروبيين - وبعد هذا التاريخ تواصلت الاشرية وارتفعت الى 14.435 هكتار بقطع النظر عن فقدان بعض المساحات القليلة - ويجب انتظار الحرب العالمية الثانية لملاحظة بعض الانخفاض لصالح الاقليات الاهلية المحظوظة.

أما بالنسبة لما بين الحربين لا يمكننا ضبطها بتفاصيل ولا يمكن ملاحظة الانخفاض هذا الا في بعض المزارع خاصة قرب مساحة قمة الجبل أو في واحدة من القطاعات الخمس الأولى التي اشتراها أحد التجار بالمركز

---

(34) - بايريمون (58)

(35) - بانسا (87)، ص : 189.

(36) - حللت أمثلة دقيقة في صاري (68).

الأوروبي . وهكذا في قطاع عمي موسى نلاحظ تقهقرا كبيرا للتعمير حتى ولو كان أحد اليهود مازال في السنوات الأخيرة من الفترة الاستعمارية يصر على اشتراء قطيعات أرضية وهذا آخر مظهر من مظاهر الربا . . . في هذه الناحية .

ومهما يكن من أمر، فان هذا الانخفاض الذي ظهر جليا بعد الحرب العالمية الأولى يفسر أساسا بها مشية وقحولة السلسلة الجبلية ـ ولم يقع هذا الانخفاض الا على حساب الفلاحين وعلى جمهور صغار الفلاحين الذين لا مورد لهم . ويقوم بالاشرية كبار الملاحين وبعض المتغيبين الى غاية 1962 كانت تمثل سدس الأراضي المستغلة للزراعة ـ وإذا كانت هذه النسبة المتواضعة فما من شك أنها كانت تحتوي ـ أو كادت ـ على كلية الأراضي الجيدة في هذه المنطقة الجبلية . وفعلا فان خريطة تمركزها تبين لنا أن أراضي الاجانب كانت تحتل المنخفضات والسطائح ذات المعرض الجيد بينما كان الفلاحون مركزين في قطيعات أرضية معظمها لا يصلح للزراعة، فهي غالبا ما تكون عبارة عن منحدرات وقطع أكلها الانجراف تبعا لقطع أشجار الغابة بصفة فوضوية .

وهكذا اتخذ الاغتصاب في جميع أرجاء الوطن أبعادا جد كبيرة . وقد أسفر في كل مكان على فقدان أخصب الأراضي لصالح الاقلية الاجنبية فقط بل لصالح الاقليات الاهلية أيضا أي التي كانت على اتصال وثيق بالادارة أو لصالح المتغيبين، متسببا بذلك في خطورة معينة للريفيين بابعادهم وحصرهم في قطيعات أرضية هامشية جد صغيرة وحتى في مثل هذه الظروف فقد اعترضت الذين اغتصبت وسلبت أراضيهم مشاكل أخرى لا تقل خطورة كما أكد ذلك بالخصوص تطور العلاقات التي فرضتها الادارة الغابية على السكان الجبليين . وكان الأمر كذلك مماثلا في النواحي الاخرى مثل منطقة السهوب خاصة .

ج) ـ الاستيلاء الاستعماري على الموارد الأخرى :

«كيف يمكننا أن نعيش : يجب علينا تسديد تكاليف الحجز والغرامات الغابية وأن نفقد حق زراعة حقولنا وحق رعاية قطعاننا بها[37] ؟»

(37) ـ أدلى بهذا التصريح سكان من مجاجة (سكيكدة) للجنة التحقيق سنة 1892 .

تلكم هي بايجاز شديد وضعية سكان الغابة كما دلت عليها التحقيقات التي قامت بها اللجنة المشيخية في الميدان سنة 1892. فهي (الوضعية) تحتاج مثل وضعية السهوب الى تحليل دقيق لادراك مشاكل هذه المناطق الشاسعة سواء على الصعيد البشري أو الصعيد المادي، أعني المشاكل المعقدة وعواقبها الوخيمة التي تنبئ كلها بتفكك العلاقات بين الانسان والطبيعة.

أ) ـ الحرب الاستنزافية الطويلة التي قامت بها الادارة الغابية ضد الفلاحين :

لقد اكتسى الصراع الطويل الذي واجه الادارة بالسكان الاكثر حرمانا أشكالا عديدة ولم يقتصر دائما على التطبيق الميكانيكي لأحد القوانين التي طالما دامت أكثر من غيرها، وراء ضرورة حماية الموارد الغابية الهامة التي كانت لصالح التعمير قبل كل شيء فان الهدف الرئيسي قد بقي بالفعل واحدا : «قمع المجاورين المتاخمين للغابة وملاك القطع المحاطة بالغابة قمعا مطردا فان ابتياع غابات الفلين قدر لفقته تجاوزات خطيرة قبل اصدار القوانين الأولى.

1) ـ اشتراء غابات الفلين والغرامات الأولى

بعد الاعلان عنها بانها ملكية الدولة ـ شانها شأن جميع الموارد الطبيعية الأخرى ـ بموجب قانون 16 جوان 1851، فان الغابات قد جلبت بسرعة عددا كبيرا من المضاربين ولاسيما وان التطبيقات المتوالية للقانون المشيخي لسنة 1863 وقانون 1887 خاصة قد ضاعفت التراث الغابي[38] ومع هذا فان ظاهرة أخرى ستكون سببا في تسميم العلاقات. وفعلا وعند كل حريق تتحالف الادارة وأصحاب الامتيازات الاقطاعية ضد الفلاحين وخاصة عندما تمثل حرائق الاشواك بالعمليات الهدامة وتتبع بالتالي بقمع شديد وستلتجئ الادارة العليا الى تعميم الغرامات الجماعية بصفة فعلية عند كل حادث.

مثل هذا الجزاء كان يحصل هكذا ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر، ففي سنة 1859 بينما كان الجنرال غاستو قد تسبب بقيامه برفع الغرامات

(38) ـ ان دراسة المحاضر تسمح هنا أيضا بمشاهدة هذه التصنيفات المتعسفة على حساب الفلاحين وخاصة في نهاية القرن التاسع عشر كما أكدته طلبات كثيرة جدا احتفظت بها المحفوظات الفرنسية.

الجماعية ـ قبل بضعة أشهر خلت ـ بين جيجل والقل والميلية، في انتفاضات في هذه المنطقة، فشرعت العقوبات تتضاعف أكثر فأكثر وجاء قرار 24 جويلية 1861 ليقدر الغرامات الى مايساوي 4 مرات مبلغ الزكاة (ضريبة معنونة بالعربية وخاصة بالماشية) باستثناء قطعان الغابات المحروقة من جهة والاجراءات الخاصة ضد أعضاء «الجماعة» من جهة أخرى.

ومع هذا سيكتسي الصراع أبعادا جديدة مع مناورات أصحاب الامتيازات الذين استفادوا بغابات الفلين، كان عددهم 34 غالبا ما يمثلهم دوقات كبار (مثل دوق البوفير ودوق مونتيبلو) وكانوا يستغلون 202.000 هكتار منها 147 793 هكتار في القطاع القسنطيني. وهكذا كانوا يطالبون عند كل حريق عقوبات تزداد شدة أكثر فأكثر وذلك لهدف معين : امتلاك جزء كبير من الاقطاعية بأقل تكلفة. بعد مساومات طويلة جرت بين سنة 1863 و 1870 استطاعوا أن يحصلوا بالمجان على 86 012 هكتار ـ اما الباقي فقد اشتري بمبلغ 60 فرنكا للهكتار يدفع على سنة ويبدأ أول دفع بعد عشر سنوات من تاريخ الشراء. وفعلا فان المبلغ السنوي قد قدر بفرنكين أثناء السنوات العشر الأولى و4 فرنكات أثناء السنوات العشر الأخيرة واعتبارا لمداخيل هذه الغابات فان مجلس الحكومة صرح سنة 1871 بان الدولة تخلت عن هذه الاملاك بثمن يتراوح بين 100 و 300 جزء من مدخولها الاجمالي . . .

ولكن معاملة مثل هذه تكون بالنسبة للفلاحين وخيمة العواقب وأخطارها لا تقتصر على نتائج وأصداء الحرائق فقط وحتى اذا ما حصل الفلاحون على عشر الاقطاعات بموجب حقوق تمتعهم التقليدية فانهم ضيق عليهم أكثر فأكثر، فنقصت مساحة المراعي بصفة ملحوظة وهي تمس هكذا وبصفة مباشرة ودائمة الاسر الأكثر حرمانا، وازداد الوضع خطورة مع الحرائق المتقاربة سنة 1870 وخاصة سنة 1871 ومن الآن فصاعدا فان الغرامات الجماعية تقرر بعد كل حادث، ويعاقب الجنرال غندون (Gueydon) بتقريره مضاعفة القمع لا بعد هذه الحرائق فحسب بل حتى بعد الانتفاضة الكبرى لسنة 1871، بينما كان يعترف بان : »

الغابات تحترق أيضا بأنتيب، وبكورسيكا، حيث لم يكن العرب مرتكبي هذه الحرائق»[39].

(39) ـ تصريح قام به مجلس الحكومة، جلسة 17 أوت 1872.

وفضلا عن ذلك فبعد الحرائق الكبرى لسنة 1873 التي تسببت في اتلاف 313 75 هكتار والتي انجر عنها حملة واسعة من الوشاية بالفلاحين اجتمعت اللجنة العليا للحرائق بعناية وأبعدت كل فكرة للمؤامرة بينما حكم على «محرقين» اثنين «بالاعدام وعلى ثالث بالاعمال الشاقة المؤبدة، وحسب القاضي سوتيرا فان هذا الحكم (بالاعدام) هو نتيجة خطأ ارتكبته لجنة المحلفين»[40].

فبعد هذه الاحداث وفي هذا السياق الخاص يحصل اصدار القانون الغابي لسنة 1874 وهو عبارة «عن العناد الغريب للنواب الجمهوريين على الحصول على قمع لا يرحم» كما أكده أجرون.

2) ـ القانون الغابي : سلاح رهيب ضد السكان الأكثر حرمانا :

وبما أن القانون الغابي لسنة 1827 قد بدا لهم ناقصا جدا بينما كان مطبقا باسم الجمهورية الفرنسية الثالثة وممثلهم بالجزائر قد صوتوا بالتوالي على قوانين 1874 و 1885 وأخيرا على القانون النهائي لسنة 1903 ـ كل ذلك يكمل الترسانة القانونية لسلب الفلاحين وإفقارهم أكثر.

أ) ـ قانون 1874.

صوتت الجمهورية الثالثة عند نشوئها على أول قانون غابي هو قانون 17 جويلية 1874[41] حاكمة بذلك للذين كانوا يطمعون في مورد التل ـ فهو من الآن فصاعدا تعبير وتأكيد جديدان لقانون «الانديجينا» وخاصة **تطبيق المبدأ الشهير والانساني الا وهو مبدأ المسؤولية الجماعية (مادة 1)** ذلك المبدأ الذي أدانه بشدة مفكرو قرن الانوار (السابع عشر)، فستعمم الغرامات الجماعية بسرعة وغالبا ما تكتسي أشكالا عديدة.

وفضلا عن ذلك يظهر القانون أيضا خطرا آخر ـ بامكان الادارة ان تقوم

---

(40) ـ ولمزيد من التفاصيل انظر أجرون (1) ج 1، ص : 3.
(41) ـ الجريدة الرسمية 1874، ص : 450.

بالحجز ـ ويمثل من جديد طبق قانون 1845 حتى الأوقات التي لم تكن فيها انتفاضات :

«عندما تظهر الحرائق بتزامنها أو بنوعيتها اتفاقا من طرف الاهالي فانها تمثل بأحداث انتفاضية وبالتالي سيجب تطبيق الاجراءات السارية المفعول الآن بموجب الأمر الملكي المؤرخ في 31 أكتوبر 1845».

والسبب الذي لا يقل خطورة يتعلق بمنع المرعى مدة ست سنوات متوالية في المناطق المحروقة.

وهكذا فان هذا القانون يمس مباشرة الاقتصاد المعاشي الضعيف لسكان الجبال وتطبيقه يتعارض وبقاء السكان داخل وقرب المساحات الغابية.

ب) ـ قانون 1885

فبعد حرائق 1881 والادعاءات اللامحدودة من أصحاب الاقطاعات الفلينية صوتت على هذا القانون دونما أي مناقشة وصدر يوم 9 ديسمبر 1885، ولم يكن من امر هذا القانون الا التشديد على حياة السكان الأكثر حرمانا. وفعلا فانه يمثل استغلال المراعي باستصلاح الأراضي (مادة 6) وبالتالي كل اقتلاع للاشجار اليابسة يصبح ممنوعا لأن «الأشجار اليابسة ما هي الا اشجار أتلفها الرعي» (مادة 12) ومن هنا تتهاطل سلسلة من العقوبات والاجراءات التعسفية، خاصة ازالة الأراضي المحاطة بالغابات والترحيل غير المبرر لاسر برمتها وغالبا ما يكون بمصادرة وسيلتهم الوحيدة للتعيش الأولى الهامشية.

«يجبر الاهالي الحائزين على مستندات «ملك» على التخلي عن مساحاتهم المحاطة بالغابة وذلك باثقالهم بالمحاضر التعسفية» ذلك ما أكده أحد الموقعين على عريضة وجهت الى اللجنة الغابية لسنتي 1892-1894. وفضلا عن ذلك فهناك تهديدات خطيرة تستهدف المساحات المحاطة بالغابة إما في غابات الدولة وإما في الغابات البلدية (المادة 12).

وسرعان مانشاهد تعميم الجنح وتصل أصداء ذلك الى البرلمان الفرنسي الامر الذي أوجب بعث لجنة للتحقيق تحت رئاسة ج. فاري (J. Ferry) سنة 1892. فان الشهادات التي حصلتها في سفرها الطويل عبر الارجاء

الأكثر تضررا أكثر، شهادات مفحمة بتأكدها الكبير على الجوانب المختلفة للقمع الذي يقوم به سلك الموظفين الذين لارحمة في قلوبهم. ولكن اعضاء اللجنة وسعوا حقل تحقيقهاتهم بوقوفهم أيضا على عوامل التعاسة الأخرى التي مست الفلاحين : العبء الضريبي وعواقب القوانين الغابية والجوانب الأخرى لقانون «الأنديجينا». ولنذكر بعض الفقرات من قرارها.

«اذا عجز العربي على تسديد ضريبته يأتي المحضر المكلف بهذه المهنة ليبيع قطيعه. واذا مالم يسد مبلغ البيع مبلغ الضريبة يكتفي بوضع زوجة الفلاح في السجن لانه من اليقين أن يلتمس بعض القروض (لتسديد واخراج الزوجة من السجن[42].

ولكن رغم قيمة هذه الشهادات لم يتغير شيء واصدار القانون سنة 1903 لم يأت بأي عمل فعلي جديد لصالح الفلاحين.

ج) - القانون الغابي لسنة 1903

جاء هذا القانون (7) بـ 190 مادة ليؤكد عامة القوانين السابقة مع تغيير بعض التفاصيل لأن العقوبات الرئيسية لم تتغير بقطع النظر عن خفض نسبي وتعريفات العقوبات. وطبق القانون من الآن فصاعدا على الغابات الخاصة وكل قطع للاشجار يحتاج الى ترخيص سابق.

فهذا النص الذي نشر مرات عديدة أصبح ملازما لكل الذين كلفوا «بالسهر» على الغابات، أعني أن يخضعوا جزءا كبيرا من السكان على احترام القانون ولنتعرف على التظاهرات الرئيسية انطلاقا من التحليل التالي.

4) - تطبيق النظام الغابي : مورد دائم للنزاعات بين الفلاحين والادارة

من الصعب علينا أن نعطي لمحة عامة عن هذه النزاعات في هذا الاطار الضيق لانه يحتاج الى الاطلاع على آلاف العرائض والأوراق الأخرى من الملفات المودعة عبر مختلف الارشيفات. والحجز التابع لحرائق 1881 يحتاج وحده الى دراسات طويلة - فلنلخصها بايجاز.

(42) - كانت العرائض تحرر باللغتين الفرنسية والعربية.

(43) - الجريدة الرسمية 1903، ص : 286.

أ) ـ حجـز 1881

وكما لاحظه بدقة أجرون[44] يكفي ان نقارن مجموع الجبايات التي دفعت فعلا بموجب حـرائق 1881 (4 م. ف.) من طرف القبـائل المعـاقبة بالحاصل المالي الذي نتج عن تسديد حجز 1871 لنقف على قسوة الادارة وفي النهاية على انواع تعسف النظام كله وبالاحرى وعلى عكس معـطيات 1871، فانه لم يظهر أي دليل مادي يثبت جريمة الفلاحين ولم تفقد القرائن خاصة مع التوافق المدهش للاحداث الخارجية التي جاءت متسلسلة أثناء هذه السنة (1881) : غزو تونس وانتفاضات بمصر... بـالخارج وثـورة بجنوب القطاع الوهراني بقيادة بوعمامة(9) بالداخل، كل ذلك حث الادارة آنذاك على تنظيم حملة واسعة بينما كانت الصحافة من جهتهـا تتحامـل ضد السكـان متحدثة عن «المؤامرة» (10). أما بالنسبة للمعطيات الطبيعية فانها لم تؤخذ بعين الاعتبار. ويتعلق الامر فعلا بمعطيات «جافـة» بقطع النـظر عن وجود اشجار يابسة كثيرة وسريعة للالتهاب في غابات غير مهيأة... كيف يمكن بث فكرة المؤامرة بينما كان السكان على وشك المجاعة؟

وفعلا فلم يكن الحريق الا ذريعة طالما انتظرتها الادارة، لا سيما اذا كانت أبعاده كبيرة جدا، بل كانت أكبرها في الفترة الاستعماريـة (155.000 هكتار) في القطاع القسنطيني وحده). وستكون المجموعات اذن هي التي ستتحمل تكاليف ذلك. وتحلل غرامات 000 000 4 فرنك كالتالي : 875 313 فرنك بموجب الغرامات الجماعية و 848.000 فرنك بموجب مبالغ الايجـار المطالبة من طرف املاك الدولة (التي ادعت الملكية على أراضي الفلاحين طالما لم تسـدد غرامـة الحجز) و 764 086 1 فـرنك بمـوجب التخلص من الحجز. ويجب أن نضيق أيضا قيمة الأراضي التي ضمت نهائيا الى الدولة أي 1.455.776 فرنك سنة 1896. فهي إذن 99 مجموعة تلك التي عوقبت منها 53 مجموعة بغرامات جماعية و 46 بالحجز الجماعي... وفعلا كانت المبالغ المطلوبة مرتفعة جدا... وتعاسة الفلاحين هي وحدها التي كانت سببا في التخفيفات الحاصلة سنة 1893 ويمكننا تقديرها من خلال المثـال التالي :

---

(44) ـ أجرون، الكتاب المذكور (1) ج، ص : 116. (9) ج. صاري : انتفاضة 1881-1882 الجزائر 1981.

وهكذا لم تستطع فرق دوار جازية (بلدية عطية ولاية قسنطينة) التي قامت بجميع التضحيات لتسديد فاعليها من غرامات، لم تستطع استرداد أراضيها بسبب افتقاد 7، 895 فرنك فقط وبقيت الادارة ربع قرن بعد الحادث متعفنة ورفضت طلبات المعنيين. . . وكشفت عرائض أخرى عن حوادث مماثلة ومنها عريضة تشير الى أن أراضيها ضمت نهائيا الى أملاك الدولة لانها لم تقدر على تسديد ما عليها سنويا. . .

ومن جهة أخرى فرض على دوارين من مجاجة غرامة مبلغها 10، 58.674 فرنك[45] وسلط عليهم الحجز من جديد في سنة 1882 بينما جاء الحريق من أسطورة. فأصبح لزاما عليهم إيجار أراضيهم بالذات اثناء سنوات عديدة.

«اننا مرتبطون بهذه الأراضي لاننا ولدنا بها وان اجدادنا دفنوا بها وان جماعتنا اقيمت بها. . . فلا يمكن أن ينظر اليها كاننا من المنبوذين» ذلك ما كتبه بعضهم ليؤكدوا حقهم في الحياة على أراضي أجدادهم.

أما مثال بلدية عزابة (Jeumapes) فانه جدير بالاهتمام الخاص وذلك بابراز معنى وأعباء النظام الاستعماري. لقد أصاب الحجز الجماعي 9 دواوير تغطي 12.670 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة و 27.990 هكتار للمرعى، أي بالاجمال 40.660 هكتار «رخص» للاهالي كراء أملاكهم بمبلغ 80.000 فرنك سنويا في انتظار التحرر مما بقي من مبلغ الحجز. ولكن الادارة ستتعاطى الى حساب دقيق على حساب السكان - وهكذا ارتأت بأن مبلغ الحجز الذي يضاف الى 109.000 فرنك مبلغ الضرائب العربية سيستحيل دفعه ولهذا احتفظت لنفسها ودون أي انتظار بنصف أملاك الدواوير المحتجزة وضمت هذه الأراضي اذن الى مصلحة التعمير. واشترت الادارة من مصلحة الغابات أملاك الدولة أراضي الرعي المشجرة بأراضيها الزراعية المحاطة بالغابة - أما الأراضي المحاطة الخاصة فانها سلمت للملاك كعربون على التعويضات التي ستدفعها لهم الدولة. . . ففي هذه الظروف كان السكان يتمعشون بصعوبة ولم يقدروا في آن واحد على تحمل التعويضات وتسديد المبالغ السنوية للحجز فلم يدفعوا عشر سنوات بعد الحريق. الا 16.422

(45) - الجريدة الرسمية 1880، ص : 708

فرنك من مبلغ اجمالي قرر بـ 90.740 فرنك. لقد لاحظت لجنة التحقيق ذلك جيدا سنة 1892 كما لا حظت تهاطل الضرائب التي أكدها المتصرف بالبلدية الممتزجة. وعندما تعرض هذا الاخير الى الصعوبات التي يتخبط فيها السكان وبالتالي الى تعذرهم من التخلص[46] منها لم تتردد الادارة العمالية (الولائية) الى اللجوء الى الاجراءات الأكثر تعسفا التي ذهبت بها الى حد مصادرة الغلات.

وهناك وقائع أوضح من ذلك في هذه المقاطعة الادارية وهي التي ادلى بها ساكن من أصل جزائري ولكنه أخذ الجنسية الفرنسية والساكن بعزابة [47] (Jeumapes) ـ فانه يؤكد جيدا

«أنه لا يمكن اعتبار الغرامات كفعل تمردي» ويصف إجراءات أصحاب الامتيازات (غابات الفلين) ويحدثهم بهذه العبارات.

«اذا كنت تدعي أيتها الشركات البريئة بأن العرب يتسببون برعي غنمهم في خسائر كبيرة للغابات، فاشرحى لنا اذن لماذا تكري هذه الغابات وبأثمان باهضة الى الرحالة والى آخرين من مربي الماشية. . . »

ويواصل فيقول : «اذا كان جريمة لأحد فهي جريمة للآخر لا سيما بعد الحرائق. . . »

وفعلا فان أصحاب الاقطاعات هؤلاء ـ سواء تعلق الأمر بالكراء للرعي أو بالحريق يستغلون جميع المناسبات السانحة لضمان ومضاعفة مواردهم وأيضا لكي لا يقوموا بالتزماتهم تجاه مصلحة الضرائب.

وفعلا فان نفس المؤلف يشير الى أن أصحاب الاقطاعات لا يدفعون الا مبالغ «تافهة» ـ وبما أن القانون «بجانبهم فانهم يستطيعون حتى من التحرر ـ بدون عناء ـ من دفع مبالغهم السنوية. وفعلا وبما أنهم لا يقبضون بموجب التعريض الا 33% من المبالغ المطلوبة غداة الحرائق فانهم يتوقعون تسديد ما عليهم من ديون الامر الذي يعادل عمليا تسلم الاقطاعات بالمجان. إن ابتياع الغابات يستمر إذن. . . » ولكن في ظروف صعبة أكثر للسكان في نهاية القرن

(46) ـ اجرون (1) ج 1 ص : 121 في أسفل الصفحة.

(47) ـ علي بن بلقاسم بن ماهوني : حقائق حول حرائق 1881 قسنطينة 1882، ص : 24.

التاسع عشر منه أثناء الامبراطورية الثانية كما بينه تطور العلاقات بين حراس الغابة والريفيين.

ب) - ملاحقة الفلاحين القاسية

كان الصراع منذ بداية تطبيق القوانين الأولى الى عشية الحرب العالمية الثانية قاسيا ومتواصلا ويتخذ اشكالا مختلفة لا سيما وان الحرائق مازالت دورية وان كل عمل قام به السكان المجاورون غالبا ما يعتبر جنحة وجريمة وعليه يجب أن يجازى بدون رحمة.

تعدد الحرائق بانتظام

ان تعدد الحرائق بانتظام - كما يشير اليه الجدول رقم 5 - واضح في المجموع ان الحوادث تقع كل عشر سنوات وفي بعض الاحيان فان المدة اقصر من ذلك ولكن لا يجب نكران النيران المحلية ذات الحجم الصغير. وهذا التكرار جد مدهش اذا كان من فعل السكان. كيف يمكننا اقامة علاقة مثل هذه ونحن نعرف ان كل خسارة ترفق بصفة آلية بغرامات تكون احيانا باهضة اذا ما قورنت بموارد الفلاحين ؟ وعوض القيام بالتحليل الموضوعي لوسائل الوقاية والمكافحة فانه يبدو ان للادارة هدفا واحدا :

التطبيق الميكانيكي للقوانين القمعية :

5 ـ دورية الحرائق

التاريخ	المساحات المقوضة في كل عقد
1881	50.000 هكتار
1892	37.274 هكتار
1902	48.656 هكتار
1913	38.637 هكتار
1919	29.782 هكتار
1923	59.097 هكتار
1931	23.734 هكتار
1932	36.854 هكتار

المصدر : بودي Boudy (18) ج 1، ص : 664.

وفي الواقع يجب علينا أن نصل دورية الحوادث ومساحاتها قبل كل شيء بمحيط الغابة المادي والبشري نفسها فنلاحظ هكذا توافقا بين الحرائق الكبرى والحد الأقصى للحرارة التي ترافقها رياح شديدة من الجنوب، أي الرياح الشرقية (سيروكو). ويتعلق الأمر عامة بانواع غابية سريعة الالتهاب مثل صنوبر حلب أو بلوط الفلين. بالاضافة الى ذلك فانها غابات هرمة مع نبت كثيف به حطب يابس كثير. . . ان تنظيم الغابات غالبا ما ينقص ولم يقم اصحاب الاقطاعات بما عليهم من واجبات. وهكذا اجتمعت كثير من الشروط لتفسير أهمية ودورية الحرائق ولم توجد مناطق سانحة للنيران مثل السلسلة الجبلية بالشاطىء الشرقي ومنطقة وادي «الرجم» في الونشريس الغربي.

وعند عجزهم على اثبات مسؤولية الفلاحين بصفة موضوعية فان معظم حراس الغابات يكتفون بتقديم اسباب واهية مثل الحاجة الى المرعى وعقلية السكان ونقصهم في ميدان مكافحة النار. . . وحتى اللامبالاة وجشع السكان الرعاة (بودي) (Boudy) وفي الجملة فانها مجرد احكام مسبقة وافتراضات بسيطة.

وعليه فان هذا الملاحظ المجرب (بودي) يقوم بملاحظات انطلاقا من الاحصاءات التي ينعتها هو نفسه «بالمحتملة». وفضلا عن ذلك، فحسب هذه الاحصاءات، تنعت 23% من الاسباب بانها متعمدة (منفعة أو عدوانية) فيما يخص الفترة من 1886 الى 1915.

وبالفعل فانه يجب أن نلاحظ أن النار قد أتت دائما على الغابات المطلة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت في اطار اقتصاد المعيشة أو في اطار اقتصاد متطور كما دل عليه التطور الحديث للغابات الفرنسية «بالفار» (Le Var) «وبوش دي رون» (Bouches du Rhône) و«ألب البحرية» Alpes Maritimes ويتعلق الأمر هنا بأمثلة أصبحت كلاسيكية - ففي سنة 1971، احترقت 42,000 هكتار وراح ضحيتها 11 ميتا «بتانيرون» (Tanneron). وفي سنة 1970 بلغت المساحة المحروقة 73.700 هكتار في هذه العمالات (الولايات) نفسها[48].

وأثناء فترة ما قبل الاستعمار كانت الغابة الجزائرية محفوظة أكثر وأحسن بدون قوانين أو قمع. لم تقدر المساحات المشجرة بـ 5 000.000 هكتار[49] ؟ أو لم يعبر الضباط الاوائل عند غزوهم الاستعماري عن تعجبهم من الغابات الكثيرة التي نعتوها بانها لا يمكن المرور بها «مثل غابة ثنية الاحد مثلا والتي أصبحت الآن منحدراتها عارية من الأشار وعرضة لظواهر انجراف خطيرة ؟ ما مصير غابات الارز القديمة في نهاية القرن التاسع عشر في هذه المنطقة نفسها[50] ؟ ألم تكن النار، من جهة أخرى، العامل الرئيسي للبعث الطبيعي - من جديد - لغابات البحر الأبيض المتوسط ؟.

وعلى صعيد آخر يجب أن نطرح سؤالا آخرا ونشكك في بعض الحرائق، خاصة الحرائق التي تبعتها عقوبات جماعية. وانطلاقا من الوثائق التي مازالت موجودة، يمكننا ان نبرهن بسهولة وذلك بتقديم حجج لاترد. وهكذا اثناء بحوثنا في الونشريس انتهينا انطلاقا من مجرد سبر في سجلات التسيير بثنية الاحد الى **اقامة الدليل على عدم وجود حريقين على الأقل** في مقاطعتين من هذه المنطقة. لم يبق أي أثر حريق قد يخص غرامات 1897 (16) و 1914 والذي عوقبت من أجله في الحادث الأول فرقة من بني هندل (تقع في

---

(48) - J. Sarasin : غابات محترقة - جريدة ليموند، باريس 19, 20 و 21 أوت 1971.

(49) - بودي (18).

(50) - Level et le febure : غابات الارز - الجزائر 1891.

أعلى منطقة) وفي الحادث الثاني دوار بني بودوان بينما أثقلت كواهل هذه المجموعة بضرائب باهضة (81، 465 2) اذا ما اخذت بعين الاعتبار ظروف معيشتهم الصعبة.

وبالاضافة الى ذلك يجب تأكيد تدهور التجدد الطبيعي للاحراج في العديد من المقاطعات من جراء الاستغلال اللاعقلاني من طرف أصحاب الاقطاعات كما لاحظه بدقة المؤلف المذكور بودي :

«ففي المناطق المبرعمة المحروقة ينعدم التجديد الطبيعي للغابات : لان غابة مبرعمة إذا احرقت لا يتبعها تجديد طبيعي للاشجار. . .»

«هناك موت للغابات بموجب التبرعم ومن المشكوك فيه ان تتواصل الاستغلال الى غايته. . .»

وينهي المؤلف كلمته بخلاصة بشأن جميع الغابات المبرعمة قائلا :

«فحسب رأي مسؤول مصلحة القطاع المحلي فان التبرعم المطبقة في الجزائر يؤدي في المدى القريب ـ بسبب نقائصه واخطار الحرائق الى انعدام غابة صنوبر حلب[51]».

ذلكم هو السياق الجديد للاحراج قبيل اندلاع حرب التحرير وبعد تهاطل الغرامات والضرائب المختلفة والاغتصابات العديدة، مرت الغابات بفترة جد حرجة. فان تعميم القنبلة بالنابلم وتقسيم الغابات لمراقبتها وعمليات أخرى عديدة قام بها جيش الاحتلال والقمع كل ذلك عرض الاحراج الاخيرة للخطر من سنة 1954 الى سنة 1962 ـ وإذا ما تواصل التجديد الطبيعي ان يعمل عمله من جديد في المناطق غير الآهلة، فانه لم تكن الحال كذلك بالنسبة لجميع الأنواع، خاصة الارز ـ وفعلا فلقد لوحظ ان غابات الارز التي قنبلت لم تتجدد كما دل على ذلك مثال غابة عين عنتر في الونشريس الاعلى، خارج المناطق التي لم يمسها النابلم.

وجميع هذه الظروف الموضوعية لم تجتمع بعد للاحاطة بهذه المشاكل. وبعد سقوط الامبراطورية الثانية واستسلام محاربي 1871 كان من الضروري ان يسلط القمع مهما كانت العواقب. كان من الضروري استعمال

(51) ـ دفتر تسيير غابات الونشريس، ثنية الاحد 1904، 690.

القوة والعنف في كل المناسبات الممكنة «الويل للمهزومين». ان تطبيق النظام الغابي لم يكن اذن الا ذريعة.

ـ مظاهر الصراع

وللوقوف عليها ينبغي أن نرقم مبلغ الغرامات وان نصف طبيعة بعض «الجرائم» وكذلك أساليب ومواقف المستخدمين القمعيين. وفي الحالة الراهنة للبحث لا يمكننا الا أن نذكر بعض النتائج الجزئية[52]

وفيما يخص الربع الاخير من القرن التاسع عشر نلاحظ زيادة مشهودة للمحاضر : 7.1887 محضر سنة 1881 و 11.101 سنة 1885، و 14.573 سنة 1887 و15.585 سنة 1888. وفيما بعد سيرتفع الرقم الى 21.144 سنة 1901 و 23.733 سنة 1903 و 22.602 سنة 1905 . . . و35.921 سنة 1907 و46.446 سنة 1920 وكتب الشيخ غيشار (Guichard) الى ج. فاري (J. Ferry) سنة 1892 يقول في هذا الشأن :

«إن الغرامات تتهاطل عليهم تهاطل البرد». وتتعدد الغرامات الجماعية وتثقل، فيروح أحد الضباط ببرج عمي موسى بالونشريس فيدعو الى القمع :

«يجب أن نضرب كل هؤلاء الاشخاص بصفة قوية جدا حتى لا يبقى لديهم أي شيء. كل ما بقي منا من اسر غنيمة يجب القضاء عليه تطبيقا للمسؤولية الجماعية فهم عبيدي ويجب ان يخضعوا لنا في النهاية فهي حرب معهم حتى الموت»[53].

ومثل هذا الاعتراف لا يبقى بدون عواقب ـ وفعلا فقد ترجم ذلك وبسرعة بالنسبة لدواوير المنطقة بدفع غرامة 84.641 فرنك أي أكبر مبلغ في الفترة الاستعمارية كلها اذا ما اعتبرنا الدفوع التي ذكرتها النشرات الرسمية[54] وإليكم بعض السنوات : 1.265.332 ف سنة 1884 و 1.321.365 سنة 1888 و1.618.958 فرنك سنة 1890 . . . وهناك ما هو أكثر دلالة وهي معدلات الغرامات. أما الحرث الذي يمثل آنذاك باستخراج للأرض، فكل آر سيعود

(52) ـ ولمزيد من الوقائع المتعلقة بهذه المنطقة، انظر صاري : المشكل الغابي بالونشريس ـ مجلة التاريخ ـ الجزائر 1975، ص : 31-72.

(53) ـ ذكره و. ماسكيري (Masqueray) في جريدة المداولات (باريس) 20 أوت 1892.

(54) ـ الجريدة الرسمية 1893، ص : 83.

للفلاح بـ 50 فرنك أي 5 000 فرنك للهكتار بينما كان مردود هذه المساحة المحروثة يتراوح بين 20 و 60 فرنك (نهاية القرن التاسع عشر) وفعلا فسرعان ما تجد المزروعات نفسها محاطة بالغابة وإذن قابلة للعقوبات. فتصبح مضالح الغابات متشددة. ففي دوارين اثنين لقصر البخاري (أولاد هلال وأولاد عنتر) ارتفعت الغرامات على هذه «الجرائم» الى 200.000 فرنك بينما عادت المزرعة القريبة من ليتورني (Letourneaux) (دراق) على أصحابها بمبلغ 17.000 فرنك. . . وأمام هذا التطور فلا يفاجئها التصريح التالي لا يجوز لأي كان ان يطعن في الاجراءات المحددة التي نص عليها القانون الغابي بموجب مستندات أو حيازة مضادة له ذلك ما أعلنته محكمة النقض سنة 1883 ـ ويذهب الوالي ترمان (T.R.M.) الى أبعد من ذلك ويخضع قانون 1851 الى القانون الغابي متنكرا ومتهاونا بذلك بالحقوق والتقاليد التي اعترف بها هذا القانون.

وإذا كانت نسبة الغرامات لعمليات الحرث قليلة (5%) فانها بالنسبة للمراعي أكثر ارتفاعا لاسيما وأن معدل الغرامات مرتفع نسبيا بينما تعتبر الماعزة بالنسبة للاسر الأكثر حرمانا «بقرة الفقير». فأول جنحة تعاقب بفرنكين للماعز الواحد. والجنحة الثانية تضاعف العقوبة. . . التي تضاعف الى الأولى.

كما تضاف إليها تكاليف المحاكمة إذا لم يقع التسديد فورا. لم يدفع هؤلاء الفلاحون الثلاثة ببجاية 1064 فرنك لانهم تركوا عنزهم يرعى بغابة البلوط التي فتحت لرعي الماشية باستثناء العنز وهذا الفلاح الذي يموت بالسجن لانه لم يستطع تسديد 500 ف غرامة سلسلة من «الجرائم» ؟ . . . وبهذا الصدد يعبر جيدا الشعر الشعبي عن هذا الوضع[55] أما العساكر الذين

(55) ـ لم يملك حتى نعجة واحدة
انه فقير ويتالم جوعا
تلك هي مشيئة الله فلنستسلم لمشيئته.
. . . . . .
لقد منعته الحكومة الدروس بالزوايا
لقد انطفأ نور العلم بها
ولم يوجد بها لاقارئ ولا طالب
. . . لقد حرم المراعي على الماشية
بأمر من الصبحية يحي قديم
وشرع القائد يسوقها (ليبيعها)
نحن مجبرون على التسول

كلفوا بحماية الغابات، فانهم يعاقبون بدون رحمة حتى ولو أن عدد محاضرهم غير مرتفعة نسبيا أي 262 في سنة 1889 [56] - وبهذا الصدد فان المعاملة المخصصة لـ 26 فرقة بالضاية (سيدي بلعباس) لهي دليل قاطع على ذلك. انها كلفت بدفع غرامة مبلغها 13، 41.968 فرنك إثر حريق أكتوبر 1876 ولم تستطع الا دفع 75، 27.978 فرنك. بيد أن الحرائق ظهرت من جديد في 1877 و 1878 و 1879 . . . ومنحها قرار 20 جانفي 1880 إعفاء 59، 6.945 فرنك فقط بعد الملاحظة التي قام بها جنرال مقاطعة وهران[57] :

وجد السكان المعنيون أنفسهم بعد انخفاض كبير لمواردهم الزراعية والتجارية في وضعية جد حرجة».

أما رأي الوالي العام ترمان (Tirman) سنة 1886 بعد حرائق عين فزة (تلمسان) فانه لا يفاجئ في مثل هذه الظروف، ويسمح بفهم المعنى العام للقانون الغابي.

«وبما أنه تجلى من التحقيقات من جهة ان الحرائق التي شبت في هذه البلدية تسبب فيها محرقو الحشفة أي من صنيع الأوروبيين لا من صنيع الاهالي ومن جهة أخرى إن الكولون (المعمرون) رفضوا كل مساعدة لاطفاء الحرائق بيد أن الأهالي بالعكس قاموا وساعدوا فأبدوا حسن نيتهم فاعتبر مجلس الحكومة هؤلاء (الاهالي) أقل جنحة من الأوروبيين الذين لا يمكن القانون أن يصيبهم وأنهم عوقبوا بالكفاية إذ أنهم منعوا من الرعي لمدة ست سنوات في الغابات والأجمات التي أحرقت».

ومن جهة أخرى يجب أن نلاحظ أيضا عدم التكافؤ بين مبلغ الغرامات ومدى الخسائر الذي يبدو من خلال شهادات كثيرة. ولنذكر الحادثتين التاليتين وفي المقابل الغرامة التي سددتها فرقة دوار بني بخنوس بالونشريس[58] نجد خسائر قدرت بـ 20 فرنك فقط، أي أقل بعشر مرات. أما غرامة 19، 392

وجعلوا من الغني مولا
ياربي يا سيدي العلي
المجلة الافريقية 1889، ص : 198.

(56) - يراقب العساكر 744.000 هكتار - مبلغ 262 محضر ارتفع الى 5.859 فرنك حسب أجرون (1) ج، ص : 127 الهامشية اسفل الصفحة - وهذا المبلغ متناقض مع مثال بلدية الضاية.

(57) - ن. و. 1881، ص : 234 : (23) - دفتر تسيير الغابات بالونشريس الكتاب المذكور.

(58) - دفتر تسيير الغابات بالونشريس الكتاب المذكور.

فرنك الخاصة بدوار بني شعيب سنة 1916[59] فانها تمثل أربع مرات مبلغ الخسائر. . .

ففي هذا الجو بالذات كتب أحد الملاحظين الواقفين على هذه المشاكل قائلا :

انهالت على الاهالي المحاضر التي بلغت بعضها مبالغ باهضة تسببت في خسائر قدرت بعشرين فرنك بمطالبة تعويضات وفوائد ارتفعت في بعض الاحيان الى مبلغ 400 1 فرنك. . . لماذا لا نطالب بتعويض يساوي الخسائر عندما نقرر معاقبتهم ؟[60].

كيف وصل الأمر بهم الى هذا الوضع ؟ علينا ان ننتبه الى هاتين الملاحظتين ـ الأولى خاصة بمستخدمي الغابات وشروط توظيفهم فكان عددهم حوالي سنة 1890 ـ 758 موظف «منظمين عسكريا»(34) حارسا ضابطا، و137 عريف و 556 حارس بسيط) معظمهم جاؤوا من فرنسا «كلما صار حارس غير محتمل بفرنسا بسبب تهاونه أو بارتكابه زلات لا تستحق الطرد، يكون له الحظ بأن يبعث الى الجزائر» ذلك ماصرح به بردو (Burdeau) ولهذا لا نستغرب اذا ما شاهدنا بعض الغرامات يتسلمها بعض الحراس ولا يخبرون بها مسؤولهم الا اذا سددت في الحين. . . فهكذا حسب المالك المذكور بعزابة فان أصحاب الاقطاعات يختارون حراسهم ويتفقون معهم[61].

«ولهؤلاء الحراس ثلاثة أو أربعة أشخاص لا ضمير لهم تحت تصرفهم منهم اثنان متخصصان في تسلية الرعاة الصغار والاخرون يقومون بمهمة دفع القطعان وهي بدون راع الى الغابة».

انه لكمين حقيقي نصب لهم، فبعد مشاهدة الخسائر التي ينعتونها بـ «هامة جدا» فانهم يعرضون الاتفاق التالي المرفق بالتهديد :

«دخل قطيعك المتكون من 100 ماعزة الغابة، فاذا واصل المحضر سيره فستحاكم بغرامة قدرها 400 فرنك يضاف إليها 400 فرنك بموجب

(59) ـ دفتر تسيير الغابات بالونشريس ـ الكتاب المذكور.
(60) ـ غرجو Gourgeot (25) ص : 214.
(61) ـ علي بلقاسم بن ماهوني، الكتاب المذكور

التعويض والفوائد، ويصير المبلغ الاجمالي 800 فرنك. وبعد المساومات يخدد المبلغ ويتراوح بين 200 و 300 فرنك، يتحتم على الراعي أن يدفعها».

ويضيف نفس الملاحظ : إن نفس التفكير يطبق للثيران وللبقر وكل ذلك يفسر مضاعفة مداخيل الشركات التي حظيت بالامتيازات. يجب أيضا أن ندرس طويلا جوانب أخرى لهذه الحرب المقنعة ويجب ان نسأل خاصة عن صحة بعض التصريحات المتعلقة بالحرائق ـ هل كان الحراس دائما بعين المكان عندما يحررون المحاضر ؟ وأسئلة أخرى عديدة ينبغي طرحها عند قراءة العرائض. . .

تقسيم مدخول الغرامات.

إذا كانت غابات بلوط الفلين قبل كل شيء قضية بين الدولة وأصحاب الامتيازات فان محافظة ومراقبة «الغابات والاحراج ستعطيان الفرصة لاقتسام مفيد للغنائم بين الاطراف المعنية : الدولة وأصحاب الامتيازات والحراس سواء كان هؤلاء رسميين أو من الخواص ولقد سبق أن أشرنا الى اختلاس بعض المنتوج من المغارم من طرف الحراس. ولننظر النصوص، ففي سنة 1880 لـوحظ أن الاموال التي قبضت بمـوجب غرامـة جماعيـة قـد قسمت كمايلي[62].

- شركة استاي (Estaye) 40، 171 38 فرنك
شركة دوترايش (Dutreich) 70، 502 16 فرنك.
السيد سامسون (Samson) حارس غابي لشركة استاي 000 2 فرنك
السيد فابر (Fabre) من شركة استاي Estaye 000 2 فرنك

ومن جهة أخرى وأثناء نفس السنة، راح أصحاب الامتيازات يطالبون 400 فرنك بالاضافة الى 400 فرنك لتكاليف المحاكمة، اذن نفس التفكير الذي سبق بشأن الحيوانات. . . فان الاتفاق سيكون حول 5 الى 600 فرنك أي 5 أو 6 مرات سعر الشجرة.

ويلاحظ نائب برلماني فيقول :

«وعوض استغلالهم الغابة فانهم يجدون من الافيد استغلال الاهالي».

(62) ـ الجريدة الرسمية

تلكم هي أهم جوانب هذه الحرب الاستنزافية الطويلة وذلكم هو الهدف الملتمس من طرف تشريع الجمهورية الفرنسية الثالثة، فان الفلاحين واجهوها في ظروف لاترحم ولن يفقدوا أبدا تعلقهم العميق بأرض أجدادهم وبمبادئ العدل. ولقد استمر، أيضا في الجهات الأخرى تطور قاس خص السهوب الواسعة سهوب الحلفاء، ويتعلق الامر أيضا هنا بسكان يقاومون لا تقلبات الطقس فحسب بل يواجهون أيضا الجشع والاستغلال اللامتناهي في الغالب لاصحاب الامتيازات وكبار مربي الماشية الاهليين.

II) استغلال الموارد والبشر في السهوب

ولو أن الامر تعلق بمنطقة لا تصلح للزراعة الاستعمارية ولاقامة العنصر الأوروبي بها فان السهوب ليس لهذا بمنطقة مجردة من كل موارد طبيعية ضرورية للتوسع الاقتصادي الأوروبي، خاصة في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر. إن المناطق المعنية ستدخل بسرعة في الشبكات التجارية بين القارات، ذلك بفضل التقاء عوامل معينة ـ الا ان هذا التدخل قد وقع في حين انتهت فيه المقاومة الشعبية بالشمال وحينما بدأ التعمير في فترة توسعه الثانية، وذلك بتحديده جيدا مقاصده نحو الجنوب الاقصى، فالاستيلاء على السهوب يشكل بدون شك مرحلة لهذا الهدف.

1) ظروف الاستغلال.

وحتى يسمح باستغلال دائم وعلى نطاق واسع للموارد المرغوب فيها فانه يجب توفير شرطين كحد أدنى : أسواق للمنتوج الرئيسي الا وهو الحلفاء ووسائل النقل.

أ) ـ الأسواق : الحاجات الجديدة للصناعة الأوروبية.

وكانت الصناعة الأوروبية ـ منذ بداية النصف الثاني للقرن التاسع عشر ـ تبحث عن مادة خام جديدة ستكون بديلة. وهذا البحث هو نتيجة **لتوسع صناعة الورق** ولا سيما وان المواد الأولى المستخدمة حتى الآن وبثمن رخيص قد بدأت تفتقر فجأة. كان الأمر يتعلق بالخرق الرثة بينما كان التبن لا يعطي الجودة الكافية.

ومع هذا وابتداء من عقد الستينات من هذا القرن (19) فان النتائج المحصولة باستخدام المادة الخام البديلة الا وهي الحلفاء، كانت مرضية. ففي هذا الميدان كان تقدم أول دولة صناعية، بريطانيا العظمى، شيئا لا ينكر وهو يفسر اذن أهمية هذه السوق، وفعلا إن سعر الكلفة للحلفاء في هذه البلاد كان بـ 10 فرنكات للقطار مقابل 14 فرنكا في فرنسا ـ ومن جهة أخرى فان الصودا (ملح القلي)، وهو منتوج آخر يدخل في صناعة الورق كان يساوي 23 فرنك مقابل 32 فرنك. ولهذا فمن بين الكمية المصدرة من الحلفاء (225.000 طن) سنة 1885 في العالم، وجهت 200.000 طن الى معهد بريطانيا العظمى[63].

وبالتالي فان للموارد الطبيعية للسهوب منافذ مضمونة واسعة لان المنافس الرئيسي نفسه ـ اسبانيا ـ وهو أول مصدر آنذاك كان في تقهقر. فان مساحاتها قد بدأت تفقر بصفة سابقة لأوانها وذلك من جراء استغلال فوضوي. وهكذا هبطت صادراتها من 90.000 طن في 1868-1872 الى 45.000 طن سنة 1888 أي انخفاض 50%. وعلى الصعيد الجزائري فان المنطقة الغربية، وهو الجنوب الوهراني، جد محظوظة لان الشروط الطبيعية مجتمعة وهي تفسر وجود هذه النبتة التلقائية من جبال القصور الى الشاطئ. فاذا كانت في الناحية الشمالية غير مكثفة وتنفذ بسرعة اثر اقتناع الورشات ولا يمكنها ان تتجدد بعد استصلاح الأراضي الزراعية فانها توجد في الجنوب ـ من خط يمر بسبدو والضاية وسعيدة، وفَرْتَدَة ـ في مساحات كبرى قابلة للاستغلال[64]. الا أن إنتاج هذه المساحات يبقى تابعا لشرط أساسي ألا وهو فتح سكة حديدية.

ب) ـ السكة الحديدية : وسيلة للسيطرة المباشرة

ان الدفعات الأولى التي وقعت من الشاطئ ومن المنطقة التلية بقيت غير كافية ولم تتسبب ساعتها في فتح الورشات في السهوب. ففي هذا السياق تفسر اسباب مد سكة حديدية تربط ورشات الجنوب سعيدة. وسلم انجاز الخط الى شركة قد تمركزت قويا بالمنطقة التلية وفي مساحة المقطع خاصة

---

(63) ـ طرابو Trabut (71) . . .

(64) ـ فلنسجل أيضا استغلال الهلب النباتي، وهو فصل لا يستهان به من الصادرات الاستعمارية أثناء منتصف القرن 19 وفي 1870 بلغ وزن الصادرات 3851 مقابل 223 سنة 1867 لمبالغ 3.851 فكل ذلك ينجر عنه تجريد المنحدرات وابتداء الانجراف.

وهي الشركة الفرنسية الجزائرية[65] وبموجب معاهدة 20 ديسمبر 1873 [66] التي عدلتها معاهدة 16 مارس 1874 فان الشركة الفرنسية الجزائرية حصلت على حق مانع لاستغلال الحلفاء على مساحة 300.000 هكتار في مقاطعة معسكر، أي المساحات الواقعة جنوب سعيدة والمحددة شرقا بخط الطول الجغرافي لقطيعة وغربا بالحدود الادارية للمقاطعة المذكورة سابقا. وفي المقابل تلتزم الشركة بانجاز الخط الحديدي وطوله 200 كيلومتر في ظرف ست سنوات بدون أي منحة ولكن تمنح امتياز منع لاستغلال الموارد الطبيعية بما فيها حطب الغابة اللازم لرسم السكة الحديدية. ولقد تم انجاز المشروع في الآجال المحدودة وفي يوم 28 سبتمبر 1879 بلغت السكة الحديدية مدينة سعيدة ثم تم تمديدها بسرعة نحو خلق الله ومصباح (67 كلم) لتشجع على استغلال مساحات الحلفاء.

2) تصريف المنتوجات وفقد التوازنات

ان الاقتلاع الذي سيدوم اثناء عقود كثيرة سيسفر شيئا فشيئا عن فقد توازنات عديدة أقيمت اثناء القرون بين الانسان والطبيعة من جهة، وبين الموارد الطبيعية واستغلالها من جهة أخرى.

أ) ـ استغلال خطير على المدى الطويل

كانت بداية الانتاج حول سعيدة في سنة 1867 ثم امتد أكثر فأكثر نحو الجنوب ليصل الى مناطق عين الحجر سنة 1872 وثلاث سنوات بعد ذلك امتدت الورشات الى الجهات الغربية وذلك بتعميمها في مساحات سبدو ورأس الماء.

واذا كانت في البداية يد عاملة أجنبية ممثلة أساسا من طرف الاسبان، فان توسع الورشات سرعان ما وجه الطلب الى الفلاحين الذين اضطروا بعد ذلك الى التماس الاجور لاسيما وان القطف قد تكثف بعد فتح السكة الحديدية ارزيو ـ سعيدة ابتداء من سنة 1879.

---

(65) ـ حول تشكيل هذه الشركة انظر باسرون (Passeron) : الشركات الكبرى وتعمير شمال افريقيا، الجزائر، 1931.

(66) ـ الجريدة الرسمية 1873، ص : 776.

وابتداء من هذا التاريخ أي بعد التطبيق الفعلي لمعاهدة 1873 بدأت تظهر العواقب على مختلف المستويات. فعلى الصعيد المادي المحض كان الاستغلال يخضع غالبا الى قوانين السوق حتى ولو كانت بعض الشروط تلوح الى ضرورة المحافظة على الموارد ففي سنة 1886 نلاحظ تكاثر للورشات رغم وجود قوانين تنظيمية.

ومهما يكن من أمر فانه انجر عن هذا التطور نفاد الحلفاء وبصفة حتمية فقد التوازنات الطبيعية على المدى الطويل.

ب) - استغلال على حساب مصالح السكان

وبما أن المجموعات المختلفة المعنية لم تستمر ولم تشارك في المفاوضات 1873، فانها لم تستطع أن تبدي معارضتها بصفة قانونية لهذا المساس بحقوقهم واعرافهم التقليدية من خلال اقتطاع 300.000 هكتار، تلك الحقوق وتلك الاعراف التقليدية التي اعترف بها صراحة قانون 1851 وأكدها القانون المشيخي لسنة 1863 حقيقة يؤكد أحد بنودها من جديد «حرية المرعى وحق الانتفاع بالماء والصيد والزراعة»، وكذلك الامر فيما يخص أنواع الانتفاع بالحلفاء وخاصة «حق المرعى والقطع واستغلال واقتطاع الضرورية لسد حاجاتهم وحاجات حيواناتهم.

وفعلا وفي حالة أخرى، لم تنص المعاهدة على شيء، فلا يستطيع السكان ان يعترضوا بصفة أو باخرى للعراقيل التي تقيمها الشركة ولاسيما وان المعاهدة تذكر في طياتها «الجيوش» و«الثكنات» وأن الدولة غير مسؤولة عن الخسائر التي قد تنتج في حالة قوة قاهرة.

وأكثر من ذلك فان شروطا أخرى ستظهر خضوع المجموعات البشرية وهذا يذكرنا بممارسات ماضى وانقضى الى الابد بأوروبا الغربية.

وهكذا سيجب على السكان اذا ما شب حريق أن يسارعوا لجعل حد لتوسيعه على مدى أربعة كيلومترات حول مخيمهم. ان القانون الغابي لسنة 1874 (انظر اعلاه) قد أسس مبدأ المسؤولية الجماعية عبر الغابات ممهدا هكذا لقانون «الانديجينا».

أما علاقات السكان بالانتاج فانها لا يمكنها ان تستمر الا على حساب

الأولين، وذلك باعطاء اشارة الانطلاق ـ بصفة حتمية ـ الى مسار تكوين طبقة عمالية مستغلة ضمن جماهير السهوب. وهكذا نجد في الورشات الوكلاء الاسبان «يدبرون امرهم لكي يصرف الجزء الكبير من المبالغ التي عليهم للعمال في شراء من الدكان» كما سجله أحد الملاحظين[67] ـ الاجور كانت زهيدة ـ كل ذلك يفسر انضمام السكان الى الثورة التي قادها أحد المرابطين من زاوية جبال القصور، الا وهو بوعمامة، ابتداء من افريل 1881[68] ففي شهر جوان من نفس السنة، أحرقت الورشات وهدمت المنشآت وراح ضحيتها عدد من السكان الاسبان.

الا ان الأمر تعلق بآخر ثورة مسلحة شعبية وبما انها اخمدت بسرعة، فان الشركة الفرنسية الجزائرية استأنفت هي الأخرى بسرعة نشاطاتها. ان منتجات السهوب الاخرى مطلوبة الآن بصفة حثيثة وهي تغذي الشبكات التجارية نحو الشاطئ. وفعلا فان مرفأي القطاع الوهراني، وهران وارزيو، مدينان لجزء كبير من نشاطهما لوارد الجنوب: حلفاء وماشية ومنتوجات[69] ولكن على الصعيد الاجتماعي الجهوي لم يكن هذا التطور بدون عواقب وخيمة على المدى القصير وعلى المدى الطويل كما اكدت ذلك الاحصاءات التالية. وهكذا وحتى سنة 1914، كان يجب دفع ثمانية أو عشرة قناطر من الحبوب لاشتراء كبش بينما كان يجب بين 1930 و 1940 ضعف هذه الكمية لامتلاك هذا الحيوان. يجب أن نلاحظ أيضا بأن يوم الشغل في هذه الفترة كان لايكاد يكفي لاشتراء الخبز اليومي وفعلا فان قنطار الحلفاء المقتطعة كان يسدد بـ 4 الى 8 فرنكات. وكان سعر خبزة 600 غرام تساوي 5 الى 9 فرنكات، (34) فلنسجل أيضا بانه في سنة 1953 كان 20 الى 30 قنطارا من الحلفاء لاشتراء كبش وأكثر من ذلك الى غاية سنة 1971 أي عشية تطبيق البرنامج الخاص لولاية سعيدة، كان قنطار الحلفاء لا يدر على السكان الا بخمسة دنانير فقط...

كل ذلك يعطي فكرة عن استغلال السكان عبر هذه المناطق المنفرة بعد تدهور وضع الظروف العامة لاطار الحياة. ونحن لا يمكننا أن نؤكد كل التأكيد

---

(67) ـ كفا Kiva (40).

(68) ـ صارى: ثورة 1881 بالجزائر ـ الكتاب المذكور.

(69) ـ كودار (Couderc) (26) يصف مطولا هذه الجوانب المختلفة للتهديم الاجتماعي الاقتصادي عبر سهوب الجنوب الوهراني.

على أن هذا الاستغلال ـ استغلال الموارد والبشر ـ لم يعد ممكنا ودائما الا بعد العواقب الخطيرة التي انجرت عن نهاية مقاومة التجمعات القبلية الرئيسية بمنطقة السهوب وكان الأمر كذلك بقبيلة حميان وأولاد سيدي الشيخ، والشعمبية، وفي حالات أخرى ولا سيما فيما يخص الاحرار فان طاعتهم أصبحت فعلية من جراء تعسفات رئيسهم لاغا الحاج ق. س.[70].

وفي النهاية فان هذه الظروف هي التي تفسر لنا بسهولة كلا من محاولات التعمير الى غاية الوحدات الصحراوية وخاصة ارتباط المستعمرة بممتلكات الدولة الاستعمارية بجنوب الصحراء في فجر القرن العشرين. فهذا وفيما يخص الحالة الأولى يجب الاشارة الى مضاربات التعمير الزراعي حول الأراضي المحتجزة مثل ما وقع في جزائر الشمال بعد ثورة 1871 وفي وادي ريغ وهكذا وقعت شركات رأسمالية انبثقت من الأوساط السانسيمونية (St Simonien) ومن بينها توجد شركة وادي ريغ التي اشترت بالمزاد ثلاث واحات منذ سنة 1878 ثم شركة باتنة التي امتلكت ثلاث واحات أخرى من بينها اوزير في سنة 1882. أما فيما يخص المرامي التوسعية فقد سهلها تجنيد وحدات من التجمعات القليلة المستسلمة والمغلوبة على أمرها في الجنوب الجزائري بعد السحق النهائي لمختلف مقاوماتهم منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وهكذا وبالتوازي مع نزع الملكية المكثف من الفلاحين حتى تشجع سياسة الاستيطان عبر أخصب الأراضي بالشمال فان سكان مناطق الحدود وسكان السهوب قد أخضعوا لظروف قاسية لمدة عقود طويلة فبمثل هذه الوسائل استطاع النظام الاستعماري أن يصل ـ وبأدنى كلفة ـ الى مراقبة كل البلاد وخاصة الى استغلال الموارد الضرورية لتكامل وتدعيم اقتصاد الوطن الام. ان تطور المضاربات الاستعمارية قد تواصل هكذا على حساب المجتمع المغلوب على امره.

(70) ـ كان من الواجب ذكر مقتطفات طويلة لقرار وضعه ضابط من المكاتب العربية سنة 1853 حول تسيير لاغا هذا لتتكون لدينا فكرة شاملة لكل تعسفاته: «كان (لاغا) يعتقد ان الاحرار وأولاد خليف قد وضعوا تحت رحمته لهدف واحد وهو مضاعفة ثروته، كان يظن ان مداخليهم واملاكهم وحتى ارواحهم. في بعض الاحيان ملك له ـ وقد لقن أولاده هذه المبادئ . . . «ان السرقات وأعمال العنف التي كان يتعاطاها الحاج وكذلك ابناؤه وحفدته ستبقى أسطورة في البلاد» امبيروجي (Emperauger) ارشيف ولاية وهران.

3) التحولات الاقتصادية على حساب المجتمع المغلوب على أمره.

لقد تم تطور الاستغلال الاستعماري اساسا كما أظهرته بوضوح التبادلات الخارجية للجزائر قبيل الاستقلال ـ بارتباط وثيق مع الدولة الاستعمارية وذلك بمدة بأكثر ما يمكن من المواد الخام بأثمان زهيدة وبأن يجمل من الجزائر لا منفذ وسوقا لمنتوجاته الصناعية فحسب بل أيضا لمنتوجاته الغذائية متسببا هكذا في تفاقم فقد التوازنات على حساب المجتمع والاقتصاد المسيطر عليها وهي عواقب دائمة في كل سيرورة لنزع الاستعمار ومشاكل معقدة لكل بلدان العالم الثالث...

وهكذا بعد دراسة حصيلة سنة 1954 نلاحظ بأن عجز التبادلات قد بلغ 77 مليار ف. مقابل 66 مليار في سنة 1953 وبأن التبادلات نحو فرنسا ومنطقة الفرنك قد مثلت على التوالي 73% و 82% أثناء نفس السنة.

ومن جهة أخرى فان نفس الحصيلة قد أظهرت أيضا بأن بنية الصادرات شكلتها 72% من المواد الاستهلاكية بقيت قدرها 7، 100 م. ف. منها أكثر من نصف بقليل أي 4، 54م. ف. للمنتج الزراعي الرئيسي، الا وهو الخمر، وحجمه 4، 14 هكتوليتر وتظهر في الحصيلة أيضا منتجات أخرى للأرض ولكن بقيمة أقل بكثير بالتوازي مع كميات كبيرة من خام الحديد والمنتجات النباتية (الفلين... الحلفاء...) ـ 90، 126 م. ف.[71] ـ ونلاحظ أيضا المنتوجات اللبنية والسكريات (4، 11 م. ف) والحبوب خاصة... بينما يشمل الباقي على الوسائل التجهيز (10%) والمواد نصف المصنعة (30%) وفيما يخص المحروقات التي سجلت أولى تسليماتها في نهاية الفترة الاستعمارية فانها لم تقدر على تغيير معطيات الكل بعد. وحتى نضبط اكثر فقد توازنات هذا التفكك هما عبارة مباشرة للاستغلال الاستعماري، فلندرس.

- تنمية الزراعات القابلة للتضارب
- استخراج المناجم وتنمية بعض الصناعات.
- استغلال المحروقات المتأخر ومخطط قسنطينة

(71) ـ كل هذه الاحصاءات اخذت من «الدليل الاحصائي للجزائر» الجزائر 1954.

أ) - تنمية المنتجات القابلة للمضاربة.

علينا ان نميز بين فترتين في تاريخ الزراعة الاستعمارية اذ كان الامر يتعلق الى غاية سنة 1880 قبل كل شيء بالاخفاقات الخطيرة والخلبات المتتالية والترددات. . . . والكل كانت تغشاه المضاربة العقارية والمحاولات المختلفة التي كانت تقوم بها الادارة على مختلف المستويات - ونلاحظ فيما بعد وبفضل «معجزة الكروم» خلال أراض مزورعة ومناطق معينة لكن الازمات تكررت اثناء الفترتين والتوازن الذي اقامته الكروم يبدو ضعيفا.

ب) - الاقلاع الطويل على حساب الاقتصاد المعيشي للفلاحين.

كان للاستيلاء التدريجي على اراضي الفلاحين - أثناء الفترة الأولى كلها - آثار سلبية متعددة على الاقتصاد المعيشي للريفيين، ولا سيما وان كل المحاولات التي قامت بها السلطة الاستعمارية قصد إدخال زراعة الحبوب قد رافقها التغيب ولم تكن موضوع اي ايداع.

وفي أول الأمر جعل التعمير كل آماله في الزراعات الغربية والزراعات الاستوائية كما دل على ذلك انشاء حديقة التجارب بالجزائر العاصمة ابتداء من 1832 لتوطين أقلمة الاشجار والنباتات قصد انتشارها عبر المستعمرة ففي. هذا الاطار وقعت الزراعات المتتالية للقطن والتبغ وزراعات اخرى صناعية، ورغم بعض النجاح فان مساحاتها وتأثيراتها الاقتصادية بقيت محدودة جدا وهكذا فان القطن الذي استطاع ان يقاوم بعض سنوات قد عرف تقهقرا تبعا للاسعار المتناقصة[72].

ففي 1870 كانت المساحات لا تشمل الا نصف المساحات التي عرفتها سنة 1864 بينما كانت الشركة الفرنسية الجزائرية في القطاع الوهراني تسلك أراض مسقية خصبة في مزرعة المقطع أما التبغ فانه هو أيضا قد سجل تقدما ولكن زراعته مازالت هامشية بالنسبة للزراعات الاخرى. وفيما يخص المحاولات الأخرى (قصب السكر، الشاي. . .) فلم يكتب أي طائل لتجربتها وتركت بالمرة.

---

(72) - لقد فهم لاباسي (Lapasset) جيدا المشكل وجلب اهتمام السلطات الخصوصية هذه الزراعة التي تحتاج دائما الى اليد العاملة من العبيد، وهو الشرط غير المتوفر بالجزائر.

وماعدا هذه المحاولات المختلفة فان زراعة الحبوب جديرة في النهاية بأن تقوم في شأنها بالملاحظات التالية ـ ويميز حدثان اثنان هذه الزراعات عن زراعات الفلاح. يتعلق الامر بتفوق العتاد وادخال القمح الطري والذرة. أما الحدث الأول فهو يفسر خاصة ارتفاع المردود ولكن الانتاج لم يمثل إلّا جزءا ضعيفا بالنسبة للجملة وكان للمعدل اقل من 20%. ولهذا كانت الصادرات قبل كل شيء ممثلة من طرف انتاج الاهالي.

وبالاضافة الى ذلك وعلى صعيد آخر ينبغي أن نؤكد ظاهرة التغيب لأن الاستئجارات كثيرة واللجوء الى الخماسة شيء مؤكد. ان هذه الاشكال من خدمة الأرض لوحظت اثناء الفترة المعينة كلها وحتى بعدها كما اكده سنة 1892 الوالي جونار (Jonnard) في القطاع القسنطيني :

«ان حقول القمح الجميلة هذه قد أجرت الى الاهالي وأرد الكولون أن يقيموا بهذه الأراضي ولكنهم لم ينجحوا. ان العرب بفضل يدهم العاملة الرخيصة الثمن ورغم نقص وسائلهم الزراعية استطاعوا وحدهم ان يستثمروا هذه المنطقة الواسعة ـ ان الزراعة العربية بعد تقهقر قصير قد انتصرت على الزراعة الفرنسية»[73].

وبفضل هذه المساعدة استطاع الكولون (المعمرون) أن يبقوا بمشقة بهذه الأراضي المحتلة. وفعلا لم يقدروا بوسائلهم الخاصة ان يستفيدوا مباشرة من هذه الأراضي بسبب عدم انتظام تساقط الامطار وبمقتضيات زراعة الحبوب الجافة.

أما تربية المواشي فان نصيبها كان أيضا متواضعا ولم يلاحظ أي ابداع في شأنها اثناء هذه الفترة. وكذلك كان الأمر بزراعة اشجار الفواكه والخضر حتى ولو ان الموارد المائية كانت فيما يخص الخطر غالبا ما تصادر من أصحابها التقليديين.

وهكذا كان اقلاع الزراعات الاستعمارية أمرا صعبا ومتصفا بالترددات الطويلة. والزراعات الاستوائية قد تركت بسرعة والزراعة التقليدية وخاصة اللجوء الى الاستثمار غير المباشر.

(73) ـ ذكره ج. اسكير (Esquer) في : تاريخ الجزائر (1830-1960) باريس 1960 الطبعة الثانية، سلسلة «ماذا أعلم ؟».

الا انه بالتوازن لهذا التطور نلاحظ أيضا أن انتاج الفلاحين هو الذي يمون قبل كل شيء الصادرات. فعلا فان احجام وقيم هذه الاخيرة مالبثت تتضاعف بقطع النظر عن التغيرات السنوية.

وكان سبب هذه الظاهرة يكمن بدون شك في قانون 1851 الذي سمح بالتبادل الحر للحبوب الجزائرية مع فرنسا. ولهذا اذا كانت الى غاية هذا التاريخ. قيمة هذه المنتجات المصادرة ضعيفة جدا أي 200.000 فرنك[74] فانها وصلت الى 5 م. ف. ابتداء من 1852 و 10 م. ف. سنة 1853. ونسجل 40 م. ف. عشرين سنة بعد ذلك وعرفت المنتجات الأخرى فعليا نفس النزعة ولما أحدث الاوساط الرسمية سنة 1862 :

«يشكل انتاج الحبوب والماشية في الوقت الراهن الثروة الرئيسية للجزائر وهي ثروة مكتسبة وسهلة التنمية وتكفي بأن ترفع عاليا ازدهار البلاد»[75].

ولا يمكن لهذا الازدهار «أن يتواصل الا على حساب الجماهير الريفية وهو يهدد مباشرة توازنها الاقتصادي التقليدي بعد هذا التصريف المكثف للمنتجات الزراعية، ولاسيما وأن عوامل أخرى رامية الى الاسراع بالمعاملات قد ظهرت وتدعمت أكثر. يتعلق الامر خاصة بتسديد الضرائب المنعوتة بالعربية مباشرة ونقدا، وبالربا وبالضغط المالي الضريبي... كل ذلك يسفر بسرعة عن عواقب جد وخيمة التي مست خطورتها المجتمع كما دلت على ذلك مأساة 1867-1868 (في مايلي) وصعوبة البقاء فيما بعد...

هل سيتغير هذا التطور العام أثناء الفترة الثانية (بعد سنة 1880) بعد توسع الكروم والتحولات العميقة التي يتركها تتراءى ـ في الأفق.

ج) التحولات الناتجة عن الازدهار المشهود للكروم تسفر عن فقد خطير جدا للتوازنات.

وإذا استطاعت الكروم أن تقع من جديد وبسرعة. بالتعمير وذلك بأن تفتح له آفاقا عريضة وأن تدعمه بصفة دائمة عبر الارياف فانها لاتقدر على حل

(74) ـ منشورات الوزارة الحربية تحت عنوان : جداول الوضعية للمؤسسات الفرنسية بالجزائر ـ باريس 1862، ص : 242.

(75) ـ نفس المصدر 1862، ص : 242، ورمز هذا المصدر فيما يلي هو : ت و ف.

المشاكل الجوهرية المطروحة على المجتمع المغلوب على أمره عشية الحرب العالمية الثانية.

1) المعطيات الرئيسية للكروم.

فمما لا شك فيه ان التعمير قد عززته الكروم بل أبقته منتعشا وتوسعه المشهود اثناء العشرين سنة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هو الذي حول جذريا المعطيات الاجتماعية الاقتصادية للمستعمرة ـ اثناء هذه الفترة الحاسمة وبعد إتلاف الكروم بالجزائر ـ ناجحة وعرفت منذ ذلك تطورات ملحوظة كما تدل على ذلك الأرقام التالية ـ ان المساحة قد مرت من 20.000 هكتار سنة 1878 الى 155 000 هكتار عشية الحرب العالمية الأولى. إن هذا التقدم الذي اعتمد على تنمية القرض راجع أيضا الى الظروف الطبيعية الملائمة جدا التي توفرت على العموم عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط : أراض غير خصبة أو مرملة أو محصبة بالتلال وأرض ثقيلة لبعض السهول العزيتية، وفترات من الجلد أو الصقيع القصيرة وفصول الخريف قليلة الامطار. . . كل ذلك يفسر إقصاء زراعة الحبوب من معظم المناطق السياحية وما يتبعها. وعلاوة على ذلك فان الكروم مضاربة رابحة. فهي تساعد اثناء هذه الفترة ان تثبت العناصر الأوروبية في الارياف وتضاعف بصفة ملحوظة أعدادها. وهكذا زاد عدد السكان الأوروبيين بأكثر من ضعفين اذ مر من 344.000 نسمة سنة 1876 الى 781.000 نسمة سنة 1912 [76].

وبعد بعض الازمات نسجل تقدما جديدا من 1929 الى 1935.

ففي هذا التاريخ بلغت مساحة الكروم أقصاها إذ أدركت 400.000 هكتار منها النصف في عمالة (ولاية) وهران وحدها وخاصة بتلال عين تموشنت وساحل وهران وهضبة مستغانم، ومع هذا فان ضعف هذه المساحة ـ أي 3% تقريبا من المساحة الزراعية ـ يمثل 36% من القيمة الاجمالية من الانتاج النباتي و 40% من موارد التجارة الخارجية. ان الانتاج الاجمالي يتراوح ما بين 15 و 20 مليون هكتولتر ويجب أيضا تأكيد الدخول الكبيرة التي تتسبب فيها. وفعلا فان الربح الاجمالي يتراوح ما بين 100 و 150 فرنك للهكتار مقابل 20 الى 25 000 فرنك للهكتار فقط للحبوب.

---

(76) ـ اسنار Isnard (38).

ولكن هذه الارقام تنبئ بقمة التعمير نفسه وسرعان ما نشاهد نوعا من الركود اذا لم يكن تقهقر. وفعلا فالتطور في عشية الحرب العالمية الثانية أوضح أكثر فأكثر حدود ومشاكل الزراعة «المعجزة».

واظهر دليل على ذلك يعبر عنه نزوح السكان من الارياف وهجرة السكان الأوروبيين. وفضلا عن ذلك فسرعان ماظهرت مشاكل اخرى أكثر خطورة وراحت هذه الاخيرة تتفاقم...

2) ـ مشاكل فقد التوازنات.

ورغم مزاياها العديدة ودورها التاريخي في تعزيز السكان الاوروبيين الريفيين فان حصيلة الكروم العامة لا يمكنها ان تتخطى الى الابد مشاكل تترجم كلها بفقد توازنات ثلاثة على الاصعدة الجهوية والاجتماعية والعنصرية خاصة.

ـ فقد التوازنات على الصعيد الجهوي.

اذا استطاع توسيع زراعة الكروم أن يرفع من قيمة بعض الأراضي التلية التي بقيت الى الآن شبه جرداء قاحلة واذا استطاع حيثما تطورت هذه الزراعة ان يساهم بصفة واسعة في تحويل الطبيعية وذلك بوضع طابع الزراعة الاحادية عبر مناطق كاملة مثلما وقع في القطاع الوهراني، فان هذا الطور قد أسفر بالتأكيد بتفاقم الفوارق الجهوية، وخاصة في اطار الفلاحة الازدواجية.

وهكذا تواصل توسع هذه الزراعة على حساب المناطق الاخرى باستثناء المساحات المسقية. ولقد تواصل في كل مكان على حساب زراعة الحبوب سواء التقليدية منها أو الحديثة في المناطق الساحلية أو ما يتبعها كما لوحظ قبل ذلك. لقد وقعت التنمية أيضا في غير هذه المناطق على حساب الزراعات التقليدية وخاصة زراعة الاشجار وفي المنحدرات والتلال، مقلصة بذلك لا الزراعات المعيشية للفلاحين فحسب بل متسببة أيضا وخاصة في ظهور ظواهر الانجراف عبر المناطق ذات المناخ الشبه الجاف (القطاع الوهراني)، الحدود الشمالية للهضاب... وعلاوة على ذلك ففي بعض السهول المنتجة والصومام السفلي وتافنة ضايق سقي الكروم زراعة البقول

والكلإ وذلك على حساب حاجات السكان وذلك بعرقلة تنمية تربية المواشي المتكاملة.

وهكذا اذا استثنينا رفع قيمة الأراضي المفتقرة الى الموارد المائية والمحكوم عليها بالزراعات الهامشية فان الكروم غالبا مارافقها تدعيم الفوارق الجهوية وضايقت خاصة توسع زراعات كان من شأنها ان تقوم بدور هام في تحويل الفلاحة لا سيما وان الحاجات جد هامة ومتزايدة نظرا للتطور الديموغرافي خاصة.

- فقد التوازنات على الصعيد العنصري :

كان لفقد التوازنات نتائج جد خطيرة على هذا الصعيد بينت لنا تعقيد المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الناتجة عن هذه المضاربة.

وفعلا فان هذا النشاط هو قبل كل شيء زراعة استعمارية وهكذا في سنة 1954 كان للمزارعين الاهالي من بين مساحة اجمالية قدرت بـ 200-201 هكتار، 40.000 هكتار فقط[77] أي عشرها، وبالفعل فان هذه المساحة يجب ان تقلص اذا ما اعتبرت كروم الخمر بتفاقم الفوارق الجهوية، وخاصة في اطار الفلاحة الثنائية.

وهكذا تواصل توسع هذه الزراعة على حساب المناطق الاخرى باستثناء المساحات المسقية - ولقد تواصل في كل مكان على حساب زراعة الحبوب سواء التقليدية منها أو الحديثة في المناطق الساحلية أو ما يتبعها كما لوحظ قبل ذلك. لقد وقعت التنمية أيضا في غير هذه المناطق على حساب الزراعات التقليدية وخاصة زراعة الاشجار في المنحدرات والتلال، مقلصة بذلك لا الزراعات لأن أهمها يحتوي على كروم لعنب المائدة. وعليه فإن التعمير يمتلك أكثر من 90% من الكروم وهو يقوم بدور بالغ على الصعيد الاقتصادي.

ومن جهة أخرى وعلى الصعيد الاجتماعي فان هذه الكروم استطاعت ان تبتلع اليد العاملة الجزائرية الزائدة الناتجة عن التصنيف على الفلاحين طي قطع ضيقة وهامشية. وحين بلغت الكروم أوجها بين الحربين، قدر عدد أيام

(77) - حسب النشرة الاحصائية السنوية لسنة 1954، ص : 107 وفي نشرة 1960 لا يلاحظ إلا 000 675 3 هـ بالنسبة لسنة 1959 ومن بينها 300 349 هـ لكروم الخمر، ص : (97)

الشغل الى ما يقرب من 40 مليون يوم سنويا (بمقدار 100 يوم للهكتار) وحسب اسنار (Isnard)[78] كان اهم الموارد. حتى غاية 1933 مدفوعا لـ 350 الى 400.000 عامل موسمي ولعائلتهم.

وحتى هذا التاريخ فان هذا التوازن المؤقت كانت تقيمه زراعة الكروم. وهذه الزراعة تخفي أيضا المشاكل الاجتماعية والسياسية في الارياف ومع هذا وأمام نقص الزراعات المعيشية من جهة والزيادة السكانية لدى الجماهير الريفية من جهة أخرى وسرعان ماظهر فقد التوازنات، ولاسيما وان زراعة الكروم قد كبحت التقهقر السكاني الاوروبي في الريف كما سجله جيدا اسنار (Isnard) [79] ضمن الآن بأن يبقى - بصفة دائمة - في الارياف وهو يواصل ادماج النازحين، هذان العاملان لم يتحققا الآن بينما يتفاقم افقار هؤلاء النازحين.

- فقد التوازنات على الصعيد الاجتماعي

ان التمييز العنصري يخفي هو أيضا التمييز الاجتماعي ضمن الطائفة الأوروبية نفسها وفعلا فان الامر يتعلق بزراعة كروم جد مركزة وهكذا ينتج 87% من المصرحين (المعلنين) أقل من 1000 هكتار ويدفعون 30% فقط من الغلة. وفي المقابل فان منتجي أكثر من 10.000 هكتولتر لا يمثل الا 13% وحصة انتاجهم ترتفع الى 70% وعلاوة على ذلك ففي هذه الفئة الاخيرة نسجل ان 2,5% من المصرحين يستطيعون ان يدفعوا قرابة نصف الانتاج الاجمالي أي 40%. ونسجل أيضا ان 35 مزرعة كبيرة قد جاوزت 20.000 هكتولتر لكل مزرعة. وفيما يخص المعدل الاستقلالي ومقارنته مع نظيره في فرنسا فانه يبرز ظاهرة الكروم الاستعمارية : التركيز المكثف جدا. وفعلا فان المعدلات هي على التوالي 2,70% و 0,85 هكتار، أي نسبة تفوق 20.

فبفضل هذه الاقلية القليلة حتم على الوطن الام ثقل الكروم وبصفة مباشرة على حساب مزارعي جنوب فرنسا هذا التأكيد كل العواقب التي ستظهر غداة الحصول على الاستقلال. لقد حتمت الاقلية - وبصفة دائمة - زراعة

---

(78) - اسنار (38)، 468 اكتست زراعة الكروم في الجزائر طابع زراعة استعمارية للغاية وذلك بتأكيدها التمييز الاجتماعي والعنصري في آن واحد : للأوروبيين حيازة الكروم وللاهالي العمل كأجراء».

(79) - اسنار (38) ص : 464.

الكروم على المجموعتين. وهذا الوضع بارتباط وثيق مع قلة تنمية زراعات أخرى ذات القدرة على التكامل الاقتصادي خاصة.

4 ـ ضعف تنمية الزراعات المسقية

وفي بلاد ذات فصلين متميزين بفصل صيف جاف يمتد من 3 الى 5 أشهر بل الى ستة أشهر فان السقي يكتسي أهمية حيوية. فهو علميا الوسيلة الوحيدة لضمان استغلال عقلاني ومكثف ومنتظم للاراضي في الفضاء وفي الزمن حيثما توفرت بعض الشروط الدنيا اعني المساحات المسقية بالمنطقة التلية على الاقل تكون منخفضاتها تحتوي على كثافة من السكان عامة (80). ورغم الجهود المبذولة قصد انجاز شبكة من السدود ورغم بعض التحولات في مشاهد الطبيعة فان حصيلة السقي تظهر نقائص خطيرة كما يدل على ذلك التباين بين المساحة المسقية في المزارع العصرية الكبرى ومساحة القطاع التقليدي وبين الضعف البين لدى الذين يسقون بهذا القطاع.

أ) سوء استخدام الموارد المعبأة :

يؤكد الجدول جيدا هذا المشكل الخطير : أقل من نصف.

6) وضع المساحات المسقية بماء السدود الكبرى سنة 1954.

المساحة المسقية	السد	م. للمسقية قابلة للسقي	م. للمسقية	المياه م. م ـ م 3	م. م.	
حميز	حميز	17 000 هـ	5 845 هـ	21,5	21	1 561
أسفل الشلف	بوقدير	19 818 هـ	4 336 هـ	100	42,44	500
وادي الفضة	وادي الفضة	17 400 هـ	7 740 هـ	120	61,6	927
اعلى الشلف	غريب	9 000 هـ	1 159 هـ	120	7,7	205
الميناء	بخدة	9 900 هـ	11 758 هـ	80	32,5	661
الهبرة	وادي فرقوق	17 230 هـ	5 131 هـ	100	61,2	1 271
سيق	الشرفة	5 467 هـ		40	25,8	1 315
تليلات	تليلات	66 هـ	65 هـ	3	1,1	78
المجموع		95.881 هـ	644 375	584	246,3	5 118

المصدر : الدليل الاحصائي للجزائر، الجزائر العاصمة، 1954 ص : 110.

المياه المعبأة (42,1%) أي 246,3 م^2 قد وزع. أكثر من النصف الآخر من الموارد المائية يضيع سنويا [80]. وفضلا عن ذلك وبالتوازي لهذه الظاهرة نلاحظ أيضا بأن أكثر من النصف (53,8%) من الأراضي ضمن المساحات القابلة للسقي لاتفلح بالزراعات المسقية. وبالجملة فلا نعد الا 375 44 هكتار مسقية فقط مقابل 200.000 هكتار التابعة للري التقليدي منها 40.000 هكتار في المناطق الصحراوية. ان مثل هذا التباين في النسبة يؤكد ويوضح التناقض القائم بسبب الزراعة الازدواجية، لاسيما وان مضايقة الفلاحين اصبحت تزيد أكثر فأكثر...

أما وضعية كل مساحة فانها تسمح بملاحظة نوعين من المناطق: المساحات القديمة من حيث استثمارها والمساحات التي استصلحت حديثا. ففي المساحات الأولى فان الفوارق بين مخزون الماء وبين استخدامه ضعيفة جدا. ويتعلق الامر خاصة بالنتيجة الشرقية واسفل الشلف والقطاع الوهراني. وفي المقابل في المساحات الثانية وخاصة في اعلى الشلف فان الفوارق تعبر جيدا عن التأخيرات الكبيرة وفي النهاية. تأثير الاعمال الهيدروليكية الكبرى اما عدد الساقين، اي 5.118 ساق، فانه زهيد ويخص قبل كل شيء الكولون (المعمرين). فمن 1954 الى 1959 فانه زاد وبلغ 5 869 [81] وهذه الزيادة توافق حتما مضاعفة عدد الاهالي اذا ما اعتبرنا الفترة المعنية.

وهكذا جميع هذه المعطيات تبين سوء استخدام كل من الموارد المائية والأراضي، بقطع النظر عن التأخير الملاحظ في ميدان التجهيزات ببعض المساحات (الشلف) الا ان التحول العميق في المساحات القديمة يمكن نكرانه.

ب) - التحولات العميقة في المساحات القديمة

وحتى اذا كانت المساحة المسقية ضعيفة حقيقة فانها كانت سببا في

(80) - وبهذا الصدد يجب تأكيد بعد نظر أحد الضباط بالمكاتب العربية إبان الامبراطورية الثانية الجنرال لاباسي (Lapasset) وتحليله القائم أكثر من أي وقت مضي:
«وان مستقبل الجزائر - في نظري - يكمن في مثل هذه الانجازات (السدود). لا يجوز ان تصل قطرة ماء الى البحر. فبالماء وبالشمس نستطيع ان نخرج الماء من الاحجار» (45) ج ا)، ص: 298، رسالة بتاريخ 21 مايو 1861.

(81) - الدليل الاحصائي للجزائر، الجزائر العاصمة 1960، ص: 100

انشاء مساحات كبرى لزراعة الاشجار وزراعة الجنائن والحقول العصرية وخاصة زراعة الحوامض. ويكفي فعلا ان نتجول بهذه المساحات لنقف ونقدر التحولات الجذرية للطبيعة وخاصة عبر المساحة القديمة للقطع والهبرة ـ ان هندستها الزراعية يتعارض بشدة بتجزئة ما حولها اي منحدرات بني شقران المتآكلة. . .

ومن جهة أخرى فان انتاج هذه المساحات هو الذي يفسر بجزء كبير تيارات تصدير المنتجات الزراعية : باكورات وبقول وحوامض خاصة. وقد تسبب جزء من الانتاج في اقامة وحدات تحويلية صغيرة خاصة في المتيجة كثيرة وبغيلزان ووهران وعلى الصعيد الاجتماعي فان المضاعفات كثيرة. فان المساحات تمنح مناصب شغل عديدة وموزعة احسن توزيع عبر السنة الزراعية وساعدت أيضا على ابقاء اليد العاملة بها بقطع النظر عن جذب عمال كثيرين اثناء حملات القطف الرئيسية.

ومع هذا يجب ان نلاحظ أيضا نقصا آخر للزراعة الاستعمارية في هذه المساحات نفسها. ان الامر يتعلق برداءة الزراعات الصناعية العشبية. فان الأولى تقتصر على أكثر بقليل من 3 000 هكتار من الشمندر السكري الغرنوقي الوردي والقطن بينما مازال هامشيا. فكلا النوعين من الزراعات لم يقدرا على القيام بدورهما الرئيسي الا وهو التكامل الاقتصادي وذلك بان يسمحا في آن واحد بتطوير التربية المكثفة للمواشي حتى تطور هي الاخرى صناعة زراعية غذائية مفيدة للسكان ولاقتصاد البلاد عامة.

وهكذا ورغم المساحة الهامة التي استولى عليها فان التعمير لم يرفق بتحولات عميقة الا في بعض المناطق المحددة. ولم تبرز نهائيا الا في المناطق المغروسة بالكروم وفي المساحات القديمة وعبر المزارع الكبرى للحبوب في الهضاب، وذلك باسفارها في كل مكان عن تعزيز الفوارق الجهوية وبصفة عامة عن تفاقم الزراعة الازدواجية. ألم يكتس التعمير المنجمي أيضا هذه الخصائص نفسها ؟

5) استخراج المعادن وتطوير بعض الصناعات

«وكان شمال افريقيا الى غاية عشية حرب 1939 يعتبر كما كان يظن البعض، بلادا زراعية ومصدرا للمنتجات الزراعية وبعض المنتجات النباتية

مثل الفلين والهلب وجزء ضعيف لمورد باطن الأرض. . . لا يمكن شمال افريقيا ان يصبح بلادا صناعية لأنه يفتقر الى الوقود والى يد عاملة متخصصة» (12).

تلكم هي عبارة «الميثاق الاستعماري» نفسها، ذلك الميثاق الذي فرض الاقتصاد الاستعماري للبلدان المغربية الثلاثة عامة واقتصاد الجزائر خاصة [82].

كان على معظم انتاج الأرض ان يصدر خاما ليرفع من قيمة صناعة ماوراء البحر الأبيض المتوسط ويتفادى أيضا وخاصة تكوين بروليتاريا جد حساس لمثل تحرير الشعوب. . .

أ) - نشاط منجمي محدود

وكما تشير اليه الاحصاءات التالية فان جدول الاستخراج المنجمي محدود ولا يمثله قبل كل شيء الا انتاج مسيطر هو انتاج معدن الحديد. أما المعادن غير الحديدية باستثناء الفسفات فانها هامشية. أجل ان المناجم مبعثرة عبر الجبال التلية ورتابة (روتين) الشغل [83] التي ترجع بدايتها الى عهد الامبراطورية الثانية.

---

(82) - ديبوا (Despois) (32) ص : 447.

(83) - ري غلدزيغار (Rey-Goldzeiguer) (63)، ص : 596.
ان المعلومات الموجودة بهذه الدراسة القيمة تبين التأثير السلبي للزراعة في الميدان المنجمي. إذ أن الاستثمارات الناجمة عن فوائد الزراعة ظلت هامشية ولم تشتهر من جديد في ميادين جديدة.

6) تطور الانتاج المنجمي (1 000 ط)

المعادن	1951	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960
الفحم الحجرى	247	269	295	303	301	297	236	153	122	119
معدن الحديد	2 823	3 092	3 388	2 927	3 598	2 628	2 790	2 335	1 927	3 438
معدن الرصاص	4,6	7,1	11,6	14,8	14,8	15,1	15,1	14,7	15,2	14,8
معدن الزنك	22	25,4	34,4	50,3	56,8	54,2	48,9	54,8	62,8	65,2
معدن الاتمد	4,3	3,7	6,3	8,2	3,4	6,1	4	3,1	4	2,3
حجر الحديد	31,4	25,2	29,8	33,5	21,7	6,1	18,8	24,7	29,1	38,5
الفسفات	776	702	618	751	773	751	610	613	560	547
النحاس	276	194	545	827	268	162	1 730	1 563	230	435

المصدر : الدليل الاحصائي للجزائر ـ الجزائر 1960، ص : 112.

وهكذا تواصل الاستخراج في غالب الاحيان وهو يبحث فقط عن المعرف المعدني ولم يكن موضوع بحث مبرمج على الامد الطويل كما تمليه الطرائق الحديثة والمختبرة بأوروبا[84] ان الركات كانت تحد - بصفة عامة - استثماراتها كما يدل على ذلك الكمية المستخرجة القليلة وركود الانتاج بل وحتى بعض التقهقر للفسفات مثلا بينما كانت الامكانات مرتفعة جدا.

ومعدن الحديد وحده الذي ابقي على زنته المرتفعة وذلك باقترابه من ثلاثة ملايين طن وبتجارة هذا الرقم سنة 1960 وذلك بفضل موارد الحدود الجزائرية التونسية. أما مناجم الفحم الحجري بالجنوب الوهراني (قنادسة) فانها أصبحت في انخفاض وامكاناتها متوسطة ولكنها صعبة الاستغلال وهي - نظرا لموقعها الجغرافي (بعيدة جدا عن امكنة استخدامها) - قليلة المردودية للاقتصاد الاستعماري. تفسر هذه العوامل كلها التقهقر الذي لوحظ ابتداء من سنة 1954 بينما كان الامر يتعلق الى غاية هذا التاريخ بالمورد الطاقوي وحده.

وينبغي ان نضيف الى هذه المنتجات الكمية المتعلقة بمواد البناء (3 الى 4 م. طن) والمواد المطلوبة من طرف الصناعات الكيماوية الاجنبية : الخزف المنظف (30.000 ط سنويا) والرمل الحثي (20.000 ط) والبرتين (سلفات الباريوم الطبيعي) والصلصال ورمل الصوان...

ب) - ضعف التأثير على الصعيد الاجتماعي

ان التأثير جد ضعيف على الصعيد الاجتماعي بل هو أضعف مما هو عليه على الصعيد الجغرافي كما تدل على ذلك الاحصاءات التالية (جدول رقم 8).

---

(84) - لقد التمسنا ذلك كله في الميدان حينما قمنا بابحاث في مناجم الونشريس.

8) تطور اعداد العمال في القطاع المنجمي

المعادن	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960
الفحم الحجري	3 022	2 881	3 026	2 684	2 881	2 836	2 934	2 737	2 162
معدن الحديد	6 430	6 874	6 174	6 241	5 936	5 527	5 312	2 789	4 790
الرصاص والزنك	2 238	1 923	1 363	1 569	1 752	1 532	1 426	1 307	1 249
معادن أخرى	994	827	434						
فسفات	2 659	2 278	2 344	2 234	1 876	1 841	1 614	1 555	1 538
المجموع	15 343	14 783	13 676	12 445	11 736	11 286		10 288	9 739

المصدر : الدليل الاحصائي للجزائر، الجزائر العاصمة، 1960، ص : 112.

تجذب الانتباه ظاهرتان اثنتان : قلة الاعداد وانخفاضها المستمر اثناء الفترة المعنية : كثير من المناجم لاتعرض الا مناصب قليلة جدا للشغل : ما يفوق بقليل خمسة عشر الف عامل سنة 1952 منها ما يقرب من النصف في مناجم الحديد. فلا أثر بل لا تأثير للقطاع المنجمي علميا على نقص الشغل المزمن خاصة على الصعيد الجهوي والمحلي.

صعيد الجبال الكثيرة السكان والمعردية والمجتثة الاشجار ولقد سجلنا من 1952 الى 1960 انخفاضا لأعداد العمال قدر بـ 5604 منصب أي 57%.

ومن جهة أخرى يجدر بنا ان نؤكد ظروف العمل والاجور عبر مختلف مناجم الانتاج. وبرجوعنا الى منجم بوقايد بالونشريس والذي استطعنا ان نطلع على ارشيفه[85] نلاحظ بان العمليات المختلفة مازالت تقام يدويا وخاصة دفع العربات القلابة وفضلا على ذلك فلم تعد بها أية بنية للاستقبال بالنسبة للمستخدمين الجزائريين (عمال القاع والسطح معا) بينما يوظف العمال على بعد عشر كيلو مترات وعبر منحدرات شديدة جدا. والاجرة اليومية تقدر بـ 300 فرنكا، أي ما يقارب الاجر الادنى الزراعي . . . . كل ذلك يفسر الاضراب الطويل الذي قام به المستخدمون سنة 1953.

وهكذا بقي القطاع المنجمي هامشيا ولم يكن له تأثير دائم سواء على الصعيد الاجتماعي أو على الصعيد الاقتصادي.

ج) - صناعات هامشية

وفي اطار الميثاق الاستعماري يجب ان يحول عدد الصناعات بالضرورة الى شعلة الابسط اذا ما استثنينا المدة القصيرة التي تم فيها تطبيق مخطط قسنطينة (1959-1961). وفعلا وعلاوة على مصانع تحويل المنتجات الزراعية، لايمكننا أن نذكر الا المصانع في كل الحالات ذات احجام متواضعة واعدادا من المستخدمين قليلة. اما الانتاج فانه لا يغطي الا جزءا من الحاجات ولا يمثل عامة الا نسبة ضئيلة في مقابل الواردات وبالاضافة الى ذلك ومن منظور جغرافي محض فان معظم المصانع موجودة قرب الساحل وخاصة على مستوى كبريات المدن، وهران وخاصة الجزائر العاصمة.

---

(85) - ارشيف منجم بوقايد، وزارة الصناعة والطاقة، مطالعتنا وقعت سنة 1969.

ومن جهة أخرى يكفي ان يخلل بعض الصناعات البارزة لكي نضع هذه الصناعات في موضعها الحقيقي. وهكذا فيما يخص القطاع الاكثر تنويعا اثناء السنوات الاخيرة من العهد الاستعماري الا وهو البناء، نلاحظ ان انتاج الاسمنت لم يلب الحاجات رغم مضاعفة التسليمات. كانت المصانع الفرنسية هي التي تغطي الحاجات، والقطاع نفسه لم يتم تكامله مع اقتصاد البلاد فكان معظم خشب هيكل البناء وخشب النجارة كله أو كاد والأثاث يأتي من أوروبا ومن افريقيا الاستوائية.

وبتحليلنا أيضا الفروع الأخرى وخاصة صناعات النسيج والاحذية نلاحظ عددا مختلفا من المنتجات المستوردة، التي تؤكد الظاهرة المزدوجة الخاصة بكل اقتصاد استعماري : التبعية بالنسبة للوطن الام السابق وتكامله مع صناعته. ويمكننا ذكر امثلة أخرى، وبالخاصة صناعة الزجاج، اذ كانت وحدة وهران (السانية) قد انشئت منذ 1946 فانها لم تنتج الا الزجاج المقعر، وفي صناعات المعادن تعلق الامر على الاصح بورشات تلتزم بترميم وصناعة بعض قطع الغيار. ولنضف ـ تكملة للقائمة ـ ورشات البناء المعدني وسباكات صغيرة تعالج كلاّ من السبك والمعادن النحاسية والاليمينيوم وكذلك نحاسات وورشات للمنشآت الميكانيكية ذات الحجم المتواضع عامة. وفي هذا الميدان، يتعلق الامر بالصناعة التقليدية أكثر منه بالصناعة الحقيقية القادرة على أن تقوم ببعض الدور سواء على الصعيد الصناعي أو على الصعيد الاقتصادي.

تلكم هي الجوانب الهامة لهذا القطاع الثاني الذي بقي مدة طويلة هامشيا. وهل يمكن للدفعات الجديدة الناتجة عن كل من اكتشاف المناجم الطاقوية في المناطق الصحراوية وعن الوضع السياسي الرامي الى تغلب الحلول الاقتصادية وذلك بتطبيق مخطط قسنطينة أن ترسي قواعد متينة وتشجع تصنيع البلاد ؟

6) ـ الاستثمار المتأخر للمحروقات ومخطط قسنطينة.

يجب انتظار الفترة الاستثنائية لحرب التحرير لتتكثف البحوث وتدخل في فترة حاسمة. واثناء هذه الفترة أيضا شاهدنا انطلاقة الورشات الكبرى الرامية الى تغيير بعض البنيات الاقتصادية وخاصة على الصعيد الصناعي.

أ) ـ استثمار المحروقات

بدأت البحوث متأخرة وتواصلت بصفة حقيقة عند حرب التحرير ولم تلبث ان بشرت بالخير الكثير وذلك بابرازها ثروة مناجم الشمال الشرقي، ومناجم الحدود الليبية الجزائرية[86].

فاذا لم تستغل الاكتشافات الاولى للغاز الطبيعي بتيديكلت (ناحية عين صالح) فذلك لبعد مناجمها عن المنافذ البحرية (أكثر من 1500 كلم) فاكتشافات مناجم حاسي الرمل قد استغلت لما لها من المزايا العديدة المتمثلة خاصة في موقعها الجغرافي (500 كلم من الساحل) وبالاخص في اهمية المناجم (أكثر من 2 000 $م^2$) وسرعان ما وضع انبوب غازي واستعمل النقل الغاز نحو ارزيو. وكان على هذا الانبوب ـ الذي بلغ طوله 505 كلم ـ ان يمون كلا من وهران والجزائر وهذه المدينة بوسعه تفرغ من مدينة غليزان نحو أكبر مدينة في البلاد. ومع هذا وبقطع النظر عن هذا الهدف فان رفع قيمة الغاز الطبيعي خاضع لشروط كثيرة حتى ولو انه تمت فكرة اقامة وحدة لتمييع الغاز الطبيعي بارزيو قصد تموين أوروبا الغربية بواسطة الميتانيات.

وبالقرب من هذا المنجم الغني تسبب استغلال حقل حاسي مسعود وبسرعة، في تحقيق التصاميم الأولى لمنشآت النقل. فوضع خط أنبوب طوله 660 كلم وعرضه 60 سم ابتداء من ديسمبر 1960 وكان منفذه ميناء بجاية وبعد بضعة أشهر من ذلك زيد في طوله بأنبوب آخر طوله 550 كلم لنقل الخام ابتداء من 1961 من المنطقة البترولية الكبرى الاخرى وهي منطقة اجالي. ومع هذا كانت هذه الاخيرة تصدر انتاجه بصفة عادية منذ سنة 1960 عبر التراب التونسي بعد استصلاح نهائي الانبوب الاخير بخليج قابس (Gabès) وطول هذا الانبوب 780 كلم وعرضه 60 سم.

أما الانتاج فقد تطور كما يلي : 0,427 م. ط سنة 1958، و1,273 م. ط سنة 1959 و 8,4 م. ط سنة 1960 و 15,6م. ط سنة 1961 ـ وهذا التطور كان مرتبطا بقدرات النقل[87] وماعدا معمل صغير للتكرير اقيم بحاسي مسعود

---

(86) ـ يجب ان نشير الى البحوث السابقة عبر الشمال وخاصة بناحية سيدي عيسى وفي منخفضات الشلف وينبغي ان نذكر خاصة المنجم الصغير الواقع قرابة 20 كلم جنوب غليزان ومسيلة. والشركة التي استثمرته من بداية القرن الى غاية عشية حرب التحرير كانت انجليزية.

(87) ـ الدليل الاحصائي للجزائر، العاصمة، 1961 ـ ص : 98.

سعته 20.000 ط لتغطية حاجات المنطقة فان مجمل الانتاج وكان يصدر، وبالخاصة لتلبية طلبات أوروبا الغربية وبالخصوص طلبات فرنسا. وفي مثل هذه الظروف لم يكن للانتاج أي أثر مباشر على تحويل البنيات الاقتصادية بل سيضاعف أكثر فأكثر ارتباط الجزائر بالاقتصاد الأوروبي . . .

ب) ـ مخطط قسنطينة

من الصعب جدا ان نفصل مخطط قسنطينة عن سياقه السياسي الحقيقي : شدة المعارك من جهة ومشيئة الشركات البترولية بان تواصل نشاطها في الحقول المذكورة سابقا من جهة أخرى ومحاولة منه لحل المشاكل الخطيرة التابعة للبطالة وسوء التشغيل المزمن عبر الارياف والمدن اقيم مخطط طموح وهو يرمي الى تلبية الحاجات الرئيسية للسكان في ميدان السكن والتعليم خاصة قصد الحد من المطالب السياسية من طرف الجماهير ليبعدها ويعزلها عن المحاربين. وما ان صودق على هذا المخطط من طرف السلطات الاستعمارية سنة 1958 حتى انطلقت الورشات تفتح أبوابها عبر البلاد.

وعلى الصعيد الصناعي نلاحظ اقامة عدد من الفروع التابعة للشركات المتعددة الجنسيات خاصة في قطاعات الصلب والكيمياء والعدانة الا ان الوحدات المقامة متواضعة الحجم في العموم أنشئت لتلبية بعض حاجات الاقتصاد والسكان بينما كانت تابعة هي نفسها لتموينها وتوظيفها وتسييرها ـ وبصفة وثيقة للخارج، متسببة بذلك في تمتين عرى التبعية وبصفة عامة في الانفتاح الاقتصادي الجزائري نحو الخارج وتفككه.

وبالمقابل فعلى الصعيد الزراعي لم تمس البنيات القائمة حتى ولو نص المشروع على توزيع املاك صندوق للترقية الى الملكية الريفية على صغار الفلاحين ان برنامج تكثيف الزراعات في المساحات الكبرى المسقية بقي محدودا ـ وفعلا فمن سنة 1954 الى سنة 1960 لم تعرف المساحات المسقية في المساحات الكبرى الا زيادة قدرت بـ 3,465 هكتار فقط بينما كانت المياه المعبأة المخزونة كثيرة جدا مثلت في نفس السنة نصف الكميات الموزعة [88] (45%).

(88) ـ الدليل الاحصائي للجزائر، العاصمة، 1961 ـ ص : 86.

وعليه فان التوسع المشهود لورشات البناء عبر العديد من القرى وإقامة عدد من الوحدات الصناعية ومضاعفة قدرات استقبال الاطفال في المدارس ومراكز التكوين، كل ذلك لا يمكنه ان يحل المشاكل الاجتماعية والسياسية الخطيرة. ولهذا لوحظ ابتداء من منتصف سنة 1961 بعض علامات الملل ثم اغلاق ابواب ورشات البناء بصفة تدريجية.

خلاصـــة

هكذا لم يتمكن الاستعمار (والتعمير) ان يتأمل بصفة دائمة بأخصب الأراضي الا بعد نزع طويل ومكثف لملكية الفلاحين ولم يتدعم هذا الوضع الا بفضل تنمية زراعـة الكروم التي سمحت للعنصـر الأوروبي بان يسكن الارياف التلية وحققت لوقت محدد توازنا دونما اي تفاد لظهور فقد التوازنات على الصعيد الجهوي والصعيد الاقتصادي والصعيد العنصري.

أما السيطرة الاستعمارية على الموارد الطبيعية الأخرى لكل من الأرض الجزائرية وباطنها فعوض ان تساهم في امتصاص البطالة المتفشية في أوساط الجماهير ـ في كل من المدن والارياف ـ فانها ضاعفت التبعية الاقتصادية. وتفاقمت هذه الاخيرة أكثر في آخـر الفترة الاستعمـارية على إثـر استغلال الموارد الطاقوية بباطن الأرض الصحراوية لتلبية حاجات الاسواق الخارجية فقط.

القسم الثاني

العواقب على الصعيد الاجتماعي

ان الاضطرابات والتقلبات والثورات التي حللناها أعلاه قد أثرت بصفة دائمة بل بصفة خطيـرة أحيانـا في الاقتصاد المعيشي للجمـاهير سـواء في الارياف أم في المراكز الحضرية.

وحتى إذا لم تتوفر لدينا الا دراسـات محدودة فـاننا يمكننـا من الآن فصاعدا أن نلاحظ على إثر الكارثة السكانية 1867-1868 وبعد الضياع البشري الكبير أثناء العقود السابقة والذي تسبب فيه التوسع الاستعماري، أقول نلاحظ اهتزازات قوية جدا من 1830 الى غاية نهاية القرن التاسع عشر.

وبالنسبة للتطور اللاحق الذي أظهر زيادات معتبرة مع مضاعفة الاعداد من 1906 الى 1954 بصفة فعلية وذلك بتمرير عدد السكان من 4,477 مليون نسمة الى 8,449 مليون نسمة، تبعا لتقدم الصحة والطب، فانه بقي يمتاز دائما بمستوى معيشي منحط جدا وهو سبب العديد من الهجرات العامة.

فهذه الهجرات تفسر لامضاعفة السكان الحضريين مع مـا يتبعها من أنواع السكن القزديري فحسب بل هجرة الفقراء الى أوروبا وخاصة فرنسا.

وللاحاطة بهذه الظواهر الرئيسية نقترح تحليل :

- الاستنزافات الديموغرافية في القرن التاسع عشر.
- افقار الجماهير
- الهجرة الريفية.
- الاغتراب

I ـ الاستنزافات الديموغرافية في القرن التاسع عشر

ان الخسائر المرتفعة في الأرواح التي لوحظت اثناء العقود الأولى من العهد الاستعماري لم تكن ناتجة عن آثار المقاومة الشديدة التي قامت بها المجموعات المختلفة فقط بل كان سببها تكرار الأوبئة التي نشرتها الجيوش الفرنسية عبر المناطق العديدة. أما كارثة 1867-1868 فانها نتيجة عوامل كثيرة مادية وبشرية معا.

1) ـ الخسائر الناتجة عن مقاومة القبائل

ان التقارير التي حررت في آخر الامبراطورية الثانية في إطار تطبيق القانون المشيخي لسنة 1863 غالبا ما تحتوي أخبار الديموغرافية وتؤكد هبوط الاعداد. ويمكننا ان نسجل أمثلة كثيرة بهذا الصدد. فلنذكر أبرزها ولو أن التقارير لم تخص الاجزاء فقط من السكان.

وهكذا لم يبلغ تعداد السواحلية التحاته (الغزوات) الا 2148 نسمة حوالي 1863-1864 ولكن القرار يؤكد جيدا إبادة بعض فرقها[1] بعد سحق طابور منتانياك (Montagnac) سنة 1845 (300 عسكري قتيل). لقد قدرت فرقة أولاد علي ـ وهي بطن من بني عامر ـ تلك القبيلة شبه المترحلة الهامة القاطنة بمنطقة سيدي بلعباس بـ 9.544 نسمة بينما نزعت منهم أخصب أراضيهم لفائدة التعمير ومن المؤكد أن جزءا منهم هجر الى المغرب وكذلك الامر بالنسبة لجيرانهم أولاد الزاير[2] الذين اضطروا الى اللجوء الى المغرب سنة 1845. وعند عودتهم لم تشر التقارير الا الى 80 خيمة فقط وسواء تعلق الامر بهذه الحدود أو الحدود الشرقية فان حصيلة هذه الفترة كانت بالضرورة سلبية بالنسبة لعدد من المجموعات. لم يتعلق أولاد سيدي علي بن يوب (سيدي بلعباس) عند عودتهم بانهم «بعض البقايا» من طرف تقارير المكاتب العربية[3] ؟

(1) ـ التعليق في ص : 269.
(2) ـ الجريدة الرسمية 1866 ـ ص : 575.
(3) ـ الجريدة الرسمية 1868 ـ ص : 482.

وهناك مصادر أخرى أظهرت بصفة غير مباشرة بأن الخسائر كانت مرتفعة. وهي مراسلات ضباط الجيش الاستعماري في ذكر «مآثرها» ولنذكر على سبيل المثال لا الحصر مزاجر الصبلعية من طرف كافينياك (Cavaignac) وإحراق أولاد رياح من قبل بيليسي (Pelissier) سنة 1845 ومذابح بني مادون بتنس التي قام بها سانت ارنو (St Arnaud) [4] ويؤكد هذا الكتاب نفسه بصدد حديثه عن عملياته عند بني مناصر :

«اننا لا نطلق الا قليلا من الطلقات النارية، اننا نحرق جميع الدواوير وجميع المدن وجميع الاكواخ»[5].

ويواصل فيدقق :

«اننا ندمر، اننا نحرف، ننهب، اننا نهدم الديار والاشجار[6].

ولنذكر أيضا بان خسائر المحاربين، أثناء الحصار المضروب على الزعاتشة بالزيبان، في خريف 1849 ارتفعت في اليوم الاخير الى 800 شهيد.

ومن جهة أخرى فان نهاية مقاومة الامير قد أسفرت أيضا عن عدد كبير من الضحايا على إثر المسيرات الطويلة والحرمان الكبير وفي ظروف جد صعبة.

ولقد وقعت نفس المأساة بعد ذلك وخاصة على اثر انتفاضة 1864-1866 عبر القطاع الوهراني وبالسهوب (بوسط وغرب البلاد) والقبائل الصغرى - وهكذا وقع التمشيط المطرد للسلسلة الجبلية بوادي مينا حيث تقيم قبيلة فليتة. ويشير الكولونال لاباسي (Lapasset) ابتداء من 23 جوان 1864 الى «غارة عامة تقوم بها أربعة طوابير لتخلص من القبائل التي مازالت تقاوم الى غاية 3 جويلية»[7] وطلب اكثر من 4 000 رهينة رغم ابادة عدد كبير من المحاربين. وفي المناطق السهوبية وفي الجنوب، كما سجلته جيدا ري غولدزيغر (Rey Goldzeiguer)، فان الشعور بـ «الفراغ» ناتج قبل كل شيء عن المزاجر والفرار الخطير والشاق للقبائل فان عدد الوفيات للشبان ولأقل منهم

---

(4) - الجريدة الرسمية 1867 - ص : 852.

(5) - ن. وسانت ارنو (St. Arnaud)، مراسلة 1868.

(6) - سانت ارنو (St Arnaud) الكتاب المذكور.

(7) - ارشيف إكس أن بروفانس (Aix-En-Provence) م. ر - 873.

في هذه الظروف كان مرتفعا بالضرورة فان المجزرة بقصر بن حمادة قد مست الرجال، أما النساء والاطفال فقد جمعوا في مكان واحد. «ان العقاب الذي استحقه هؤلاء السكان الفاسدون لا يمكنه ان يؤجل»[8] وفضل الخليفة القديم للامير عبد القادر، سي الشريف بن الاحرش الانتحار بناحية الحلقة لتفادي هذا العقاب» . . .[9]

ان هذه اللمحة الوجيزة تعطى هكذا فكرة عن عدد الوفيات الفائق الذي يربطها مباشرة بمواصلة المعارك الناتجة عن التوغل الاستعماري، وهناك عوامل أخرى بتفاوت صلتها بهذه الظاهرة تحتاج الى التحليل - ويتعلق الامر خاصة بالأوبئة التي وقعت اثناء الفترة المعينة بين 1830 و 1867.

2) - الخسائر الناتجة عن الاوبئة

واذا ما اقتصرنا فقط على أوبئة الكوليرا التي اجتاحت هذه الفترة يمكننا آن نقيم بعض النتائج ونضبط النواحي الرئيسية المتضررة، وبصفة عامة نلاحظ ان كل الهجومات[10] تنطلق من الساحل بعد نزول أشخاص (عساكر) من المراكب التي أقلتهم من الموانئ الفرنسية[11] وهم مصابون به. إن المراكز الصحية والثكنات والسجون شكلت بؤر العدوى وكان المستشفى الرئيسي (مستشفى الداي) أي «مايو» (Maillot) يموت من به من مرض في كل مرة، وكانت معدلات الوفيات به تتراوح بين 50 و 73% من أعداد الحاضرين. وخارج هذه المراكز فان المعطيات المرقمة تصبح نادرة ومبهمة جدا. الا انه ينبغي أن نؤكد الملاحظة التالية. ان الحملات الهجومية الاولى كانت مهلكة جدا وخاصة بالجزائر العاصمة والبليدة سنة 1835 وفي جزء كبير من مقاطعة وهران وخاصة بمعسكر حيث كانت الخسائر تقدر بـ 1475 ضحية من مجموع عام قدر بـ 10.000 ساكن[12]. وقد ابتلي القطاع القسنطيني هو أيضا فأحصي 14.000 ضحية من مجموع 50.000 ساكن، أي 28%.

---

(8) - رى غولد زايغير (63)، ص : 302.

(9) - ت. و. 1922، ص : 343 2.

(10) - فلنذكر أن الكوليرا متوسط ببعض المناطق بآسيا وخاصة البنغال وارجاء اخرى بالهند. وبدأ انتشاره من بحر قزوين ليبلغ أوروبا وافريقيا.

(11) - نسجل أيضا الهجوم المنطلق من السفينة الآتية من اسبانيا سنة 1834.

(12) - فانسان (Vincent) (74).

وفي المقابل فان موجة 1837 كانت اقل عنفا :

«وعليه فانه يبدو أن جرثومة الكوليرا قد فقدت هذه المرة من حدتها وفي القرى التي كانت تصيبها فان عدد ضحاياها قل بكثير»[13].

وفيما يخص حصيلة الحملة الهجومية لسنة 1849 فانها ثقيلة جدا وهي تخص قرى ومناطق جديدة. وهكذا اكتسحت مدينة وهران وقد أحصي بها حتى 209 ميت في اليوم - وبين وهران والجزائر العاصمة فان الوباء يتبع حركات العساكر وخاصة الاصنام (الشلف) وتنس وشرشال... وهو يحل كأنه الصاعقة[14] ومن هنا يتسرب الى الظهرة والونشريس.

ففي نفس هذه الظروف أصيب جزء كبير من المقاطعة الشرقية : سكيكدة وسطيف وقسنطينة وخاصة بوسعادة والزيبان حيث يقوم السكان بمقاومة شجاعة ضد القوات الاستعمارية الحاملة لجراثيم الكوليرا كما أكدته الجريدة الرسمية «المدرب الجزائري» (Le Moniteur Algérien) :

«لقد تم كل شيء ببوقعدة يوم 15 نوفمبر. ان سكان الحي الثائر قد فتحوا الابواب للسيد العقيد دوما (Daumas) وحطموا المتاريس والحواجز التي كانت تسد ودفعوا الرهائن. ولكن الفرنسيين والاهالي كافحوا معا ضد عدو قاس هو الكوليرا...»[15].

وبالنسبة للزيبان فان شهادة الطبيب كاسفوا لهي احسن دليل :

«أثناء الحملات المختلفة للكوليرا بافريقيا كانت الزيبان محفوظة ولكن الامر كان مخالفا هذه المرة.

فان الوباء بمجيئه مع جيوشنا انتشر سريعا بالوحات وأضر بها كثيرا خاصة بسكرة...»[16].

كانت الحملة الرابعة للوباء عنيفة ومهلكة ونتائجها الصعب للسكان اثر المقاومة المسلحة الطويلة التي قاموا بها ببو سعادة وفي منطقة الزيبان وفي الظهرة والونشريس، وهذا ما يوضح جيدا المجازر التي تبعت الحملة

(13) - سولي (Soulier) : وباء الكوليرا لسنة 1893 بالجزائر، الجزائر العاصمة 1894، ص : 6.
(14) - فانس (Vincent) (74) - ص : 54.
(15) - ذكرة فانسان (Vincent) (74)
(16) - شهادة الطبيب كاسنوا (Quesnoy) ذكرها فانسان (74)

الخامسة للوباء، في سنة 1850، أي بعد اشهر قلائل فقط من بداية الحملة الأولى. إن الظروف العامة والخاصة صعبة جدا وهي تعرض المجموعات المختلفة للخطر.

وبالعكس فان الحملة السادسة قد نعتت بالهيئة سنة 1855. وكان الامر كذلك بالنسبة للحملة السابعة التي حلت سنة 1859 ولكنها قبيل الشتاء. أما الحملة الثامنة فانها كانت محصورة محليا. اما الحملة التاسعة فانها وقعت غربي شاطئ الجزائر العاصمة فانها ظهرت سنة 1866 وهي جاءت تنبئ بمجازر 1867-1868.

واثناء الفترة المدروسة فان دورية الوباء والخسائر الناتجة عنه تبدو متباعدة، اذا ما اعتبرت الظروف الخاصة للحملات العسكرية.

3) ـ الكارثة الديموغرافية لسنتي 1867-1868

ان الكارثة الديموغرافية بأبعادها ومظاهرها المختلفة التي تواصلت طيلة صيف 1867 الى غاية منتصف ربيع 1868، قد طرحت مشاكل عديدة وخطيرة. تلك المشاكل التي ظهرت أدت بالملاحظين المعاصرين إلى ان يتساءلوا عن مصير مستقبل شعب برمته... فلنضبط بعض النتائج والشهادات قبل تحليل الاسباب الرئيسية[17].

أ) ـ تحديد كمية الضحايا

تصبح الاحصاءات أمام تعميم الزيادة في الوفيات أوصاف الكتاب الكثيرين احيانا شبه مجردة حتى بعد النظر الدقيق في المصادر واليكم شهادة مثيرة موجهة لجمهور بعيد عن الاحداث :

«كل ما يكتب عن أنواع الفقر والفاقة اللذين لا يوصفان لدى العرب الفقراء لا يقترب من الحقيقة... وهل يمكننا ان ننظر بعين الملاحظ المتأثر الى هؤلاء المعدمين الذين يموتون جوعا بابوابنا وينازعون الكلاب اقذار الشوارع[18].

---

(17) ـ نتائج بحوث طويلة في Le désastre démographique de 1867-68

(18) ـ الستراسيون (L'Illustration) (Paris) 1868 السداسي الأول، ص : 148.

. . . لقد نشرت الصحف، منذ ستة أشهر، المئات من المقالات حول المجاعة والتخريبات الرهيبة التي أسفرت عنها في الجزائر. وبعد اننا نصرح بان ليس لاحد من هذه المشاهد فصاحة الرسوم التي نضعها أمام أعين قرائها. ليس هناك شيء يضاف الى تلك الصور. يكفي القول : انظروا وارثوا حالة هؤلاء الضحايا التعساء».

«ذلكم هو مصير هؤلاء السكان العرب المساكين. انظروا الى هذه الوجوه التي تعذبها آلام الجوع الرهيبة : انظروا الى الاجساد حيث يرتسم - بصفة مخيفة - شكل الهيكل العظمي البشري وقدروا عذاب كل واحد من هؤلاء الجائعين الذي مزق احشاءهم اثناء احتضارهم الطويل».

«. . . ولقد شاهدنا بعض هؤلاء البؤساء - وهم هياكل بشرية حقيقية متنقلة - ينتظرون أربعة عشر يوما قبل ان يلفظوا آخر نفسهم. ما أخوضها مشاهد وما أشنعها وابسطوا هذه الصورة على قبائل برمتها واكثروا من هذه المشاهد حتى تبرز لكم وتحت أعينكم مائة الف جائع وبهذا ستدركون ما لهذه السنة - سنة 1868 - من طابع مأتمي وما ستخلفه في تاريخ تعميرنا»[19].

بيد أنه يجب أن نرجع الى مصادر أخرى، خاصة المصادر التي تأتي من شهود عيان مباشرين قد عاشوا هذه المشاهد بصفة يومية وكان الامر كذلك بالنسبة للانباء التي جاء بها رجال الدين الكنيسي ويمكننا بفضل ملاحظتهم أن نتصور المأساة التي عايشتها المجموعات المختلفة عبر السهول والجبال :

«ان ذكر هذه الحالات من البؤس شيء شنيع جدا يمنعنا من أن نلح على هذا الموضوع والجثث التي توجد يوميا في الطرق وبين أشجار الغابات وفي الشوارع تلك الجثث الهزيلة النحيلة لهي دليل قاطع على الوضع الذي أجبر عربنا عليه الوباء، وهي منطقة ساحل تنس»[20].

وفي مثل هذه الظروف ما هي القيمة التي نعبرها لمختلف النتائج التي يمكننا تسجيلها هنا وهناك أو التي نقيمها انطلاقا من دفتر الحالة المدنية اذا وجد[21]. وفعلا فاننا نلاحظ فارقا ضخما بين النتائج الرسمية وبين

(19) - الستراسيون (L'Illustration) 1868، ص : 412. ان الرسوم التي نشرت المشاهد التي صورها - فوتوغرافيا - لسارو (A. Sarraut) : اليتامى العرب بالجزائر العاصمة. باريس 1870.

(20) - مراسلة وجهت الى الكاردنال لافجرى (Lavigerie) : اليتامى العرب الجزائر العاصمة باريس 1870.

(21) - ولمزيد من التفاصيل الخاصة بهذا المصدر انظر دراستنا المذكورة اعلاه.

الملاحظات القائمة على مستوى اغلب المقاطعات الادارية ـ فانه (الفارق) يتضاعف ولاباول مع مواصلة البحوث وتعميق التحليل. ففي نهاية السداسي الأول لسنة 1868 نشرت السلطات العليا حصيلة أولى بعد ان التزمت بصمت طويل حتى وبعد ان انكرت عمليا الجوع في مناطق عديدة ـ اعلن موت 217 000 شخص، وهذا نتيجة لوباء الكوليرا لصيف 1867[22] . . . ويجب انتظار عقدين للعثور على حصيلة أخرى على إثر انطلاق حملة واسعة للتضامن مع سكان القطاع القسنطيني حيث أصبح يخيم من جديد شبح «مجاعة 1867» ويرتفع عدد الحصيلة هذه المرة الى . . . 500 000 وفاة[23]. وهو مازال بالضرورة تحت الحقيقة. ان ري غولد زيغار (Rey Goldzeiguer) قد تعاطت من جهتها الى حساب معدلات الخسائر في مختلف المجموعات. فكانت المعدلات تتأرجح بين 40 و 60% بل أكثر من ذلك[24]. وامام نتائج مثل هذه فالكاتبة تساءلت وترددت وأعرضت عن أن تلتزم برقم شامل والا تعيد في النهاية للارقام الا قيمة نسبية جدا.

وفيما يخصنا، فاننا أعرنا اهتماما خاصا للتصريحات بالوفيات المسجلة بالحالة المدنية محاولين قبل كل شيء تقدير قيمتها ولقد تبنينا في كل الحالات أيضا، قيما دنيا لنبقى هكذا دون الواقع. وبعد حصولنا هكذا على نتائج عبر عدد كبير من المقاطعات الادارية، استطعنا ان نصل الى مجموع شامل أدنى. وهذا المجموع يقترب من مليون ضحية اي نسبة كبيرة في مقابل الارقام الرسمية لتعداد السكان الشامل (2.652م) في سنة 1866.

ومهما يكن من أمر، فان نتيجة كهذه التي استطعن في قيمة التعدادات السكانية العديدة التي أجريت في القرن التاسع عشر وذلك بتأكيدها خاصة سوء تقدير الاعداد البين أقول ان هذه النتيجة ستؤثر بصفة دائمة على السكان فيما يخص توزيعهم الجغرافي وتطورهم اللاحق. ان الظاهرة الاولى تفسر بقلة تعمير المناطق المصابة شاطئ الجزائر الغربي، منخفض الشلف وجزء كبير من القطاع الوهراني والسهوب والجنوب وتكتسي الظاهرة الثانية جوانب عديدة خاصة الابقاء على عدد فائق للوفيات لاسيما وان الآثار تتضافر محليا

---

(22) ـ اخبار I 6 / 1868.

(23) ـ ذكر كونكال دار كولاس (Kunckel d'Herculais) (41).

(24) ـ ري غولد زيغار (Rey Goldzeiguer) (63)، ص : 459.

مع آثار انتفاضة 1871. ولم يكتب للولادات أن تتحسن في مثل هذه الظروف. ان الاخلال بتوازن شرائح الاعمار يحتاج بالضرورة الى التأكيد أكثر فأكثر...

ب) - أسباب الكارثة

تعزى المجازر - حسب معظم الملاحظين للفترة المنصرمة - الى الكوارث الطبيعية : الجفاف وغزو الجراد. وهكذا وحتى في نظر ش. أ. جوليان (Julien)، كان الامر يتعلق بأزمة ناتجة اساسا عن الكوارث وعن ادماج الجزائر في الشبكات التجارية الدولية[25] فهذه الملاحظات هي نفس الملاحظات - مع شيء من الاختلاف البسيط - التي نجدها لدى الكتاب الآخرين امثال ياكونو (Yacono) ونواشي (Nouschi)[26]...

وبالفعل فان هذه الظواهر نفسها لا يمكن فصلها عن المعطيات الرئيسية للمحيط الطبيعي وقد أثرت دائما في تاريخنا وتاريخ بلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى وكان لهذا الكارثة الديموغرافية ألا تتكرر وإلا فانها ستجعل مستقبل هؤلاء السكان في خطر لاسيما وأن الجفاف يمتاز بدورية قصيرة. كل ذلك يدعونا إذن الى رفض التفسيرات المقترحة علينا في هذه السنوات الاخيرة ماعدا تفسيرات أجرون (Ageron) وري غولد زيغاز[27] (Rey-Goldzeiguer).

ان الموضوعية تحتم علينا تحليلا موضوعيا لكل المعطيات المتعلقة بالظروف الطبيعية والاقتصادية والسياسية. ويجب ألّا نموضع الجفاف المشاهد ابتداء من سنة 1866 مع ما يتبعه فعليا من غزو للجراد فحسب، بل يجب أن نوسع تحقيقاتنا الى الميادين الأخرى، ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية قبل وأثناء وبعد الكارثة.

ويكفي هكذا فيما يخص المعطيات الاقتصادية أن نتتبع جيدا تطورها اثناء السنوات السابقة. وبما ان الاحصاءات كثيرة يمكننا ان نبرز حدثين هامين : مضاعفة الصادرات الزراعية ولكن مصادرة منتجات زراعية ممثلة قبل

---

(25) - ش. ا. جوليان (Julien) : تاريخ الجزائر المعاصرة، باريس 1964.

(26) - ياكونو (Yacono) (77) II، 425، نوشي (Nouschi) (57)، ص : 338 لاكوس (Lacoste) ونوشي وبرينان (Prenant) (42)، ص : 372-374.

(27) - اجرون (Ageron) I ري غولد زيغار (Rey-Goldzeiguer) (63)، ص : 276-314.

كل شيء من طرف المنتجات الاستهلاكية للجماهير، اذن فهي على حسابها مباشرة. . . فان المجموعات «مدعوة» في كل مكان وهي مضطرة الى بيع احتياطات مطامرها، بينما كانت هذه المطامر حسب التقاليد مدخرة قصد استجابة حاجات الجماهير في الاوقات الصعبة. فاختلت مخازن الامن وتعرض السكان بصفة خطيرة الى مفعول الجفاف. إن أرباب الاسر أصبحوا يوجهون لاموظفي الضرائب فحسب بل المربين. وحتى اذا لم تفتقد الحبوب في هذه الفترة من المزاجر فان الوسائل للحصول عليها ناقصة جدا كما سجله عدد كبير من الملاحظين «لقد باع السكان كل شيء حتى برانيسهم وخيمهم» وكان من المفروض التأكيد كثيرا على هذه «السهولة للبيع» التي شوهدت اثناء السنوات التي سبقت المأساة.

ومن جهة أخرى يجب ان يكتمل التحليل بالنظر في معطيات أخرى خاصة المعطيات المتعلقة بانتفاضة وحفل ارتفاع الوفيات سنتي 1867-1868 كان من شانه ان يحث الباحثين الى تعميق تحاليلهم. ولنسجل بهذا الصدد بانه اقام بعض الباحثين المعاصرين علاقات العلة بالمعلول[28] وعلاوة على ذلك فان مختلف الارشيفات تحتوي على الكثير من المعطيات بهذا الشأن.

ومهما يكن من أمر فان هذه المصادقة يمكن تفسيرها بالسباب الآتية. انْ المعارك كانت عنيفة ومتبوعة بضرائب جد ثقيلة وعلاوة على ذلك فان جيش افريقيا لم يتمكن من القيام بالعمليات الا بفضل مصادرة الدواب وأيضا أرباب الأسر بصفتهم مرافقين مدة سنتين متتاليتين بينما يبقى ذووهم بدون موارد اثناء سنوات الجفاف والحرمان كما تدعمه الشهادة التالية التي سجلتها لي هون (Le Hon) في ربيع 1868 في احدى المناطق النموذجية الا وهي منطقة معسكر أي المنطقة التي دمرت أثناء هذه السنة بالذات.

«ان المساعد المدني (للمتصرف) بوادي الحمام يخبر بأن الفقر قد أصاب عرب هذه القرية منذ الانتفاضة الاخيرة (1864) وحينما قامت المكاتب العربية بمصادرة الدواب لتموين المبيض : لقد اخذنا كل ماوجدناه. وقد مات العدد الاكبر من هذه الحيوانات إثر الاتعاب التي اجبرناها على تحملها، ولم يستطيع معظم أصحابها أنفسهم أن يتحملوا حرمان الاسفار، فتوفوا في

(28) ـ خاصة لاكروتال (Lacretelle) (45) وهو يمتاز بالموضوعية والتدقيق.

الصحراء ثم سرعان ماوفيت نساؤهم واطفالهم اذ بقوا بدون اسباب المعيشة ـ والعدد القليل من العرب والحيوانات الذي استطاع ان يلتحق بقبيلة قد وجد الغلات اتلفها الجراد ووقع في اشنع فقر»[29].

«وعليه فان العوامل البشرية المحضة، اي العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية، هي الأكثر تحديدا من غيرها فهي تسمح بان نحلل جيدا خريطة الكارثة وذلك بتوضيح للفوارق الجهوية وخاصة إبادة بعض المناطق ومسارح عمليات 1864-1866 مثل مسارح الجنوب الوهراني وجنوب وسط الجزائر وعلاوة على ذلك يجب ان نؤكد ترابط الاحداث وخاصة أسبقية الوقائع البشرية بالنسبة للكوارث الطبيعية وفيما يخص الاوبئة، الكوليرا والتيفوس. فانه ينبغي ان نسجل بان آثارها مرهونة مباشرة بمعطيات «الميدان»، اعني الفقر المدقع الذي يعيش فيه السكان وحالتهم الصحية الضعيفة عندما فاجأتهم حملات الكوليرا في صيف 1867 وحملة التيفوس في شتاء وربيع 1868 ومع ذلك فان خسائر التيفوس كانت قليلة جدا كما تشير اليه التقارير الطبية[30].

وهكذا دفع السكان ضريبة ثقيلة في نهاية الامبراطورية الثانية. وكاد ارتفاع الوفيات يحل نهائيا بمستقبل السكان في كثير من المناطق. كل ذلك يسمح بذكر الحدود الجهوية لثورة 1871 التي أسفرت في نفسها عن خسائر كبيرة وختمت نهائيا عهد الانتفاضات الشعبية بقطع النظر عن ثورة 1881 ولكنه ينبغي ان نتساءل ايضا عن نتيجة أخرى أخطر منها والتي كان لعواقبها أثر دائم على الناجين من الموت والاخطار. ويتعلق الامر بنهاية المجتمع التقليدي.

ج) ـ العواقب المباشرة على الصعيد الاجتماعي

إن الهجرات الكبيرة للجائعين والمشرفين على الموت طول المحاور الكبرى المؤدية الى المدن الرئيسية الثلاث للبلاد والسالكين عبر المناطق التالية الواسعة والمناطق السهوبية وحتى المناطق الصحراوية[31] لهي تعبر وتنبئ بصفة مؤثرة عن احتضار المجتمع التقليدي ونهايته القريبة، ذلك

---

(29) ـ لي (Le Hon) (85)، ص : 256.

(30) ـ بيريي (Perier) (61).

(31) ـ وفعلا نجد في عقود الوفيات امواتا اصلهم من الاغواط وبسكرة وتوقرت.

المجتمع الذي قاسى حتى في أعنف حالته الفيزيولوجية ـ الوظائفية مأساة الاستعمار.

فالتحول والسقام قد أصابا وزعزعا قبائل برمتها. فكانت هذه المواكب الطويلة المتكونة من «هياكل بشرية متنقلة» صامتة والتي طردها الجوع من أراضيها وأخرجتها من المدن قوات المجتمع المسيطر. فان الملاحظ يجد عناء كبيرا ـ بعد أكثر من قرن مر على هذه المشاهد ـ ليعيد تشكيل هذه الحركات من خلال أرشيفات الحالة المدنية لبعض المدن مثل البليدة والمدية وهما آخر نقطتين بلغهما مد الجائعين، وبامكانه مع ذلك أن يؤول كثيرا من المصطلحات الغامضة التي تحويها الصياغة المختصرة لعقود الوفيات. وغالبا ما يتستم آخر ناج من القافلة ويقول بعض الكلمات ليعرف باقاربه : زوجته وأبنائه وأقاربه المباشرين أو غير المباشرين... تلك الكلمات التي يسجلها الموظف البلدي في أماكن معينة، بشارع بيزو (Bizot) والساحة الاهلية وشارع القائد ديرة... بالبليدة وبمستودع المكتب العربي وبباب الجزائر العاصمة بالمدية، وبالمجاجز القريبة بالقلعية... وهو لاينسى أبدا العقود المتعلقة بوفيات الاطفال الموجودين بالسجن البلدي لهذه المدينة الاخيرة. ويتعلق الامر كذلك بعقد المولود الميت الذي وقعت ولادته في الليلة الباردة الثامن مارس على الساعة التاسعة مساء، وهل عاش المولود قليلا بعد ذلك؟... والشيء المحقق يتعلق بأمه الشابة البالغة من العمر 25 سنة التي حضرت في اليوم التالي على الساعة الثامنة صباحا دار البلدية بالبلدية لتقوم بالاجراءات الادارية...

تلكم هي بعض الاشارات النادرة والواهية معا حول هذه المأساة المعممة.

«أكثر من وباء فانه موت مجتمع شعر به أفراده كذلك». تلكم هي خلاصة ري غولد زيغار (Rey Goldzeiguer) التي اعتنت طويلا بالتحليل المعمق لفترة 1860-1870. ومن الآن فصاعدا فالبقاء سيقع في ظروف جد صعبة سواء كان ذلك في المناطق التي تتضرر كثيرا مثل القبائل الكبرى إثر ثورة 1871.

II ـ افقار الجماهير

في مثل هذا الاطار، يستمر البقاء على الحياة وهو اطار الفقر شبه العام والذي مازال يمتد أكثر فأكثر معجلا بذلك خلق طبقة شبه بروليتارية بين الجماهير، الامر الذي كان يرغب فيه بشدة التعمير الذي استولى بسهولة على أرض شاسعة.

أ) ـ فقر الاسر

لقد أشرنا من قبل الى ظهور صيف «مجاعة 1867» من جديد في القطاع القسنطيني، عشرين سنة بعد وقوع المأساة ولكن قبل هذا كله بقي التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي متميزا بالنقص في الانتاج وبأزمات حادة مثل أزمة 1877. والنتيجة المسجلة هذه السنة الزراعية 1876-1877 قد وصفت بالكارثة وخاصة في المناطق التي أصابها الجفاف حيث كانت الغلات منعدمة تماما، وأبيدت القطاعات بها بدورها. ان تغيرات الانتاج التي شوهدت على مدى فترات طويلة لم تعكس الا جزئيا الظروف الصعبة للمعيشة وكذلك تبقى المعدلات التي تم حسابها مجردة في الغالب لانها تخفي كثيرا الفوارق غير المتساوية الكبيرة بين الاقليات والجماهير الريفية الا ان التغييرات معبرة في حد ذاتها (جدول(9)) ولو أن الامر يتعلق بفترة رباعية. ولهذا تكون التغيرات السنوية أكثر تأكيدا وهي تتغير من البسيط الى الصعب.

9) ـ تغيرات انتاج الحبوب

الفترة	القمح كمية	مردود	الشعير كمية	مردود
1875-1872	4 124 399 ق	4,7 ق هك	7 124 693 ق	6,6 هك
1880-1876	3 820 779 ق	3,3 ق هك	6 478 437 ق	4,8 هك
1885-1881	4 595 692 ق	4 ق هك	7 000 495 ق	4,3 هك
1890-1886	4 052 954 ق	3,9 ق هك	7 556 945 ق	4,8 هك

المصدر : الاحصاء العام للجزائر

ان السكان يواجهون إذن تطورا خطيرا. أثناء الفترة المعينة شوهدت اقصى غلة لانتاج القمح سنة 1874 بكمية 948 824 4 ق ولم يدرك هذا الرقم ويجاوز الا في سنة 1890 بكمية 542 279 5 ق بينما سبقها أدنى غلة بكمية 269 052 31 ق. في سنة 1889 للشعير أي لاحظ أنواع الحبوب قيمة ولوحظت أقصى غلة في سنة 1879 (398 903 9 ق) بينما بلغت الغلات الدنيا الى قرابة 000 000 4 ق كما وقع ذلك سنة 1891 (3.990.975 ق) وهي سنة الحرائق الكبرى للغابات وحجز ومصادرات مساحات واسعة هي ملك للفلاحين. ولكن أكثر من الارقام فان المرد ود هو الذي يلفت الانتباه . اذا لم تكن الغلات تبتعد عن 4 ق/هك بالنسبة للقمح وتتراوح بين 5 و 6 ق/هك للشعير فانها تؤكد جليا عدم تأثيرها على الصعيد الاجتماعي حتى خارج سنوات الغلات الرديئة ـ وفعلا فان مثل هذه النتائج تنفي في الجملة إعادة تشكيل المخازن الامنية ولاتسمح أثناء السنوات المتوسطة الدخل الا ببعض الاحتياطات للبذر وفي أحسن الحالات بعض الكميات لاجتياز فصل الشتاء الطويل والقاسي في آن واحد. . . كل ذلك يجبر حينئذ العديد من الاسر الى الاقتيات بالنباتات التلقائية كالكم الأبيض والفول البري والجذور نصف السامة مثل «التالغودة» و «والبوقا» و«الكريورا». . . وكما تدل عليه شهادات الكتاب :

اصبح «الكريورا» منذ شهرين الغذاء شبه الوحيد للسكان الفقراء هذا ما سجله تشيهاتشاف (Tchuhatcheff) في منطقة ميلة[32]، ولم يكن الوضع مختلفا في الارجاء الأخرى من الوطن لاسيما وأن الماشية التي كانت دائما أسهل وسيلة للمقاومة أثناء الفترات الصعبة. أصبحت من الأشياء التي تباع بسهولة أيضا. ومن باب المفارقة فانه يلاحظ تصدير مكثف للغنم والبقر اثناء السنوات العجاف. وهكذا نلاحظ أثناء السنوات الثلاث 1874-1876 فيما يخص البقر تصدير 143.996 من 1877 الى 1879 ولا يمكن الاقتيات الا على حساب الرأسمال نفسه.

تلكم هي بصفة إجمالية الخطوط العريضة لهذا البؤس الذي استمر الى غاية العقد الاخير من القرن التاسع عشر. بالنسبة لبلدان أخرى ينبغي أن نسجل مقارنة هذا الملاحظ القديم لحياة الجماهير اليومية، الا وهو مترجم

(32) ـ تشيهاتشاف (Tchuhatcheff) : Lettres d'Algérie, Paris 1880

الادارة العسكرية، غورجو فانه سجل جيدا بان السكان أفقر من الارلنديين ويأتي بخاصة :

«اننا لا يمكننا أن نتصور حالة الفقر والحرمان الشنيعين التي يتخبط فيها الجزء الكبير من الاسر في القبائل من اقصى الجزائر الى اقصاها الآخر»[33].

ان هوداس (Houdas) يؤكد من جهته هذه الحالة ويكتب فيقول :

«انهم لا يأكلون غالبا حتى الشبع في المناطق البربرية، تكاد تكون التغذية نباتية اساسا لولا توزيع اللحم على حساب المجموعة»[34].

ان هذا التطور العام مرتبط بعدة عوامل ولم ينتج فقط عن العاملين المذكورين سابقا، ضياع أخصب الأراضي لفائدة الكولون (المعمرين) من جهة، وعدم انتظام تساقط الامطار، من جهة أخرى بدمج الانتاج الفلاحي أكثر فأكثر في شبكات الاقتصاد الرأسمالي، ذلك الدمج الذي ساعده كثيرا توسيع شبكة المواصلات وعمل المتجولين في أقصى الارياف. وهناك ظاهرة أخرى يجب تأكيدها ولا سيما وأنها لم تلفت اهتمام الملاحظين بصفة عامة. فالامر يتعلق بالابتزازات شبه اللامتناهية لبعض الرؤساء الاهالي وخاصة في المناطق التي لم تراقبها مباشرة السلطات الاستعمارية أو تراقبها بكيفية غير مدققة مثل منطقة السهوب.

وبهذا الصدد ينبغي أن نعود مرة أخرى الى المثال المذكور سابقا وهو مثال لاغا الاحرار وان نسجل بعض جوانب ممارسته لكي نحيط جيدا بعواقبها الوخيمة على رعيته. فمن 1864 الى 1883 تصرف لاغا هذا كالسلطان دونما أية مراقبة وهدفه الوحيد هو مضاعفة ثروته واذا كانت ورقة ضرائبه لا تنص الا على 161 بعير و 2081 كبش و(ثلاثة احصنة) فاملاكه كانت تتألف من 3000 بعير و 800.000 كبش... أراضي كثيرة بقطع النظر عن توفر اليد العاملة المتمثلة في الجماهير تحت رحمته.

ويصرح تقرير رسمي فيقول.

«يتعلق الامر بسرقة غريبة لا تصدق ارتكبت على حساب الدولة. ولقد

---

(33) ـ غورجو (Gourgeot) (35).

(34) ـ هوداس (Houdas) ـ اتنوغرافية الجزائر.

تكرر هذا 18 مرة منذ سنة 1865»[35].

وقدرت محاصيله بـ 3600 قنطار، أي حمل 1800 حصان وزن كل محمل قنطاران. فهذه الكمية - وهي أقل من الواقع - تثير مشاكل عديدة حتى ولو ظهرت قيمتها اقل من قيمة عدد رؤوس الماشية المذكورة. فهي تمثل قرابة مليون هكتار مزروع قمحا مع الاخذ بعين الاعتبار الممارسة الضرورية لاستراحة الأرض فلنتفق حينئذ على عدد الفلاحين الذين اغتصبوا واضطروا على التوالي بالقوة والعنف على القيام بمختلف المهام للحصول على هذه الكمية من عمليات الحرث الأولى الى عمليات التخزين. وكم هو عدد الاشخاص الجائعين الذين حزموا هكذا من تلك الاحتياطات اثناء هذه الفترة الطويلة وتحت سماء لا تجود بها لديها عامة.

«كان يأمر كل عام بالقيام بتويزات ضخمة وكان الفلاحون التعساء مسخرين بدون رحمة : كانوا يحرثون ويدرسون ويخزنون غلال السيد الهائلة».

. . .«وكان لاغا لايتورع في كل لحظة على طلب المال والماشية والزرابي والبسط».

ان قائمة إساءاته وآثامه لطويلة جدا ولا يمكننا اختصارها في هذا الاطار الضيق. ولكن ينبغي ان نضيف بان ابناءه قد ربوا على هذه المبادئ واستطاعوا تطبيقها بدورهم عبر هذه المناطق الشاسعة وذلك بقيامهم بوظائف إدارية هامة ولنسجل أيضا علاقات المظاهر والزواج التي تربط هذه العائلة باسر الاعيان الدينين خاصة التيجانية بعين ماضي أحد معاقل التعمير الموانع منذ مقاومة الامير عبد القادر.

وعلى صعيد آخر فان تردي الظروف العامة للمعيشة ناتج عن عدم احترام بعض القواعد التي سمحت بالابقاء على العديد من التوازنات، سواء على الصعيد المادي أو على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي ففي الحالة الأولى وقبل العهد الاستعماري كان توفر الأراضي الصالحة للزراعة يسمح بالتقسيم المتساوي بين الأراضي المزروعة قمحا والأراضي البور وكانت

(35) - التقرير المذكور سابقا (ارشيف ولاية وهران).

النسبة مرتبطة بحاجات الاسر بينما كانت تربية المال تشكل دائما موردا هاما كل ذلك كان يساهم حينئذ على الصعيد المادي في تنمية تكون التربة وبالتالي في إخصاب الاتربة والابقاء على مردودها المعتبر عند تساقط الامطار تساقطا مؤاتيا مع الظرف الزمني. وعلى صعيد المنطقة فان التكامل بين التل والسهوب يقوم بنفس الدور ويعود هذا الدور الحاسم الى العمل وذلك بتعزيز اليد العاملة اثناء الحصاد وقطف التمور في الواحات.

ولكن مع التضييق على الفلاحين والضغط على الزروع فان استراحة الأرض مرة كل سنتين اصبحت غير ممكنة في جميع النواحي ومالت الى التقلص بصفة خطيرة على حساب المردودية وتكون التربة نفسه في آن واحد. وزيادة على ذلك فان تربية المواشي على الأراضي البور بدأت تنخفض وتعرض بذلك الاسر الى الفقر. فان التعقيم التدريجي للاتربة من جهة امتداد مساحة زراعة الحبوب الى المنحدرات والسفوح الوعرة من جهة أخرى لمن شأنهما ان يدفعا شيئا فشيئا وبصفة حتمية الأراضي المعنية الى سيرورة الانجراف. وقد أظهر اقتلاع أشجار الغابة بصفة طائشة هذه الظاهرة نفسها وكما اظهرها أيضا توسيع الزراعة السنوية عبر السهوب. وقد نتج هكذا فقد خطير للتوازنات الذي يعكس جيدا التردي التدريجي لحالة الفلاحين.

ب) - جمهور هام من الفلاحين بدون أرض مقابل أقلية من الملاك الكبار

ان توزيع الأراضي، وهو أول دراسة تمهيدية لواقع الأرياف الجزائرية يبين جيدا التناقضات والمشاكل وذلك بابرازه ما يزيد عن ثلث الفلاحين ليس، له في الواقع أي أرض.

1) - جمهور الفلاحين الصغار والفلاحين بدون أرض.

قدرتهم الاوساط الرسمية اجمالا بثلاثة ملايين من بين ثمانية ملايين الذين تحتوي عليهم الجزائر سنة 1950، أي نسبة تفوق بقليل الثلث (37%) الا انه يجدر بنا ان نميز - بفضل الاحصاءات الفلاحية لسنة 1950-1951[36] - 105.954 فلاح صغير (يكسب الواحد منهم أقل من هكتار) أي مجموع

(36) - تعداد فلاحي 1950-1951 الولاية العامة للجزائر - الجزائر العاصمة ج 3-1956.

600.000 نسمة اذا حسبنا أعضاء عائلاتهم أما الباقي - أي 2 400.000 نسمة - فهو يمثل الفلاحين بدون أرض. فالامر يتعلق اذن هنا بنسبة قوية جدا ولا يسع الموارد الا أن تنجم عن أجور محتملة يبحث عنها ابان الحملات الزراعية الرئيسية (خاصة قطف العنب ثم الحصاد). كل ذلك يعبر جليا عن خلاصة الاشواط الرسمية في منتصف القرن العشرين :

«ان التوزيع الراهن للاراضي ادى الى خلق طبقة بروليتارية زراعية كبيرة أصبحت ظروف معيشتها صعبة وقاسية[37].

10) - توزيع المزارع الجزائرية سنة 1950

الصنف	المزارعون		المزارعون	
	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪
أقل من هكتار	105 954	16	37 207	0,5
1 الى 10 هك	332 529	52,17	1 341 257	18,2
مجمـــوع	438 483	69,5	1 378 464	18,7
10 الى 50 هك	187 170	26,5	3 185 810	43,3
50 الى 100 هك	16 580	2,6	1 096 136	15
مجمـــوع	183 750	29,1	4 281 946	58,3
فوق 100 هك	8 499	1,4	1 667 756	23
المجموع العام	1 630 732		7 349 166	

وأما الثلاثة ملايين هؤلاء من المحرمين، أي من أشخاص وعائلات ليس لهم مورد مضمون اثناء أشهر طويلة من السنة، فان صنف المزارعين من 1 الى 10 هكتارات يلفت الانتباه الملاحظ وبالفعل فان الأمر يتعلق بعدد كبير من العائلات التي كانت مواردهم مستمدة من أراضيهم الا أنها ناقصة جدا ولا يمكنها تغطية حاجاتها فهي في الغالب مزارع مجزأة جدا وهامشية وموجودة عامة في القطاعات القاحلة والجبلية وأتربتها فقيرة ومعرضة دائما الى سيرورة الانجراف أثناء فصل الشتاء خاصة. وفضلا على ذلك فان الشيوع تلك الظاهرة التي عممت، يشكل بدوره كبحا لكل استخدام عقلاني. أما عددها

(37) - وثائق جزائرية، السلسلة الاقتصادية، الجزائر العاصمة، 1946/5/17.

فانه مرتفع جدا اذ نعد 332.529 شخصا، أي في الجملة قرابة 2 000.000 نسمة. كل ذلك يعبر عن المشكل الاجتماعي الحقيقي في الريف. فهو ما يقرب من 5 000.000 نسمة اذن أكثر ـ بقليل من نصف عدد السكان الاجمالي (62%) الذي يعيش عيشة شظف بينما كان المزارعون الذين يكسبون من 10 هكتارات ـ يمثلون ما يقرب من 70% (69,5% جد رقم 10) ولا يمكن الا قرابة 20% من الأراضي الجزائرية (18,7%) أي ما يقرب من 1,5 م هكتار (1,378 م هكتار). هذه هي نتيجة نزع الملكية بصورة مكثفة.

2) ـ تركيز أخصب الأراضي لصالح الاقليات

تؤكد الاحصاءات وبصفة جلية هذه الظاهرة البالغة الأهمية أن أربعة أخماس المزارع (81,3%) أي 5,9 م. هكتار مراقبة من طرف 30,5% من الملاك، أي أقل من 200.000 من السكان (192.249) ولكن يجب تمحيص هذه المعطيات وذلك بالتمييز في آن واحد بين الاصناف، المتوسط (من 10 الى 50 هكتار والباقي، أي صنف أكثر من 50 هكتار) والباقي، أي صنف أكثر.

ـ الصنف المتوسط

هذا الصنف الهام نسبيا سواء بالعدد (ربح المجموع) أو بالمساحة المملوكة أي قرابة النصف (3,18 م. هكتار) فالدخول معتبرة في المجموع وبامكانها ان تتحسن بصفة محسوسة في استخدام عقلاني لوسائل الانتاج. ولكن هذا لا ينفي الفوارق والتناقضات ضمن هذا الصنف عامة. كما يجدر بنا تسجيل بعض الأنواع من التغيب وبالتالي ملاحظة سوء استخدام الامكانات بينما كانت القطاعات الهامشية تحتوي على عدد هام من السكان لا يكسبون أي سبب من أسباب المعيشة.

ـ الملاك الكبار

هذا الصنف يخص جميع الملاك والمستغلين الذين يكسبون أكثر من 50 هكتار. ومع هذا كان عددهم الاجمالي 25.079 مالك أي 4% فقط من مجموع السكان بينما كانوا يملكون قرابة 3 ملايين من الهكتارات (2,763 م. هكتار)، أي 38% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة ـ وهكذا كان التركيز

العقاري جد هام وخاصة في قمة السلم الاجتماعي وفعلا فان عدد الـذين يكسبون أكثر من 100 هكتار لا يربو عن 8.499 مالك أي 1,4% يملك وحده 1,6 م هكتار، أي 23% من مجموع المساحة، أعني أكثر من صنف 69,5% الذين يكسبون أقل من 10 هكتارات وهكذا ندرك طبيعة العلاقات القائمة بين طرفي السلم، وهي لا يمكنها أن تكون العلاقات القائمـة على الاستغلال والتبعية والاذلال. . . وعلاقـات كهذه ضـرورية لبقـاء النظام الاستعمـاري نفسه.

وعلى الصعيد الاقتصادي لم تكن العواقب أقل خطورة، والظاهرتان الهامتان التاليتان والناجمتان عن الملكية الكبيرة أسفرتا في آن واحد عن شبه تفرد بالزراعات السنوية وخاصة بسوء استخدام الاتربة بـل توسيـع مساحـة الأراضي البور، نتيجتان وخيمتان على الصعيد الاجتمـاعي في أرياف قـد تضررت بعد من **سوء التشغيل والبطالة والبنيويين قبل كل شيء**.

وبالفعل فان الملاك الكبار يديمون زراعة الحبوب ويقرنـونها بتـربية المواشي ولم يشعروا قط بحاجة تنـويع المـزروعات لاسيمـا وأن الظروف الطبيعية في كل أرجاء البلاد كانت ملزمة عموما بسبب طول فصل الجفاف. بالاضافة الى ذلك فان النموذج الاستعماري - باستثناء زراعة الكروم وزراعة الحوامض - لا يشجعها قط.

ولهذا فان المزروعات السنوية لم تؤثر كثيرا على صعيد الشغل وكانت توفر لدى الملاك دائما وفي جميع أرجاء البلاد جمهورا هاما من «الموالي». إن استخدام هؤلاء لا يطرح أي مشكل واذا كانت ممارسات القرن التاسع عشر - تلك التي نـددنا **بهـا بشأن لاغـا - ق - سرمن قبيلة الاحـرار** - تميل الى الاضمحلال فان التكاليف محتملة وتسمح هكذا للمعنيين بالحصـول على مداخيل هامة جدا. وكل ذلك لا يحث اذن الملاك الكبار على تغيير نـظام المزروعات والمداخيل الضعيفة لزراعة الحبوب اثناء السنوات الرديئة كان يعوضها مدخول تربية المواشي. بالعكس كان الفلاحون الصغار والفلاحون بدون أرض هم الذين راحوا ضحية هذا النظام ولم يقدروا على مواجهة هذا التطور.

أما فيما يخص الظاهرة الثانية - توسيع الأراضي البور - فانها أسفرت هي أيضا عن تفاقم المشاكل الاجتماعية، وبما أن زراعة الحبوب الجافة ترافقها

دائما استراحة الأراضي فان نصف مساحات المزارع يوقف هكذا كل سنة بينما يتخلى الملاك الكبار عن قطع أرضية أخرى، خاصة الأراضي الهامشية. . . كل ذلك يتواصل اذن على حساب جمهور المحرومين وذلك بتحريمهم من موارد هامة، لانه حتى في حالة الكراء أو الاستثمار غير المباشر فان هذا الجمهور يقصى بالضرورة. فالانسداد إذن شامل وكلي. . .

3 ـ مداخيل «أعلى بقليل من اخفض المداخيل في العالم»

تلكم هي أهم النتائج الرئيسية التي أكدتها الأوساط الرسمية نفسها[38] ولم تقدر توزيتها ان تخفف من وسعة المشاكل في منتصف القرن التاسع عشر وللاحاطة بهذه المشاكل جيدا ينبغي آن ندرس بعض المداخيل النموذجية الأكثر تمثيلية. وكذلك ندرس شهادات موجودة في المحفوظات. وسندرس فترتين مختلفتين فترة عشية الحرب العالمية الثانية وقبيل اندلاع حرب التحرير ؛ أي فترتين حاسمتين من العهد الاستعماري ولا ننسى أن سنوات العشرينات قد عرفت مجاعات خطيرة ارتفع إثرها عدد الوفيات مثل ما وقع أثناء الحرب العالمية الأولى[39].

أ) ـ سوء العيش عشية الحرب العالمية الثانية

ان التحقيقات التي قامت بها البلديات الممتزجة ثمينة جدا فانها تحمل غالبا تفاصيل حول الجوانب الاجتماعية الاقتصادية المختلفة لكل مقاطعة ادارية خاصة عندما يبذل جهد تحديد الكمية والملاحظة وهذا الجهد ناتج عن مصالح متخصصة (الصحة). وبهذا الصدد[40] فان مثالي البلديتين الممتزجتين الرمشي (تلمسان) وصفية (قسنطينة) لمن أفصح الأمثلة وكلتاهما على اتصال مباشر مع التعمير ولم نسبيا من العزلة حتى ولو كان قسم من سكانها قاطنا بمحيط جبلي فقير.

(38) ـ وثائق جزائرية ـ السلسلة التاريخية ـ الجزائر 17 ماي 1946.

(39) ـ من 1913 الى 1919 ارتفع العجز (الفارق بين ولادات ووفيات المسلمين الى 134.000 نسمة ـ ولسنة 1918 وحدها كان العجز 20.984.

(40) ـ أرشيف اكس ـ ان بروفانس 14، 37.

وقد تم حساب المداخيل المتوسطة بكل منهما وذلك بالارتباط مع مجموع الموارد التي تمدها المقاطعة. فالامر يتعلق قبل كل شيء بمداخيل من أصل زراعي (زراعة الحبوب وتربية الماشية) ؛ وزراعة الاشجار (الغراسة) أساسا. اما الاجور الآتية مباشرة من المنطقة أو من غيرها فانها تكاد تكون تافهة. ويعطي الجدول رقم 11 توزيع السكان حسب خمسة اصناف. فنلاحظ إذن بأن أكثر من نصف السكان بالقاعدة يوصفون بالفقراء (فقراء ومساكين) مع 55% في بلدية صافية و69% في بلدية الرمشي. وكل عائلة لا تتوفر الا على مداخيل أقل من 2 000 فرنك للصنف الموصوف «بالفقير» وأقل من 100 فرنك للذين يوصفون «بالفقراء جدا». أما الصنف المتوسط أي الذي يتقاضى مداخيل تتراوح بين ألفين و 4-5 آلاف فرنك، فنسبته على التوالي 27% و 17%. وفي المقابل كانت في القمة نسب الاصناف الموصوفة بالميسورة وبالغنية ضعيفة جدا فكان بالرمشي على التوالي 9 و 5% أي 14% في الجملة بصافية على التوالي 13 و 5% أي 18% في الجملة. اذن ففي البلديتين أكثر من نصف السكان يواجه يوميا مشاكل المعيشة، بل مشاكل البقاء بالحياة، وخاصة اثناء فصل الشتاء الطويل. ففي كلتا الحالتين سجل الرسميون لجوء الأهالي الى النباتات غير الصالحة للتغذية البشرية تعني الحشائش في الماء الذي أضيف إليه نصيب من الملح والزيت والحمص. . . الأمر الذي يتسبب في آلام في البطن والقبض واضطرابات مختلفة. وكذلك سجلت اضطرابات أخرى. والاصابات المتكررة أكثر تخص أجهزة التنفس والبشرة وجهاز الهضم.

فاستخلص متصرف بلدية الرمشي الممتزجة ما يلي :

«ان حياتهم كلها خشونة وبساطة. واغلبية السكان يعيشون بالماء وخبز الشعير. بالنسبة لمعظمهم فان الكسكسو واللحم من اطعمة الاعياد.

أما تغذية الكهل «المسلم» فانها تقتصر على 750 غرام من الخبز الشعير و 650غ. من الكسكسو و200 غ من التين و 20 غ من السكر. وهذه الكميات لا تلاحظ أيام العمل. ويتعلق الامر في مثل هذه الظروف بنظام جد فقير وناقص وأيضا به تفاوت كبير. ان السكريات والدهنيات جد ناقصة. كما تنقص الهيوليات لأن صحن الكسكسو لم يرفق بالتوابل. وبالاضافة الى ذلك فان الخضر والفواكه مستبعدة كلية اثناء شهور وشهور. كل ذلك يترجم بضعف

بضعف عام جد كبير وباضطرابات كثيرة على الصعيد الفيزيولوجي، بقطع النظر عن قلة المردود فيما يخص العمل. . .

ان مثال مقاطعة ادارية أخرى ـ خارج هذين المثالين ـ وهي ممتازة نسبيا، لم يكن أقل منها خطورة ـ انها بلدية سان لوسيان (St. Lucien) (زهانة حاليا) بولاية سيدي بلعباس واقعة بالسهل وتوجد بها الاجارة. وفعلا فان الخلاصة العامة للتخفيف تؤكد كثيرا على فقر البلاد وفقدان القطعان وافتقار الجزائريين الى أراضي بعد نزعها منهم من طرف السكان الأوروبيين. أما المقاطعات الأخرى الواقعة في المناطق ذات الموقع السيء (هضاب وجبال) فان الظروف بها جد صعبة. هنا تكون الغلال رديئة وغالبا غير كافية بل تكاد تكون منعدمة كما أكده مثالا شلالة وبوغاري. . .

11 ـ توزيع سكان البلديتين الممتزجتين الرمشي وصفية حسب مداخيلهم

بلدية الرمشي				بلدية صفية		
الاصناف	العائلات		مداخيل	العائلات		مداخيل
	عدد	نسبة		عدد	نسبة	
جد ميسورة	438	% 5	+ 15 000 ف س	266	% 5	+ 6 000 ف س
ميسورة	789	% 9	+ 614 000 ف س	712	%13	+ 56 000 ف س
متوسطة	1 492	%17	+ 35 000 ف س	1 442	%27	+ 24 000 ف س
فقيرة	2 369	%27	+ 12 000 ف س	2 362	%44	+ 12 000 ف س
جد فقيرة	4 009	%42	+ 1 000 ف س	572	%11	+ 1 000 ف س
	9 097	%100		5 329	%100	

المصدر : ارشيف اكس ـ ان ـ بروفانس (Aix-En-Provence) 37 H 14).

هكذا تتخبط معظم العائلات وفي كل مكان. في اقصى الحرمان وهي مضطرة كما كان الشأن في القرن الفارط الى استهلاك النباتات الخطيرة على صحة اجساد قد اضعفها فقد الكثير من التوازنات من حيث الطبيعة الفيزيولوجية. . .

ب ـ استمرار ظروف العيش القاسية الى غاية عشية اندلاع حرب التحرير

ان الملاحظات التي قام بها نفس المؤلفين (المتصرفون) قبيل اندلاع حرب التحرير لم تظهر عمليا أي تحسين. ويكفي لذلك ان ندرس بعض المستندات المتعلقة بمناطق نموذجية للاحاطة بالواقع ولنطلع على الوثائق المتعلقة بالمناطق الجبلية، وهي أكثر عددا ولنذكر مثال البلدية الممتزجة بوادي الفضة : مقاطعة واقعة بين الجبل والسهل.

«100.000 فرنك (قديم) لتغذية ولباس وتعهد ستة أشخاص أثناء عام كامل. تلكم هي موارد الساكن الريفي المتوسط. واذن فلا يجب ان نستغرب اذا شاهدنا هذا الساكن لا يتغذى الا بخبز من الشعير واللبن الرائب ويكاد لا يستهلك اللبن والسكر والزيت ولا يستخدم الصابون. فهو انسان قنوع لكنه مرغم ومجبر على القناعة»[41].

ان هذه الشهادة تؤكدها شهادة تخص البلدية الممتزجة بالونشريس. هنا تمثل مداخيل شخص واحد ما يساوي . . . ثلاثة قناطير قمح سنويا أي 14.500 فرنك حوالي سنة 1950.

كل ذلك يفسر حينئذ الوضعية الفيزيولوجية العامة :

. . . «ان الشعور النابع عن هذا هو ان مجموع السكان يعانون من نقص ظاهر في الاطعمة الواقية اذ ان ثلاثة ارباع السكان محرومون ـ أو كادوا ـ عمليا من اللبن واللحم والبيض والمواد الدسمة الجيدة النوعية. وعندما يتمكنون من اشباع حاجتهم الطاقية فذلك يكون بفضل استهلاك السكريات (أنواع الدقيق) بافراط وفي كل الأحوال فان هذه الجرايات ذات توازن متفاوت اذا ما اعتبرنا النوعية[42].

وهكذا وفي كل مكان بقي التطور صعبا واسفر ظواهر كثيرة ان الفقر وسوء التغذية يلزمان السكان الجمود و. . . الاعتقاد بالحتمية ان حركات النزوح المبكرة اذ هي وقعت في بداية القرن قد أدت بدورها الى توازنات

---

(41) ـ منوغرافية البلدية الممتزجة لوادي الفضة ـ أرشيف ولاية الجزائر.
(42) ـ شوفالي (L. Chevalier) (24)

متفاوتة أخرى على صعيد المدن، فهنا وعلى مستوى مراكز الاستقبال ـ استقبال النازحين ـ ستنشأ وتنمو بسرعة مطالب الحركة الوطنية.

III) النزوح الريفي

واذا ما أصاب السكان الحضريين الجزائريين في الجملة انحطاط محسوس اثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[43]، فاننا نسجل بسرعة انه وقعت بعد ذلك زيادات دعمت أكثر فأكثر. وهذا التطور لا يظهر فقط زيادة الولادات على عدد الوفيات أي الزيادات الطبيعية، ولاد ينامية اقتصادية للمدن بل الأمر يتعلق قبل كل شيء بالحركات التي تترجم مشاكل الريف الخطيرة ونفور الريف خاصة. فهي حركات الجائعين المهاجرين. حركات اشخاص اضطروا إلى مغادرة الدوار طلبا لعمل مفترض ولملجأ في كبريات المدن في الشمال.

وللاحاطة بهذه الهجرة وتحديد حجمها وكميتها، يمكننا استخدام من طرف منهجية مختلفة. وهكذا وفي دارسة أولى تعطينا النسب بين السكان الريفيين والسكان الحضريين التي كانت 14 (الريفيون كانوا 14 مرة أكثر من الحضريين) سنة 1886 ستعرف هبوطا مستمرا بعد ذلك، اذ مرت بـ 11 سنة 1911 ثم 7 سنة 1931 و 5 سنة 1948 ـ وفي سنة 1954، لم تكن النسبة الا 4,5 فقط فزيادة اعداد المدن ناتجة اذن عن نزوح المهاجرين المجتثين.

أ ـ النمو الديموغرافي القوي للمدن

يمكن إدراك هذه الظاهرة البالغة الأهمية انطلاقا من الاحصاءات التالية (جدول رقم 12) التي تمثل التطور الساري اثناء الفترات الأخيرة من العهد الاستعماري. وبينما كانت زيادة السكان الريفيين...

(43) ـ لاكوست، نوشي وبرينان (Lacoste, Nouschi, Prenant) (42).

12 ـ توزيع السكان حسب المنشأ (بالآلاف)

السكان	1936		1948		1954	
	الاعداد	نسبة ٪	اعداد	نسبة ٪	اعداد	نسبة ٪
الحضريون	720	12,9	1 090	14,8	1 430	18,2
الريفيون	4 850	87,1	5 570	85,2	6 410	81,8
المجموع	5 570	100	6 660	100	7 840	100

الاشارة البيانية **100 في سنة 1948**

	1936		1948		1954	
الحضريون		66		100		131
الريفيون .		87		100		115
المجموع		84		100		118

المصدر : نتائج إحصائية لتعداد سكان الجزائر العاصمة، 1956.

تدرك 1,5 مليون نسمة من 1936 الى 1954، أي 32%، فان نسبة عدد سكان المدن ارتفعت الى 78% (710.000 نسمة). إن نسبة الحضريين التي كانت 12,9% سنة 1936 اقتربت من 20% سنة 1954، أي ما يقرب من خمس مجموع السكان ـ ان فترات وتيرة الزيادة في المدن جد هامة وهي تؤكد اسراع حركات النزوح والمغادرة المفاجئة لعائلات المحرومين. ويمكننا ابراز هذه النتائج بمثال مدينة وهران التي كانت علاقتها بداخل البلاد وثيقة جدا وهي تعكس التطور الصعب لسهول وجبال الغرب الجزائري أثناء عقود القرن العشرين، على اثر اقامة جالية استعمارية عبر أخصب أراضي المنطقة. ان المعطيات الاحصائية (جدول رقم 13 تلخص جيدا هذا التطور العام. وهكذا وباستثناء فترة 1911 الى 1921 التي لم تميزها الا زيادة خفيفة تقدر بـ 862 شخص فان جميع التعدادات اللاحقة عبرت عن الزيادة الديموغرافية القوية

للمدينة. وابتداء من 1936، نسجل فائضا معتبرا يقدر بـ 14.062 شخص. وفي سنة 1948 ارتفع الى 35.070 أي قيمة تفوق قيمة اعداد المدينة سنة 1931، 32.115 وعند نهاية الحرب العالمية الثانية كان ثلث سكان وهران جزائريين.

13 ـ تطور السكان الجزائريين بمدينة وهران

السنة	الاعداد	الزيادات	نسبة السكان المعتيين
1901	12 276	1 963	% 12
1906	16 306	4 030	% 15,3
1911	17 707	1 401	% 14,3
1921	18 569	861	% 12,7
1926	25 764	7 195	% 17,1
1931	32 115	6 351	% 20
1936	46 177	14 062	% 23,7
1948	82 247	35 070	% 33
1954	97 895	15 648	% 32,7

المصدر : التعدادات المختلفة للسكان.

مقابل الخمس فقط من بداية هذا القرن بينما ثبت داخل البلاد ـ حيث تغطي زراعة الكروم ـ ريفيون كثيرون في شبكة من القرى التعميرية وفي مدن صغيرة ومتوسطة تابعة لها. اما الزيادة الظاهرة سنة 1954، أي 15 648 فهي لا تقبل أهمية كل ذلك كان سببا في تنمية الاحياء المتردية وحتى الأحياء الأخرى، وخاصة المدينة الجديدة[44] وقد أظهرت دراسة جديدة أن السكان المولودين خارج هذا الحي يمثل 46,96% أي ما يقرب من النصف. ومع هذا كانت هذا الجاذبية تغطي التل الوهراني كله مع مساحة تأثير أوسع من ذلك

(44) ـ ب. صمود : المدنية الجديدة : وهران ـ دراسة اتنوغرافية وجغرافية ـ اطروحة ـ باريس 1971 ص : 82.

تمتد الى غاية القبائل والجنوب (زرفاتة). ونجد حتى بعض العناصر المغاربة بها والذين جاؤوا من وجدة ومن باقي الشرق المغربي وفيقيق خاصة.

وفي حي آخر - وهو أفقر أحياء وهران - المتمثل في حي «البلانتار» (Planteurs) أظهر سبر اقيم بمركز حماية الأمومة والطفولة[45] أن سبعة فقط من بين مائة امرأة اللائي استجوبن كن من مواليد وهران، أي بنسبة قليلة، مؤكدة، هكذا الأصل الريفي للحي. وهنا أيضا لم تتغير مناطق الاجتذاب فهي التي رأيناها مع نسبة قوية لنواحي مستغانم (قرابة النصف) ومنطقة عمي موسى الفقيرة والجنوب وتظهر هكذا شيئا فشيئا مناطق النفور... وينبغي قبل تحديدها دراسة أمثلة أخرى أيضا وخاصة الامثلة المتعلقة بالمدن التعميرية وبالاخص بقسنطينة وأخيرا الجزائر.

أما فيما يتعلق بالمدن التعميرية التي أنشئت من العدم مثل سيدي بلعباس، الشلف وسطيف خاصة فاننا نلاحظ أن أحياء برمتها تتركب من سكان مهاجرين ومطرودين من أريافهم المتردية الوضع وبهذا الصدد ان بقعة سحنون الشلف تأوي سكانا مختلفين جاؤوا من سفوح الجبال ومن الونشريس منذ بداية القرن العشرين مع بعض التسرع ابتداء من الحرب العالمية الثانية وبالخصوص منذ اندلاع الحرب التحريرية. ففي مدينة سطيف نلاحظ في فترة 1948-1954 وحدها زيادة 40% مع فارق 11 000 ساكن أي 74,8%. ويستبعد مثل هذا التطور أن يترجم توسعا للمدينة مهما كان نوعه فهو يعبر قبل كل شيء عن الهجرة الريفية. القريبة والبعيدة الناتجة عن نزع ملكية الفلاحين ثم عن مكننة الزراعات السنوية[46]. وغالبا ما يتعلق الامر بزراعة احادية أصبحت لا تعرض الا القليل من مناصب للشغل...

وبالنسبة لمجموع المنطقة الشرقية فان دراسة السكان الذين انحطت درجتهم الاجتماعية فتكدسوا في مختلف الاحياء المجاورة لمدينة وهران - ولو كانت هذه الدراسة سطحية - فانها تترجم جيدا هذه المشاكل المعقدة[47].

---

(45) - ف. طهراوي. حي هامشي بوهران سي صالح (د. د. م.) وهران، 1976.

(46) - غ. مسكالجي ولا. الهدف: نمو مدينة قسنطينة في: التعمير والشباكات الحضرية بواتي 1979 (Poitiers).

(47) - بالقرون: اعادة تغيير البنية الريفية بالعارية (د. د. م. قسنطية 1978) ويضاف الى هذه المونغرافيات التي تحلل جيدا هذه المشاكل بين المدينة والريف، يضاف إليها دراسات أخرى من بينها دراسة ح. تتز: تصور البنيات العقارية في بلدية غرارم - قسنطينة 1979.

تمتد الى غاية القبائل والجنوب (زرفاتة). ونجد حتى بعض العناصر المغاربة بها والذين جاؤوا من وجدة ومن باقي الشرق المغربي وفيقيق خاصة.

وفي حي آخر - وهو أفقر أحياء وهران - المتمثل في حي «البلانتار» (Planteurs) أظهر سبر اقيم بمركز حماية الأمومة والطفولة[45] أن سبعة فقط من بين مائة امرأة اللائي استجوبن كن من مواليد وهران، أي بنسبة قليلة، مؤكدة، هكذا الأصل الريفي للحي. وهنا أيضا لم تتغير مناطق الاجتذاب فهي التي رأيناها مع نسبة قوية لنواحي مستغانم (قرابة النصف) ومنطقة عمي موسى الفقيرة والجنوب وتظهر هكذا شيئا فشيئا مناطق النفور... وينبغي قبل تحديدها دراسة أمثلة أخرى أيضا وخاصة الامثلة المتعلقة بالمدن التعميرية وبالاخص بقسنطينة وأخيرا الجزائر.

أما فيما يتعلق بالمدن التعميرية التي أنشئت من العدم مثل سيدي بلعباس، الشلف وسطيف خاصة فاننا نلاحظ أن أحياء برمتها تتركب من سكان مهاجرين ومطرودين من أريافهم المتردية الوضع وبهذا الصدد ان بقعة سحنون الشلف تأوي سكانا مختلفين جاؤوا من سفوح الجبال ومن الونشريس منذ بداية القرن العشرين مع بعض التسرع ابتداء من الحرب العالمية الثانية وبالخصوص منذ اندلاع الحرب التحريرية. ففي مدينة سطيف نلاحظ في فترة 1948-1954 وحدها زيادة 40% مع فارق 11 000 ساكن أي 74,8%. ويستبعد مثل هذا التطور أن يترجم توسعا للمدينة مهما كان نوعه فهو يعبر قبل كل شيء عن الهجرة الريفية. القريبة والبعيدة الناتجة عن نزع ملكية الفلاحين ثم عن مكننة الزراعات السنوية[46]. وغالبا ما يتعلق الامر بزراعة احادية أصبحت لا تعرض الا القليل من مناصب للشغل...

وبالنسبة لمجموع المنطقة الشرقية فان دراسة السكان الذين انحطت درجتهم الاجتماعية فتكدسوا في مختلف الاحياء المجاورة لمدينة وهران - ولو كانت هذه الدراسة سطحية - فانها تترجم جيدا هذه المشاكل المعقدة[47].

---

(45) - ف. طهراوي. حي هامشي بوهران سي صالح (د. د. م.) وهران، 1976.

(46) - غ. مسكالجي ولا. الهدف: نمو مدينة قسنطينة في: التعمير والشباكات الحضرية بواتي 1979 (Poitiers).

(47) - بالقرون: اعادة تغيير البنية الريفية بالعارية (د. د. م. قسنطية 1978) ويضاف الى هذه المونغرافيات التي تحلل جيدا هذه المشاكل بين المدينة والريف، يضاف إليها دراسات أخرى من بينها دراسة ح. تتز: تصور البنيات العقارية في بلدية غرارم - قسنطينة 1979.

وبالفعل فـان مختلف التحقيقات قـد أكدت النسبـة القويـة لمن جاؤوا من الهضاب القسنطينية وخاصة من ضواحي قسنطينة المجـاورة : العاريـة[48] وجبل الوحش، أعني من الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب التي كانت في الماضي تستخدم عددا كبيرا من الخماسين. . . أما القبائل الصغرى فانهـا تأتي في الدرجة الثانية والسكان المنتمون الى هذه المنطقة يكونون الاغلبية في المدينة كلها. ان الهجرات المكثفة يمكن ضبطها في فترتين متواليتين : من 1935 الى 1954 بهجرات غير منتظمة وغير كثيرة وابتداء من 1955 قويت الحركة مع بداية الحرب التحريريـة وبلغت أوجها سنـة 1957 بعد اشتـداد الحرب.

ب ـ حالة الجزائر العاصمة

ان حالة الجزائر العاصمة تؤكد الظاهرة الكلية وتعبر جيدا عن التفاصيل والدقائق الملتمسة لأن حجم الهجرة بها هو أكبـر حجم عرف وأن مسـاحة اجتذابها تغطي بدون جدال مناطق البلاد جميعها مع نوع من الغلبة لمنطقة القبائل :

14 ـ تطور سكان الجزائر العاصمة وضواحيها

الجزائر	12 832	22 223	39 806	73 008	106 608	118 456	225 539	293 465
٪	19	21	22	27	33	34	47	51
الاجانب	51 977	80 811	134 489	193 232	212 487	230 185	247 722	276 621
المجموع	64 809	103 034	174 295	266 268	319 095	348 641	473 261	570 086

المصدر : نتائج احصائية لتعداد السكان في 1954 الجزائر العاصمة، 1956، ص : XLVIII (ج 3).

ومثلما كان الامر بمدينة وهران فان مدينة الجزائر لم تسجل الا زيادة ضعيفة حتى غاية بداية القرن العشرين حيث لم يكن السكان الجزائريون يمثلون سنة 1916 الا 21% فقط من مجموع السكان. فالنسبة اذن مرتفعة قليلا عن نسبة مدينة وهران (15%). ولكن في ظروف عقدين، من 1906 الى 1926 تضاعفت عمليا اعداد السكان الجزائريين وذلك بمرورها على التوالي من 39 000 الى 73 000. وابتداء من 1931، في الوقت الذي حاولت اعياد التعمير المئوية ان تخفي المشاكل الحقيقية. فقد أدرك مائة ألف ساكن (106.508 وهي تمثل بذلك ثلث سكان المدينة. ومن الآن فصاعدا، فان المدينة القديمة والاحياء المجاورة بدأت تجذب إليها جمهورا كثيرا من المطرودين من الأرياف اثر تفكك نظام الفلاحة التقليدية وتوسيع المكننة، لأن الزراعات المسقية مازالت محدودة جدا. وبعد خمسة عشر عاما من ذلك ـ من 1931 الى 1948 تضاعف من جديد عدد السكان الجزائريين. ان هذا التراكم في نفس الاحياء يوافق ـ زيادة على الظواهر المشار إليها سابقا ـ عواقب الحرب العالمية الثانية وسنوات الجفاف المتكررة وخاصة في فترة 1940-1947. فتعززت الاحياء القزديرية وامتدت بالخصوص اثناء الفترة اللاحقة من 1948 الى 1954. وفي هذه السنة اقترب عدد الجزائريين من 300.000 نسمة مجاوزا هكذا عدد الأوروبيين (276.621) بمعدل 51%. ففي هذه الاحياء المحرومة بالذات نمت وترعرعت الفكرة الوطنية واعدت اندلاع الكفاح المسلح لأول نوفمبر 1954. وسكان هذه الاحياء انفسهم ـ من القصبة الى بلكور مرورا بديار السعادة وديار المحصول ـ والمدعون بمغتربي فترة 1954-1960 هم الذين كانوا الضمير الحي لتظاهرات ديسمبر 1960، وهي الفترة الحاسمة في انتصار الجماهير الشعبية.

وهكذا عرفت جميع المدن ـ الصغيرة منها والكبيرة والقديمة منها والحديثة ـ تطورا مضطربا. ان الوصل غير المنقطع للجماهير الريفية المنحطة قد حول رأسا على عقب المحتوى الاجتماعي والعنصري للمدن وذلك بقضائه نهائيا لاعلى تفاوت التوازن الواهي المؤقت فحسب بل بتوفيره شروط زوال النظام الاستعماري سواء من المدن أو من الارياف. ويجدر بنا بهذا الصدد أن نسجل أيضا نصيبة الاغتراب في هذه السيرورة.

IV ـ الاغتراب

ان هجرة الجزائريين خارج حدود البلاد لم ترفق عامة بالتنكر للوطن وسواء تعلق الأمر بالهجرات الناتجة عن التوغل الاستعماري والهجرات التي سجلناها أثناء فترة المقاومة المسلحة أو التي وقعت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فالامر غالبا ما كان يتعلق بظواهر تكتسي دلالات هامة وبالفعل فان الاغتراب في جميع الاحوال لم يكن أمرا نهائيا. بل هو فرصة جديدة لتأكيد التعلق بمسقط الرأس ولم تكن الهجرات نهائية كما تدل عليه الوقائع التالية.

أ) ـ الاغتراب القديم مرتبط بالتوغل الاستعماري وبالمقاومة الشعبية المسلحة

أثناء العشريات الأولى التي تلت العدوان الاستعماري، غادرت أسر عديدة وقبائل الحدود برمتها طول الحدود الجزائرية المغربية والجزائرية التونسية، غادرت البلاد لتفر قبل كل شيء من المجازر وتطبيق تجريد محتمل من الديانة الاسلامية. فاستقبلت المملكة المغربية والايالة التونسية وبلدان اسلامية أخرى خاصة سوريا وشبه الجزيرة العربية وفلسطين عددا هاما منهم. ان محفوظات القرن التاسع عشر تتحدث كثيرا عن هذه الحركات وأعارت الادارة الاستعمارية اهتماما خاصا بمراكز الهجرة الجزائرية في هذه البلدان ولكن بقيت العلاقات قائمة بينهم وبين بلادهم. فكان ضباط المكاتب العربية تراقبهم عن كثب وذلك حين أدنى توتر يلاحظ في المناطق الجزائرية. كل ذلك يؤكد إذن تعلق المهاجرين بوطنهم أثناء هذه الفترة وحتى بعد الحصول على الاستقلال. وبالفعل وبعد 1962 لاحظنا عودة هؤلاء المهاجرين الى ديارهم بعد عقود عديدة وأجيال كثيرة... رغم ضياع اللهجة المحلية. ان الوقت لم يأت على هذه الروابط الوثيقة التي نسجت أثناء القرون بين السكان ووطنهم. إن هؤلاء المهاجرين لم يتنكروا أبدا لتاريخهم وجغرافيتهم. وكان الأمر كذلك بالنسبة للذين اضطروا الى الذهاب الى فرنسا أو الى غيرها من البلدان كسبا للقوت.

ب ـ الاغتراب مرتبط بالبحث عن الشغل بأوروبا

لقد كان لهذا الاغتراب. الذي ارتبط بالبحث الحثيث عن الشغل آثار هامة في تنمية وتدعيم لا الحركة الوطنية فحسب بل أيضا تنظيم الكفاح المسلح من 1954 الى 1962 كما يدل على ذلك وحتى الآن الاحتفال المنتظم ليوم الهجرة في 17 أكتوبر من كل سنة ذلك اليوم الذي صار يذكر بالتظاهرات التاريخية من طرف الجالية الجزائرية بفرنسا سنة 1961.

لقد بدأت حركة الهجرة نحو فرنسا ـ في فجر هذا القرن العشرين ـ تتضح وتنمو أكثر فأكثر مميزة بعض الفترات بموجب بعض العوامل. ان الاحصاءات الأولى التي تعود الى سنة 1912، تذكر بأن 4.000 الى 5.000 جزائري موجودين بفرنسا منهم 2 000 في المنطقة المرسيلية حيث يعملون في المرافيء والعربات العمومية وورشات البناء ومنهم عدد مماثل في المنطقة الباريسية (خاصة مصنع تكرير ساي ومؤسسات أخرى مثل شركة العربات العمومية و«الميترو»). إن الحرب العالمية الأولى قد دفعت «حركة الهجرة لأن الأمر كان يتعلق بنداء لليد العاملة الذي صدر عن الاوساط الرسمية اثناء التعبئة العامة أكثر مما يتعلق بجاذبية ما ففي هذا السياق اصدر القانون الاستعماري المؤرخ في 15 جويلية 1914 والملغي لمرسوم 1876 الذي أنشأ «جواز السفر» للجزائريين. واثناء الحرب بحثت وزارة التسليح من فرنسا وكذلك بسبب قيمة هذه اليد العاملة. وهكذا في سنة 1914 بلغ عدد الجزائريين الذين دخلوا فرنسا 7.444 وفي سنة 1915، ارتفع العدد الى 20 092 وفي سنة 1916، 34 986، أي دخل فرنسا اثناء هذه السنوات الثلاث المتعاقبة ما لا يقل عن 62.521 جزائري، بينما بلغ مجموع المغاربة في سنة 1916، 132.000 شخص وعند نهاية الحرب العالمية الأولى[48] تشير الاحصاءات بأن ما يقرب من 100.000 جزائري ـ أو معظمهم ـ كانوا حاضرين في المصالح. وتواصلت فيما بعد الهجرات بوتيرة. (جدول رقم 15).

---

(48) ـ يجب ذكر أنواع من الهجرة أخرى مجبرة، هجرة شبان نحو الجبهات المختلفة بينما كانت المعارضة شديدة ابتداء من 1910 ضد التجند في الجيش وقد رافقها نفي العديد من الاسر، خاصة في الناحية التلمسانية. ومهما يكن من امر فان الاغنية الشعبية التالية قد ذكرتها : ساتبع طريق النفي وأقول لوالدي وداعا نحن نتفرق قبل الموت.

15 ـ حركات العمال الجزائريين

الفترات	الذهاب	الإياب	الفارق
1924-1920	213 000	155 700	57 300 –
1929-1925	177 600	174 700	2 900 –
1934-1930	105 100	121 700	16 600 +
1939-1935	145 500	85 100	60 400 –
1944-1940	34 000	20 000	14 000 –
1948-1945	185 600	86 500	99 100 –
1954-1949	763 500	621 300	142 200 –

المصدر : نتائج احصائية لتعداد سكان الجزائر، الجزائر العاصمة، ص : 1956.

ان فترة 1920-1924 اعلنت عن أول مد كبيرة، أي مجموع 213.000 منهم 155 700 سيعودون الى الوطن، أي بفارق سلبي يقدر بـ 57 300. ومع هذا فان هذه الايابات التي لوحظت سواء أثناء هذه الفترة أو في الفترات التي تتبعها تعرب جيدا عن الخصائص المذكورة الا وهي إبقاء روابط وصلات بين المغتربين وأرض الوطن. وفضلا عن ذلك وحتى غاية الفترة الاستعمارية كان الأمر يتعلق قبل كل شيء بذهاب العناصر الكهلة والذكور منها وكان ذهاب كل العائلة شيئا استثنائيا وأن يحصل الا بعد ذلك.

ونلاحظ بين الحربين العالميتين تباطؤا في الهجرة كان مرتبطا خاصة بتسريح الجنود ولاسيما بعد الازمة الاقتصادية لسنة 1929 وهذا ما يفسر خاصة الفارق الايجابي من 1930 الى 1934، آي 16.000 شخص. الا انه ابتداء من اندلاع الحرب العالمية الثانية فان الهجرة سجلت زيادة في عدد المهاجرين إذ أصبح 145.500. ومن 1940 الى 1945 وقع هبوط في ذهاب المهاجرين قدر بـ 34 000 وارتفعت الايابات الى 20.000 أي بفارق 14.000.

ومع نهاية الحرب تستأنف الحركة من جديد وستجد حيويتها وكثافتها بسرعة. وهكذا من 1945 الى 1948 تذكر الاحصاءات 185 500 ذهاب

والفارق يكون سلبيا بـ 100 99 ومن 1949 الى 1954 غادر البلاد 500 763 عامل ولكن اغلبيتهم لم يفعلوا ذلك نهائيا وبالفعل فان الايابات قدرت بـ 621.300، أي بفارق سلبي قدر بـ 200 142.

وهكذا مس الاغتراب آلافا من العمال ورغم الايابات العديدة التي وقعت في كل فصل، فان الاحصاءات ذكرت في سنة 1954 تواجد 208.000 جزائري بفرنسا منهم 37.000 امراة و 120 000 طفل، وستعزز هذه الاعداد أيضا بعد ذلك في السنوات الاخيرة من العهد الاستعماري ولكنها (الاعداد) تترجم جيدا طابع هذه الهجرة للخارج وهو طابع مؤقت وليس بالنهائي، اذا ما اعتبرنا استمرارية الصلات الوثيقة جدا مع العائلات والأرض وتاريخ مسقط الرأس، وذلك بالرغم من قساوة الطبيعة بالدواوير. وبالفعل فان خريطة الهجرة تنطبق كليا مع الخريطة التي رسمناها بشأن حركات النزوح الداخلي. فان المركز الأول للهجرة مازال متمثلا بدون منازع في السلسلة الجبلية من القبائل الكبرى والصغرى، التي تمد وحدها نصف من يغادرون البلاد، وهذا لا يدفع الى الدهشة والاستغراب بعد القمع القاسي الذي تلا ثورة 1871 من جهة، ونظرا للكثافات السكانية القوية بهذه الجبال من جهة أخرى. ويأتي القطاع الوهراني في المرتبة الثانية. وهنا فان البلديات الممتزجة لعمالات موسى ومازونة ورينو (سيدي محمد بن علي حاليا) أي هنا أيضا سلسلة من الجبال (الونشريس والظهرة) لعبت دور المراكز المنفرة. ويأتي القطاع القسنطيني في المرتبة الثالثة) إثر المغادرات الكثيرة من المناطق المتردية الاوضاع. وأخيرا فان الجنوب - هو أيضا - ممثل في الهجرة (واحات الزيبان ووادي سوف والاغواط).

اما توزيع المهاجرين في مختلف فروع الانشطة، فانه يبرز أحداثا لا تقل أهمية مما ذكرنا. وبالفعل فان المهاجرين كثيرون في القطاع الاقل أجرة والتي تركها أهل البلد (ورشات البناء، والحفر والمناجم والزراعة...). ولا يمثل العمال المتخصصون ولا الاطارات الثانوية الا أقلية صغيرة. كل ذلك يؤكد العلاقات الجديدة - علاقات التبعية - التي أنتجها الاغتراب الذي تسبب فيه هو أيضا - ولصالحها - الرأسمالية الفرنسية بينما يضطر العمال في أمكنة الاستقبال الى تحمل حياة قاسية وهكذا أسكن معظمهم في مراقد غير صحية وفي احياء قديمة بدأ أصحابها يتركونها أكثر فأكثر، وآخرون يجدون من جديد

حياءهم القزديرية بالمدن الكبرى، وخاصة الحي القزديري بنانتير حيث وقع شارع غارين أكبر امتداد سكني تلقائي خصص للمغاربة حتى سنة 1970[49].

الخلاصة

لقد مس هكذا التعمير الاستيطاني وبصفة شاملة ودائمة المجتمع المغلوب على أمره، الامر الذي انجر عنه تقلبات عميقة على مختلف الاصعدة.

فمن أول صدمة وحتى نهاية المقاومة الشعبية المسلحة، وبعد نصف قرن من الكفاح المستمر، تميز التطور الديموغرافي بتأخر ملموس وأسفر في النهاية عن كارثة عامة في سنتي 1867-1868 قدرت ضحاياها بثلث السكان في تلك التاريخ.

وهذا التطور يفسر بسهولة الظواهر الهامة التي سجلت في العشريات اللاحقة وخاصة تكوين طبقة بروليتارية مستغلة مكثفة والهجرة الريفية والاغتراب.

ان الظاهرة الأولى بدأت بالقمع الوحشي الذي تلا ثورة 1871 ثم غذيت بنزع ملكية الفلاحين، الأمر الذي وفر للتعمير يدا عاملة كثيرة ورخيصة الثمن ومستعدة لكل الحملات الزراعية.

ولكن طبيعة المضاربات الاستعمارية جعلت القيمة الزائدة المحصلة تغذي بدورها حركات هجرية مستمرة الأمر الذي سرعان ما ضاعف سكان الحضر ولاسيما وأن نشاط المدن كان ناقصا.

وفي مثل هذه الظروف، رافقت الهجرة الريفية حركات أخرى في اتجاه المراكز الصناعية الموجودة وراء البحر الأبيض. وتدعمت الحركة بجدية هذه المراكز نفسها ولكنها حافظت على طابع مؤقت أساسا إذا ما اعتبرنا تعلق المهاجرين بأقاربهم وبوطنهم. أكثر من ذلك فان الاغتراب سمح بفضل الاتصال بالأوساط التقدمية، بنقل وتنمية الافكار الوطنية كما شهد على ذلك انشاء نجم شمال افريقيا بباريس ولا سيما انضمام العمال ومشاركتهم في الكفاح المسلح وبأشكال مختلفة.

(49) ـ الغرباوي : العمال المغاربة المهاجرون في الضاحية الشمالية الغربية لباريس، مجلة جغرافية المغرب 1971 رقم 19، ص : 3-56.

القسم الثالث

الاشكال الجديدة لاثبات الشخصية والمقاومة التي استخدمها المجتمع الجزائري

ان اندلاع حرب التحرير في فاتح من نوفمبر 1954 كان نتيجة جهود طويلة بذلتها بدون هوادة أجيال من المحرومين والمشردين ومن شبيبة أبعدت بصفة مكثفة من المدرسة ومن مراكز التكوين. وكان هذا الجواب الممكن الوحيد لاستعلال متعدد الأشكال والاهانات تحملوها في صمت وأحيانا في استسلام. وكان في الاخير الانفجار الشعبي المفاجئ الذي ابعد الى الابد النظام الذي لم يوشك بجعل حياة شعب بكامله في خطر فحسب بل حاول ان يزيل منه هويته وإيمانه اثناء زمن طويل.

ولهذا اكتسى الرفض والمقاومة أشكالا مختلفة بعد الثورات المسلحة العديدة التي جرت في القرن التاسع عشر والحياة القاسية التي طبعت نهاية هذا القرن وبداية القرن اللاحق وينبغي اذن ان ندرس هذه المشاكل الهامة وذلك بان نحظر خاصة.

1 ـ الاستلاب الثقافي ورفض الاندماج

ـ تعلق الجماهير بالتراث الثقافي العربي الاسلامي.
ـ إقرار أشكال جديدة للمعارضة ومقاومة النظام الاستعماري.

ـ الاستلاب الثقافي ورفض الادماج

ان التقلبات العميقة التي رافقت التوغل والاقامة الاستعماريين قد كادت تقضي بسرعة على الشخصية الجزائرية. فان الاعمال الأولى التي قامت بها السلطات العسكرية قد استهدفت بصفة مباشرة مراكز الثقافة المتمثلة في المساجد والزوايا كما شهد على ذلك التدمير الذي وقع بمختلف المدن من طرف المصالح الادارية العسكرية ومصلحة الطرق... وسرعان ماتلت هذه العمليات التخريبية محاولات أخرى قصد إدماج السكان المنهزمين.

أ ـ استلاب ثقافي سريع وعام

ورغم بعض الاجراءات الرامية الى ترقية التعليم لصالح أقلية صغيرة جدا كرست نفسها لخدمة المكاتب العربية، فان النظام الاستعماري جند كل الوسائل ليشجع استلاب الجماهير الثقافي... لانه الوسيلة الوحيدة لاخضاعها بصفة دائمة وتامة.

وهكذا تعمم الاستلاب الثقافي وأصبح شيئا لارجوع فيه 1846-1848، نعت التأخر الثقافي من طرف أجرون (Ageron) [1] «بالضم» . . . وبهذا التاريخ ضاع التعليم القرآني لجيل كامل . . . فبقسنطينة هبط عدد التلاميذ من 600 الى 60 تلميذا وعدد المدارس من 66 الى 30 مدرسة[2]. الا ان التطور يختلف من المحيط الريفي .

وفي الجملة فان الريف لم يتضرر كثيرا وذلك باحتفاظه ـ بمشقة ـ ببنياته ومثقفيه، بينما واجه المحيط الحضري مشاكل معقدة لأن الحضريين رغبوا حياة الشظف كما رأيناه، وفي كلتا الحالتين يجب ان تسجل العواقب المباشرة وغير المباشرة على المدى القصير وعلى المدى الطويل لأحد إجراءات الادارة الاستعمارية الخاصة بموارد تمويل مؤسسات العبادة والثقافة وبصفة عامة جميع المؤسسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي ـ الثقافي والاوقاف وكما شرحناه في القسم الأول فان الاجراء ترجم في العاجل بمساس خطي للتراث الثقافي . وأصبحت الاملاك الدينية على التوالي تصادر، تخلى أو تهدم في بعض الاحيان . . . فلم يعد بالجزائر العاصمة الا 48 مؤسسة اثناء منتصف الامبراطورية الثانية مقابل 176 حوالي 1830، بينما نسب التعداد الذي أجري سنة 1830 داخل المدينة ثمن العمارات ـ وعددها 800 ـ الى الجمعيات الدينية[3]. ورغم هذه التدخلات فان قيمة رأسمال الاوقاف التي مازالت متوفرة قد قدرت بحوالي 2.300.000 فرنك ودخلها السنوي كان يقدر بـ 132.912 فرنك وحتى ولو أن الدولة اعترفت بالقيام ببعض الاقتطاعات المالية قدرت آنذاك بـ 495.839 فرنك من الأوقاف التي صودرت .

وأخيرا فان العامل الأكثر حسما في الميدان ـ ميدان الاستلام الثقافي ـ وفي المحيط الحضري، ناتج عن هجرة العائلات المتكونة كلها من المثقفين، إما نحو البلدان المجاورة أو سوريا أو فلسطين[4].

---

(1) ـ اجرون (1) ج 1 ـ ص : 318.

(2) ـ اجرون (1) ج 1 ـ ص : 318.

(3) ـ اجرون (1). ج. 1 ـ ص : 296-297.

(4) ـ يجب ان يسجل انه تم استقبال العديد من العائلات في هذه البلاد اثناء القرن التاسع عشر. وهكذا نجد احفادهم في الوقت الراهن من بين اللاجئين الفلسطينين في جنوب لبنان بل وحتى في بيروت نفسها. شهادة نقلها باحث شاب قام ببعض التحقيقات في هذا الميدان.

وفي المقابل فان التطور الثقافي في المحيط الريفي اقل عنفا وأقل تعميما من التطور بالمدن. واذا كان في سنة 1862 قد تم تصنيف 78 مسجدا[5]، فانه كان يوجد بالقبائل 1494 أي أكثر بقليل من مسجد بكل قبلية. ولكن في الواقع يجب ان يرفع المعدل قليلا نظرا للنقائص الموجودة في الجرد ويمكننا القول أيضا بأن البنيات مازالت قائمة عبر المناطق الجبلية كلها وان التعليم مستمر رغم المضايقات بفضل يقظة وانضباط الطرف المرابطية أصبحت هذه الطرف ـ اكثر أي وقت مضى ـ المعاقل الاخيرة ضد الطغيان ومكائد قوات الاحتلال، لاسيما وان رد فعل الادارة بدأ يتجسد إثر تأسيس التعليم الرسمي.

ب) ـ محاولة التثاقف وفشلها

ان التعليم الرسمي الذي اسس اثناء الامبراطورية الثانية حتى ولو كان هامشيا لانه موجه قبل كل شيء لأقلية من «المولى» كان يشكل خطرا ليس بالضعيف. لقد فكر النظام بتأسيسه التعليم العمومي لبعض الفئات الاجتماعية في آمال ادماجية. فكل تلميح الى الدين أصبح ممنوعا ولو انه تم الاعلان عن المجانية. ويبدو أن التطور تحسن شيئا ما ابان الامبراطورية الثانية كلها وذلك باقامة مؤسسات جديدة. الا ان عددهم جد محدود ـ وهكذا في سنة 1862 حسبنا 12 مدرسة منها 8 في مقاطعة الجزائر العاصمة والباقي في مقاطعة قسنطينة بينما كان عدد المعلمين ومساعديهم 26. ولم يبلغ عدد التلاميذ الا 297 تلميذا فقط[6]. وبالفعل فان هذه الاعداد الضعيفة تخفي هبوطا مفاجئا سنة 1856-1857، ففي هذا التاريخ بلغ عدد التلاميذ 1 200 ولكن لوحظ نقص في المعلمين. ووجهت للطرائف المنهجية انتقادات حادة. . . وتبعا لهذه المشاكل والنقائص تم انشاء مدرسة تكوين المعلمين في سنة 1865. وقد اكدت هذه المدرسة على ضرورة تكوين مسلمين قد احاطوا باستعمال اللغة العربية الدارجة وبمعرفة التقاليد والعادات ويكونون قادرين على تكييف المناهج حسب عادات الاهالي الفكرية[7]. ولهذا قد رغب في

(5) ـ أي، مساجد جامعة ـ (ذات الصوامع الكبيرة) و 9 مساجد متوسطة (بمنابر لخطبة الجمعة) و 12 من الطبقة الثالثة (عادية) و 14 من الطبقة الرابعة (اصغر منها) و 37 من الطبقة الخامسة (مصلى أوزاوية).

(6) ـ ري غولدزيغر (Rey Goldzeiguer) (63)، ص : 174، واجرون (Ageron) 320.

(7) ـ الجريدة الرسمية ـ 1865، ص : 174 «ان عيوب مناهج التعليم وخاصة صعوبة توظيف معلمين قادرين هي عقبة في وجه تنمية نفوذه على الجيل الصاعد».

توظيف الاهالي شريطة ان لايتجاوز عددهم خمس عدد المقبولين . . . بينما كانت اجرة المراقبين الجزائريين تبلغ 360 فرنك سنويا مقابل 1.500 فرنك للمعلم الأوربي[8].

الا أن عدد الممنوحين الجزائريين المقبولين سنة 1865، وهي أول مدرسة، كان 4 على 8. وأثناء نفس السنة سجل انشاء مدارس عربية فرنسية جديدة سواء في المراكز الادارية الاستراتيجية مثل سعيدة وزمورة وندرومة . . . أو في المراكز الريفية مثل أولاد فارس ومجاجة قرب الاصنام. وفي كل الاحوال يتراءى لنا من خلال هذا أسباب التعليم الرسمي . إن الهدف منه كان اعداد من يخلف مساعدي المكاتب العربية.

ومن 1862 الى 1865 حصل تقديم في الاعداد اذ انتقلت من 297 الى 700 أي زيادة 135%. وبالعكس فان التعليم الثانوي قد اعترضته صعوبات عديدة وهكذا وحتى غاية 1865 لم تقم به الا ثانوية واحدة بالجزائر العاصمة بأعداد لا تتجاوز 104 سنة 1863 مقابل 69 بينما كانت التقديرات إبان إنشاء الثانوية سنة 1857 تشير الى 150. ان الوضع يرتبط ارتباطا وثيقا مع البعد الجغرافي والعواقب التي تترتب عن ابتعاد المرشحين عن وسطهم الاجتماعي[9]. واستقبلت الثانوية الثانية التي فتحت أبوابها بقسنطينة 108 تلميذ جزائري سنة 1867، أما الثانوية الثالثة التي كان من المفروض ان تفتح بوهران سنة 1865 مع ثانوية قسنطينة فان بناءها لم يتم بعد في سنة 1870، مبرزا بذلك الهدم البنيوي الشامل للمقاطعة الآهلة أكثر بالاوروبيين.

وفيما يخص المنافذ المعروضة على التلاميذ، هناك قطاعان اثنان فقط قادران على استقبالهم حتى غاية الامبراطورية الثانية الا وهما الادارة وخاصة الجيش اللذان يساعدان على إدماجهم في النظام الاستعماري، ولكن بتمزق كبير كما عبر عنه احد المعنيين الملازم علي الشريف في سنة 1866.

«كان مواطنونا ينظرون إلينا بنوع من الريبة والحذر وكان الفرنسيون لا

---

(8) ـ الجريدة الرسمية 1865، ص : 36.

(9) ـ «كيف يمكننا نحن سكان وهران أن نضع أبناءنا بالجزائر . . . لا يمكننا رؤيتهم كثيرا ولا ان نراقب تربيتهم وابقائهم في حدود المبانئ الفاضلة، بحيث انه اذا خرج شاب من مؤسسة الجزائر العاصمة فانه لم يكن مهيأ لنا فانه يشرب الخمر وتكون قد النساء اسدته واذا دخل علينا فاننا نخجل منه عوض ان يشرفنا. لاباسي (45).

يقبلوننا. كانوا يرفضون ترقيتنا فوق رتبة الملازم وكانت قلوبنا بين الريبة والاحتقار تمتلئ بالحزن والمرارة»[10] ولكن يجب ان نذكر فضائل هذه الثانويات، فهي كانت سببا في تكوين اعيان بثقافة مزدوجة، مثل احمد بن زريهمات ومحمد بن رحال[11].

اما التجارب الخاصة بالتعليم العلمي وكذلك التجارب المتعلقة بانشاء المدارس، فان نتائجها كانت جد محدودة. وهكذا بالنسبة للتعليم المهني نلاحظ بانه لم يستجب لقرارات تحويل تلاميذ الثانويات العربية الفرنسية على مدارس الزراعة والبيطرة. وكان الامر كذلك بالنسبة لمشروع المدارس التقنية والمزارع المدرسية. والمؤسسة الوحيدة التي انجزت في الصدد كانت متمثلة في بناء مدرسة بالاربعاء نايت ايراثن سنة 1867 التي لم تستطع ضمان منافذ لتلامذتها سواء في وسطهم التقليدي أو في مزارع المعمرين.

أما تجربة المدارس فان ضرورتها قد حتمتها ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر وكان الامر يقضي بالتلبية العاجلة للتعيين لمناصب العبادة والمحاكم الاسلامية بعد التغيرات التي حصلت اثناء السنوات العشرين الأولى من الاحتلال في هذا الميدان. وقد أنشئت ثلاث مؤسسات لهذا الشأن سنة 1850 بتلمسان والمدية وقسنطينة. وكانت البداية جد صعبة ولم تنجح في الواقع: كان عدد التلاميذ منخفضا جدا ولم يسمح بالاختيار ومع هذا فان ظروفهم الاقتصادية شكلت عائقا كبيرا... فتقرر دفع منحة وذلك يفسر دون أي شك ترقية الاعداد (66 سنة 1858 و 125 و 142). وظهرت سنة 1863 بعض التجديدات وترجمت من خلال محاولات لادماج الثانويات العربية الفرنسية مع فرنسة جزئية للموظفين ولبعض المواد. كل ذلك يعكس الترددات وبالتالي الاخفاقات المتكررة الناتجة عن هذا الوضع. وفعلا فان المستوى العام جد منخفض وان الداخليين (النظام الوحيد الذي أصبح اجباريا ابتداء من 1863) لم يتلقوا تكوينا حسنا يخولهم للقيام بالمهام التي تنتظرهم.

ان هذه التجزبة المفيدة التي كان من المفروض ان تساهم في اعادة بناء هيكل الثقافة العربية الاسلامية لم تفلح في حين بدأت السيطرة الاستعمارية تتأكد أكثر من أي وقت مضى مع سقوط الامبراطورية الثانية. وبعد ذلك

(10) ـ ذكره اجرون (Ageron) ج. 1 323، انظر الحاشية أسفله.

(11) ـ جغلول (33).

سيكون التطور صعبا جدا خاصة بعد رفض البلديات بأن تسدد ما عليها من النفقات المدرسية. ان عداء الادارة أصبح ظاهرا :

«ان أحسن تلاميذ هذه المدارس كانوا ألد الاعداء لحضارتنا». ومن جهة أخرى فسر اجراء جديد هذه النزعة. والامر تعلق خاصة بربط هذه المدارس بمدرسة الحقوق. كل ذلك يفسر سبب انخفاض الاعداد : ففي المدارس الثانوية : 216 سنة 1877 و 198 سنة 1882 و 144 سنة 1884 و 115 سنة 1886 و 11 سنة 1889 و 69 سنة 1892-1893. ومن الآن فصاعدا صار القضاة الاكفاء يكونون بالخارج بجامعتي فاس وتونس وفي نفس السياق بذلت جهود قصد فرنسة القبائل كما دلت على ذلك محاولات قام بها الاسقف «الانجزي» والاباء البيض.

ومن جهة أخرى وفيما يخص تطور التعليم القرآني فان انخفاضه بدأ يتجسد اذا ما رجعت الى الاحصاءات الرسمية التالية فان عدد الكتاب في الريف انخفض من حوالي 2000، سنة 1863 الى 750، سنة 1860. وفي سنة 1878 كان بالأراضي الخاضعة للسلطة العسكرية 525 كتاب.

ويمكن ان نحيط أكثر بهذا التأخير بفضل الملاحظات التالية وبالفعل لقد بذل النظام الاستعماري كل ما في وسعه للاسراع بأن يبعد ـ بل يجتث ـ أطفال المدارس من محيطهم الثقافي كما اعترفت بذلك الاوساط الفرنسية نفسها.

ونعطي للطفل الاهلي تعليما فرنسيا يخرجه ظاهريا من محيطه ولكنه سيتركه اعزل وغير قادر على أن يجد مكانه بين حضارة تتخلى عنه وبربرية تستولى عليه من جديد[12].

ان الاحصاءات تترجم ـ من جهتها وبصفة جلية ـ التأخر الحاصل أثناء السنوات الأولى بعد ظهور الجمهورية الفرنسية الثالثة بينما كانت قوانين «جيل فاري» سارية المفعول ابتداء من 1883. وهكذا لم نعد سنة 1889 الا 10.357 طفل مسلم مسجل في مختلف المدارس العمومية والخاصة من دور الحضانة الى قسم الشهادة الابتدائية، أي من مجموع 535.389 طفل قابل أن يدخل ما

---

(12) ـ ذكره، اجرون (1) ج 1 341.

يعادل 1,9%[13] . وبالفعل فان هذه النسبة الضعيفة جدا توجب علينا تصحيحها اذا ما اعتبرنا سوء التقييم المحتوم للتلاميذ في هذا التاريخ ، وفضلا عن ذلك ، اذا كان عدد الثانويات ابان الامبراطورية الثانية 271 تلميذا سنة 1870 فانه لم يبق الا 81 ثانوية فقط سنة 1889 . أما المدارس التي كان بها 142 تلميذا فانها لم تحتفظ الا بـ 81 ثانوية فقط سنة 1889 . ان السنوات الاخيرة للقرن التاسع عشر قد عممت الجهل في هذه الربوع من حين كانت فيه .

بلاد القرون من النور تبادر بالقيام بديمقراطية التعليم عبر مدنها وأريافها . ألم يكن اخفاق تعليم الجزائريين عبارة عن رفض مختلف الاصعدة .

ج) - رفض الاندماج

وخارج التعليم الذي كان يستهدف مباشرة الاجيال المقبلة ، فان التهديدات الادماجية لم تراع باقي السكان وظهرت على صعيدين الصعيد الاداري والصعيد الديني .

أما فيما يخص الأول وبعد انقلابات كثيرة حصل اصدار القانون المشيخي حول حالة الاشخاص والتجنيس في الجزائر وقانون 14 جويلية[14] 1965 . أجل النص صريح وبين ودقيق ولكنه لم يتجنب صلب المشكل : التعارض القائم بين القوانين الفرنسية وبين القانون الذاتي الاسلامي «مؤكد بذلك خرافات وأوهام المملكة العربية» وبالفعل وابتداء من المادة الأولى ، فان إحالة الشريعة الاسلامية قد تأكدت بعد واذا كان الدخول الى الوظائف المدنية شيئا مضمونا ففكرة التصريح بالنسبة لا يستتبع ابدا حقوق المواطنة .

«لا يمكن للاهالي المسلمين وبطلب منهم ان يتمتعوا بحقوق المواطن الفرنسي» وفي هذه الحالة يصبحون خاضعين للقوانين المدنية والسياسية لفرنسا .

وكل اجراء في هذا الاتجاه يعرض صاحبه الى وضع خطير لارجوع فيه . فيجب عليه في مثل هذه الظروف ، أن يتخلى عن هويته الثقافية والدينية والتنكر - ان آجلا أم عاجلا - لكل روابطه الاجتماعية . وحتى يتمكن من التمتع

---

(13) - اجرون (1) ج 1 341 .

(14) - ن . و . 1865 ، ص : 365 .

بالمواطنة . . . مواطنة الغالب المنتصر، يجب عليه ان يتخلى نهائيا عن قانونه الذاتي عن عقيدته وقيمه. يجب عليه اذن ان يرتد، بينما ظن عدد كبير من الموظفين من محبي الاهالي انه من الممكن، في صالح سياسية التجنيس المتطوع ان يمنح للمسلين ماكان بعضهم يطالبون به، ابقاء تشريعهم المدني والسني وابقاء الحقوق السياسة للمواطن الفرنسي لهم[15].

ان القانون المشيخي لسنة 1865 يشكل مساسا خطيرا لاسيما وأن الاجراءات اللازمة صعبة وتقلق لامحالة المعنيين بالتجنس أمام التصريحات التي يجب القيام بها كما ينص عليها المرسوم التنظيمي لـ 21 أفريل 1866[16]. ومع ذلك فان كل هذا لم يخف على السلطات العليا[17]. وبما أن معظم الطلبات جاءت قبل كل شيء من عساكر قدامى ومن مساعدي المكاتب العربية ينبغي ان نسجل حذر الاقليات وبالتالي الفشل الذريع لمحاولة الادماج. ينبغي اي يؤول «التناول» الواقع لصالح غير المتجنسين بان ينفذوا الى العديد من المناصب العمومية تحت ضوء مثل هذه النتائج، وذلك «التنازل» الذي سرعان ما نددت به الصحافة الاستعمارية بانه خارج على الحقوق العادية. . . .

وعلى الصعيد الديني يجب ان تؤكد اخطار وتهديدات التبشير الكاثوليكي[18]. ففي الوقت الذي كان المجتمع بكامله يواجه مباشرة مشاكل البقاء على الحياة اثناء الاشهر الأولى من سنة 1868، ففي الوقت نفسه شن الكردنال «الافجري» هجوما على الاسلام واطلق حملة واسعة للتبشير بذريعة القيام بمساعدة شعب وجد نفسه في شدة تحت مجازر صيف 1867 وخاصة وفيات شتاء 1867-1868، وما الحسنات «التي كان الكردنال يدعيها الا ذريعة لنزع الاسلام من لدى الجماهير كما اعترف به الاسقف نفسه في مراسلة مؤرخة في 6 أفريل 1868 وموجهة لمدير «مؤسسة الشرق البرية» والتي نشرتها

---

(15) ـ اجرون (1) ج1، ص : 344.
لقد ألحت الاقليات على ضرورة المحافظة على قوانينها المدنية والدينية.

(16) ـ 1886، ص : 14.

(17) ـ لقد لاحظ ماك ماهون المأزق الكلي هذا : «وليكونوا فرنسيين عليهم ان يرتدوا عن عقائدهم وان يمزقوا كتابهم المقدس فيصبحوا جاحدين فقط» 80-1810.

(18) ـ فلنسجل بان قبل اصدار القانون المشيخي لسنة 1865، وقعت محاولات عديدة قامت بها السلطات قصد الغاء الادارة المباشرة التي يسمح بها من قبل للاسر الكبيرة.

الصحافة الاستعمارية. ان الوثيقة المعنية بعد ان حددت بنية وتنظيم المؤسسة التي ستستقبل أولا «اليتامى» كشفت[19] بكل صراحة عن مقاصد الاسقف الحقيقية. بالنسبة له لم تكن الا وسيلة لاغاية في حد ذاتها».

سيكون لنا من هنا بعد بضع سنوات مصدر من العمال المفيدين المعاونين واحباب تعميرنا الفرنسي ولنقل الكلمة : من العرب المسيحيين. سيطلب هؤلاء الاطفال... الذين تعلموا بمواطنيتنا وبكلامنا وبأمثلتنا... سيطلبون هم أنفسهم يوميا التنصير «ذلك هو إذن الهدف الرئيسي لاقامة بنيات الاستقبال التي رسمت اثناء هذه الاشهر حيث كثرت الوفيات الا ان الكردنال ـ خلافا لما قاله ـ قد بادر العمل لأن هذا قد سبق تصريحه أن اليتامى[20] قد تم تنصير معظمهم كما تدل على ذلك شهادات الوفيات[21] التي يمكنها الاطلاع عليها في الوقت الراهن في مختلف الارشيفات وخاصة عندما يتعلق الامر بعقود شبان لا تتجاوز سنهم عشر سنوات... والذين وافتهم المنية اما بالمستشفى واما في المؤسسات الدينية بالابيار أو بابن عكنون[22].

وهكذا ظن الاسقف انه سينجح بكل سهولة ـ حيثما فشل في المدرسة الرسمية ـ انه وذلك بان يأتي على عقيدة راسخة في روح وحياة السكان. ولكي ينجح يجب عليه ان يحط من هذه العقيدة ـ فالاسلام هو سبب الانحطاط المادي والخلقي للمهزومين وليس النظام الاستعماري[23].

ومن جهة أخرى فان مشروع المرسوم قد كان له ولو تدريجيا ـ آثار مفيدة لأن المشروع التزم بادراج المطلقات اللاتي كانت نسيتهن كما قدرها الخورى تعادل سدس مجموع الاناث المتزوجات سنويا... والذي لم يكن لاكبر عدد منهن موارد أخرى غير التوسل والاستجداء أو ما هو أدهى من هذا الفجور

---

(19) ـ ولمزيد من التفاصيل، انظر كتابنا : الكارثة الديموغرافية لسنتي 1867-1868 الجزائر العاصمة، 1981 شر. و. ن. ت. ٪ ص : 300.

(20) ـ ألم يطلب الاقارب بالحاج أبناءهم بعد 1868.

(21) ـ ارشيف قصر العدالة بالجزائر العاصمة : انظر أيضا عقود وفيات المجلس الشعبيّ البلدي بالقبة (الجزائر العاصمة) من 1868 الى 1874-1875.

(22) ـ جيلالي صاري الكارثة الديموغرافية الكتاب المذكور.

(23) ـ «سيكون ذلك بدء البعث من جديد لهذا الشعب والشروع في هذا الاندماج الحقيقي الذي بحثنا عنه ولم نجده لاننا بحثنا عنه في القرآن وبالقرآن. سيكون بعد ألف سنة مثل ما هو الآن مسيحيون كلاب وسيكون من باب الفضل والاستحقاق المقدس ان نذبح ويرمى بنا الى البحر»
رسالة رعوية (6 أفريل 1868) ـ ان العبارات المشطب تحتها وبحروف بارزة من فعل المؤلف.

والفسق كما كان يحلو له ان يكتب دورنا. أي برهان قاطع، انه يحكم على مجتمع برمته. وهو يحكم عليه بشيء من الوقاحة لانه يعتقد صحة ما خلص اليه. وهو يعتقد صحة ما خلص اليه وهو يعتمد ذلك على أساس مجرد شهادات أطفال بصدد مشكل من الخطورة بمكان والذي تناولته الصحافة الاستعمارية بالبحث المسهب اثناء شهور المجازر وهكذا يذكرنا في حاشية مطولة قصة بنت عمرها 10 سنوات والتي جاءت من تنس ونجت في اللحظة الاخيرة من محاولات افتراسها من طرف اقربائها... أي في المدينة نفسها التي وصف فيها الخوري مشاهد يومية حيث تلتقط النساء حبوبا غير مهضومة والتي كان يحتوي عليها روث الحصان (التابع للجيش الاستعماري) فيغسلنها ويأكلنها فيها بعد «واطفال ينافسون الكلاب في جمع العظام الموجودة في المزابل فيكسرونها ويبتلعوها».

وبالتالي فالخلاص لهذا الشعب يكمن في التبشير المسيحي فالتبشير اذن ضرورة وواجب على المسيحيين ويختم الكاردنال رسالته فيقول :

«علينا ان نرفع هذا الشعب، ولننته من حصره في قرآنه كما رفع ذلك وقتا طويلا وبجميع الوسائل : علينا ان نلهمه على الاقل.

من خلال ابنائه الصغار - شعور اخر ومبادئ أخرى - على فرنسا أن تعطي - له الانجيل والا فلتطرده، الى الصحاري بعيدا عن العالم المتحضر... وخارج ذلك فكل شيء يصبح ناقصا وضعيفا[24].

وفي الواقع فان هذه الحملة الخاصة كانت تتدرج في اطار دقيق. لم تكن الكارثة هي التي تسببت فيها مباشرة ولكنها تبررها في الأوساط شبه الرسمية لأن الحملة انطلقت في منطقة معينة الا وهي منطقة القبائل. ففي هذه المنطقة بالذات أردنا ان نحاول بالرأفة ان تكشط مسحة الاسلام السطحية التي غشيت الروح القبائلية... لنجلو جوهرها قبل القرن السابع الميلادي[25].

(24) - رسالة رعوية في 6 أفريل 1868 وقد نشرتها الصحافة الاستعمارية كما نشرت مراسلات الكاردنال التي تسببت في بدء رسالة مكة.

(25) - ف. ليسور الاباء البيض باريس 1931، ص : 69.

ولهذا عين في ماي 1868 احد الدعاة المبشرين المتحمسين على رأس مستشفى الاربعاء نايت ايراثن والذي أنشأته جمعية لنشر العقيدة وحاول ان يكثر من الدور لرجال الدين عبر القبائل مطالبا بذلك تجربة الرحمة والمحبة. ولم يشك احد في النتائج وكما كانت الحال بالنسبة للمحاولات الاخرى فان النتائج اكدت مرة أخرى تعلق السكان الدائم بعقيدتهم.

ولم تلبث ردود فعل المسلمين أن ظهرت ـ فكانت أولا بصفة سلمية اذ غادر المعرض المستشفى المذكور وبرفض القبائل لاقامة المسيحيين الدينيين في ترابها ثم ترجمت بعنف عداء السكان المتعبين المباشر وخاصة قروبي ايت بورار حيث وفد احد رجال الدين المسيحي ـ هو الاب ستوف[26] ـ من طرف الاسقف كل خالك اسفر بالخصوص عن وقوع اضطرابات بسوق بني منقلات بتاريخ 12 جوان 1868، أي في الوقت الذي انتهيت فيه الكارثة الديموغرافية عبر العديد من مناطق البلاد. وبالتالي فان اخفاق الكاردنال كان كبيرا جدا.

وهكذا قد باءت بالفشل كل تلك المحاولات سواء كان الامر يتعلق بالاندماج ام بالتنصير، وهذا بالرغم من الظروف القاسية التي كان السكان يعيشون فيها سواء بالمدن أو بالقرى. وبذلك نجحت المقاومة الصامتة للجماهير مؤكدين بذلك تعلق شعب برمته بأرضه وقيمه، ومثل هذا التصرف يشاهد أيضا خلال القرن العشرين لكن مع توافق محكم كما سنراه فيما يتعلق بتطور التعليم بالاخص.

(26) ـ ولمزيد من التفاصيل انظر ري غولد زايغر (63)، ص : 499-501.

د) ـ تعليم محدود

تطوير التعليم

السنة	التلاميذ الجزائريون			٪	مجموع التلاميذ
	النبين	البنات	المجموع		
1892-91			12 300		
1902-01	22 763	1 409	24 172	20	114 899
1912-11	36 585	3 084	39 669	25	152 274
1922-21	412 151	4 455	45 670	31	144 952
1932-31	61 996	7 260	69 256	37	184 870
1938-37	87 462	17 286	104 748	44	233 830
1946-45	100 025	29 276	129 301	54	240 128
1947-46	114 300	35 848	250 148	57	262 672
1951-50	164 371	53 374	217 745	64	337 330
1954-53	210 123	73 685	283 808	69	410 627
1955-54	225 289	81 448	306 737	70	436 577
1960-59	372 138	221 773	513 911	81	724 870

المصدر : الدليل الاحصائي للجزائر 1960 ـ ص : 67.

وفي الجملة فاننا نلاحظ بأن اعداد الجزائريين شكلت الاقلية الى غـاية الحرب العالمية الثانية بينما كان الاطفال يمثلون الاغلبية الساحقة للسكان.

وابتداء من 1945-1946 فقط فان هذه الاعداد بلغت لأول مـرة 100.000 تلميذ مجاوزة بذلك نصف المسجلين. ونمت زيادتها بصفة منتظمة لتدرك 81% قبيل نهاية الليل الاستعمـاري وذلك بعـدد فاق قليـلا نصف المليون (513.911). الا ان هذه الزيـادة التي كانت قبـل كل شيء نتيجـة للضغوط السياسية قد وافقت حرب التحرير ومخطط قسنطينة، مخفية هكذا العديد من المشاكل ولاسيمـا العدد الكبيـر من الاطفال غيـر المسجلين في المدارس والفوارق الكثيرة القائمة بين المدن والارياف وبين الشمـال والجنوب وبين مختلف الاحياء بالمدن وخاصة بين الاناث والذكور. ونتجت هذه الفوارق عن

2 ـ تعلق الجماهير بالتراث الثقافي العربي الاسلامي

ذلك هو أخذ الجوانب الاساسية للمجتمع (الجزائري) وخاصة أثناء العهد الاستعماري الطويل وبالفعل فان اخفاق الاندماج الثلاثي المدني واللغوي والديني كان حق التعبير عن تعلق الجماهير بالتراث الثقافي العربي الاسلامي. ومع ذلك فان عدم استلام السكان الذي اتخذ أشكالا مختلفة قد رافقته أحيانا الهجرة نحو ما بقي من بلدان المغرب وبلدان المشرق، وكلاهما جزءان من العالم العربي الاسلامي ولو كان لهذا الجانب تدخلات دائمة على مختلف الاصعدة من الحياة الاجتماعية واليومية لجماعة المسلمين. وعلينا ان نؤكد ظاهرة أخرى لانها تتداخل مع الظاهرة الأولى وهي ترتبط بها ارتباطا وثيقا، الا وهي الظاهرة اللغوية، لغة القرآن الرسالة الالهية ووسيلة لحاملي حضارة غنية. ان الاسلام واللغة العربية لا ينقصهما وكل مساس يلحق باحدهما يعرض مستقبل الآخر (أو الأخرى الى خطر كبير).

ومن هذا المنظور يمكننا ان ندرك بعد أحد الاجراءات الأولى التي قامت بها السلطات العسكرية بعدد الاستيلاء على الجزائر العاصمة وهو مصدر أملاك الحبس اعني الاملاك التي كانت مداخيلها مخصصة دائما لترميم وصيانة المؤسسات المدرسية الدينية... (انظر بداية القسم الأول) وكانت اجراءات كهذه ترمي بالدرجة الأولى الى هدم الاسس الفكرية للمجتمع بكامله بينما كانت أسسه المقامة بصدد المحاولات لتخطيطها، سواء بالتخريبات المكثفة الناتجة عن الحرب اثناء العقود الأولى من العدوان الاستعماري أو عن مفعول الترسانة القانونية قصد تفكيك الملكية العقارية.

وهكذا برزت بعد المقاومة المسلحة الشعبية ضد تعزيز النظام الاستعماري لأسسه مقاومة أخرى لا تقل شدة عبر الزمن والمكان الا وهي المقاومة الثقافية وبعد ان اطلعنا على بعض جوانبها وخاصة محاولات القضاء على الثقافة الاصلية (انظر اعلاه) ينبغي لنا الآن ان نحلل الوقائع الايجابية ومحافظة وبحث التراث من جديد.

أ) ـ البقاء الصعب للبنيات التقليدية

اذا كان المستوى الثقافي رديئا في الحملة عشية العدوان الاستعماري فان التعليم كان منحصرا عبر المدن والارياف وذلك بفضل اقامة املاك الحبس

توزيع السكان الاوروبيين عامة لانهم تمركـزوا قبل كـل شيء في المراكـز الحضرية وفي شبكة مراكز التأهيل التي أقيمت من أجلهم وفضلا عن ذلك وعلى صعيد المدن فان المؤسسات المدرسية تموضعت اساسا في الاحياء ذات الامتيازات مانعـة هكذا التعليم في وجـه الهامشيين والنـازحين وذوي الدخل المتواضع. والاستثناءات جد نادرة ولا تخص الا بعض المدن ـ مدن موجودة قبل الاحتلال ـ مثل مازونة وندرومة[27] أو بعض القرى المعزولة والتي شيدت مدارسها في بعض الاحيان في منتصف القرن التاسع عشر. وهكذا وحتى الحرب العالميـة الثانيـة فان تعليم الاطفـال الجزائـريين بقي ضيئلا ومحدودا وتعليم البنات أكثر استثناء اذ نجد في ذلك التاريخ اقل من 20.000 مسجلا بينما ارتفعت اصوات كثيرة ابتداء من 1930 تطالب بتعليم أكثـر[28] ومهما يكن من أمر التلاميذ لم ينهوا كلهم دراستهم الابتدائية سواء كان ذلك لاسباب تعليمة أو لأسباب مادية بالخصـوص : جزء منهم يتـرقى لمناصب ثانوية في الادارة وجزء آخر يتابع الدراسة وهكذا نسجل في التعليم الثانوي 4.946 من مجمـوع 26.250 أي 18% في سنة 1953-1954. أمـا التلميذات بالثانويات فهو 715 مجموع 10.997 في نفس التاريخ أي 6,5% فقط. . . ولا يستقبل التعليم العالي بين هذه الا عددا قليلا اذ سجل 589 من مجموع 172 5 بالتاريخ نفسه، الرقم الأول يحتوي أيضا على عدد المغاربة والتونسيين. ولم يبلغ عدد الطالبات الا 51 من مجموع 745 1 أي 2% [29] وقد بلغ عدد الطالبات في سنة 1959-1960 المائة (113)، فان عدد الطلبة لم يزد الا قليلا (701). ولكن علينـا ان نلاحظ بعض التسجيـلات في الخارج وهكـذا كان التعليم الرسمي ـ وعلى كل اصعدة التعليم ـ نصيب أقليات جد قليلة لمدن وأحياء ذات امتيازات. أما الاغلبية الساحقة من السكان الذين هم في سن المدرسة ـ في كل المدن والارياف ـ فقد أقصوا من مقاعد المدرسـة. . . ومن مراكـز التكوين[30].

---

(27) ـ الأولى سنة 1851 والثانية سنة 1865 وانشئت مدرسة قلعة بني راشد (غيلزان) في سنة 1869.

(28) ـ ولمزيد من التفاصيل انظر صاري (67)، ص : 132-138.

(29) ـ الدليل الاحصائي للجزائر العاصمة، 1954-67 و 1960، ص : 67-79.

(30) ـ لقد سجل سنة 1959-1960 في مراكز التدريب 10.880 جزائري من مجموع 16.226 (68%) منهم 3 911 بنت ولكن في الدرجة الثانية لم يوجد الا 867، أي 14% منهم 83 بنت 8% اما اعداد التعليم التقني العالي نلاحظ 6 (ست) تسجيلات من مجموع 235 أي 215% من ضمن التسجيلات (الست) 4 يتـابعون الدروس في المدرسة العليا للتجارة الدليل الاحصائي للجزائر 1960 ص : 77.

التي كانت مداخيلها مخصصة لتمويل المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي الثقافي. هذه الاملاك راحت ضحية المصادرات الأولى من قبل السلطات العسكرية شهرين بعد الاستيلاء على الجزائر العاصمة اي يوم 8 سبتمبر 1830 (انظر بداية القسم الأول).

ان مثل هذا الاجراء يلحق اضرارا خطيرة بمستقبل المجتمع الثقافي وبشخصيته كما دلت عليه الاحصاءات والملاحظات التالية. وحتى تكون لنا فكرة عامة عن التراث المُصادَر، علينا أن نعود الى اعترافات الادارة نفسها وهكذا كشفت هذه الاخيرة ثلاثين سنة بعد الاستيلاء على الجزائر، أي بعد فترة امتازت بالعديد من تصنيفات الاوقاف وتشويهاتها الكثيرة «وبما ان البناءات المخصص للعبادة كثيرة جدا من بداية الاحتلال فكان من المستحيل علنا التفكير في ابقائها[31].

وفي هذا التاريخ كان لا يوجد الا 78 مسجدا مصنفا يستفيد ببعض المنح بينما كان بالجزائر العاصمة عند الاحتلال (1830) 176 بناء مخصصا للعبادة منها 13 مسجدا جامعا و109 أصغر منها بقطع النظر عن عدد من الزوايا وبعد تحويلات عديدة (تقديمات لفائدة مصلحة الطرق وتعيينات بعضها لمقاعد معاكسة لمقاصدها الاصلية) لم يبق بها الا 48 معبدا أي 27,2% فقط[32] وقد نسب احصاء بسنة 1830 ربع البناءات (8000). الى الجمعيات الدينية... وبعد ذلك لاحظ ضباط المكاتب العربية المكلفون باملاك الحبس اثناء تطبيقهم للقانون المشيخي سنة 1863، لاحظوا في الميدان بأن كثيرا من الملكيات كانت محبسة، والاوقاف توجد مبعثرة عبر الدواوير مؤكدة بذلك أهمية هذه المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي الثقافي، وهي من الاهتمامات البالغة لدى المجموعات فيما يخص مستقبل ذريتهم واثناء هذه الفترة، فترة نهاية الامبراطورية الثانية، قدرت قيمة هذه المؤسسات سنويا بـ 300.000 2 فرنك بدخل يبلغ 132.912 فرنك وبـ 4 الى 5 ملايين بعد معاملة بيع أو خصم لاملاك الدولة فيكون مبلغها 4.495.839 فرنك...[33].

---

(31) ـ ارشيف، إكس ـ ان بروفونس 80 1702

(32) ـ ارشيف، إكس ـ ان بروفونس 80 1702

(33) ـ ذكره اجرون (1) 1، 297 وقد نعتت هذه الاملاك بانها جد هامة من طرف بيغي وسيمون في القانون الاداري، باريس 1882 ج 1، ص : 0230.

ويمكننا القيام بملاحظتين : أهمية هذه الاملاك المحبسة وآثارها على الصعيد الاجتماعي من جهة، والعواقب الناتجة عن مصادرات أملاك الحبس كلها من جهة أخرى، وفي الحالة الأخيرة منه فانه يعجل بانحطاط النشاط الثقافي حتى يصبح عاما وهكذا نسجل ابتداء من 1846-1848 بان جيلا كاملا قد فاته التعليم القرآني «بينما كان التعليم منتشرًا على الأقل مثلما هو عليه التعليم في فرنسا حسب شهادة بليسي دي رينو وهناك مصادر فرنسية أخرى قد ضبطت في سنة 1830 :

«كان التعليم الابتدائي أكثر انتشارا مما كان يعتقده البعض عامة. ان معدل الافراد الذكور الذين يحسنون الكتابة والقراءة كان على الأقل يساوي معدل سكان اريافنا حوالي سنة 1845، بينما كان من 2 000 الى 3 000 شاب يتابعون في كل مقاطعة دراستهم في المدارس ومن 600 الى 800 شاب يزاولون دراسة العلوم والفقه وعلم الكلام»[34].

«ان المصادرات أولا والتشويهات التي قامت بها مختلف المصالح المعنية (هندسة ومصالح الطرق. . .) بعد ذلك لهي تعبر جليا عن التقلص المتسرع الذي لارجوع فيه للاشعاع الثقافي الذي وجد قبل الاحتلال»[35]. وهناك عامل آخر لا يستهان به ينبغي ذكره، وهو يتعلق بهجرة المثقفين والى حد ما فقدان الارسطوقراطية. وسرعان ما بلغ الاستلاب الثقافي المراكز الحضرية بصفة عامة باستثناءات جد قليلة كما سنراه فيما بعد، وكذلك كان الأمر بالنسبة للارياف، وهنا لم توجد بعد الا بعض الكتاتيب حيث تعلم بعض الآيات القرآنية وبعض القواعد النحوية للغة العربية التي مازال يلقنها بعض الشيوخ. ومع تأخير نفوذ المرابطية وتعهدها التدريجي من طرف السلطات الادارية فان التعليم تعرض لتأخرات جد خطيرة. ومن الآن فصاعدا فان عدد المثقفين راح يقل أكثر فأكثر الى حد الندرة وقد انحط مستواهم كثيرا. فان المدارس القديمة والشهيرة التي ورثت عن المرابطين والموحدين. مثل مساجد تلمسان وندرومة والجزائر العاصمة، أصبحت لايؤمها الا مستمعون شبه أميين وطلبة ذوي مستوى ضعيف. . . فاذا كان هؤلاء الطلبة يحفظون القرآن بسهولة فانهم عاجزون عن القيام بتفسير عميق لآياته أو تأويله انطلاقا

(34) - ارشيف اكس - ان - بروفونس، ف 80 1732.

(35) - وهكذا بقسنطينة هبط عدد الطلبة في عشر سنوات من 600 الى 60 طالبا.

من سياقهم الاجتماعي ـ الاقتصادي. واصبح من الصعب تعهد المدارس القرآنية الكثيرة عبر أحياء المدن القديمة (ماقبل الاحتلال). ومازالت أجور المعلمين في تناقص دائم... وماعدا المصحف الكريم فكان من الصعب العثور على منشورات أخرى، فالجريدة شبه الرسمية ـ الاخبار ـ كانت لا تتوجه الا لسلك القواد ووسطاء الادارة وعامة الناس الاميين.

ذلكم هو الوضع الاجتماعي الذي ساد فجر القرن العشرين. ولتفادي كل تعميم ينبغي لنا ان نهتم بالخصوص بالحالات الخاصة وذلك بذكر مثال حتى يتسنى لنا من خلاله ادراك التعلق القوى للسكان بتراثهم الثقافي حتى في الظروف الصعبة جدا. فلندرس حالة مازونة تلك المدينة القديمة المنتصبة في الظهرة، بعيدا عن محاور المواصلات الكبرى.

وهنا في آخر الامبراطورية الثانية ذكر التصميم المرفق للقانون المشيخي علاوة على المحكمة ـ وهي من المقامات الرفيعة من بين المؤسسات العربية الاسلامية ـ يذكر المدرسة وثلاثة مساجد. ان هذا الجرد التقريبي وفي هذا التاريخ، ولمدينة صغيرة كهذه وفي وسط ريفي محض تضرر كثيرا بعد تجريده من أخصب أراضيه لصالح التعمير ـ لهو دليل واضح على الوضع. فان هذا البناء المتواضع المكون للمدرسة لعب وسيلعب الى غاية الحرب العالمية الثانية دورا رئيسيا في المحافظة على الثقافة العربية الاسلامية لا على الصعيد المحلي فحسب بل على نطاق كبير من القطاع الوهراني. فانه جذب مدة عقود كثيرة. عددا كبيرا من الطلبة الذين جاؤوا من مختلف قرى ومناطق غرب الجزائر، وحتى من المغرب طلبا للعلم. فكان السكان يتكفلون بهؤلاء الشبان الطلبة، رغم ضعف وسائل معيشتهم تبعا لتقلص الأراضي المنتجة وهبوط الصناعة التقليدية وبصفة عامة بعد انزواء المدينة وتخريبها الكبير[36].

وهذا لا يدهشنا مع مرور الزمن، وكان بودنا لو اننا كشفنا سر هذا البناء وذلك بان نتصفح وثائق محفوظاته. كانت هذه المحفوظات تحتوي على مخطوطات نفيسة ضاع وتبعثر الى الابد جزء كبير منها... بينما بقي جزء آخر ممنوعا على الباحثين. ولنذكر بعض الوقائع المتعلقة بهذا المكان الثقافي

---

(36) ـ ولمزيد من التفاصيل الخاصة بهذا الجانب، انظر: ج ـ صاري (67) ـ القسم الأول. ص: 60.

بثقافته وعلومه. ومن منا يجهل اسم الامام المازوني (المتوفى سنة 1478/883). وقد استطاع ارنو ان يترجم «الاسفار العجيبة والقصص المفرحة» لاي راس (1065-1138)، [37]. ولنلاحظ أيضا انه قد انبثقت من هذه المدرسة المغامرة السرية والخطية للطريقة السنوسية، ومن طريقة مرابطية قد عرفت توسعا كبيرا عبر الصحراء. وهكذا قد زاول مؤسس الطريقة، سي محمد بن علي السنوسي (المولود بسنة 1796) المنتسب الى دوار «الطرش» قرب بوقيراط (مستغانم) زاول دراسته بمازونة في المؤسسة المدرسية المذكورة، وخاصة عن شيب سي بوطالب وابو رأس كما كانت هذه الطريقة أيضا سببا في اقامة دولة دائمة في ليبيا.

وبفضل تقاليد قديمة وتليدة[38] استطاعت هكذا المدينة الصغيرة التي اسست قبل الاحتلال بالظهرة، استطاعت ان تبقي بعض الاشعاع للثقافة العربية الاسلامية طيلة الليل الاستعماري الطويل. واستطاعت هكذا ان تعد نخبة ذات ثقافة مزدوجة جد ثمينة لبناء الدولة الجزائرية سنة 1962. وفعلا فقد لاحظ بعضهم قبل ذلك أن :

«تقريب كل الشبان المازونين يتحدثون باللغة الفرنسية والعديد منهم حصلوا تعليما ابتدائيا كاملا ويشغلون مناصب في ادارتنا»[39].

ان هذا المثال الدقيق ليبرهن جيدا عن تعلق السكان بالتقاليد الثقافية[40] وبالتضحيات التي يحتمها طلب العلم في أصعب ظروف المعيشة خاصة في

---

(37) ـ «الاسفار العجيبة لاي راس» المجلة الافريقية ـ الجزائر العاصمة، 1881، ص : 177-264، 467، 1882 : ص : 271-460.

(38) ـ ان التقاليد تعتمد اساسا على قواعد اقتصادية كما يشهد على ذلك الرصيد العقاري المحبس لصالح المدرسة. والامر يتعلق بحبس سيدي عمار التي صودرت أراضيه، مثل ما وقع ذلك في أرجاء أخرى من طرف الادارة، وقد حتمت هذه المصادرة تضحيات جساما على السكان، ولاسيما ان هؤلاء قد واجهوا مشاكل خطيرة على اثر الاقامة الاستعمارية في المنطقة بعد انشاء المركز التعميري لرينو (سيدي محمد بن علي).

(39) ـ ديماغث : خرائب ورسوم الظهرة، نشرة جمعية الجغرافيا والحفريات لوهران، 1882، ص : 132-134.

يجب أن نسجل أيضا ملاحظة أخرى وقعت قبيل الحرب العالمية الأولى والمتعلقة بمطالبة التعليم للبنات ـ وهذا يدهشنا لان ندرومة كانت المدينة الأولى التي طالبت بانشاء مدرسة للبنات، حسب ا. م. برينوا ـ ترومنلي : ندرومة، دراسة حضرية، د. د. ع. باريس 1956.

(40) ـ ينبغي ان نؤكد المجهودات الاستثنائية المبذولة من طرف سكان مازونه بعد الحصول على الاستقلال. وهكذا امام العدد الكبير من التلاميذ المقبولين في الثانوي قرر السكان تحت اشراف

اطار المزارع التي بترت من اخصب أراضيها وأصبحت تخضع أكثر فأكثر لاشكال ظاهرة الانجراف. ويمكن البحث أيضا عن أمثلة أكثر ندرة كما تدل على ذلك امثلة ندرومة وتلمسان وقسنطينة وأيضا بعض القرى الصغيرة الهامشية خاصة في الواحات الصحراوية (منخفضات الميزاب والزيبان).

وانيز ومن هذه الاستثناءات، كان الجهل يسود جميع ارجاء البلاد وفي كل مكان كان العنصران الاساسيان للشخصية الجزائرية، الا وهما اللغة العربية والدين الاسلامي كل تسيطر عليهما القوى الرجعية. واصبح وضع الاسلام متفاقما جدا بسبب خضوع القائمين بالعبادات خضوعا تاما للادارة الاستعمارية وخضوع المرابطين وشيوخ الطرق الدينية الذين كانوا في معظمهم في علاقات طيبة مع وسطاء النظام الاستعماري. وتشتد عزلة الجزائر بسبب انعدام التبادلات الثقافية مع باقي الامة الاسلامية وخاصة في بداية القرن العشرين «ان المجتمع الجزائري في خطر الموت من حيث عقيدته ولغته» ذلك ماكتبه ابن باديس في حين كان المجتمع المسيطرون عبر ارجاء المستعمرة كلها - يحتفل في الفرح والبهجة بالعيد المئوي لانزال سيدي فرج...[41].

ب) - أهمية البنيات التي انشأتها الحركة الاصلاحية الجزائرية.

وعندما حصل هذا الحدث الذي جلب عددا كبيرا من المؤمنين المهتمين بمصير بلادهم والذي مثله بالدرجة الأولى ابن باديس وجماعته بالشهاب كانت الجزائر قد اجتازت مرحلة بعد وقد أرسيت بعض القواعد التي أصبحت تنبئ بالطريق الطويل الصعب للاتيان على جميع العراقيل والصعوبات التي كان اقامها النظام وأعوانه على صعيد الدين نفسه.

أ) - طلائع التجدد

وعمليا فانه ظهرت ابتداء من الحرب العالمية الأولى بواكير التجدد جليا للمشاهد. وفعلا ظهرت في الجزائر العاصمة سنة 1913 جريدتان باللغة

جمعية المدرسة ان يسنوا هم انفسهم متوسطة في سكوت وتستر وغيار كل احتفال رسمي بنب الوالدون والتلاميذ والاطفال - كل حسب مقدرته وكفايته مدرستهم أي مستقبلهم وقد فاجاناهم عندما زرنا لأول مرة هذه المدينة في بداية جوان 1955. وينبغي قسم ثان سنتين بعد ذلك وفي نفس الظروف... واليوم فان المشهد الطبيعي لايعرف ان البنايات المدرسية تمتد على م. و وقد اخذت الباستين.

(41) - «الشهاب، افريل 1930، ص: 157» بين الموت والحياة.

العربية : «ذو الفقار» و«الفاروق»، وكانتا تسعيان للدفاع عن الاسلام. وفي مثل هذا السياق فانهما رمتا قبل كل شيء الى توحيد جماعة المسلمين بالجزائر وان تحافظا على العقيدة من القوى الرجعية التي كانت تتهددها وتشلها. وكان هدفهما محاربة البدع والخرافات، ولهذا هاجمت كل انحراف للطرق المرابطية. وأكثر من ذلك وابتداء من 1921 فان جريدة «الفاروق» خصصت منبرا حرا لمن يتحدث باسم الاصلاح فطرحت ونوقشت قضايا هامة به، وخاصة نقد «المرابطية» وانحلال الاخلاق والرجوع الى اصل الدين الحنيف. وكان الامر يتعلق قبل كل شيء باستئصال الداء وابقاء الجسد سليما[42].

ففي هذا السياق نشأت وترعرعت الحركة الاصلاحية التي ستربي تدريجيا جيلا كاملا عبر المدن الرئيسية وستعطي نفسا جديدا لتعليم اللغة العربية واحياء جذوة الايمان في نفوس الجزائريين. ان نشأة تنمية الحركة الاصلاحية - أو الاصلاح - لهما مرتبطان ارتباطا وثيقا بشخصية ابن باديس القوية.

ب) - زعيم الاصلاح : ابن باديس

ولد ابن باديس بقسنطينة سنة 1889 وهو ينحدر من أسرة برجوازية حضرية قديمة وبعد أن بدأ تعليمه القرآني بمسقط رأسه تابع دروس الجامعة التونسية الشهيرة جامعة الزيتونة وفي أحد المراكز الثقافية الاسلامية بالمغرب العربي. وبعد انهائه دروسه بها وتحصله على شهادتها العليا عاد الى قسنطينة ليقوم بمهمة مزدوجة : مهمة المعلم ومهمة الصحافي قصد القيام بمهمته النبيلة.

وأمام استحالة القيام بنشاطه ضمن المسجد الكبير بالمدينة إثر معارضة السلطات الاستعمارية فانه اختار مسجدا متواضعا هو الجامع الاخضر وهنا ألقى درسه الأول، فكان الحاضرون كثيرين وجمع الحفل الناس على مختلف اعمارهم حسب المواقيت. وسرعان ما حول هذا المسجد الصغير الى منبع اشعاع فكري عربي من الدرجة الأولى في الجزائر. بقي المعلم يعمل في

---

(42) - ولمزيد من المعلومات عن هذه الصحافة، نذكر دراسة رهير اجادادن : Histoire de la presse indigène en Algérie - Alger 1983.

الخفاء الى نهاية الحرب العالمية الأولى. ولم يكن بوسع التعليم ان يقوم وحده بالمهمة التي شعر بمسؤوليتها على الصعيد المزدوج الثقافي والديني ولهذا اندفع ملتزما في طريق أخرى وهو مازال يقوم بما عليه - بصفة رائعة - من واجبات نحو شباب متعطش الى العلم.

ولهذا تعاطى الصحافة قصد التقرب أكثر من السكان لا من هم في محيطه القريب بل من هم في مساحة راحت تتسع أكثر فأكثر. فكانت المناسبة سانحة بانشاء جريدة «النجاح» سنة 1919 وهي من أكبر الجرائد الاخبارية باللغة العربية في فترة ما بين الحربين لاسيما وان الصحافة العربية ستعرف وبسرعة انتشارا واسعا ابتداء من 1925. اثناء هذه السنة ظهرت جريدتان ستساهمان كثيرا في تعميم مبادئ الحركة التي كان ينشطها الامام. وكان الامر يتعلق على التوالي «بالمنتقد» ذي العنوان الصريح و«بالشهاب» التي اصبحت بدون منازع لسان حال التجدد. ومن الآن فصاعدا فان محتويات الاصلاح وتوجيهاته ومقاصده ستتضح من خلال مقالات الامام قبل ان تعرف وسائل أخرى للنشر ذات الطابع المتخصص.

وبالفعل فان مرشد الحركة لم يكن وحيدا. فانه يتمتع بثقة ومساهمة جماعية متينة تتركب من رجال موهوبين متشبثين برواد الاصلاح بالشرق مثل جمال الدين الافغاني ومحمد عبده والذين اكتسبوا تكوينا متينا في الجامعات الاسلامية بالشرق، وهم مبارك الميلي والطيب العقبي والبشير الابراهيمي وتوفيق المدني... وقد حرر هؤلاء التلاميذ مؤلفات قيمة فتحت آفاقا عريضة واسعة وكما سنراه فان الكتب الثلاثة المتعلقة بتاريخ الجزائر والمغرب قد شكلت قطيعة كاملة بالنسبة للمنشورات التقليدية في هذا الميدان فانها من الآن فصاعدا نتاج ادبي مخصص للكفاح والثبات الجماعي أكثر منه من التزام فردي. ففي هذا المحيط الثقافي بالذات نشأت رسميا الحركة الاصلاحية تحت اسم «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين».

ج - نشاط الحركة الاصلاحية

اننا قادرون الآن - بعد فوات بعض الوقت - ان نقدر نشاط الجمعية بكل موضوعية. لم يقتصر نشاطها على كسر السياج الذي ضربته القوى الرجعية على الاسلام فقط كما لا يمكننا ان نحصره فقط في تكيف لغة القرآن مع

مبادئ المنهجية الحديثة بقطع النظر عن جملة من المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي الثقافي عبر المدن وبعض القرى. ويجب التأكيد على الآثار الطويلة المدى لبرنامجها الاجمالي على الاجيال اللاحقة، تلك الاجيال التي تساهم في حرب التحرير وفي اعادة بناء الجزائر المستقلة.

وفيما يخص الهدف الأول المذكور سابقا فان المهمة لم تكن بالسهولة لأن التراث العقاري للمؤسسات الثقافية كان خارجا عن نطاق وإرادة رجال الاصلاح ولم يكن لهؤلاء حق استخدام هذه المؤسسات بصفة مباشرة ـ الا بمناسبة القاء المحاضرة التي كان يسمح بالقائها في بعض الاحتفالات الدينية ـ وفضلا على ذلك فان الموظفين الدينيين كانوا في معظمهم مناهضين للحركة الاصلاحية عامة ومن يتحدثون باسمها من الجمعية خاصة وكانت عوامل مختلفة سبب في هذا التصرف الخطير وهذا ما يفسره تكوينهم الخاص ولاسيما انصياعهم لاوامر للادارة، بل عبادتهم للسلطات الاستعمارية، وكان بعضهم متورطين جدا بتعلقهم هذا بالسلطة الاستعمارية بينما كان البعض الآخر يعيش عيشة تتناما وممارسة مهنته واصبح الرأي العام جد حساس على المدى الطويل بهذا الوضع العام. كل ذلك يفسر اذن الاحترام والثقة اللذين يتمتع بهما ممثلو الجمعية. اذا كان للمساجد التي يراقبها هؤلاء المناضلون الرسميون بعض النفوذ خارج القيام بالصلوات فان الحركة الاصلاحية استطاعت بسهولة ان تجمع شمل الجماهير بواسطة المؤسسات الدينية والثقافية الأولى التي شرعت في انشائها. ان التحقيق التدريجي لهذه المؤسسات شيء رئيسي لا في تاريخ الحركة نفسها اثناء الثلاثينات فحسب بل للاجيال المعدة عن المدرسة الفرنسية. كل هذا من مزايا الجمعية ولاسيما راجع الى مناقب روادها الذين عرفوا كيف يعطون الشكل وذلك باستغنائهم عن البنيات الاستعمارية دل على ذلك مثال ابن باديس في مسجده الصغير المستقل المذكور سابقا (المسجد الاخضر) ومثال البشير الابراهيمي في بيت صغير بمقربة من المكتبة العربية لصاحبها السيد باغلي بتلمسان قبل ان يلتحق بدار الحديث في نفس المدينة.

فبفضل هياكلها الخاصة التعليمية والثقافية استطاعت الجمعية ان تحقق برنامجها وان تقوم بمهام متعددة ودائمة. وكانت أيضا مناسبة للقيام بهذه المهمة مباشرة مع المعنيين الاولين السكان الذين دافعوا عن مبادئ الاسلام

واصبحوا مستعدين ان يبذلوا التضحيات خاصة على الصعيد المالي. فهذه المساهمة المباشرة والواعية والتطوعية تفسر جيدا نجاح الجمعية ضمن الفئات الشعبية التي أصبحت تتسع أكثر فأكثر كلما توسعت شبكة تعليمها في السكان والزمن وبفضل الذكريات المتعلقة بطفولتنا يمكننا أن نأتي بشهادة وفية لهذه الاحداث. وسواء كان الأمر بالحناية (سانت أوجان سابقا) وهي مركز تعميري صغير واقع في ضواحي تلمسان أو ببني صاف وهو مركز آخر للسكان الأوروبيين، الذي كان سبب تنميته قبل كل شيء وجود شركة التنمية القديمة مقطع الحديد وميناءه أو بندرومة، وهي مدينة صغيرة انشئت قبل الاحتلال الفرنسي ومتمركزة في جبل فلوسان وفي موقع جغرافي هام فاننا بعد ثلاثين سنة مازلنا نحفظ هذه المشاهد، مشاهد الغبطة والفرح لدى المسلمين بمناسبة تدشين مدارسهم. كما ان صدى المحاضرات التي القيت من طرف رجال متحمسين مازال راسخا بذاكرتنا الى حد الساعة. فان الاغراض التي تطرق اليها الخطباء كانت تسر مباشرة الحاضرين وتشد من عزائمهم في وقت كانت احداث هامة على وشك هز مسرح باقي المغرب معلنة هكذا بحدوث تغيرات مداهمة على الصعيد السياسي.

وهكذا اصبحت روابط متينة وقائمة بين الجمعية والقاعدة لاسيما وان المباني لم تستخدم فقط للعبادة لأن انشطة أخرى تجري بها بدون هوادة وعلاوة على العبادة التي كانت تسمح بتناول اغراض تتعلق بالواقع المعاش وباهتمامات السكان كل يوم جمعة من خلال خطبتي الجمعة فان تظاهرات أخرى ذات الطابع الديني والثقافي كانت تقع فيها. فهي على الخصوص الاحتفالات المتعلقة بعيد المولد الشريف أو بوقائع أخرى من تاريخ الاسلام. كانت تنظم بكل دروس لكل مناسبة يحضرها جمهور كل يوم في ازدياد، وفضلا عن ذلك تقام بها مسرحيات يمثلها فنانون شبان وكانت هناك تبادلات مستمرة.

الا ان النشاط الظاهر واليومي الذي كان له كبير التأثير على الشباب على المدى العصر الطويل، كان بدون منازع الدور التثقيفي، ولهذا الغرض بذلت جهود قصوى لانشاء اكبر عدد سكن المكافحة الامية وللتمكين من تعلم اللغة الام، لغة القرآن والحضارة العربية الاسلامية. وحتى تلبى حاجات كبرى للاسر في بعض الاحيان أو مواد ضرورية كبيرة في ظرف زمني قصير، والا

فكيف يمكننا تفسير هذه الظاهرة اذا لم تكن بسرعة انشاء المدارس وتعدادها في هذين العقدين اللذين سبقا اندلاع حرب التحرير ؟ وهل بإمكاننا في هذه الحالة الوصول الى تعميم قريب، قدر الامكان ـ لهذه المؤسسات حتى تتكون لدينا فكرة عن من كان يتردد عليها ؟

وهو مشكل خطير لانه يسمح بتقدير الجهود المبذولة حق قدرها من طرف كل من السكان وامضاء الجمعية ولاسيما اذا استطعنا مقارنة هذا التعليم بتعليم الادارة واذا نستطيع بعد الاحاطة بالواقع بشموليته فان بعض الاحصاءات والتقديرات العامة ذات مغزى هام وهكذا وحسب ع . مراد كانت توجد 70 مدرسة من ذات قسم أو قسمين (باستثناء قسنطينة والجزائر العاصمة وتلمسان) بعد اجمالي يحتوي على 30.000 تلميذ[43] ومنهم بعض الفئات . ومع هذا فان هذا العدد عدد هام جدا في هذه الفترة التاريخية أي 1934-1935 . وهو يمثل تقريبا نصف العدد المزاول للتعليم الرسمي آنذاك، وقد عرف زيادة ملحوظة بعد ذلك بفضل توسيع المدارس المبنية تحت راية الاصلاح وتعدد استخدام القاعات الامر الذي جعل المجهودات الاستثنائية مبذولة، وبالفعل فان كل مؤسسة تبذل كل ما لديها من امكانيات[44] .

واذا كانت المواقيت العادية مخصصة للاطفال الذين هم في سن الدراسة، فان باقي النهار أي قبل الثامنة صباحا ومن الساعة الرابعة مساء الى الساعة الثامنة بل الى التاسعة، فهو مخصص لاطفال من اعمار مختلفة، ولم يقص الكهول اذ انهم يتابعون الدروس ابتداء من السادسة أو السابعة مساء . للتمكن من الاحاطة بالواقع أي القدرة على تحليل الاصل والجنس والسن والظروف الاجتماعية للتلاميذ ارتاينا انه من الضروري الاطلاع مباشرة على محفوظات المؤسسات المعنية ولكن ذلك لم يكن ممكنا لأن المدارس قد

---

(43) ـ علي مراد (52)، ص : 337.

(44) ـ يجب ان نذكر ان الشيخ البشير الابراهيمي قد استدعى الى تلمسان حيث كان يلقي دروسا في المسجد الكبير ثم بمسجد سيدي ابي مدين وبعد ذلك اضطر الى ان يلتجئ الى بيت صغير ومتواضع وبعد ان الح عليه من طرف مؤيديه شرع في بناء دار الحديث في فترة 1935 الى 1937، وقد شيدت هذه المؤسسة في مكان رمزي، في نهاية شارع «بوماريا» الاسم القديم للمدينة الرومانية واما تلك الثانوية التي كانت تخص التلاميذ الأوروبيين تقريبا، وقد دشنت دار الحديث من طرف الشيخ عبد الحميد بن باديس، ولها طابقين وكانت تحتضن في سنة 1940 مايزيد عن 1600 تلميذ، حسب ماصرح به لنا امام مسجدها في سنة 1980 . ونغتنم هذه الفرصة لتقديم تشكراتنا الحارة الى هذا الامام الذي كرس حياته من أجل خدمة دار الحديث، رحمه الله .

حلت بها قوات الاحتلال ابتداء من سنة 1955، فصودرت كل المسندات الامر الذي اسفر عن ضياع ضخم لكل بحث تاريخي.

الا انه يمكننا بفضل بعض الشهادات ان ننفذ الى بعض الوقائع، فهكذا بمدينة ندرومة كان تاريخ بناء المدرسة الأولى سنة 1948 وبناء الثانية عشية حرب التحرير فكانت المدرستان تستقبلان سنة 1954، 700 تلميذ مقابل 500 مسجل في المدارس الفرنسية بالمدينة[45]. وكانت المؤسسة الأولى التي بنيت في تلمسان من طرف الجمعية قد دشنت سنة 1937 وابتداء من 1940، فان اعدادها قدرت بـ 1600 [46]، الامر الذي حتم توسيعها بسرعة وساعدت قاعات جديدة على ايواء عدد لا يقل اهمية من الأول كل ذلك يترجم المجهودات المبذولة اثناء هذه السنوات الحاسمة بفضل المشاركة الفعلية لفئات اجتماعية راحت تتسع أكثر فأكثر بينما صارت التضحيات في ازدياد مستمر فهذا التفاني في التضحية كان قبل كل شيء عبارة عن مقاومة ومعارضة ازاء المضايقات والعراقيل التي حتمها النظام الاستعماري في وجه توسيع التعليم لصالح الشبان.

وحتى نفهم نجاح هذا التعليم الاستثنائي في مثل هذه الظروف ينبغي لنا ان نعتني بالمجهودات المبذولة من طرف مسؤولي البيداغوجيا ضمن الحركة الاصلاحية فان هؤلاء المسؤولين باقلاعهم النهائي عن الطرق المنهجية المتحجرة التي كانت سائدة استطاعوا ان يستوحوا من مبادئ كل بيداغوجية حديثة المعتمدة على المشاركة النشيطة والفعلية في حفظ التلاميذ. فاصبح دور الحافظة من الآن فصاعدا، محدودا من اجل تنمية الذكاء والتفكير فان حفظ القرآن لم يصبح غاية في حد ذاته فتعلم القرآن اقتصر لا على حفظ بعض الآيات فحسب ولكنه كان مرفوقا بمحاولة تأويلها واغناء لغة التلاميذ وعلاوة على ذلك فان جوهر البرامج كان مخصصا للمواد الأخرى التي تسعى في آن واحد الى اكتساب الآلة اللغوية والى التكوين المدني للتلاميذ فأما الهدف الأول لفن الادب سرعان مايدرس مع مختلف فتراته وخاصة الفترة الحديثة والمعاصرة قصد تأكيد الاغراض الجديدة والانواع المعالجة من طرف الكتاب الملتزمين أعني المطالب النقابية والسياسية، واذا

(45) ـ م. ا. برونا ندروما دراسة جغرافيا دبلوم الدراسات العالية باريس 1956.

(46) ـ حسب تحقيق في الميدان.

كان تعليم التاريخ رسميا لا يمكن ادراجه ضمن البرنامج فانه كان يلقن من خلال السنة النبوية حتى لا تتعرض المدارس الى العقوبات بعد المراقبة التي كانت تقوم بها الادارة الاستعمارية واذا كان العتاد البيداغوجي جد قليل فهذا لا يدفع الى التقليل من المحاولات المختلفة لوضع مستندات بسيطة وجذابة في أن واحدا بين ايدي المعلمين والتلاميذ وبدأت الكتب المدرسية تتطور وزخرفتها تتحسن شيئا فشيئا وعلى صعيد آخر فان اللغة بدأت تستعيد «شبابها» وذلك بتكيفها مع الواقع ومع مقتضيات الساعة كل ذلك يميز التعليم الذي نظمه الاصلاح من غيره أي تعليم الكتاتيب والزوايا.

وهكذا وبسرعة فرضت الجمعية نفسها واكدت وجودها على الصعيدين فانها تعرضت مباشرة للسلطات الاستعمارية بينما كانت تتحاشى كل اصطدام حتى تبعد خطر اغلاق أبواب مدرسة من مدارسها. فبواسطة العبادة والتعليم الذي يقوم به معلموها قامت الجمعية بمعركة رئيسية ضد النزعة الماضوية لدى الموظفين الدينيين مسؤولي الطرق المرابطية المختصين للسلطات الاستعمارية فانها ساهمت بفعالية في التكوين المدني للشبان في المدن وذلك بمكافحتها من اجل البحث من جديد لتعليم لغة القرآن، ففي مثل هذه الظروف هل كان من الممكن تجاهل الكفاح السياسي حسب قوانين الجمعية ؟.

د ـ السياسية والجمعية

يجب أن نعطي للمادة الثالثة للقوانين الاساسية موضعها الحقيقي في نشاط الجمعية فان الجمعية بنشاطاتها المتنوعة كانت ترمي أساسا الى تحرير البلاد اذن الى تحطيم النظام الاستعماري لانه لا يمكن في الاسلام تمييز الفكري من العالمي، ولم تكن للمؤمنين اهتمامات موجهة خالصة نحو العالم الفكري وحده. ان التصرف السياسي لمعظم الاعضاء البارزين في الجمعية لهو دليل على ذلك، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسسي الحركة الاصلاحية نفسها كما يدل على ذلك رد فعله إثر الكلمة الشهيرة لفرحات عباس[47].

«لقد بحثنا نحن أيضا في التاريخ وفي الحاضر ولاحظنا أي الأمة الجزائرية المسلمة قد تكونت وهي موجودة كما تكونت جميع الأمم عبر

(47) ـ جريدة «الشهاب» 1936.2.23 «لو وجدنا الامة الجزائرية لكنت وطنيا»

العالم، فان لهذه الامة تاريخها المزدان بمآثرها . . . ونقول بعد ذلك ان الامة الجزائرية المسلمة ليست بفرنسا» ولا نريد ان تكون فرنسا[48].

وأكثر من ذلك فان ابن باديس يصرح ان :

«الاستقلال حق طبيعي لكل شعب على الأرض»

ومع هذا فان المصير الذي داهم نشاط الجمعية ابتداء من 1954 والمتابعات التي قامت بها السلطات الاستعمارية ضد قادتها والتزام العدد الأكبر من أعضاء الجمعية بالقضية الوطنية وعلى جميع الاصعدة فكل هذا شيء لاينكر، فان الحياد الذي التزمت به الجمعية أثناء السنوات الأولى من تأسيسها لم يكن الا مجرد تكتيك ومن الممكن الآن مع فوات الزمن ان نصرح انه كان خطة ناجحة، لانها سمحت قبل كل شيء وبالفعل بارساء القواعد لبعث جديد وأصيل للثقافة العربية الاسلامية وهو شرط ضروري لكل هوية وطنية ففي هذه الحالة بالذات كان النتاج الادبي للمؤرخين الاعضاء في الجمعية برهانا على ذلك مما سنراه فيما بعد وبالعكس ظهرت آثار التعليم الاصلاحي على الصعيد السياسي بعد أمد بعيد، لقد نشر العلماء من خلال شبكة مؤسساتها المدرسية البرنامج السياسي للجيل الصاعد فان المطالب الرئيسية للوطنيين موجودة به بصفة أو بأخرى فانها تحارب النظام الاستعماري بمختلف اشكاله وكذلك الامر مع المتعاونين معه وهكذا استطاع أحد الملاحظين المعاصرين أن يكتب :

«لا يمكن الهدف البعيد للعلماء الا من احياء سلطة اسلامية وهو شرط أساسي لبعث الاسلام الجزائري من جديد».

لذلك لابد من إبعاد كل فكرة حيادية لا تصمد أمام الدراسة وذلك بتحليل التطور العام للحركة اثناء هذه الفترة الحاسمة، فترة ما بين الحربين. الا انه يجب ان ندلي باحتفاظ واحد خاص بتبني الجمعية لورقة المؤتمر في سنة 1936 خاصة النقطة الثانية من التوصية التي نصت على ربط الجزائر بفرنسا بدون شرط مع إلغاء المؤسسات الخاصة بالجزائر مثل الولاية العامة

---

(48) ـ جريدة «الشهاب» ابريل 1936، وقد تعرضت جريدة البصائر الى هذه المواضيع بتفصيل (أول أكتوبر و19 نوفمبر 1937).

والمندوبيات المالية والبلديات الممتزجة «الا ان هذا النص كان قبل كل شيء التعبير الواضح عن افكار المنتخبين والحزب الشيوعي»[49].

وهكذا كان عمل الحركة الاصلاحية هاما جدا فانها اثرت عبر المدن في جيل برمته الجيل الذي سيحارب، مع الفئات الاجتماعية الأخرى، النظام الاستعماري لا بالسلاح فحسب بل أيضا وخاصة باسم الاسلام المجدد وباسم العروبة محتمة هكذا وبسرعة هاتين الفكرتين القويتين على جميع المحاربين وخاصة على العناصر المكونة تكوينا فرنسيا، فبعد عقود من الاستلاب الثقافي ومن الانحطاط الذي كان يكون لارجوع فيه لانه عرض الثقافة العربية الاسلامية للخطر، فانه كان للحركة الاصلاحية الفضل في المحافظة على تراب الاجيال السابقة وأن تعيد له قسمته شيئا فشيئا وان تفرضه حتى تجعل منه مرجعا ايديولوجيا رئيسيا وذلك لغرض المعركة في جميع الميادين الا انه قد لوحظت، اثناء هذه الفترة الحاسمة أشكال أخرى للمعارضة والكفاح لم يكن أصحابها بالضرورة منتمين الى الاصلاح.

3 - إثبات أشكال جديدة لمعارضة ومقاومة النظام الاستعماري

بامكان الملاحظ اليقظ أن يسجل عددا من الأشكال الجديدة لمعارضة ومقاومة الوضع القائم، فهذه الاشكال التعبيرية التي أصبحت الممكنة الوحيدة بعد سحق جميع الانتفاضات والثورات حتى فجر القرن العشرين قد سمح بها بفضل وعي وتبصر جميع الذين استطاعوا كسب نصيب من العلم غير القليل إما في المدرسة الفرنسية العمومية وإما في المدارس الخاصة باللغة العربية. فهم اذن كتاب ملتزمون ذاع صيتهم ضمن الفئات الاجتماعية المتعلمة، فكانت هذه الخطوة تزداد وتتدعم كلما تعلق الامر بكتاب يمجد الجوانب المختلفة لهويتنا وبكلمة واحدة كل تمجيد للوطنية. فالصحافة والمنشورات المختلفة التي درست هذه الاغراض أصبحت هكذا شكلا من أشكال الكفاح وساعدت أكثر فأكثر في توعية القراء وإحاطتهم علما بالمشاكل التي طرحتها سيطرة النظام الاستعماري. اجل إن اللهجة والشكل لم يصبحا

---

(49) -

فكانت الفرصة سانحة للقيام بنقد صارم للدولة المسيطرة التي استغلت السكان عبر المدن والارياف، وبشأن انتفاضة الأوناتيين فانه أكد بقوة طابعها السياسي، الاجتماعي، وكل هذه الوقائع تدل اذن على وجود واستمرارية تاريخ وطني أصيل، وهو أحسن وسيلة لايقاظ وتعظيم الشعور الوطني في هذه الفترة الحرجة المليئة بتهديدات الاندماج الخاصة بالشبيبة المفرنسة.

اما صدور «كتاب الجزائر» سنة 1932 من نفس المؤلف فهو رد فعل حقيقي على الصخب الادبي المبجل الذي تسببت فيه احتفالات الذكرى المئوية للاحتلال فالكاتب أدان بشدة سياسة الاندماج، ان الذين يطالبون بها مشبعون بالاوهام ويحتوي المؤلف على كمية كبيرة من المعلومات حول الحياة الثقافية والاجتماعية وحول المرأة المسلمة (ص 362-363) الموسيقى (ص 363-366) والمسرح (ص 366-367) والصحافة العربية (ص 367-373 والدين والجمعيات الثقافية (ص373-379)، وعلاوة على ذلك فان الكاتب يفضل بمسيرته يواجه مشاكل هامة بواقعية خاصة ضرورة التردد على كل المدارس حتى التي تفتحها الادارة شيئا فشيئا، المدارس للصناعة التقليدية والمدارس الزراعية والتجارية، وكذلك فلا يمكن ان نستهين بالمدارس الرسمية الثلاث التي كانت مخصصة منذ الامبراطورية الثانية الى تكوين أعوان المكاتب العربية وبعض الموظفين للسلك الديني، يجب أن ندرك جيدا غايتها، فهي تساهم بصفة خاصة في التنمية الثقافية وفي إعداد الاطارات اللازمة للاجيال الصاعدة.

وهكذا قام المؤلف بكفاح مرير على كل الجبهات وكذلك بلغت انظار معاصريه الى الجوانب المختلفة للحياة السياسية والثقافية والاجتماعية اثناء هذه الفترة الحرجة التي شهدت انبثاق القوى الحية للتجدد.

فيما يخص مؤلفات الكاتب الثالث لنفس الفترة، الا وهو عبد الرحمن الجيلالي فانها جديرة بالاهتمام أيضا، فانه خصص مكانا واسعا للفترة العربية الاسلامية لانها مخصصة قبل كل شيء للفت انتباه الشبان الى اعمال اجدادهم (ص 7)، فهي مؤلفات تمتاز بكثافتها وصرامة تصميمها ووضوح العرض خاصة وبفضل مزاياها المنهجية فانها تلزم الكاتب ولاسيما وأن نقاطا مختلفة قد نوقشت منها الوقائع الاقتصادية والحضارية، فالمؤلفات تشكل في مجموعها تقدما ملحوظا لابد من تأكيده، وهكذا نجد فيها قائمة بيبلوغرافية

بعداء عدوانيين نظرا للتهديدات التي تتعرض لها المنشورات، فان الكتاب يخوضون ذلك بجرأة رائعة ويمكنون بمشقة أن يجاوزوا العقبات التي تقيمها في طريقهم السلطات، ومهما يكن من أمر ينبغي لنا أن نأتي بعرض تركيبي بل تأليفي لكن نقدر الجهود والاثار على السكان، ولهذا سندرس الجوانب الرئيسية التي تطرق إليها الكتاب فان الكتابات التي تعالج الوطنية المحضة قد اقصيت من هذا التأليف.

أ ـ الاهتمام البالغ بالتاريخ :

ظهرت عشية الاحتفالات بالذكرى المئوية لغزو سيدي فرج في بدايتها وأيضا عشية إنشاء الحركة الاصلاحية وفي بدايتها (انظر أعلاه)، ظهرت مؤلفات رائعة ممضاة من طرف كتاب بارزين من كتاب القرن العشرين أمثال المبارك الميلي وتوفيق المدني وعبد الرحمن الجيلالي، ومن الآن فصاعدا أعلنت هذه المؤلفات وبصفة نهائية عن قطيعتها للتقاليد الاستعمارية في هذا الميدان، وأصبح التاريخ ينظر اليه في شموليته حسب منهجية صارمة لأن النزاهة والالتزام لا يتنافيان بفضل العهود الخاصة المبذولة من طرف هؤلاء الباحثين.

وهكذا استطاع الكاتب الأول المذكور، المبارك الميلي أن يأتينا بعرض تركيبي وموضوعي للاحداث : إن التاريخ مرآة الماضي والسلم الذي بفضله نستطيع ان نرتفع ونصل الى الحاضر، فهو البرهان على تواجد الشعوب والكتاب الذي ترسم عليه. . . استمرارية طريق وحدتهم ومنطلق رقيهم (2 ا ـ ص 1)، لم يتعلق الأمر فقط باستيفاء أحداث الماضي بل التاريخ مادة تدعو للتفكير وتخصص قبل كل شيء الى التربية المدنية لشعب مغلوب على أمره كما يوضحه جيدا صاحب الكتاب :

«اننا نهدي اذن كتابنا الى الشعب الجزائري والى شبابه المفكر والى رجاله الذين يناضلون بكل اخلاص».

وبمؤلفات توفيق المدني بشرى التاريخ بفضل ازدواجية المؤلف الثقافية الذي استطاع ان يحلل مباشرة كل الوثائق المتوفرة باللغة الفرنسية، متمكنا هكذا من التعمق في الفترة الجاهلية الطويلة قصد إبراز الظواهر الهامة وبالخاصة معارضة ومقاومة البرابرة الشديدة للتوسع الاستعماري الروماني،

هامة بمصادر جد عديدة ومراجع تتعلق بكل من المنشورات والمخطوطات.

وينبغي هكذا أن نلح على هذه الاعمال التاريخية وأن نبرز مزاياها، لاول مرة يجد قراء اللغة العربية بتناولها مطبوعات جذابة لا بفضل ثروتها الوثائقية الحاصلة عن البحوث الكثيرة فحسب، بل أيضا وخاصة بفضل رسومها الرائعة.

وبالفعل فاننا نجد الكثير من الخرائط والاحصاءات والجداول الموافقة المشاملة، ومن جهة أخرى يجب تأكيد المعنى العام لهذه الأشغال، فلم يتعلق الأمر من الآن فصاعدا بالتاريخ الوقائعي بل اعطيت مكانة لا يستهان بها للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهو تاريخ شعب بكامله بمطامحه وتأصله بالأرض وحقه الثابت في الحرية والسيادة. فادينت كل الغزاوات والاحتلالات الاستعمارية مهما حللت الانتفاضات المختلفة وكل ذلك موجه في النهاية الى توعية القراء بمشاكل الساعة فهي عمل مناضلين ملتزمين جدا، ويستخدم هؤلاء لاسباب واضحة علم التاريخ لفائدة الكفاح السياسي لمقاومة السيطرة الاستعمارية على جميع الاصعدة، وعلى الصعيد الثقافي المحض لابد من وضع هذه المؤلفات موضعها الحقيقي، فهي تؤكد أولا قابلية لغة القرآن للتعبير عن أهم تيارات الساعة وهي تنبئ أيضا ببعث الاداب العربية من جديد، مبرهنة هكذا عن وجود الامكانات التي ستتاح لها في المستقبل. فهي تشكل إذن منعطفا حاسما لانها ستعزز بسرعة بمنشورات متزايدة تخص المواد الاخرى باللغة العربية وباللغة الفرنسية وكلها موجهة نحو هدف واحد هو الدفاع عن المجتمع المغلوب..

ب ـ دور المسرح

لقد صرح أحد رواد المسرح الجزائري باشترزى، بعدما أن بين الظروف العامة التي انشئ المسرح فقال :

«لقد خرج المسرح الجزائري من العدم في السنوات التي تلت حرب 1914-1918، لانه كان تظاهرة من تظاهرات وعي الشعب الجزائري»[50].

---

(50) ـ م. باشترزي (7)، ص : 12.

عنوانها «أحباب الكتاب»

ما إن وزع الفهرس الأول الذي طبع حديثا حتى دفعنا تبرعا جديدا لمكتبتنا ان تقوم بطبع، فهرس ثان

وهذا ما بين أهمية وعظمة المهنة التي يجب القيام بها وكذلك مواصلة الكفاح على مختلف الجبهات مع العلم انه لا بد من اتباع أسلوب خاص وذلك من أجل تفادي عقوبات الادارة الاستعمارية، إلا أنه وكما بينه الكاتب نفسه، هناك ظروف خاصة وعامة ستساعد نجاح المهمة، وهذا يتمثل بعد الحرب العالمية الأولى في إنشاء نوادٍ ثقافية، وجمعيات ادبية وفنية وكذلك سياحية، وكل هذا قد شجع الرواد الذين باشروا العمل من اجل بلوغ الهدف في الامد الطويل، ولكنه لا بد من الاشارة الى الصعوبات التي واجهت رجال المسرح ألا وهي رد فعل الأوساط الرجعية التابعة الى أوساط الزوايا. . . خاصة وأن بعض الصحف قد ساندتهم في ذلك مثل جريدة النجاح الصادرة بمدينة قسنطينة والتي كانت تمونها الادارة الاستعمارية.

وبالرغم من تلك العقبات فان الرواد قد فرضوا أنفسهم وتوصلوا الى التعبير عن آرائهم المتجددة، وبالفعل استطاع احدهم، الا وهو ذلك العبقري، صاحب الصوت المعجز وهو باشترزي أن يردد في تلمسان في سنة 1919.

أيها الأخوة الجزائريون
يجب أن تفيقوا
انظروا ما حولكم
ماذا يفعله الجيران
قلدوا ما يفعلون
من خير لا من شر
لا يمكنكم الا العمل
لتكونوا جديرين
باجدادكم الذين
أعطوا ابن رشد
وابن سينا وغيرهم

فان النداء اذن مباشرة وهو يرسم بكامله أمام جماعة من المستمعين

وهذا أحسن برهان على حيوية علمنا وياتي هذا النجاح بعد نشاط طويل وشاقا والذي يأبى المجلس الاداري الا أن يذكر لانه يراه مناسبا.

المتعلقين بالتراث العربي الاسلامي، وخاصة التراث الاندلسي. كان الامر يتعلق لا بالتأمل في ماض مجيد فحسب، بل أيضا يتعلق بتوعية الجمهور بمشاكل الساعة الخطيرة، ذلكم هو النشاط الطويل والشاق في آن واحد الذي يجب القيام به الى النهاية وعبر عدد متزايد من المدن والقرى بالبلاد، وبنفس المناسبة كان عليهم ان يكيفوا ويجددوا أداة العمل أي اللغة، ففي البداية لم يكن اختيار اللغة الفصحى سدا لان المسرحيات لم تكن تهم الا نسبة قليلة من المستمعين كل ذلك قد اسفر عن كسوف المسرح مدة سنتين متواليتين ولم يستعد المسرح أنفاسه إلا بالدارجة حتى ولو كانت هناك في بعض المناسبات مسرحيات باللغة الفصحى كما دلت على ذلك مسرحية «حنا بعل» لعبد الرحمن ماضوي «المولد» لعبد الرحمن الجيلالي.

اما الاغراض المتطرق اليها متنوعة في الحملة ويمكننا تمييز ثلاثة منها تدعو كلها الى الدخول في حوار دائم بين الممثلين والجمهور، ففي الدرجة الأولى كل المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع والتي تمنعه من التطور بصفة مرضية ولهذا يجب تغيير العقليات وهذا كله لا يمكن تحقيقه إلا شيئا فشيئا بانتقاد القوى الرجعية وخاصة كل الذين تجمعوا وراء القناع الاكيد متمثل في المرابطية ذلكم موضوع مسرحية «العلماء المزيفون» خصص رشيد القسنطيني وهو منشئ المسرح الجزائري عددا لا يحصى من قصار المسرحيات (سيتيت) ومن الاغاني لنفس الموضوع[51] وبالفعل تعلق الامر بهذا الممثل أو بباشترزي فان رواد المسرح الأولين لم يبخلوا بما لديهم من مواهب للقيام بصفة مشرفة بمهمتهم التربوية.

ففي «لاغا مزغيش» لم يكن الامر يتصل بمكافحة السلطان على مختلف أشكاله فحسب بل كانت مراكز الاهتمام كثيرة جدا وعلاوة على النقد اللاذع الموجه للمساندة المطلقة للادارة الاستعمارية «لاغا» علينا ان نسجل عرض العطيان (الذهاب السري لتونس) والمشاكل الاجتماعية منها البطالة التي كانت سبب الذهاب غير الشرعي لتونس وفي «خالد» يمكننا أيضا ان نسجل كثيرا من الواقع والتلميحات للمشاكل التي كانت تتمثل في معارضة مصالح الاهالي والمعمرين ولنسجل هذه الفقرة الموحية :

---

(51) ـ ابوث (66).

«لقد انقرض العرب الاخيار قديما، ولقد أخطأنا حينما فتحنا لكم أبواب التعليم فأصبحتم تتبعوننا وتغيرتم منذ اشهر». فرد عن ذلك احد الممثلين البارزين :

«منذ أشهر شعرت بحياة جديدة».

وإذا كانت اللهجة معتدلة عموما بسبب تهديدات وملاحقات السلطات فان المشاكل المشار إليها كانت تعبر عن اهتمامات جمهور السكان كما صرح به خالد البطل الرئيسي للمسرحية.

«ان شعبنا يتألم ولا شيء يخفي فقره لانه عميق وأجمع كثير من الفرنسيين الصالحين على شرعية وصحة مطالبنا».

أجل فمع مرور الوقت أصبحت هذه العبارات لا تؤثر كثيرا ولكن كانت لها في وقتها ووسط الجمهور المعني مباشرة الأثر البليغ ولاسيما وأن الفرق المسرحية كانت تخضع لضغوط مختلفة، وكان همها الوحيد هو الابقاء على حياة المسرح مع مواصلة أداء مهمتها.

إن هذه الضغوط لم تأت كلها من الاوساط الرسمية، فكانت تصدر أحيانا من نفس الاوساط المشجعة له وفي ظروف دقيقة جدا، وكذلك كان الأمر مع بعض المحرمات وتحرير المرأة، كيف يمكن القيام على المسرح بادواره ممثلات شابات مع فتاة اعتبرت «طائشة» بينما كان للسفور في المدن الرئيسية شيئا كاد يكون نادرا. إن الممثلين يضاعفون نشاطاتهم ولم يدخروا نقدهم بل انتقاداتهم للزواج بواسطة التلفون «يثير اهتمامات وذلك بمكافحته المباشرة للأمراض التي تنتاب الاجيال الشابة في وقت من أوقاتها الحاسمة لم تكن جميع المحاولات تستحق المدح مثل ما وقع لمسرحية «البدوي في المدينة» حيث تمثل خيرة جميع النقائص التقليدية السنوية للمرأة ولكن المسرح في الجملة كان إيجابيا.

وهكذا كان المسرح رغم الصعوبات العديدة وسيلة ممتازة للتعرض للنظام الاستعماري وأعوانه، لقد أدى أمانته بمخاطبته الفئات الشعبية التي كانت تتسع أكثر فأكثر وذلك على الصعيدين التربوي والثقافي مهتما بذلك في تغيير العقليات والعادات وهي مرحلة ضرورية لتحولات أعمق على الاصعدة

الأخرى، وهذا الدور الهام قد قامت به أيضا وسيلة أخرى من وسائل التعبير ابتداء من الخمسينات والأمر يتعلق هنا بالاذاعة.

ج - دور إذاعة الجزائر لايستهان به :

وابتداء من سنة 1938 دعمت محطة إذاعة الجزائر العاصمة على غرار الاذاعتين بالبلدين المجاورين، قوة بثها، ويجب أن نؤكد، كما لاحظه بارك[52]. «إن هذا التوسع الذي كان يهم كلا من نشاط الحكومة وبعث اللغة العربية من جديد» بمثابة ظاهرة جوهرية، فمن الآن فصاعدا تعلق الامر بوسيلة للتعبير مباشرة من المحتمل أن تدرك في كل حين عددا متزايدا من المستمعين ولكنهم كلهم من المدن تبعا لمعدل الكهرباء الذي مازال ضعيفا في ذلك التاريخ وحتى اندلاع حرب التحرير.

ومهما يكن من أمر ينبغي لنا أن نحيط وأن توضع هذا الدور. أثناء هذه السنوات الحاسمة كانت البرامج المذاعة تسعى وراء هدفين جوهرين : اذاعة ونشر التراث الثقافي ونفوذ متزايد على البنيات الذهنية، وهكذا فيما يخص الهدف الأول، صارت البرامج مكثفة أكثر فأكثر ولم تعد تقتصر فقط على بث برامج موسيقية موجهة للنخبة وزيادة على البرامج المخصصة للموسيقى الكلاسيكية (الاندلسية) فان الانواع الأخرى بدأت تبث هي أيضا وخاصة الشعبي وغناء الاحواز وتعددت الحصص ذات الطابع التعليمي وكذلك الأمر فيما يخص الحصص التي تعلم اللغة العربية والآداب وتذيع الاجوبة على كل الاسئلة المطروحة. . . ولنسجل أيضا التمثيليات المسرحية التي كانت تبث كل يوم سبت وذلك إرضاء لأكبر عدد ممكن من المستمعين في نهاية الاسبوع. أما الحصص الصبيانية فانها أثرت أيما تأثير لاسيما وأنها كانت تحت مسؤولين ماهرين، كانت جد متنوعة وتحتوي على مسرحيات قصيرة (سبت) وحكايات وأغان مدروسة جيدا وكانت أيضا الفرصة لتدريب الصغار وجعلهم على اتصال بالجمهور وعلى صعيد آخر فان تأثير الحصص شيء مؤكد فيما يخص اذاعة الاخبار والجرائد المتلفزة، ورغم كون الاخبار والتحقيقات تحت المراقبة الشديدة الا أن المستمعين يتلقون الاخبار يوميا، فهم يتابعون باهتمام تطور المشاكل التي تهز الشعوب المجاورة والبعيدة والشعوب التي تكافح من أجل التحرر من النير الاستعماري الا أن في هذا

(52) - . . . .

المستوى كانت الاذاعات الاجنبية تقوم بدورها كاملا، ومع ظهور الجمهورية بمصر أصبح المستمعون يتبعون ببالغ الاهتمام «صوت العرب» التي كانت تعرض مشاكل العرب من الخليج الى المحيط الأطلسي . . .

وهكذا بدأت الاذاعة شيئا فشيئا تسهم في مواجهة الافكار واثراء التراث الثقافي فانها أصبحت ببطء، ولكنها بالتأكيد الأوساط الحضرية للوعي التام بالمشاكل المطروحة. ألم يكن الأمر كذلك بالنسبة للصحافة ولكن بشكل اخر وبلهجة أعنف ؟

د ـ مساهمة هامة للصحافة :

لقد ارتاينا من قبل عملنا هذا دراستنا الحركة الاصلاحية وفيما يلي نريد الاحاطة بدور الصحافة الحرة والملتزمة سواء كانت بالعربية أو بالفرنسية ومن باب المفارقة فان الصحافة الفرنسية قد عرفت بعض التأخر ماعدا بعض الاستثناءات النادرة ويجب انتظار الحرب العالمية الثانية لكي تلتزم النخبة المكونة بالمدرسة الفرنسية وتتبنى مطالب جمهور المستمعين وقبل هذا التاريخ فان الجرائد كانت تبحث عن أسلوبها وطرقها. . . ولا يسع في هذا المجال الا ذكر جريدة «الاقدام» التي ظهرت بايعاز من الامير خالد سنة 1919، أحد رواد الحركة الوطنية الجزائرية[53] . ـ وقد حلت محل هذه الجريدة ابتداء من نهاية نوفمبر 1923 جريدة (التقدم)، وأثناء عقد 1920-1930. صدرت جريدتان ممتازتان «صدى الصحراء» و«وادي الميزاب» واثناء هذه الفترة ظهرت وقويت أيضا الجريدتان اللتان تشرف عليهما الحركة الاصلاحية كما رأينا ذلك من قبل (المنتقد والشهاب) وكانت هذه الجريدة الاخيرة تتمتع آنذاك بنفوذ كبير إذ أنها جاوزت حدود الجزائر، وسجلت سنة 1936 مولد جريدة كبرى تابعة للحركة الاصلاحية والتي ستبقى الى غاية اندلاع حرب التحرير الا وهي «البصائر». ان مستواها الثقافي كان ممتازا[54] .

كل هذه الجرائد نددت بشدة بالاندماج الذي كانت تقول به صحافة المثقفين المفرنسين وعلى رأسهم فيدرالية المنتخبين (خاصة لانتانت) فهي

---

(53) ـ انظر في هذا الصدد مقالة لاجرون حقائق حول الامير خالد، الجزائر ـ الاحداث، الجزائر العاصمة رقم 751، أسبوع 12/6 مارس 1980، ص : 32.30.

(54) ـ ولمزيد من التفاصيل، انظر شن سوريو، هوبراشت (70).

تستهدف أيضا الاوساط المحافظة وجرائدها (الاخلاص. الرشاد. . . صوت المسجد) وعلاوة على ذلك فانها أشارت بمستوى مساعديها العالي، الذين غالبا ماكانوا من الاعضاء، جمعية العلماء الناشطين وذوي النفوذ، وينبغي أن نلاحظ أن الجرائد المحايدة أو التسويفية مثل النجاح لم تمنع من انتقاداتها.

وانطلاقا من بداية الاربعينات، أي قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ستتعزز الصحافة العربية لا لأنه كثر عدد الجرائد فحسب بل لانها وجدت صدى جد مساعد ضمن الصحافة الحرة ذات التعبير الفرنسي، وهكذا وابتداء من 1943، ركز عباس فرحات كل قوته لمحاربة النظام الاستعماري وذلك بمطالبته المساواة في الحقوق وحرية الصحافة، وأصبح يناضل هو وأصحابه من أجل دستور، وبدأت المطالب تتضح أكثر مع صدور جريدة «المساواة» ابتداء من 1944 وظهرت جرائد أخرى فيما بعد ولقيت اهتماما كبيرا لدى الشبان وذلك بفضل تضافر الجهود المبذولة من طرف الاحزاب الوطنية، وهكذا ظهرت بجانب صحافة الاتحاد الديمقراطي للشبان الجزائري (صحافة حركة انتصار الحريات الديمقراطية) التي عرفت انتشارا كبيرا «ولسان حاله كان المغرب العربي» الذي أنشئ في جوان 1947 بالعربية، ثم جريدة بنفس العنوان ولكنها بالفرنسية ثم عوضت هذه الاخيرة بـ «الجزائر الحرة»، وكانت عليها مراقبة شديدة ومنعت مرات كثيرة، وهكذا قد منعت سنة 1952 كلها وأخيرا يجدر بنا أن نذكر دور الصحافة التي كان يشرف عليها الحزب الشيوعي الجزائري «ليبارتي» قد استطاعت أن تفوق كل الجرائد بمبيعتها القياسية وذلك بسحبها 132.000 نسخة سنة 1950 [55]، والجزائر الجمهورية كانت تظهر منذ سنة 1938 وانقطعت عن الظهور أثناء الحرب العالمية الثانية ثم عادت من جديد سنة 1943.

ان الصحافة رغم كونها جاءت متأخرة ومحدودة عامة من حيث العدد والانتشار لعبت دورا كبيرا لا ينكر، لقد ساهمت أثناء فترة ما بين الحربين في نشر أفكار النهضة أعني بكفاحها بدون هوادة ضد الرجعيين وعملاء النظام الاستعماري كلهم، وكذلك كانت مشاركتها في بعث مبادئ الاسلام الاصلية وفي تعليم الاجيال الشابة شيئا ملحوظا والكفاح السياسي الذي خاضته كلما تعززت صفوفها سيتطور خاصة اثناء الفترة الثانية عندما أصبحت الصحافة

(55) ـ التعليق في ص : 400.

المعبرة بالفرنسية تناضل من أجل القضية الوطنية، فهي تطلب بالحاح في كل مكان وتشرح ويعقب عليها بحماس متزايد في مختلف الأوساط، وحتى اذا كانت تقرأ من طرف عدد محدد بالطبع من المناضلين والمحبين فان أثرها كبير بسبب التعاليق التي تثيرها في الأوساط الشعبية خاصة في الاحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة جدا في المدن وفي القرى، وعلى هذا الصعيد فان أثرها يساوي علميا الاثر الناتج عن البرامج المذاعة كما أكدناه من قبل (أعلاه).

هـ - الالتزام من خلال القصة

إن القصة شأنها في هذا شأن الوسائل الاعلامية الأخرى أصبحت وسيلة اثبات ومعارضة. وفي نهاية الفترة الاستعمارية تحولت الى سلاح حقيقي للكفاح واذا كانت المنشورات متأخرة ولم تظهر الا بعد الحرب العالمية الأولى فان تطورها كان سريعا جدا بعد ذلك وبدأ يبرز شيئا فشيئا.

ان الجيل الأول هو حقيقة جيل التقليد والمحاكاة مثل الصحافة في بدايتها عندما كانت تنشطها النخبة المتخرجة حديثا من المدرسة الرسمية والتي تعيش بمعزل عن محيطها القريب ولاحظ ديجو أنهم (الكتاب) «كتاب متوسطون» استبطنوا الرؤيا «الخصوصية» للمستعمر ازاء المستعمر الى درجة جعلتهم يعطون للاخراج الصورة التي كان ينتظرها هذا الاخير، فهم يترجمون صورة مطمئنة ومتفق عليها. هؤلاء الكتاب (ابن شريف والحاج حمود ولد الشيخ والزناتي الخ... أو شعراء مثل القبي وقربيعي وطالبي) يندرجون في الادب الاستعماري الجزائري (هذا الذي توظف حسب قواعد الايديولوجية الاستعمارية[56]).

ومع هذا فانه يكفي مرور جيل واحد ليؤدي الى القطيعة المفاجئة مع النظام القائم منذ 1830، وبغتة يرفض الكاتب الافكار المسبقة فيصبح بالتالي ملزما بأن يتوضح بالنسبة للعالمين اللذين يواجههما يوميا. ومن الآن فصاعدا لا يمكنه ان يتنكر لانتمائه لعالم المغلوب على امرهم والمستغلين لعالم يحاول بدون كلل أن يبقى على قيد الحياة وأن يقاوم ويتحرر، تلكم اذن المشاكل التي يجب عليه ان يتخذها بعين الاعتبار وان يطورها ويتعمق في

---

(56) - ج دجوا (30) ص : 31.

تحليلها أكثر فأكثر، فالحياة اذن بعد والكتاب أصبح شاهدا وعاملا في آن واحد فهو أيضا ملتزم ويجب عليه ان يكون ترجمان المجتمع وهو يكافح.

وهكذا انتج ونشر في فترة 1945-1962، ما يقرب من 12 قاصا حوالي خمسين قصة منها ما يناهز النصف ظهر اثناء حرب التحرير[57]. ان الاغراض التي كانوا يحللونها كانت تعبر جيدا عن المشاكل الخاصة بهذه الفترة المعينة، ان المنفى والاستئصال يحتلان مكانة بارزة وكذلك الأمر بالتناقضات الاجتماعية والعنصرية والدينية، وأصبح الاستلاب الثقافي وإزالة الشخصية موضوع دراسات مطولة كما أتاحت الهوية والبحث عن الاصول والاجداد الفرصة لتحليل مدقق وكذلك الحال بالنسبة لتهمة الاجداد الذين قبلوا كما قال كاتب يصف الاحتلال كمرض ضروري وكزرع مؤلم سيؤدي الى التقدم في ظل الامة يجب علاجه العنيف الذي سيسمح للامة الجزائرية ان تتحقق[58].

ومع هذا يجب أن نؤكد لاعلى المشاكل الخصوصية لمعظم المؤلفين بقطع النظر عن الحالات الخاصة، بل على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت كثيرا في جيل الحرب العالمية الثانية، فكانت على الخصوص ثلاثية م. الذيب الذي حاول أن يقوم بهذه الدراسة ومن خلال الملاحظات الدقيقة التي قام بها كاتب «الدار الكبرى» و«الحريق» و«النوال» فاننا نلمس مباشرة الحياة الشعبية والجوانب المختلفة للمأساة ويمكننا ان نعتبر الكتاب الأول كتعبير عن مأساة محاكة جرت أثناء هذه السنة، سنة 1938-1939، اما الكتاب الثاني فانه يظهر مشاهد مثيرة انطلاقا من وقائع حقيقية... اضراب نموذجي لعمال زراعيين قرب مدينة شنتأ 1939-1940. والكتاب الثالث فانه توسع في وصف دراسة الوعي السياسي في الوسط الصناعي لمدينة تقليدية، تلمسان في سنتي 1941-1942. ويتعلق الامر هنا في الجملة برؤيا شاملة، نوع من الكتب التي تسبق «الثورات» كما نعته ج. سيناس[59].

وتوجد مشاكل الاستغلال الخطيرة هذه في منشورات أخرى وتسمح حتى باعادة انشائها إذا تعلق الامر بشهادات خاصة بمناطق أخرى نموذجية، وهكذا أظهر م. معمري في «نوم العادل» بعض المعطيات للظاهرة بشأن الشغل المفروض في حقوق الروم.

---

(58) - ج جوايو (18) 1.

(59) - ذكره ج. ديجو (30)، ص: 69.

ويعود الى حقول الكروم في الغد وليبتدئ من الفجر لأن الشغل يجري من النجوم الى النجوم «أعني من الساعة الرابعة صباحا الى الساعة السابعة مساء» كان الشغل متبعا جدا ولكن سكان السهول جد متسرعين[60].

ويؤكد م. فرعون بكيفية خاصة في «ابن الفقير» الصعوبات الكثيرة التي تعترض التلميذ يتمكن من مواصلة دراسته من مسقط رأسه الى دار المعلمين ولكن عندما بدأت المعارك بالجبال اتضح التزام الكتاب اكثر، فهو تحول من الآن فصاعدا إلى إثبات الذاتية والكفاح التحرري معا.

وبدأ الكتاب يتجندون ويساندون القضية الوطنية وذلك باستخدام لغة الخصم ليصيبوه في جميع الجبهات أو خاصة خارج ميادين المعارك وقصد تعزيز كفاح الشعوب الأخرى، وهكذا نشر م. حداد، الذي كان يعتبر هذه اللغة (الفرنسية) كمنفى، أربع قصص على التوالي، من 1958 الى 1961، أي قصة كل سنة : الانطباعة الاخيرة سأهديك غزالة، التلميذ والدرس ورصيف الازهار لا يجيب. تناول هذا الانتاج بالدراسة أغراض الوطن والمعني والالتزام بمختلف أشكاله. وحتى الذين كانوا في بدايتهم أو الذين لم يعرفوا بعد ساهموا بمساندتهم، كذلك الامر بالنسبة للذين عزلتهم الحواجز العرقية أو الدينية عن الجمهور المستضعفين مثل، كرايا في «جمال» وعلاوة على ذلك يجب التأكيد بأن الانتاج لم يقتصر فقط على قصص ولكنه كان يحتوي أيضا على الأنواع الادبية الاخرى : محاولات ادبية واقاصيص وشعر وروايات وحكايات واساطير ومسرحيات.

خلاصة :

وهكذا أسفر العدوان الاستعماري بسرعة عن استلاب ثقافي معمم لاسيما وأنه كان مرفوقا بالتعليم في المدارس العمومية الرسمية ولو بأعداد زهيدة جدا حتى غاية منتصف القرن العشرين، بينما كان تعليم اللغة العربية معرضا لصعوبات كبيرة منذ مصادرة أملاك الجيش ولكن ورغم كل العراقيل فان الجماهير قد عارضت بشدة جميع محاولات الاندماج ومسخ الشخصية وذلك ببقائها متعلقة بهويتها وتراثها الثقافي، ان بقاء هذا التراث، بعد العقود

(60) - م. معمري في «نوم العادل» ص : 66.

الطويلة من التحرر والسبات العميق، لهويته لجهود متواصلة بذلها رواد ومحبو الاصلاح، وبتلبيتها حاجات الفئات الواسعة من الاوساط الحضرية استطاعت الحركة الاصلاحية، وفي وقت قصير، أن ترسي قواعد بعث حقيقي ثم لم يقع وعي الاقليات ذات الامتيازات فقط بل وصل حتى الى النخبة المعزولة بفرنستها وتمغربها.

خلاصة عامة :

هكذا أسفر الاحتلال الاستعماري، على عواقب خطيرة على الاصعدة الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ولكنه لم يصب بالمرة القوى الخلفية كما برهن على ذلك تعلق الجماهير الشعبية بهويتها وتراثها الثقافي.

وبالفعل فان اقامة وتوسع كل تعمير استيطاني لم يستمر دون التحطيم المعمم للبنيات الموجودة سابقا أعني دون إلغاء الاسر الاقتصادية بصفة عامة ومعمقة أي الأساس الذي يمثل جوهر الاقتصاد المعيشي.

الأرض، ولهذا اكتسى نزع الملكية من الفلاحين أشكالا عديدة وقد بدأ مع الاحتلال العسكري واستمر بدون هوادة الى غاية منتصف القرن العشرين وأسفر في النهاية عن فقدان أخصب الأراضي في المنطقة المطلة على البحر الأبيض المتوسط لصالح كل من الأوروبيين والاقليات الاهلية وكذلك أسفر عن طرد المغتصبين والفلاحين الصغار نحو المناطق شبه القاحلة الضعيفة المتمثلة في المنحدرات والجبال المجتثة الاشجار أكثر فأكثر والمعرضة لظواهر الانحراف الخطيرة.

وبعد نزع الملكية الكثيف هذا جاء دور استثمار زراعي متمثل قبل كل شيء في زراعات المضاربة تلك الزراعات التي اقتصرت زمنا طويلا على زراعة الحبوب وخاصة زراعة الكروم، واذا كانت هذه الزراعة قد انقذت في اللحظة الاخيرة التعبير الزراعي وذلك بسماحها بالاستيطان الدائم بالريف الجزائري من طرف العناصر الاوروبية، فانها انجبت بسرعة فقد توازنات عديدة لاسيما وان الزراعات المسقية في المساحات الكبيرة بقيت محدودة ولم ينجر عنها تحولات عميقة عبر الارياف التي عرفت حركات هجرة متوالية الامر الذي دل على وجود مشاكل اجتماعية معقدة.

وأمام المأزق شبه التام للثنائية الزراعية فان استغلال الموارد الطبيعية الأخرى كموارد المعادن والمصادر الطاقوية، قد وقع أساسا وحتى السنوات الاخيرة من الاحتلال في اطار الميثاق الاستعماري، كان الانتاج مرتبطا بحاجات الخارج، دونما أي تحويل بعين المكان ودونما أي بحث مطرد.

الضردع ففي مثل هذه الظروف بقي القطاع الثاني هامشيا ولم يكن يحتوي الا على بعض ولم يكتب لانتاجها بصفة عملية أي أثر على كل من السوق الداخلية وخاصة على الاقتصاد، ولقد بدأنا نشاهده يتأخر كثيرا في السنوات الأخيرة من الفترة الاستعمارية اقامة بعض الوحدات المتكاملة بصفة وثيقة بالشركات الاجنبية، مبرهنا بذلك عن تكامل الاقتصاد الجزائري، المتزايد مع اقتصاد أوروبا الغربية، هذه النزعة التي ستتعزز أكثر باستغلال المحروقات ابتداء من 1958، كاشفة بذلك عن انفتاح وتفكك الاقتصاد الجزائري ومع ذلك فان اتفاقيات ايفيون (1962) عكست جيدا هذا الوضع العام وهي تظهر بدورها صعوبة إزالة الاستعمار التي سيجب على البلاد القيام بها بعد مقاومة مسلحة طويلة وشاقة.

وعلاوة على هذه الروابط الوثيقة من التبعية الاقتصادية يجب أن تؤكد كثيرا على المشاكل الاجتماعية الناتجة عن التوسيع الاستعماري والتي زادت في خطورتها حملات المبكر التي مافتئت أهميتها تتقوى وبعد الخسائر الفادحة الناتجة عن العدوان الاستعماري ثم عن المقاومة الشعبية المسلحة الطويلة التي تلته وبعد مجازر 1868-1876 المعممة أصبح التطور الديموغرافي صعبا جدا. ان القمع الفاحش الذي أنهى ثورة 1871 ليفسر لانهاية كل مقاومة مسلحة فحسب - باستثناء انتفاضة 1881 تحت قيادة بوعمامة في سهوب الجنوب الوهراني - ولكن أيضا تعبئة يد عاملة متزايدة تفقد وذات مزايا عديدة لاستثمار أراضي المعمرين، فهذه الوفرة الناتجة عن طبيعة الضمانات الممارسة في كل من المدن والارياف بدأت تغذي من بداية القرن العشرين، هجرات مستمرة داخلية وخارجية مؤكدة بذلك الاقتصاد المعيشي الضعيف للجماهير الشعبية عبر مناطق البلاد المختلفة وسرعان ما سجلت المراكز الحضرية وصول المنبوذين والمستأصلين الأمر الذي انجرت عنه تحولات عميقة لكل من محتوياتها الاجتماعية والعنصرية وبنياتها الحضرية، وخاصة في هذه الحالة الاخيرة تكاثر السكن التلقائي حتى بمقربة من مشارف الأحياء السكنية الغنية.

فمن هذا السياق نفسه ـ سياق التناقض المزدوج الاجتماعي والعرقي ستنشأ من الآن فصاعدا، الاشكال الجديدة للمقاومة وستتطور بالتتابع مع انتشار المثل العليا للعدل والحرية. وكذلك تكونت ـ في ماوراء البحر الأبيض المتوسط والاتصال مع الاوساط التقدمية النقابية والسياسية ـ اطارات المستقبل والمناضلين ضمن الهجرة. تلك الهجرة التي سببت فيها الرأسمالية ولصالحها في خير القرن العشرين تبعا للانخفاض السكاني الذي امتازت به الدولة المستمرة... وبالتوازي لهذا التطور الاستعماري في تاريخ الحركة الوطنية ينبغي أن نؤكد أيضا دور الاصلاح ودور جميع الجمعيات الثقافية والفنية في بعث التراث الثقافي من جديد فلم يكن نجاحها مرتبطا بالجهود في المواصلة التي بذلها الرواد فحسب بل أيضا بفضل انضمام الفئات الاجتماعية الواسعة الى العمل الذي أنجز بمنهجية ومواضبة أثناء فترة ما بين الحربين، إن هذا العمل الطويل قد لعب دورا حاسما في تنمية الوعي الوطني وإعداده ببطء وتأكيد، جزء لايستهان به من سبية المدن الى مهام المستقبل لبناء دولة ذات سيادة.

ومع هذا ينبغي أن نسجل أيضا عوامل أخرى في تطوير الوضع وذلك بعد استخدام وسائل للتعبير جديدة كان هدفها مزدوجا ولم يخص داخل الجزائر فقط، ذلك هو دور الصحافة والادب ومنشورات أخرى. وهكذا تطورت الصحافة شيئا فشيئا في تبعية الحركة الوطنية وذلك بتوعيتها أكثر جمهور واسع من القراء بالفرنسية والعربية معا. وبالفعل فان هذه الوسيلة الاعلامية لم تدرك المثقفين فحسب، بل أيضا من حولهم لأن كل نسخة كانت تقرأ وتشرح لعدد كبير من المستمعين والمحبين، وكذلك الأمر بالنسبة للمسرح الذي استطاع رغم ضعف وسائله المادية أن يجذب عددا كبيرا من سكان المدن والقرى وذلك بمعالجة أغراض عديدة مختلفة اختيرت من خضم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إن الأدب أصبح من جهته ملتزما، بعد فترة من المحاكاة وفي خدمة القضية الوطنية قبيل اندلاع حرب التحرير. فهو سلاح قوي للكفاح لا في داخل البلاد فحسب بل أيضا خارجها وذلك بنقله مباشرة رسالة الحرية والعدل معا للامم المستضعفة وإلى الدول المستعمرة. ففي الحالة الأخيرة كانت الرسالة المنقولة بلغة المستعمر نفسه تؤثر وتفهم أكثر ولهذا سيمثل الكفاح تاريخا رئيسيا في تاريخ إزالة الاستعمار عن العديد من البلدان عبر القارات الخاضعة للسيطرة المتنوعة الاشكال.

ببليوغرافيا :

1) - شر - أ - أجرون : **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1991**، باريس، ص : ج، ف، 1968 جزآن.

2) - ش - أ - أجرون : **تطور الجزائر السياسي أثناء الامبراطورية الثانية الاعلام التاريخي**، باريس، أكتوبر 1969، ص : 165 - 172، نوفمبر 1969 ص : 211-216، نوفمبر 1970 ص : 11-20.

3) - ش - أليكس : **ملاحظات طبية بالجزائر**، باريس 1869.

4) - أمات : **الميزاب والميزابيون**، باريس 1888.

5) - م - أرنو : **أصول ومجاذبة التيفوس حسب الوباء الجزائري من 1886**، المجلة الطبية لباريس، باريس 1869.

6) - أوميرات : **دراسة حول القضية الاهلية**، الجزائر العاصمة 1869.

7) - م - باشترزي : **مذكرات 1919-1939**، الجزائر العاصمة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1969.

8) - م - بلغير : **الراية الممنوعة، قصائد حربية وغرامية**، باريس 1876، نص أصلي وترجمة ب - بسايح.

9) - س - ابن الشنب : **المسرح العربي بالجزائر العاصمة**، المجلة الافريقية الجزائر العاصمة، 1956 ص : 75-85..

10) - س - ابن الشنب : **بعض المؤرخين العرب المحدثين للجزائر**، المجلة الافريقية الجزائر العاصمة، 1956، ص : 57-4-499

11) - م - ابن النبي : **لبيك، حج الفقراء**، الجزائر العاصمة، النهضة، 1948.

12) - م - ابن النبي : **شروط النهضة الجزائرية**، الجزائر العاصمة، النهضة 1949.

13) - م - ابن النبي : **دعوة الاسلام**، باريس، لي ساي، 1954.

14) - م - ابن النبي : **مذكرات شاهد قرن**، الجزائر العاصمة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972.

15) - أ - برنار : السكة الحديدية في الجزائر، باريس 1899.

16) - أ - برنار : **الحدود الجزائرية المغربية**، باريس ساي، 1962.

17) - ج - بارك : **المغرب بين الحربين**، باريس، ساي، 1962.

18) - بودي : **الاقتصاد الغابي لشمال افريقيا**، باريس 4 أجزاء 1955, 1948.

19) - بوابي، باريس : **المملكة الاهلية في دائرة ارليي انفيل** (الشلف) أرلييانفيل، 19024.

20) - بوابي، باريس : **السكان الزراعيون الاهليون في عمالة الجزائر**، نشرة الجمعية الجغرافية، ارشيف الجزائر العاصمة، الجزائر، 1906، ص : 196.

21) - ل - بونززون : **النظام الفرنسي في الجزائر**، باريس : 1900

22) - م - كالفيلي : **حالة الملكية الريفية بالجزائر**، العاصمة 1935.

23) - شاربي : **الحلفاء في هضاب الجزائر**، الجزائر العاصمة 1973، في إحصاء عام للجزائر، الجزائر العاصمة، 1973-1978.

24) - ل - شوفالي : **الشكل الديموغرافي في الجزائر**، باريس 1947.

25) - لا كرديو : **المسرح الجزائري**، باريس، المجلة المسرحية رقم 31.

26) لا كرديو : **السهوب العليا بالجنوب الوهراني**، مونبيلي 1979.

27) ـ لا كرديو : السكك الحديدية في الجزائر وتونس، باريس : 1891.

28) ـ ج ـ ديجو : **الادب المغربي باللغة الفرنسية**، شاربروك ناعمان ـ 1973.

29) ـ ج ـ ديجو : الادب الجزائري المعاصر، باريس، ص. ج. ن ـ 1975 م.

30) ـ **الاختلاف ـ فخار «روز دار ديزارتو»**... بولوني، 1978 م.

31) ـ الاختلاف ـ ماري حداد (1927-1978)، **حوليات شمال افريقيا**. باريس، ج 1978، ص 899-903.

32) ـ ديبوا : **جغرافية شمال افريقيا**، باريس، 1964.

33) ـ غ جغلول : **محمد بن رحال وقضية تعليم الاهالي**، مجلة التاريخ، الجزائر العاصمة1977، رقم 4، ص : 43-100.

34) ـ س ـ فني : **المعلمون الجزائريون**، 1883-1939، الجزائر العاصمة ديوان المطبوعات الجامعية، 1975 م.

35) ـ غرجو : **الجروح السبعة للجزائر**، باريس، 1891.

36) ـ غينار : **أولاد سيدي الشيخ**، ملخص تاريخهم، نشرة الجمعية الجغرافية أرشيف وهران، وهران، 1881-1882، ص : 328.

37) ـ م قداش : **تاريخ الحركة الوطنية في الجزائر**، الجزائر العاصمة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1980 م.

38) ـ لا ـ اسنار : **إعادة تنظيم الملكية الريفية بالمتيجة**، الجزائر العاصمة 1948.

39) ـ كيفا : **الجنوب الوهراني**، باريس 1885

40) ـ كون كال داركولاس : **غزو الجراد**، 1893-1905، الجزائر العاصمة، جزآن ص : 752

41) - لاكوست، نوشي وبرينان : **الجزائر، ماض وحاضر** باريس : 1960 م.

42) - لاكروتال : **دراسة مقاطعة وهران**، مارساي، 1865.

43) - لاكروتال : الجزائر من حيث الازمة الراهنة - ليون 1865.

44) - لاباسي : الجنرال لاباسي من أحد الضباط القدامى بالريف باريس : 1898.

45) - لارشي : **مؤلف التشريع الجزائري**، باريس : 1923، 3 ج.

46) - لي تورنو : **التطور السياسي لشمال افريقيا**، باريس : 1962.

47) - لا ينو : **موجز حول الملكية العقارية في الجزائر**، الجزائر العاصمة 1900.

48) - م لشرف : **الجزائر : أمة ومجتمع**، باريس ماسبيرو، 1967.

49) - ليفي ف لني وابن الشيخ : **ديوان جزائري : الشعر الجزائري باللغة الفرنسية، من 1945 الى 1965**، الجزائر العاصمة، 1967.

50) - ع مازوني : **ثقافة وتعليم في الجزائر والمغرب**، باريس 1969.

51) - ع مراد : **الاصلاح الاسلامي في الجزائر من 1925 الى 1940**، باريس : 1967.

52) - ع مراد : **ابن باديس، مفسر القرآن**، الجزائر العاصمة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1971.

53) - ع مراد : الادب الجزائري من 1830 **إلى أيامنا هاته**، باريس : 1963.

54) - ممي : **الشعب الجزائري من 1830 إلى أيامنا هاته**، باريس : 1963.

55) - نوشي : **الازمة الاقتصادية من 1866 إلى 1869 في القطاع القسنطيني**، مجلة اسبيريس الرياض، 1959، ص : 105-139.

56) - نوشي : **تحقيق حول مستوى معيشة السكان بالقطاع القسنطيني من 1870 إلى 1919**، تونس 1961 م.

57) - بييرمهوف : **تحقيق حول التعمير الرسمي من 1875 الى 1895**، الجزائر العاصمة، 1906، جزآن.

58) - بويان : **الملكية العقارية في الجزائر**، باريس 1900.

59) - ج بيربي : **تقرير حول وباء الكوليرا في مقاطعة الجزائر العاصمة**، نشرة جمعية الطب للجزائر العاصمة، 1866.

60) - ج بيربي : **آثار الفقر والتيفوس في مقاطعة الجزائر العاصمة سنة 1868**، سجل مذكرات الطب السريري وللبيطرة العسكريين، باريس 1869، ج، ص : 449-520 وج، 1870 ز، ص : 461-535.

61) - توزيع الملكية العقارية في الجزائر، **الولاية العامة للجزائر**، الجزائر العاصمة : 1917 احصاءات.

62) - ري غولد ريغا : **المملكة العربية**، الجزائر العاصمة : 1977.

63) - ر، رين : **تاريخ انتفاضة 1871**، الجزائر العاصمة 1891.

64) - ر، روبان : **الميزاب وضمه إلى فرنسا**، الجزائر العاصمة : 1884.

65) - أ - روط : **المسرح الجزائري باللغة الدارجة**، 1926-1954 باريس ماسبيرو، 1967.

66) - ج - صاري : **مدن الجزائر ما قبل الاستعمار**، الجزائر العاصمة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1977، الطبعة الثانية.

67) - ج - صاري : **تفكيك الملكية العقارية**، المجلة التاريخية، باريس : 1973، رقم 505، ص : 47-76.

68) - ج - صاري : **الانسان والانجراف بالونشريس، الجزائر** العاصمة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1977.

69) - ش - سوريو - أو براشت : **الصحافة المغربية، الجزائر تونس والمغرب وليبيا**، باريس، المركز الوطني العلمي 1969.

70) - توابو : **الحلفاء**، الجزائر العاصمة، 1890.

71) - طهراوي : **حي هامشي بوهران** : سي صالح، وهران. 1970، د. د. ج.

72) - ي - تورا : المجابهات الثقافية في الجزائر الاستعمارية، مدارس طب، وأديار، 1830، 1880. باريس 1971.

73) - م يا - فانسان : **الكوليرا بناء على الجائحات الوبائية السبع التي أصابت الجزائر من 1830 إلى 1865** باريس، 1867.

74) - أ - ي - فيطال : **التيفوس في القطاع القسنطيني**، مجلة الطب والجراحة المدنيين، باريس 1869، السلسلة الثالثة، 81-115.

75) - ياكونو : **هل يمكننا تقرير السكان الجزائريين حوالي 1830 ؟** المجلة الافريقية، الجزائر العاصمة، 1954، ص : 277-307.

76) -ياكونو : **تعمير سهوب الشلف**، الجزائر العاصمة 1955، جزآن.

77) - عمل جماعي : **البحر الابيض المتوسط والشرق الأدنى في** القرن العشرين، باريس بورداس، 1980.

78) - ابن عطية : **الجزائر العاصمة : تراكم أم مدنية ؟** الجزائر العاصمة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

79) - ج دارش : **تكديح الطبقات الاصلية في شمال افريقيا**، باريس 1948.

80) - ج جوايوا : **الالتزام في القصة المغربية المعبر عنها باللغة الفرنسية في القصة المعاصرة باللغة الفرنسية**، شاربروك، الكيباك، كندا 1971.

81) - م كاتب : **المسرح باللغة العربية** في الضمائر الجزائرية، رقم 1 ديسمبر 1950..

82) - **المسرح باللغة العربية**، في التقدم، رقم 1، مارس 1953.

83) - ع خطيبي : **القصة المغربية**، باريس، ماسبيرو، 1968.

84) - لارنود : **نزوح العمال الاهليين في الجزائر**، المجلة الافريقية، 1936 ص : 207-275.

85) - لي هون : **تحقيق فلاحي**، باريس 1870.

86) - موراسيول : **هجرة الجزائريين**، باريس 1950.

87) - بانسا : الجزائر **سفر الوفد المشيني**، باريس 1894.

88) - بيرين : السراسو : مجلة البحر الابيض المتوسط، أكسران - بروفنسر، 1960-1961.

89) - ج. ج. راجر : **هجرة الجزائريين إلى فرنسا وإلى البلدان الاسلامية** - باريس 1950.

90) - أ - **طالب من إزالة الاستعمار الى الثورة الثقافية**، الجزائر العاصمة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975.

91) - ج - صاري : **إبعاد الفلاحين عن أراضي «العزل»**، مجلة التاريخ، الجزائر العاصمة، 1980، رقم 8، ص : 41-60.

92) - م. أ. برينا برروملي : ندرومة 1954، **الحوليات الجزائرية للجغرافيا**، الجزائر العاصمة، 1967 رقم 4، ص : 49.

الفهرس

مقدمة 7

المقاومة السياسية والمقاومة المسلحة 7

I ـ بداية المقاومة السياسية 10
II ـ المقاومة المسلحة 13

المطالب الاصلاحية 15

I ـ الشباب الجزائريون 16
II ـ المعلمون الاهالي 20
III ـ المنتخبون 21
IV ـ العلمـاء 24
V ـ الشيوعيون 28
VI ـ المؤتمر الاسلامي 29
VII ـ الامكانات الشعبية 38

الصيـغ الوطنية الأولى 45

I ـ الجامعة الاسلامية والقومية الاسلامية 46
II ـ بعض الجرائد الوطنية 48
III ـ الهجرة : رفض النظام الاستعماري 50

IV ـ الوطنية والامير خالد 52
V ـ الشيوعيون والقضية الوطنية الجزائرية 54
VI ـ نجم شمال افريقيا 57

الوحدة حول القضية الوطنية 68

I ـ الكفاح السري لحرب الشعب الجزائري 70
II ـ البيان يطرح القضية الوطنية 72
III ـ ثورة ماي 1945 78

انتصار الفكرة الوطنية 84

I ـ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي 85
II ـ حزب الشعب الجزائري من السرية الى الحياة الشرعية 88
III ـ قانون الجزائر الاساسي (1947) 91
IV ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية تغطية قانونية لحرب الشعب الجزائري 91
V ـ المنظمة السرية 98
VI ـ نشاطات «حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية» 101
VII ـ عدم فعالية العمل الشرعي 104
VIII ـ اخفاق سياسة الاتحاد 106

من أزمة الحرب الوطني الى اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 109

I ـ تاريخ الازمة 110
II ـ الازمة في وضح النهار (وضوح الازمة) 112
III ـ نشاطات «الثقال» 114
IV ـ اللجنة الثورية للوحدة والعمل 115
V ـ اجتماع الاثنين والعشرين 117

القسم الاول :
تهديم البنيات الاجتماعية ـ الاقتصادية

1 ـ أداة هدم البنيات الاجتماعية الاقتصادية واغتصاب أراضي الفلاحين 123
1) الاشكال المختلفة للنزع الجماعي للملكية. 125
2) المصادرات الاولى. .....
أ ـ مصادرة الاوقاف 125
ب ـ مصادرة أملاك البايلك 126
ج ـ ابعاد الفلاحين عن أراضي «العزل» 127
د ـ اغتصاب ملكية القبائل 127
هـ ـ تحديد الاراضي للقبائل أو الحضر 128
و ـ الحجز 130
ز ـ حجز 1871 132
ر ـ أجرون 133
ب ـ ضخامة أشكال نزع الملكية الفردية 133
1) تطور المعاملات العقارية 134
2) فترة المبيعات الهامة 134
ج ـ حصيلة الاغتصاب 136
1) الحصيلة الشاملة 136
أ ـ نزع الملكية الجماعي والسريع من الفلاحين 136
ب ـ مواصلة اغتصاب الملكية 137
2) الحصيلة في منطقة جبلية : الونشريس 140
أ ـ الدور الرئيسي للتعمير الرسمي 141
ب ـ التوسيع الكبير للتعمير الخاص 142
3) الاستيلاء الاستعماري على الموارد الاخرى 143
أ ـ الحرب الاستنزافية الطويلة التي قامت بها الادارة الغابية ضد الفلاحين .....
1) اشتراء غابات الفلين والغرامات الاولى 144

2) القانون الغابي : سلاح رهيب ضد السكان الاكثر حرمانا . . 146
أ ـ قانون 1874 146
ب ـ قانون 1885 147
ج ـ القانون الغابي لسنة 1903 . . . . . .
4) تطبيق النظام الغابي : مورد دائم للنزاعات بين الفلاحين والادارة . 148
أ ـ حجز 1881 149
ب ـ ملاحقة الفلاحين القاسية 152
دورية الحرائق 153
مظاهر الصراع 156
ب ـ استغلال الموارد والبشر في السهوب 161
1) ظروف الاستغلال 161
أ ـ الاسواق : الحاجات الجديدة للصناعة الاوروبية 161
ب ـ السكة الحديدية : وسيلة للسيطرة المباشرة 162
2) تصريف المنتوجات وفقد التوازنات 163
أ ـ استغلال خطير على المدى الطويل 163
ب ـ استغلال على حساب مصالح السكان 164
3) التحولات الاقتصادية على حساب المجتمع المغلوب على أمره . . 167
أ ـ تنمية المنتجات القابلة للمضاربة 168
ب ـ الاقلاع الطويل على حساب الاقتصاد المعيشي للفلاحين . 168
ج ـ التحولات الناتجة عن الازدهار المشهود للكروم تسفر عن فقد خطير للتوازنات 170
1) المعطيات الرئيسية للكروم 171
2) مشاكل فقد التوازنات 172
ـ فقد التوازن على الصعيد الجهوي 172
ـ فقد التوازنات على الصعيد العنصري 173
ـ فقد التوازنات على الصعيد الاجتماعي 174
4) ضعف تنمية الزراعات المسقية 175
أ ـ سوء استخدام الموارد المعبأة 175
ب ـ التحولات العميقة في المساحات القديمة 176

III) النزوح الريفي 212
أ ـ النمو الديموغرافي للمدن 212
ب ـ حالة الجزائر العاصمة 216
IV) الاغتراب 219
أ ـ الاغتراب القديم مرتبط بالتوغل الاستعماري وبالمقاومة الشعبية المسلحة 219
ب ـ الاغتراب مرتبط بالبحث عن الشغل بأوروبا 220

القسم الثالث :
الأشكال الجديدة لاثبات الشخصية والمقاومة التي استخدمها المجتمع الجزائري

1) الاستلاب الثقافي ورفض الادماج 225
أ ـ استلاب ثقافي سريع وعام 225
ب ـ محاولات التثاقف وفشلها 227
ج ـ رفض الادماج 231
د ـ تعليم محدود 236
2) تعليق الجماهير بالتراث الثقافي العربي الاسلامي 237
أ ـ بقاء البنيات التقليدية الصعب 237
ب ـ أهمية البنيات التي أنشأتها الحركة الاصلاحية الجزائرية 243
أ ـ طلائع التجدد 243
ب ـ زعيم الاصلاح : ابن باديس 244
ج ـ نشاط الحركة الاصلاحية 245
د ـ السياسة والجمعية 250
3) إثبات أشكال جديدة لمعارضة ومقاومة النظام الاستعماري 252
أ ـ الاهتمام البالغ بالتاريخ 254
ب ـ دور المسرح 255
ج ـ دور إذاعة الجزائر لا يستهان به 259
د ـ مساهمة حثيثة للصحافة 260

هـ - الالتزام من خلال القصة
- الخلاصة العامة 262
- بيبلوغرافيا 265
- فهرست 268
..... 275

مكتبة
الأكاديمية الجزائرية
106
١٨

الاكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
وحدة الرغاية ــ 1987

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

السعر في الجزائر 70,38 د.ج